المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٣٩٩
٠٠٥١٤٦
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين

دراسة وتقويم

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحيّ الزهراني

الرقم الجامعي (٢ - ٨٤٠١ - ٤٢٠)

إشراف الأستاذ الدكتور

سليمان بن إبراهيم العايد

١٤٢٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عنوانه : اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم .

الباحث : أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي الزهراني .

الدرجة : ماجستير .

قصد البحث إلى التعرف على طبيعة محاولات التجديد في النحو العربي في العصر الحديث ، ثم تسليط الضوء على الأفكار الرئيسة ومحاولة تحديد اتجاهاتها ودراستها وتقويمها واقتضت طبيعته أن يسير في ثلاثة فصول هي : الاتجاه الإحيائي والاتجاه الألسني والرافض لمعطيات النحو العربي ، والاتجاه التعليمي ، وكشفت هذه الدراسة من خلال المنهج التكاملي الهدف من تلك المحاولات وهو الفصل التاريخي بين حاضر نظام اللغة وماضيه ؛ نتيجة لاستخدام أصحابها لمنهج تفكيكي بنيوي ، وفق منظومات خارجة عن محيطه ، تحت سيطرة قاعدة منهج البحث الآنية ، واستجابة لما يفرضه التعليم المدني من محاولة الفصل بين المتلازمات في حياة الأمة ، والسير في ركب الحضارة المتغيرة في الثورة على كل قديم .

كما دحضت غلو بعض الباحثين في توجيه النقد للقدماء وإخضاع الظاهرة النحوية للنظريات المستجلبة المستمدة من الأشخاص ، والتي تتنافى مع طبيعة الاستعمال اللغوي العربي المستمدة من النص ، وميزت بين محاولات التجديد ونظام اللغة العربية المستنتج من طبيعتها .

وتعتبر هذه الدراسة إسهاماً في تقويم مُخْرَجات عصر النهضة الحديثة التي ينبغي أن توجه لها البحوث لتُدرس وتقُوّم ، وتُعاد لمسارها الصحيح الذي تلقته الأمة بالقبول .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .

﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴾ [سورة الأعراف ، آية ٨٩] .

وبعد :

فالنحو وسيلة لإقامة اللسان ، ومعرفة روابط الكلم ، ومعين لتكوين السليقة اللغوية ، ورقيب على ما يتفوه به المتكلم أو يكتبه الكاتب وقد بذل العلماء من أجل بنائه وتكوينه جهوداً مضنية ، حتّى أوصلوه إلينا علماً مستقراً مسايراً للنصوص استنتج منها ولأجلها ، ولقي من الأمة عناية واهتماماً عبر عصوره عُرف فيها بالمرونة واستساغته من قبل طلابه العرب وغيرهم ، وعَدَّه العلماء من مقتضيات الشريعة يقول ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم : « فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي ، وجعل رسوله مبلغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان ، وصارت معرفته من الدين وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله » ويقول الشافعي : « لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيءٌ عليها ولا يطلب عند غيرها » الرسالة ، فحُفِظت مكانته حتى وصل إلى العصر الحديث فتنكر له أهل اللغة

الأم ، وتعالت الصيحات المطالبة بتيسيره وتسهيله ، وتوجيه الاتهام له بالجمود وعدم مسايرة الزمان .

من أجل ذلك كله سمت هذه الدراسة إلى درس اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسةً وتقويماً ، ولعمري إنه لموضوع يحتاج إلى كثير من الجهد والاستقصاء لما طرأ على الدرس النحوي من محاولات تيسير وتسهيل ومحاولة الاكتفاء بالكليات وإسقاط التفصيلات .

ومما دفعني لاختياره غلو بعض الباحثين في توجيه النقد للقدماء ، وإخضاع الظاهرة النحوية للنظريات المستجلبة ، والقراءات الخارجية التي تتنافى وطبيعة الدرس النحوي ، ومحاولة الفصل التاريخي بين حاضر الأمة وماضيها في لغتها في منهج تفكيكي بنيوي من خلال مشروع النهضة القائم على إنشاء حضارة على أنقاض حضارة أخرى في حلقة نفي أو سلب النظم الجديدة للنظم القديمة والدخول في تاريخ الإنسانية المزعوم في مراحله الثلاث (الديني ، العقلاني ، المادي) .

وأرى أنه لزامٌ علي أن أذكر دراسات تتفق مع دراستي في عناوينها، وقد تختلف عنها فيما تناولت ، أو فيما أتت عليه من جوانب هذا الموضوع ، ومنها :

١ - كتاب « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » لمؤلفه محمد أحمد عرفة ، اختص بالرَّدِّ على محاولة واحدة من محاولات التجديد ، هي كتاب « إحياء النحو » .

٢ - كتاب « في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية » لمؤلفه عبد الوارث مبروك سعيد ، كانت طبيعة الدراسة التي قدمها إقليمية ؛ إذ اختار فيها مصر من بين أقطار الشرق العربي[١] ، وكانت دراسة وصفية ، وَجّه من خلالها النقد اللاذع إلى النحو العربي مبرزاً عيوبه وصعوباته التي زعم أنه لم يُتنبه لها إلا في القرن العشرين على حد زعمه ؛ حيث ظهرت على نطاق ضيق الأنظار اللغوية الجديدة المتأثرة بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة في فهم النحو طبيعته ووظيفته ، لتسهم في اكتشاف بعض عيوب النحو وصعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعيةً ، ممّا كان لدى السابقين[٢] .

٣ - رسالة دكتوراه بعنوان « القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده في مصر في القرن العشرين » للدكتور مصطفى زكي حسن التوني - مقدمة إلى قسم اللغة العربية من كلية الآداب ، جامعة عين شمس قصد فيها الباحث إلى دراسة المحاولات التجديدية في النحو العربي ، وأراد لها أن تكون فتح آفاق جديدة لمواصلة تلك المحاولات بعد ترشيدها وتعضيدها بوجهة نظر علم اللغة ، وبما قدمته المدارس النحوية الحديثة في الغرب[٣] حتى نتخلص - بحسب ما رأى - من المنهجية التي يسير عليها الإعراب في المشرق يقول : « وإن كنا في الشرق لا نزال نلهث وراء ترسيخ العملية الإعرابيّة عند التلاميذ »[٤] .

---

(١) ينظر في إصلاح النحو ص ٤ .

(٢) ينظر في إصلاح النحو ص ٢١ - ٣٣ .

(٣) ينظر القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده ص ٥ .

(٤) السابق ص ١٣ .

وقد حكّم في ظاهرة الإعراب مناهج علم اللغة يقول : « والمنهج العلمي يذهب إلى وضع قواعد نحوية خاصة لكل مستوى لغوي معين »[1] .

كما دافع الباحث عن آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى بقوله : « إنه من العبث أن نحاكم مجدِّداً في مجال ما ، بما هو موجود ، وموروث في هذا المجال ، فلا يجوز أن نحاكم إبراهيم مصطفى بما وافق أو خالف من قواعد موروثة »[2] .

ويقرر أن القول بأن الفتحة ليست بعلم إعراب رأي له سند من الواقع اللغوي فدوران الفتحة يغلب على غيرها[3] .

ثم أصل الباحث الآراء التجديدية من خلال اختبارها على شعر المفضليات[4] .

ويوافق الباحث الدكتور تمام حسان في نظرية القرائن يقول : « وأنا أتفق معه من حيث المبدأ على ما طرحه من منهج غير أني أود أن أضيف إليه عنصر التنظيم »[5] ، وطبيعة دراسته أيضاً إقليمية .

(١) السابق ص ٣٥ .

(٢) القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده ص ٦٥ .

(٣) السابق ص ٧٠ .

(٤) السابق ص ٨٧ - ١٠٤ .

(٥) السابق ص ١٩٣ .

٤ - رسالة ماجستير بعنوان « محاولات التجديد في النحو : اتجاهات وتفسيراً ونتائج » مقدمة من : يوسف محمود يونس شاهين ، إشراف د. محيي الدين رمضان ، جامعة اليرموك .

يرى الباحث « أن التطور يشمل مختلف عناصر اللغة ، أصواتها ، وقواعدها ومتنها ودلالاتها »[١] ، وحدد الباحث الهدف من الرسالة بقوله : « هذه الدراسة تعتبر دراسة تاريخية مسحية .. تتبعت فيها المؤلفات النحوية .. ثم أفردت باباً لمحاولات التجديد في العصر الحديث أبرزت الخطوط العريضة التي قامت عليها »[٢] .

فكانت الرسالة تسير في طريق الوصف لطرق التأليف في النحو منذ الاكتمال إلى العصر الحديث ، ويرى الباحث أن حركات التجديد في العصر الحديث تشكل حلقة من حلقات تطور النحو[٣] .

ويقول الباحث : « ومنذ القرن التاسع بدأت رياح اليقظة تهب على المشرق حين بدأت حركة إحياء اللغة العربية وأدبها ، وكان للنحو وقواعد العربية مكانة مهمة بين رواد هذه الحركة فظهرت تآليف في النحو في مصر والشام والعراق تهدف إلى إزالة تعقيد العبارات المبهمة وضم جميع ما يلزم معرفته من قواعد العربية في مؤلف واحد بوجه الاختصار »[٤] .

---

(١) محاولات التجديد في النحو ص ٢٨ .

(٢) محاولات التجديد في النحو ص ٥٤ .

(٣) السابق ص ٨٤ - ١٢٤ .

(٤) السابق ص ١٢٣ .

« وبدأت تظهر في بعض المؤلفات التعليمية محاولات واجتهادات في تفضيل مصطلح على مصطلح فأطلق بعضهم على المرفوعات (العمدة) وعلى المجرورات (الوسيط) ، وعلى المنصوبات (الفضلة) واستعمل بعضهم الآخر « المسند » و« المسند إليه » وإذا تتبعنا الدراسات العلمية التي عالجت قضايا النحو ، من حيث هي قواعد واصطلاح تيسيراً أو تجديداً أو إحياءً نجد أنها في واقع الأمر لا تخرج عن كونها نظرات اجتهادية في تفضيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من المصطلحات التراثية أيضاً وكذلك في إعادة التبويب والتصنيف »[1] .

كما أورد الباحث في الباب الثاني فصلاً بعنوان بعض محاولات التجديد في العصر الحديث في تسع وعشرين صفحة وصنفها إلى :

١ - محاولات اعتمدت التراث وهي :

أ - فردية ب - رسمية .

٢ - محاولات تأثرت بالدراسات اللغوية الغربية[2] .

ويرى الباحث أنها حلقة من حلقات تيسير النحو العربي عبر تاريخه ، ولا تخرج عن كونها نظرات اجتهادية تهدف إلى إزالة تعقيد العبارات المبهمة .

---

(١) محاولات التجديد في النحو ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) ينظر السابق ص ٢١٠ - ١٣٩ .

بهذه اللمحة المختصرة أزلت اللبس بين عملي وعمل من سبقني في هذا المجال إذا حُسِبت تلك الأعمال فيما أنا بصدده إلا أنني أزعم أن دراستي تختلف اختلافاً ظاهراً عنها حيث كانت أكثر شمولية ، وقدمت دراسة وتقويماً لمحاولات التجديد وإنصافاً لجهود العلماء في مجال الوظائف النحوية .

وأزعم أنها محاولة لتسليط الضوء على الأفكار الرئيسية لمحاولات التجديد في اتجاهاتها الإحيائية والألسنية والتعليمية ، ورد الاعتبار للدرس النحوي لارتباطه بنصوص الأمة وأحسب أن هذه الدراسة إضافةٌ جديدة للمكتبة العربية ، وقد حاولت أن أصل إلى الكمال ، ولكن درجة الكمال لا تنال إلا لمن تفرد بالكمال سبحانه ، وحسبي أنني بشر قد يند عني ما يند عن الباحث الإنسان .

وقد اتبعت في هذه الدراسة ما يمكن تسميته بالمنهج التكاملي (الوصفي منها والتفسيري ، والتحليلي ، والتطبيقي ، والتاريخي) أما مراجع الدراسة ومصادرها فقد تنوعت بين نحوية قديمة وحديثة، وفكرية، وفلسفية ، ومناهج البحث الاجتماعي ، وتاريخية وسياسية ، ودوريات ورسائل جامعية ، ومحاضرات ، وقد أثبتها في ثبت المراجع والمصادر .

وقد صادفني كثير من المعوقات والصعوبات متمثلة في تفريق مراجعه وندرتها واستغلاق بعض جزئياته ، ولكنها ذُلِلت بعون الله ثم بتوجيهات وآراء سعادة المشرف على هذا البحث .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وثلاثة فصول سبقت بمقدمة وعقبت بخاتمة .

التمهيد : تحدثت فيه عن الاتجاهات التي مرّ بها النحو العربي وهي :

التتابعي : يُعنى ببيان توحيد الأصل وإتمام البناء حيث قام على التكاملية فكل طور يكمل ما ند عن الطور الأول .

الاستقلالي : تمثل في استقلالية الرأي في بعض القضايا النحوية التفسيرية ، حول التقديرات ، والعلل والعامل .

الفصل التاريخي : تمثل في إعلان القطيعة مع الموروث في منهجيات مختلفة .

الفصل الأول : الاتجاه الإحيائي .

خصص هذا الفصل لبيان الأصول التجديدية المنتزعة من التراث لنقد التراث فقد أوردت فيه الأصول المقترحة ثم ناقشتها من خلال ستة مباحث هي :

١ - مبحث : الهدف من التجديد .

٢ - مبحث : النحو معنى ووظيفة .

٣ - مبحث : الحركة الإعرابية والمعنى .

٤ - مبحث : المرفوعات .

٥ - مبحث : المنصوبات .

٦ - مبحث : المجرورات .

الفصل الثاني : الاتجاه الألسني والرافض لمعطيات النحو العربي .

خصص هذا الفصل لدراسة النظريات الألسنية ومبادئها وقوانينها ثم شرعت في دراستها وتقويمها من خلال ثلاثة مباحث هي :

١ - مبحث : التحليل الشكلي .

٢ - مبحث : الوظائف النحوية .

٣ - مبحث : الاتجاه الوصفي .

الفصل الثالث : الاتجاه التعليمي .

خصص لمناقشة الآراء التجديدية لهدف تعليمي وأسبابها من خلال مبحثين هما :

١ - مبحث : اصطناع صعوبة تعليم قواعد اللغة العربية .

٢ - مبحث : تصنيف النحو .

الخاتمة : توجز معالم الدراسة وقد اشتملت على بعض ما توصل إليه البحث من نتائج ، وما يمكن تقديمه من مقترحات .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم شكري وتقديري إلى من وسعني بطيب قلبه ورحابة صدره ورجاحة عقله وغزارة علمه إلى من أسدى إلي نصائحه وشملني بتوجيهاته وأولاني برعايته وتجاربه وتابع هذا

العمل منذ أن كان فكرة موجهاً ومرشداً ومقوماً إلى أن خرج على هذه الصورة فتح لي خزانة كتبه وأمدني بكنوزها ، المشرف على هذه الرسالة أستاذي الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد .

كما أشكر جامعة أم القرى معقل الأصالة ومنبع الرسالة وكلية اللغة العربية ممثلة في عميدها وموظفيها وقسم الدراسات العليا .

وأقدم شكري وتقديري لأساتذتي الذين أفدت منهم في دراستي الجامعية ، وفي السنة المنهجية فبصمات توجيههم في هذا البحث جلية.

وأشكر وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية التي عرفت بالأصالة في انطلاقها من فكرة تلازمية بين علوم اللغة وعلوم الشريعة موفقة بين ماضي المعرفة وحاضرها .

وأشكر كلية المعلمين في القنفذة على ابتعاثي لنيل درجة الماجستير وأخص عميدها بالشكر والتقدير على ما أولانيه من الرعاية والاهتمام .

والله أسأل لوالدي الرحمة والغفران ، فقد كان حريصاً يرحمه الله أن يرى هذا العمل .

وأقدم عظيم شكري وجزيل امتناني وفائق تقديري واحترامي لأمي حيث الشفقة والحنان والعناية والاهتمام والدعاء . وإخواني : سعيد وحسن وعيضة وأبنائه : عبد الله وعابد ومحمد ، وأختيّ : أم جميل وأم حمد حيث الدعم المادي والمعنوي والتوجيه وبذل ما بوسعهم لتهيئة الجو المناسب الذي مكنني من انجاز هذا العمل .

وأقدم شكري وتقديري وعرفاني بالجميل لزوجتي حيث المحبة والمودة والرحمة وأبنائي جار الله وحسن وأخواتهما لصبرهم على مفارقتي واهتمامهم بما أنا فيه طوال فترة إعداد هذا البحث ، وعذري منهم أن أهديه لهم .

وأشكر زملائي بقسم اللغة العربية في كلية المعلمين في القنفذة على ما قدموه من مساعدة ونصح وإرشاد .

كما أقدم شكري وتقديري لأخي عادل بن مرزوق الحارثي على اهتمامه بموضوع بحثي .

كما أشكر الأستاذ زين العارفين مدير مكتب عميد كلية اللغة العربية فله علي من الجميل مالا أستطيع أن أوفيه حقه .

كما أقدم شكري وتقديري لمن وفر لي ما ينقصني من مراجع ومصادر هذا البحث وأخص منهم بالذكر مركز المصادر للمعلومات وأخي خالداً السريحي وأخي الدكتور محمد محجوب وأخي الدكتور نعيم شرف ، وأخي أحمد دماس .

كما أقدم عظيم شكري وجزيل امتناني لمن أفدت من نقاشه وتوجيهاته وأخص منهم الدكتور عبد الحافظ عبد الحبيب الجزولي الأستاذ المساعد بقسم التقنيات في كلية المعلمين في القنفذة والدكتور صلاح يونس بقسم اللغة العربية في كلية المعلمين في القنفذة .

كما أقدم شكري وتقديري لمن كان لإخلاصه وجهده المشكور أثر ملموس في طباعة هذا البحث كل من الأخوين عبده ومحمد .

وأخيراً :

فإن حققت هذه الرسالة ، ما أطمح إليه فذاك من توفيق الله ، وإن بدا خطأ أو تقصير فذاك من طبع البشر وبالله التوفيق .

التمهيد

التمهيد :

لاشك في أن نظام العربية وجد عناية واهتماماً ، وقد أجمع « العالم على استحسان هذا العلم والحث عليه والندب إليه سلفاً وخلقاً »[١] ، حيث استنبطت معاييره بعد جمع اللغة واستقرائها وبناء على ذلك تحددت الأصول النظرية والمنهجية من واقع استعمالي في تناسق وانسجام بين أصول الصناعة والمعنى المقصود من خلال استيعاب النظام لما صح من الاستعمال وما يتميز به (النظام) من مرونةٍ . وُضِع له أصل وفرع واستثناء ؛ لأن الواضع الأول وصف تراكيب اللغة بما يناسب طبيعتها ، ولم يكن افتراضياً يُقْسَرُ الاستعمال عليه .

يقول الخليل بن أحمد (يرحمه الله) :

« إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن

(١) الصعقة الغضية في الرد على منكري العربية ص ٢٦٣ .

يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[١] .

فالخليل يقرر أن العرب نطقت ، وفي ضوء نطقها وُضِعت علل إجرائية تفسيرية تحتملها اللغة ، وتؤدي غرضاً في وصف تراكيبها : إنما جاء التركيب على كذا لكذا . ونتيجة ملاحظة دقيقة وُضِعت المصطلحات المستنتجة من طبيعة الاستعمال وموافقتها لمدلولها فجرى « حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع »[٢] .

والمجال مفتوح لمن وجد علة يعتل بها وتكون مُحْتَمَلة ومستنتجة من طبيعة الاستعمال اللغوي القائم على النصوص الحية الصالحة لكل مكان وزمان ، وتكون أليق مما وُجد .

ومن المعلوم أن النحو العربي وجد عناية واهتماماً ؛ لأنه « النموذج الأوحد والنظام الأكمل للغة العربية ولا بديل عنه »[٣] .

ولذلك مَرَّ بالاتجاهات التالية :

١ - الاتجاه التتابعي .

٢ - الاتجاه الاستقلالي .

٣ - اتجاه الفصل التاريخي .

إن الحديث عن هذه الاتجاهات إذا أخذ طور التفصيل فسيطول بنا المقام ، ولكنني سأقدم لمحة موجزة عن كل اتجاه .

---

(١) الايضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو ص ٤٢ .

(٣) لسان عربي ونظام نحوي ص ٢٤ .

الاتجاه التتابعي :

كان مفهوم التجديد عند قدامى النحويين يتجه نحو معالجة القضايا ، وتتبع مراحله في هذا التمهيد لا يعني الشمول والاستقصاء ، وإنما يعني بيان توحيد الأصل وإتمام البناء ؛ لأن الأطوار النحوية قامت على التكاملية حيث لا تجد الطور الثاني ينقض ما بُني في الطور الأول ، بل يُكْمِل في نسق تنظيمي مستمر حتى وصل مرحلة الاكتمال « التدوين والتصنيف » ثم انتقاله من الطور الفردي إلى طور المؤسسات (المدارس) .

وما الخلاف النحوي بين المدرستين إلا دليل على اكتماله ، وكان في فروعه مع الاتفاق على أصوله ، فهو خلاف يحتويه النظام ، ويمده الاستعمال اللغوي بتفسيراته .

إذاً الخلاف عبارة عن توجيه للحركة الإعرابية في ضوء ما يقتضيه المعنى المقصود ، وعليه فإن المجددين في العصر الحديث لم يفرقوا بين جانبين منهجيين مختلفين هما :

١ - الوجه الإعرابي : يعني الخلاف حول الأصل .

٢ - التوجيه الإعرابي : يعني التفسير والتوجيه .

« ولا يخفى أن تعاقب التأليف في النحو »[1] يسير على منهجية واحدة ، وكل من تصدى له « لا يزيد على استعراض المادة النحوية المشتركة ، فلا تجد في تصنيفه ما يسترعي الانتباه إلا اختلافاً جزئياً في

(١) نظرات في التراث االغوي العربي ص ١٣٤ .

التبويب أو تسجيلاً لرأى سكت عنه غيره أو صياغة طريفة لبعض المفاهيم ؛ لكن المنطلقات هي هي ، ومدونة النصوص والاستعمالات المعتمدة لا تختلف عما اعتمده السلف ، وهكذا ظل التأليف النحوي موسوماً بالطابع الذي طبعه منذ نشأته ، هادفاً إلى الغاية التي أراد الرواد تحقيقها أي الضبط النهائي للغة الفصيحة حسب مقاييس الاستعمالات القرآنية من ناحية وكلام العرب في حدود مكانية وزمانية تضمن فصاحتها من ناحية أخرى »[1] .

فالكتاب لسيبويه يمثل مرحلة تاريخية لجمهور العلماء السابقين لسيبويه وهذه « حقيقة علمية حتمية ، وهي أن كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه إذ لا يعقل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصلية التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله »[2] فالكتاب « يثبت استقلال النحو كاختراع عربي عن أبي الأسود ، وتقوى من مادة أبي عمرو بن العلاء ، ووضعت قواعده على أبي إسحاق ، واكتمل صنعه عند الخليل ، ودونه سيبويه ، ورتبه أروع ترتيب ، وبروز الكتاب في هذه المرحلة أهم حدث عرفه تطور النحو العربي »[3] .

ولكن محتوى الكتاب اتسم بشيء من الغموض على من أتى بعد سيبويه « وفي ذلك يقول ابن كيسان : نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ؛ لأنه

(١) نظرات في التراث االغوي العربي ص ١٣٤ .

(٢) مقدمة الكتاب ١ / ٢٥ - ٢٦ .

(٣) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص ١١٢ .

كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هـذه الألفـاظ ، فـاختصر علـى مذاهبهم »[١] ؛ لأن هدف صاحبه الاحتجاج « للأساليب العربيـة وأوجـه الخلاف والمشابهة بينها وطرائق إعرابها ، ومقتضيات هذه الطرائق ، وتلك الأوجه من المعني والاستعمال »[٢] ، ومع ذلك فإنه « يضع أساسـاً سـليماً للدراسات النحوية المعاصرة التي كثـيراً مـا انحرفـت بغرورهـا عـن جـادة السبيل »[٣] ، وماذا يُطلب بعد الكمال ؟

الإيضاح والشروح :

جاءت هذه المرحلة مدللة على عمق التفكير واستيعاب المادة العلمية ؛ لأن « النحاة كانوا واعين لصعوبة المؤلفات الجامعة لعلمهم ، وبما يمكن أن تؤاخذ عليه من توسع وتعمق وتأويل لا تُدرك فائدته بسهولة لذا وضعـوا المختصرات ، فأصبحت منذ أواخر فترة الاكتمال نمطاً في التـأليف مارسـه كبار النحاة ، وقد جنى النحو من هذه المختصرات ضرباً من تهذيب مادته عن طريق تبويب أكثر ضبطاً كما أنها حملت النحاة على القيام بضرب مـن الاستقصاء الذي لابد منه »[٤] .

فتصدى المبرد لمهمة الإيضاح والتبسيط حيث جاء « المقتضب تلخيصاً وتبسيطاً لكتاب سيبويه مع التنبيه على بعض القضايـا الـتي خالفـه فيـه .. وقد نظم فيه وعرض القواعد النحوية إلا أنـه وقـف علـى حافـة التنظـير المنطقي الذي سيتولى ابن السراج صيغته في كتاب الأصول »[٥] .

---

(١) مقدمة الكتاب ١ / ٣٢ .

(٢) أبو علي الفارسي ص ١٦١ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٣ - ٣٤ .

(٤) نظرات في التراث اللغوي العربي ص ١٤٣ .

(٥) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص ١٥٤ .

بهذا يعد المقتضب « أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة »[١] وتميز صنيع المبرد في المقتضب أنه جمع بين الشمول والسهولة وحسن التنظيم حيث « تناول المادة النحوية في شمول وصاغها في وضوح ورتبها في منهج يختلف عن منهج سيبويه »[٢] ، لكنه منهج تتابعي في مضمون المادة النحوية .

الترتيب المنهجي :

« أدرك ابن السراج أن مدار علم النحو في كتابه مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضع ، وقد بوب كتابه تبويباً يشبه إلى حد كبير تبويب سيبويه ، لكن موضوعات أصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها ، فقد رتب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر حيث بدأ :

١ - أ / بمرفوعات الأسماء .

ب / منصوبات الأسماء .

جـ / المجرورات .

٢ - ينتقل إلى التوابع كالنعت والتوكيد ، وعطف النسق ، وعطف البيان ، والعطف بالحروف .

٣ - أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها .

٤ - زاد باب التقديم والتأخير .

---

(١) المقتضب ١ / ٣ تصدير .

(٢) تطور الدرس النحوي ص ٦٥ .

٥ - باب الإخبار بالذي وبالألف واللام .

٦ - انتهى إلى مسائل الصرف »[١] .

ولذلك تخلص من الاستطراد ، وجمع الموضوعات المتشابهة في باب واحد[٢] « وسلم كتاب الأصول من التداخل والتعقيد ، ورتبه على أسس المعمولات فبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات ثم التوابع .. الخ »[٣] .

وعلى هذه المنهجية يسير الزمخشري في كتابه المفصل حيث « حصر مادة النحو في أربعة أقسام رئيسية : الأسماء والأفعال والحروف والمشترك حيث عالج كل قسم على حدة واضعاً في اعتباره كل الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بكل من هذه الأقسام »[٤] .

ففي هذا المنهج التتابعي ندرك أن « هذه الكتب ليست إلا نسخة مصغرة من المطولات ، فهي اختصار لها »[٥] .

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢١ .

(٢) ينظر السابق ص ٢٢ .

(٣) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص ١٩٦ .

(٤) تطور الدرس النحوي ص ٨٤ ، وينظر دروس في المذاهب النحوية ص ١٦١ .

(٥) نظرات في التراث اللغوي العربي ص ١٤٣ .

الاتجاه الاستقلالي :

ذكرت أن الاتجاه التتابعي سار في خُطىً تكاملية في حدود الأصول النظرية والمنهجية ، ووحدة الأصل ، أما الاستقلالية في المنهج فبدأت بذورها عند ابن الطراوة في مسائل عامة من خلال ثلاثة محاور تتعلق بالقضايا التفسيرية من ذلك :

١ - نفوره من التقديرات .

٢ - نقد الأمثلة المصنوعة .

٣ - إبطال بعض العلل النحوية .

٤ - إعادة النظر في قضايا الدرس النحوي الرئيسية[١] .

فاستقلالية الرأي في القضايا النحوية علامة خروج عن المنظومة التي سار فيها التطور النحوي في منهجه التتابعي ؛ لأن صاحب هذه الفكرة : ابن الطراوة « كان حريصاً على حرية رأيه ، وعلى معقولية القواعد النحوية »[٢] .

ومن اعتراضاته على النحاة أنه لا يرى أهمية للإعراب إلا إذا لم يُفهم المعنى يقول : « إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت ، وإنما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً »[٣] .

---

(١) ينظر نحاة الأندلس وتيسير الدرس النحوي - المحاضرات - المجلد الحادي عشر ١٤١٣ ص ٧٤ - ٧٦ د. عياد .

(٢) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص ٢٨٣ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

ومن اعتراضاته على إجماع النحاة أن « يفعلُ » بين الحال والاستقبال فقال : هذا غلط إنما يكون للحال ، ولا يكون للمستقبل ، وأما الذي هو للمستقبل فقول العرب : سيقوم ، وسوف يقوم ، فقيل له : العرب تقول : يضرب زيد عمراً غداً ، قال : المعنى ينوي الضرب غداً ثم إن العرب اختصرت فأخذت من (ينوي) البنية ، ومن الضرب الحروف فقالت : يضرب »[1] .

فهو هنا لا يعير القرينة اللفظية (غداً) أي اهتمام ، ويبرز موقف ابن الطراوة من العامل النحوي حين احتكم إلى عوامل لفظية فقد « أطلق على العامل المعنوي « القصد إليه » يفسر به نصب بعض المنصوبات نحو « سبحان الله » معللاً ذلك بأن هذا الضرب من الأسماء لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، ولا إلى اختلاف الحدث (الفعل) بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده فإن (سبحان الله) اسم ينبئ عن العظمة موقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو : « إياك » ، ونحو « ويل زيد وويحه » كما يدرج ابن الطراوة فيما انتصب بالقصد إليه بعامل فعلى مقدر (زيداً) في مثل قولنا « زيداً ضربته ، وزيداً ضربتُ » ، فهو لا يجعله مفعولاً مقدماً ولا منصوباً بفعل يفسره المذكور »[2] بل الذي نصبه عنده القصد إليه .

ويسير في نفس منهجية ابن الطراوة تلميذه السهيلي ، ويرسم محاور لنظرية العامل هي :

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٤٢ .

(٢) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ص ٣٩ .

١ - الإخبار .

٢ - القصد إليه .

٣ - الإظهار .

٤ - التبعية .

٥ - التشبث .

الإخبار : يقول : الحدث على ثلاثة أضرب :

ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث .

وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية ، وبعد (ما) الظرفية »[١] ، إذاً « الإخبار هو عامل الرفع في المبتدأ »[٢] .

الإظهار : لقد تفرد السهيلي بالقول بهذا العامل حيث يرى أن العامل في المفعول لأجله نحو : جاء زيد رغبةً فيك هو الإظهار ، يقول : « وأما عمل (جاء) في المفعول من أجله ، فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي ، ولكنه دل على فعل باطن من أفعال النفس والقلب ، أثار هذا الفعل الظاهر ، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة ، والفعل الظاهر دال عليه »[٣] .

---

(١) نتائج الفكر ص ٧١ .

(٢) أبو القاسم السهيلي ص ٣٢٢ .

(٣) نتائج الفكر ص ٣٩٥ .

القصد إليه : « هو عامل معنوي مختص بالنصب اعتمده شيخه ابن الطراوة ولم يُسبق إلى القول به »[١] .

والسهيلي يرى أن من أقسام الحدث « ضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : (سبحان الله) فإن (سبحان) اسم ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان وبالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو (إياك) ، ونحو (ويل زيد وويحه) ، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن فحكمهما حكم (سبحان) ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه ، ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر « زيداً ضربته » في قول النحويين وهو مذهب ابن الطراوة وكذلك (زيداً ضربت) بلا ضمير ، ولا يجعله مفعولاً مقدماً لأن المعمول لا يتقدم على عامله ، وهو مذهب قوي »[٢] .

ويقول في المنادى : « وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى نحو (جوتُ) ، و (ها) ، ونحو ذلك ، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه ، إنه منصوب ، ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو : صاحب زيد أقبل . و ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف:٢٩]، وإن كان مبنياً

(١) أبو القسام السهيلي ص ٣٢٠ .

(٢) نتائج الفكر ص ٧٠ - ٧١ .

٥١٣٦
جامعة أم القرى / مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

عندهم فإنه بناء كالعمل ؛ لا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت على المعرب ، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل »[١] .

التبعية : « هي العامل في ثلاثة أبواب : النعت ، التوكيد ، البدل »[٢] .

التشبث : يقول : « إن وأخواتها أعملوها في الجملة إظهاراً لتشبثهن بالحدث الواقع بعدهن »[٣] .

ومن المعلوم أن هذه الجرأة في الخروج على منهجية النحاة التتابعية قد مهد هذا الاتجاه الاستقلالي حين احتكم « إلى ما يمكن أن يسمى العامل اللغوي والركون إليه في تفسير الظواهر الإعرابية مما وجدنا صداه في دراسات ابن الطراوة وتلميذه السهيلي ، نجده ماثلاً بصورة متكاملة عند ابن مضاء القرطبي الذي زعزع بكتابه المعروف : الرد على النحاة أسس نظرية العامل النحوي ، وما يترتب عليها من قانون الإعراب التقديري وظاهرة التعليل »[٤] .

وإن من الملاحظ أن كتاب الرد على النحاة أخذ أهمية أكبر من مستواه ففكرة صاحبه تدور حول التمسك بظاهر النصوص والبعد بالنحو عن الجدل والفلسفة وقضايا المنطق ، وتتركز فكرة الكتاب حول المحاور التالية :

---

(١) نتائج الفكر ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) أبو القاسم السهيلي ص ٣٢٢ .

(٣) نتائج الفكر ص ٧٥ .

(٤) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ص ٤٠ .

١ - إلغاء نظرية العامل :

يقول : « قصدي أن آخذ من النحو ما يستغني عنه النحو وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي »[١] .

فهو ينكر تأثير الألفاظ في بعضها يقول : « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً »[٢] .

ومن الملاحظ أن ابن مضاء ينقض دون تقديم البديل من ذلك « أزيداً ضربته : قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيداً ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها »[٣] .

وفي حديثه عن نصب المنادى والفعل الواقع بعد (فاء) السببية يقول : « هذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ، ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول فما الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يضمر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال »[٤] .

---

(١) الرد على النحاة ص ٧٥ .

(٢) السابق ص ٧٧ .

(٣) السابق ص ٧٩ .

(٤) السابق ص ٨٠ - ٨١ .

فهو يرى أن للعامل فساداً في الأبواب التالية :

التنازع : يقول : « وأنا في هـذا البـاب لا أخـالف النحويـين إلا في أن أقول : علَّقت ولا أقول ، أعملت »[١] .

فهو يعلق ولا يعمل وورد ذلك في سياق عرض خـلاف النحويـين ولم يخرج برأي تفصيلي .

الاشتغال : بعد مناقشة لآراء العلماء في هذا الباب أنكر العامل بقولـه « ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب إنما يرفعـه المتكلـم وينصبـه إتباعـاً لكلام العرب »[٢] .

٢ - إلغاء العلل الثواني والثوالث :

يقول : « ومما يجب أن يسـقط مـن النحـو العلـل الثوانـي والثوالـث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) مـن قولنـا : (قـام زيـد) لِـمَ رُفـع فيقال ؛ لأنـه فـاعل ، وكـل فـاعل مرفـوع ، فيقـول ولِـمَ رفـع الفـاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب »[٣] .

ويبرر لإلغاء العلل الثواني والثوالث بقوله : « فلا يزيدنـا ذلـك علمـاً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله »[٤] .

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٢ .

(٢) السابق ص ١٠٦ .

(٣) السابق ص ١٣٠ .

(٤) السابق ص ١٣١ .

وهذه الفكرة لم يَسبق إليها ابن مضاء بل أشار إليها قدامى النحويين يقول ابن السراج : « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب فيها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً ، والمفعول به منصوباً .. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلّمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات »[١] .

٣ - إلغاء التمارين غير العملية : لأنها قليلة الجدوى ولا طائل وراءها ومستغنى عنها[٢] .

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٣٥ .

(٢) ينظر الرد على النحاة ص ١٤٠ .

اتجاه الفصل التأريخي :

تبنى أصحاب هذا الاتجاه مشروع القطيعة مع الموروث في منهجيات مختلفة متخذة من نقد التراث النحوي هدفاً لهدم أصوله النظرية ، وهي لم تكتف بالقراءة الداخلية للتراث بل استمدت أسسها من قراءة خارجية حفزت أصحابها على نقض الثوابت ، وسلكوا منهجاً جديداً لتفكيك الماضي ، ويمثل ذلك كتاب إحياء النحو فهو « أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي ، وهو لذلك منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي الحديث بالنظر إلى من سبقه ، وخاصة بالنظر إلى من لحقه من الباحثين الذين سيرددون الكثير من أهدافه وأقواله »[١] .

وهو تفكير ضعف أساسه النظري لغياب التصور الواضح[٢] لهدفين أساسيين اتخذهما المجددون مطية هما : التسهيل وبناء منهج جديد للنحو حيث لم يمتلكوا القدرة على التمييز بينهما ، فهدف التسهيل لا يؤثر على المنهجية ؛ لأنه مرتبط بطريقة العرض مع المحافظة على أصول المنهجية في التفكير النحوي .

والذي يتضح أن المقصود إزالة معالم النحو العربي . يقول إبراهيم مصطفى: أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة[٣] ثم يهول من أمر صعوبة النحو ويفترض التنافر بين طبيعته وطبيعة المتعلم يقول :

---

(١) المنوال النحوي ص ١٣ .

(٢) ينظر السابق ص ١٤ .

(٣) إحياء النحو ص ٩ .

كانت خصومة هادئة قاسية بين طبيعة التلميذ ، وبين هذا المنهاج والقائمين عليه ، ولكن طبيعة التلميذ الصادقة في إباء هذه القواعد ، والتململ بحفظها ، لم تخف شهادتها ، ولم يستطع جحدها فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه .. قد كانت في هذا ، الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلم العربية والمفتاح لبابها .. ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة .. على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها ، وإلى طريقة وضعها فيسأل : ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو ، وتدوين قواعده ، وأن يكون الداء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية[١] ومما لا يخفى على ذي بال أن الصعوبة التي استند إليها إبراهيم مصطفى لتغيير منهج النحو ليست عيباً في المادة العلمية إنما العيب إن وُجد في المنفذ والمستقبل .

فمدرسة إبراهيم مصطفى لم تفهم العلاقة بين التنظير والاستعمال فأدى ذلك إلى القول : « ولما تكوّنت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة »[٢] .

فإبراهيم مصطفى ومن تأثر به من نقاد النحو العربي في العصر الحديث يرون أن القواعد سابقة على الاستعمال فسلطت قسراً عليها ، وما علموا أن هذه الأصول التي نقدوا فيها النحاة تنظم نقاشهم وتضمن وحدة صناعتهم[٣] ، وأن العوامل ذات أثر كبير في ترتيب المادة اللغوية الموصوفة، وتحافظ على استمراريتها ، فهي ليست من سلطان النحاة كما

(١) إحياء النحو ص ج - د .

(٢) السابق ص ٢٨ .

(٣) ينظر المنوال النحوي ص ١٧ .

يتوهم إبراهيم مصطفى حين قال : « يشرعون بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب »[١] ، ويسند عمل النحاة في العوامل إلى تأثر النحاة بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديها »[٢] .

بهذه النظرة إلى جهد النحاة لم يفرق إبراهيم مصطفى وتلامذته بين ما يفرضه الأفراد ، وما تفرضه طبيعة الاستعمال الجمعي للأمة من خلال استقراء لغتها .

ومن خلال النقد الموجه ونقض معطيات النحو العربي وإلغاء أبوابه وتفصيلاته وقضاياه المفسرة لوظائفه يتوصل إبراهيم مصطفى ومن تبعه إلى وضع أصول في ضوئها « لم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها ، ولكن ماذا تشير إليه من معنى »[٣] هي :

١ - الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها .

٢ - الكسرة علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها .

٣ - الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء[٤] .

فهذه المحاولة أرادت نقض التراث بأصول منتزعة من التراث ، وسوف أتناولها في الفصل الأول بإذن الله .

---

(١) إحياء النحو ص ٣٠ .

(٢) السابق ص ٣١ .

(٣) السابق ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) السابق ص ٥٠ .

والمحاولة الثانية أدارت وجهتها نحو ما يدعى باللسانيات ، وقد تأثر كثير من الباحثين بها وحاولوا قسر نظرياتها على اللغة العربية على ما بين النظامين من مفارقات ، وسوف أتناولها في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

المحاولة الثالثة : امتطى أصحابها حجة التسهيل لهدف تعليمي فوُضِعت المقررات وعقدت المؤتمرات ، ونتج عنها منهجيات تربوية وفكرية تهدف إلى إلغاء الماضي وبناء الحاضر ، وسأتناولها في الفصل الثالث .

مفهوم الخلاف النحوي بين القدامى والمحدثين :

الخلاف النحوي عند قدامى النحويين كان دليلاً على عمق التفكير في مبناه ومعناه ؛ لأنه كان يسير في اتجاه واحد ، ولا يمثل نظاماً مستقلاً ، حيث كان ترتيبه يسير في أبواب نحوية : مرفوعات ومنصوبات ، ومجرورات ومجزومات ، وفي داخل هذا النظام تقدم الأحكام ، والآراء ، ولا يكادون يختلفون في ترتيبها إنما الخلاف كان في بعض الجزئيات ، والتفاصيل ، والتوجيه ولو تتبعنا مسائل الخلاف « لوجدنا أن الخلاف في أغلب المسائل ، بل في جُلِها يرجع إلى المعنى إفراداً وتركيباً »[١] ولا يعدو أن يكون في تقدير صحة الاستعمال[٢] .

فالخلاف بين النحاة كان مرتبطاً بالمعنى ، ولذلك فهو توجيه من أمثلة ذلك « في إعراب البسملة » .

ذهب البصريون إلى أن (بسم الله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره (ابتدائي باسم الله) فالجملة اسمية .

ذهب الكوفيون إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره (أبدأ) .

وشيخ الإسلام ابن تيمية يستحسن أن يكون تقدير المحذوف بحسب الحال ، فإذا قال القارئ (باسم الله) فالتقدير (قراءتي باسم الله)[٣] .

---

(١) المعنى والإعراب عند النحويين ١ / ٤١١ .

(٢) ينظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ص ١١٤ .

(٣) اختيارات شيخ الإسلام في النحو والصرف ص ٢١ .

وكل تركيب يحتمل أكثر من علامة إعرابية فذلك لاختلاف المعنى ، وكل معنى يقتضي توجيهاً ، وهذا من مرونة نظام النحو العربي ، وجه سيبويه تركيباً واحداً بدلالتين مختلفتين لاختلاف الحركة الإعرابية يقول : « وإن شئت نصبت فقلت : (له علمٌ علمَ الفقهاء) كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم .. وإذا قال : له علمٌ علمُ الفقهاء فهو يخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته »[1] .

فالخلاف في هذا الموضع توجيه للمعنى في توافق بين الصناعة والمعنى.

ومن المسائل الخلافية : القول في رفع المبتدأ والخبر :

قال الكوفيون : إن المبتدأ يرفع بالخبر ، والخبر يرفع بالمبتدأ ، فهما يترافعان .

قال البصريون : إن المبتدأ يرفع بالابتداء ، وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره[2] .

اختلفوا في الإجراء واتفقوا في الأصول النظرية والمنهجية ، وكذلك اتفق النحاة على أن للجملة ركنين أساسيين لابد من اكتمالهما حتى تؤدي معنى يحسن السكوت عليه ، وهما : مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، وقد يحذف أحد ركني الجملة لوجود قرينة تدل عليه .

أما المجددون فقد نقضوا معطيات النحو التي بها يتم التوجيه وتُضمن الصناعة ويستقر المعنى المراد من التركيب ، ووضعوا أصولاً لا تتحمل

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦٢ .

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٥ - ٤٦ .

التوجيهات المختلفة يقول عبد الرحمن أيوب : « لا يشهد واقع اللغات - بما في ذلك العربية - بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أن المسند لفظ ، والمسند إليه لفظ آخر ، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة ، وضرورة حذف المبتدأ مرة أخرى إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية ، من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد »[١] .

وفي حديث إبراهيم مصطفى عن استعمال (لا) مع الاسم :

يقول : يأتي بعدها اسم منصوب ، ويبدو أول الأمر أنه متحدث عن ، وأنه صدر جملة اسمية تامة ، والمتأمل يرى غير ذلك ، فإنه ليس بعده من خبر ، ويأتي بعد الاسم في سياقها ، ما هو بيان وتكملة ، ولا يهدر بحذفه المعنى وينكر على النحاة جعل الظرف بعد الاسم في سياق (لا) إخباراً ، وليس بالوجه ، والذي عوص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشتمل على مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة[٢] .

فإنكار القضايا التفسيرية أدى بإبراهيم مصطفى ود. عبد الرحمن أيوب إلى القول بالجمل الناقصة ، والجمل ذات الركن الواحد .

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٥٩ .

(٢) ينظر إحياء النحو ص ١٤٠ - ١٤١ .

الفصل الأول
الاتجاه الأحيائي

المبحث الأول : الهدف من التجديد .

المبحث الثاني : النحو معنى ووظيفة .

المبحث الثالث : الحركة الإعرابية والمعنى .

المبحث الرابع : المرفوعات .

المبحث الخامس : المنصوبات .

المبحث السادس : المجرورات .

الاتجاه الإحيائي

مقدمة :

وجدت اللغة العربية في مختلف فروعها ترديـاً أدى بـها إلى الحضيـض خلال فترة الخلافة العثمانية ، وما كان يفرضه المستعمر على البلاد العربية من تعلم لغته فكثرت الصيحـات والدعـوات علـى اختـلاف اتجاهاتـها ، ولكن ظهر من تلك الدعوات نزعة نشـدت التسـهيل والتيسـير في قواعـد العربية ، واتخذت نقد القدماء مركباً لاستخلاص أصـول نحويـة جديـدة ، حطمت الحواجز المانعة من نقد النحو العربـي ، ورأت أنـه يشـتمل علـى نواحي ضعف وقصور لابد من كشفها حيث إنه قُصِـر علـى شـكل آخـر الكلمـة ولم يعـر المعنـى أي اهتمـام ، كذلـك كـثرت أبوابـه وتقسـيماته ، فعمدت هذه الحركة التجديدية إلى عملية دمج الأبواب وادّعوا لها الكمـال وأنها اطردت تحتها الأبواب بالاستقراء ، ولم يشذ عنها إلا القليل النـادر ، وكان التراث منبع أصولهم فهم وجهوا النقد للتراث من التراث .

من أهم أعلام هذا الاتجاه :

١ - إبراهيم مصطفى :

كتابه : إحياء النحو :

نقد فيه نظريات النحو العربي ، ونادى فيه بإصلاح النحـو وتيسـيره ، نقد النحاة وخطأهم ، سـعى فيـه إلى تغيـير منـهج البحـث النحـوي للغـة العربية برفع أصر النحو عن المتعلمين ، وإبدال أصوله بأصول سهلة يسيرة تقرب من العربية ، ويرى أن وضع النحـو المُعتَمِـد علـى ضبـط الآخـر لا يصور المعنى ، فلو أبدل الإعراب بالمعنى ، لاهتـدى المتكلـم في كلامـه إلى وجه من الإعراب ، ويـرى أن سـبب الخـلاف في النحـو يرجـع إلى عـدم

تصوير حركات الإعراب للمعنى ، فوضع نظرية لتحديد معاني الإعـراب في الأصول التالية :

١ - الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

٢ - الكسرة علم الإضافة بالحرف أو بغيره .

٣ - الفتحة ليست بعلم إعراب .

وتبلورت فكرته في الكليات التالية :

١ - الثورة على العامل ، وإرجاع التأثير في حركـات الإعـراب للمتكلم .

٢ - توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد .

٣ - إعادة تقسيم التوابع حيث ألغى بعضها وأضاف إليها الخبر .

٤ - إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد .

٥ - في مبحث التنوين رأى أن العلم لا ينون .

٦ - إنكار العلامات الفرعية .

٢ - عبد الرحمن أيوب :

كتابه : دراسات نقدية في النحو العربي :

اتجه فيه بـالنقد إلى التفكـير النحـوي ، ويـرى أن النحـو مـن التفكـير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية ، واعتمد في قواعـده علـى اعتبارات عقلية ، ولم يدرس اللغة في مستوى واحد ، بل خلط بـين لغـات متعددة ، ويرى أن التفكير اللغـوي في العصـر الحديـث اتسـم بموضوعيـة

البحث ، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها .

٣ - عبد المتعال الصعيدي :

كتابه : النحو الجديد :

عزم فيه على وضع مذهب تجديدي في النحو تفاخر به مصر البصرة والكوفة وكان مذهبه على النحو التالي :

١ - ليس هناك فرق بين أقسام الكلمة فكلها معرب .

٢ - المساواة في الإعراب التقديري بين المبني والمعرب .

٣ - تدخل الجمل ضمن الإعراب التقديري فتقدر عليها الحركات .

٤ - دمج أبواب المبتدأ والخبر والنواسخ تحت باب واحد .

٥ - لا بأس أن يأخذ الموقع الإعرابي أكثر من حركة إعرابية .

٦ - قواعد العربية تتولد من بحوث العلماء ، وتتبدل بتبدل النظريات.

٧ - تقسيم الكلام إلى مبني ومعرب حشو لا داعي له .

٨ - إلغاء نظرية العامل ، وجعل العمل للمتكلم .

٤ - مهدي المخزومي :

له عدد من الكتب في النحو العربي من أهمها :

١ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو .

٢ - في النحو العربي : نقد وتوجيه .

فيه يشرح الأصول الحديثة التي يحتاج إليها علم النحو في تطوره الحديث .

٣ - في النحو العربي : قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث . وهو موضوع الدراسة .

هذا الكتاب خاص بالقواعد والتطبيق على المنهج الحديث ، ويشتمل على آراء متعددة في النحو ، قَصَد المؤلف أن ينفذ منها إلى نقد النحو العربي الذي تلقاه مفكرو الأمة بالقبول ، فقد اعتمد على المذاهب التالية:

١ - المذهب الكوفي : أخذ منه كثيراً من الآراء والمصطلحات .

٢ - التأثر بابن مضاء القرطبي من خلال كتابه الرد على النحاة .

٣ - تبنى فيه محاولة التجديد التي نادى بها الأستاذ إبراهيم مصطفى .

٤ - تجارب خاصة مستمدة من علم اللغة الحديث .

٥ - المحامي : محمد الكسار :

كتابه : المفتاح لتعريب النحو :

من الملاحظات التي اشتمل عليها :

١ - تحامل المؤلف على تأليف النحو ويرى فيه أثر العقلية الفارسية الخصبة في تعدد الأبواب للظاهرة اللغوية الواحدة ، ويرى أن يُعرَب النحو ويُخلص من فارسيته .

٢ - يرى أن الحركات الإعرابية ما هي إلا محاكاة عن طريق الحياة العملية .

٣ - يرى أن الحركات الإعرابية تم توزيعها على نحو يتفق ورغبة المتكلم في التعبير عن الفعاليات المختلفة والحركة الإعرابية نتيجة للحالات التالية :

أ - الفتحة ترمز لضعف الفعالية .

ب - الضمة خُصت لقوة الفعالية .

جـ - الكسرة خصت بوسطية الفعالية .

د - السكون يرمز لانقطاع الفعالية أو رمز للفراغ بين ركني الجملة .

٤ - وضع نظرية الترتيب التنازلي في حركات الإعراب وعليها حُصر النحو في ثلاثة أبواب هي :

أ - العمدة للمرفوعات .

ب - الوسيط للمجرورات .

جـ - الفضلة للمنصوبات .

ويتم التركيز على حالتي الرفع والجر ، أما نصب الاسم فهو حالة حكمية لا مفر منها .

٦ - أحمد عبد الستار الجواري :

كتابه : نحو التيسير ومنه الملاحظات التالية :

١ - يرى أن النحو العربي انصرف عن مهمته وأصوله وهي تأليف الكلام وترتيبه وتركيبه ، وأساليبه المختلفة وأحواله ، وركز العناية البالغة بالإعراب فقد طغى على النحو واستأثر به .

٢ - رأيه في العامل :

يقول : هو السبب الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو ، وخلق فيه أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة .

معنى العمل : ما هو إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض ، والأولى في موضوع العامل أن يطرّح .

٣ - التبويب النحوي خانه التوفيق فهو يعمل على تشتيت الذهن وبعثرة الفكرة .

٤ - وضع نظرية مراتب الإعراب وأحواله ، وهي :

أ - العمدة الذي لا يقوم الكلام إلا به .

ب - الذي لا يقوم بنفسه ولا مكان له بذاته وهو (المخفوض) تابع للأركان .

جـ - الوسط وهذه مرتبة المنصوبات .

فالأسماء في الكلام تشبه مواقع بني آدم في المجتمع .

٥ - وضع مراتب للإسناد .

أ - بسيط لا تقيده قيود وله قاعدة الرفع (المسند إليه) .

ب - المسند غير المقيد مرتبته الرفع .

جـ - مسند مقيد تنحط مرتبته .

مبحث : الهدف من التجديد

محاولة التجديد الإحيائية هدفت إلى تيسير النحو وتقريبه واختصار أصوله ، وحل مشاكله « لأنه مبعث الشكوى وسبب البلوى ، لاتصافه بالجمود وعدم التطور ، وانقطاع الإبداع ، والغموض والاستبهام ، لأن قواعده سُرِدت دون عرضها على النصوص »[١] .

ولذلك يترتب على إصلاحه « تقليل القواعد وانتقاء الشواهد »[٢] ، واجتهد أصحاب هذا الاتجاه فتوصلوا من خلال نقدهم لأصول العربية التقليدية إلى وضع أصول في نظرهم تجمع شتات النحو وتسهل مصاعبه والخروج به من التحديد الضيق لدائرة بحثه كما رسمها له النحاة ، وقصروها عما يجب أن يكون عليه ، فهم لم يدركوا أنه « قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجملة ، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها »[٣] ، وبعدم إدراكهم لهذا الفهم جهلوا - وكذلك مَنْ بعدهم - أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ؛ لأن اهتمامهم كان قاصراً على اللفظ دون المعنى .

ومما لا شك فيه « أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني ، فعلامات الإعراب دوال على معاني وهي تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة ، فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، أما الفتحة فليست علامة إعراب »[٤] ، وقد شُغِلَ النحو بفروع

---

(١) مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلد الثاني والثلاثون ص ١٢٩ ، مصطفى جواد . (وسائل النهوض باللغة العربية) .

(٢) مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلد الثالث والثلاثون ص ١٤٤ - ١٤٥ . (نحو القرآن) .

(٣) إحياء النحو ، الأستاذ : إبراهيم مصطفى ص ١ .

(٤) إحياء النحو ص ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ .

المسائل وشعبها عن جوهر وظيفته حتى انحرف عن قصده وخرج عن غايته[١] وجعل اهتمامه الأكبر الإعراب[٢] و« وظائفه - يقول د. طه حسين - نرجو أن يأتي اليوم الذي يبرئنا الله من عقابيلها »[٣] ونجِدَ التغييرَ قد طرأ على أصول هذا النحو ، ثم يعقب الدكتور طه حسين ويقول : إن النحو لابد أن يتغير[٤] .

وسار المجددون في محاولة تحديد وظائف الحركات الإعرابية في طرق شتى ، ونزعات متباينة ، لأنهم توقعوا أن النتاج الفكري متوقف على صُنْع المبادئ وفرضها على مستعملي اللغة . أو ما علموا أن النظام اللغوي يجري على نواميس ارتضاها المتكلم ؟ وأي خروج عن تلك النواميس يعد خللاً في النظام . فكان تحديدها على النحو التالي :

١ - حالة إسناد وإضافة ، وما خرج عنهما فلا يؤدي وظيفة نحوية .

٢ - وزعت الحركات على نحو يتفق ورغبة المتكلم عن الفعاليات المختلفة وانقطاعها في الصيغ الفعلية ، وعن مدى المشاركة في أداء هذه الفعاليات في الأسماء المعربة (قوة فعالية ، وسط فعالية ، ضعف فعالية).

٣ - لا يعتمد معنى الكلمة على الحركة الإعرابية اعتماداً كلياً ، بل تجنح إلى الموقع في التركيب .

---

(١) انظر نحو التيسير لأحمد الجواري ص ١٦ .

(٢) نحو التيسير ص ٥٠ .

(٣) مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ، الجزء الحادي عشر ص ٩٠ تحت عنوان مشكلة الإعراب د. طه حسين .

(٤) المرجع السابق ص ٩٧ .

٤ - كل أقسام الكلمة معرب .

٥ - للحركات مراتب (عمدة ، وسط ، دنو ، خفـض) ، ولا داعـي للتفريق بين مرفوع ومرفوع ، ومنصوب ومنصوب ، ومجرور ومجرور .

فما سبق حول الحركة الإعرابية يشكل أصولاً لتسهيل النحو واختصار أبوابه وكل أصل يرى صاحبه أنه قد حاز قصب السبق في تسهيل النحو .

وكلٌ يدعي وصلاً بليلى ولكن لا تقَرُّ لهم بذاكا

مبحث : النحو معنى ووظيفة

لكل فكر لغته التي تحمله وتبينه في ظل نظام محكم يفسر ما تنطوي عليه العبارة من معانٍ ؛ لأن الألفاظ الناقلة لذلك الفكر متناهية أما المعاني فليست متناهية ، وقدْ يتناول تركيب لغوي أكثر من معنى إلا إذا حُدِدَ بنظام لغوي صارم يوجه التركيب لمعنى مقصود وتكفل بذلك كله النحو حيث « قد عالج من خلال أبوابه الإعرابية جميع خصائص التراكيب ، وقدم وصفاً كاملاً للجملة العربية في مختلف صورها »[١] ؛ لأنه سار في منهجه على انتحاء سمت كلام العرب ، ووظيفته كشف غموض التراكيب عن طريق الحركة الإعرابية « وهو علم يعرف به أحوال الكلم العربي من حيث الإعراب والبناء والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف ، والفصل والوصل ، والتذكير والتأنيث ، والتعدي واللزوم ، .. وما إلى ذلك مما يدخل في تنظيم الجملة وإصلاح الكلام »[٢] غير أن المجددين يرون أن النحو خرج عن وظيفته وهي « التعبير باللغة عن طريق تركيبها وانحاز إلى جانب من جوانب اللغة وهو علم الإعراب ، واستقل مفهوم النحو بمعنى ضيق محدود وهو تغير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب حتى وصل به مبلغ الجمود المنقطع فليس له علاقة بما سواه من علوم العربية ، وبما له علاقة بواقع الحياة »[٣] ، و« اقتصار النحو على الأواخر تضييق من حدوده الواسعة من تأليف الكلام وبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجملة حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها »[٤] .

---

(١) الإعراب سمة العربية الفصحى ، البنا ص ٩ .

(٢) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ، د. غريب عبد المجيد نافع ص ١٣ .

(٣) نحو الفعل ، أحمد الجواري ص ٢٢ .

(٤) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ص ٢ - ٣ .

جاء اعتراضهم بما اهتم بـه النحـو وهـو مـن صميـم وظيفتـه ، لأن « الإعـراب عبـارة عـن المجعـول آخـر الكلمـة مبينـاً للمعنـى الحـادث فيـها بالتركيب من حركة ، أو سكون أو ما يقـوم مقامـها ، وذلـك المجعـول قـد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة ، وهو متجدد في حال التركيب ، وهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الـذي كـان قبل التركيب »[1] .

فتحديد معنى الكلمة داخل التركيب يتم عن طريـق إعرابـها ، لأنـه « يدخل لمعانٍ تعتور أقسـام الكلـم ، وهـو عـرض داخـل في الكـلام لمعنـى يوجده ويدل عليه »[2] .

بهذا يتضح أن النحاة لم يهملوا الوظيفة النحوية التي يراهـا المجـددون ، فـالضوابط النحويـة مفسـرة لإئتـلاف الكـلام وتكـوّن الجمـل واتسـاق العبارات ، حيث « لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعـض ويبنى بعضها على بعض ، وتُجعل هذه بسبب من تلك ، وطريقة ذلك أن تعمد إلى :

١ - اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً .

٢ - اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر .

٣ - اتباع الاسم اسم على أن يكون الثاني صفة للأول أو تـأكيداً لـه أو بدلاً منه .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٣ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧ .

٤ - أن تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً .

٥ - أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك .

٦ - أو تريد فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف بَانَ بهذا أن اللفظ تبع للمعنى في النظم »[1] فهذه ضوابط كلية لانتظام الكلم وربط الجمل واتساق العبارات حتى تؤدي معناها لأن « الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه »[2] ، ومن أراد بياناً من غير أن يتبع فيه النظام النحوي فقد ابتغى محالاً « فليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه ، وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهِجَت فلا تزيغ عنها »[3] ، فتصحيح العبارة يؤدي إلى صحة معناها ، حتى تعبر عما في نفس المتكلم .

(١) دلائل الإعجاز ، الجرجاني ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) السابق ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣) السابق ص ٦٤ .

مبحث : الحركة الإعرابية والمعنى

العلامات الإعرابية مثل العين في الرأس تعطي جمالاً وفائدة ، فهي تجتلب لتفسير اختلاف التراكيب في الأسماء والأفعال ، هذا ما سار عليه النحو العربي حيث فُسِّرت الحركة الإعرابية تفسيراً إجرائياً مبنياً على استقراء الاستخدام الجمعي للغة ، وقيام رابطة وثيقة بين الحركة واختلاف المعنى ، فقد يتغير معنى اللفظ لتغير حركته في تركيب ما ، وقد وجدت الحركة الإعرابية اهتماماً بالغاً بين قدماء ومحدثين ، إلا أن المحدثين تخبطوا فيها خبط عشواء فتعددت مساربهم واختلفت مشاربهم ، وتنوعت الاتجاهات فيها ومنها الاتجاه الإحيائي الذي اعتمد في وضع أصوله على نقد القدماء ، وكان الهدف من عملهم كما يزعمون اختصار أبواب النحو فتعددت اصطلاحات هذا الاتجاه لتسمية الأصول منها :

١ - الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة علامة خفيفة .

٢ - الحركة ناتجة عن العلاقة المعنوية بين أجزاء الكلام فيكون الإعراب على مراتب :

أ - العمدة مرتبة المرفوعات .

ب - المخفوض وهو ما لا يقوم بنفسه ، ولا مكان له بذاته .

جـ - الوسط وهو منزلة بين العمدة والخفض وهو (المنصوبات) .

٣ - حركات الإعراب تخضع لقانون الفعالية الذي انتظم على ثلاث درجات : قوة ، متوسط ، ركود ، وهي رموز للتعبير عن أطوار الفعالية في

الأسماء المعربة ، أما السكون الأصلي فيرمز إلى انقطاع الفعالية ، والعارض يرمز إلى الفراغ الذي يفصل بين ركني الجملة .

٤ - لا يعتمد معنى الكلمة على الحركة الإعرابية اعتماداً كلياً بل تجنح اللغة إلى الموقع في التركيب .

٥ - كل أقسام الكلمة ، معرب ، وتأخذ الحركة لقب الموقع الإعرابي الذي وقعت فيه . مثل : المنادى العلم المفرد يقال : منصوب بالضمة .

٦ - المخبر عنه والخبر : وتدمج في باب المبتدأ والخبر الفاعل ونائب الفاعل فالاسم المرفوع ، مخبر عنه وما يسند إليه خبر كفعل الفاعل ، والفعل الذي لم يسم فاعله[1] .

وسبب اختلاف الآراء التجديدية في توجيه الحركة الإعرابية افتقادها لأهم مقومات الضبط اللغوي وهو واقع الاستعمال الذي يُستنتج منه النظام كما فعل القدماء ، وإنما كانت جهودهم موجهة إلى استخلاص أصول قائمة على نقد القدماء ، للنيل من صرح العربية .

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

فجاءت أصولهم أشبه بنسج خيط العنكبوت حيث يرون أن علامات الإعراب من ضم ، وكسر ، وفتح لابد أن يُجمع شتاتها وتختصر أبوابها في الأسس التالية :

---

(١) انظر مجلة المجمع العلمي العربي ، دمشق ، المجلد الثاني والثلاثون ، الجزء الأول ص ١٥٧ ، مصطفى جواد . (وسائل النهوض باللغة العربية) .

مبحث : المرفوعات

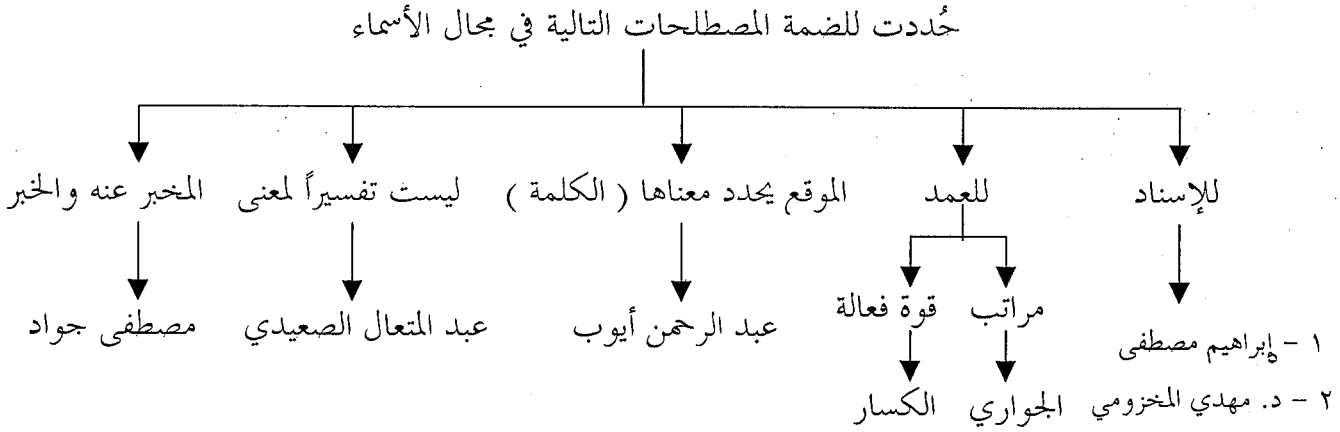

١ - « فالضمة علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها »[١] ، « وهي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسنداً إليها أو تابعاً للمسند إليه ، وليس في العربية غير الضمة رمز للإسناد »[٢] .

٢ - « العمدة الذي لا يقوم الكلام بدونه ، ولا يكون المعنى إلا بوجوده ، وهذه مرتبة المرفوعات »[٣] .

٣ - حاجة الكلمة للعلامات الإعرابية لتحديد معناها ، ليس اعتماداً كاملاً ، بل تجنح إلى مكان الكلمة في التركيب لوجود الأمور التالية :

أ - اختلاف العلامة الإعرابية لاختلاف الدلالة : ضَرَبَ محمدٌ ، ضَرَبَ محمداً .

ب - اختلاف العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة : ضَرَب محمداً ، انضرب محمدٌ ، ضُرِبَ محمدٌ .

---

(١) إحياء النحو ص ٥٠ .

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٦٧ .

(٣) نحو التيسير ، الجواري ص ٦٨ .

جـ - اختلاف الوظيفة الإعرابية مع اتحاد العلامة : محمدٌ ضَرَبَ ، ضَرَبَ محمدٌ[١] .

٤ - ليست تفسيراً لمعنى : وترجع الناحية التفسيرية للفظ على حسب الموقعية ، لا الحركة الإعرابية ، ولا بأس أن يأخذ الموقع أكثر من حركة في الأنواع التالية :

أ - مبتدأ مرفوع .

ب - مبتدأ منصوب .

جـ - مبتدأ مجرور .

د - مفعول به منصوب .

هـ - مفعول به مرفوع .

و - خبر للمبتدأ منصوب .

ز - خبر للمبتدأ مرفوع[٢] .

٦ - كل اسم وقع في دائرة الرفع مخبر عنه ، وما أسند إليه خبر قُدِم أو أخر على حسب إرادة المتكلم[٣] على هذه الأصول يحصر أصحابها أبواب المرفوعات في أطر محددة فالذين يرون أن الضمة علم الإسناد - كإبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو وتبعه كثير . منهم د. مهدي المخزومي - يدرجون تحت هذا الأصل « المبتدأ » و« الفاعل » و« نائب الفاعل » فكل

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب ص ٤٤ .

(٢) انظر النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ص ١٣٣ .

(٣) انظر مجلة المجمع اللغوي العلمي ، دمشق ، مجلد ٣٣ ، ١ / ١٥٧ مصطفى جواد .

واحد منها مسند إليه وذلك لما بينها من الاتفاق والتماثل ، وبهذا غناء عن تكثير الأقسام وفلسفة العامل ، وتقريب فهم العربية[١] . وما التفريق بين بابي المبتدأ والفاعل إلا صناعة نحوية مبعدة عن فهم الأساليب العربية حيث لا فرق بين « الحق ظهر » و« ظهر الحق » فليس في تقديم الاسم عن الفعل أو تأخيره عنه أي أثر في الكلام لأن المسند إليه يتقدم على المسند أو يتأخر سواء كان المسند اسماً أو فعلاً بلا فرق[٢] ، وليس بعيداً أن يلتقي الدليل بالمدلول فيكون الرفع معناه وقوع الاسم مثلاً في موقع الرفع ، والخفض مجيء الاسم في مكان الخفض دون حاجة إلى تفريق بين مرفوع ومرفوع[٣] ، ويمعن الاستنتاج العقلي ويكتشف نظرية تفوق ما قُرِرَ في النحو العربي قديمه وحديثه متكاملة في تجديد النحو وأهم مبادئها :

١ - وجود صلة بين كلام العرب وبين عناصر الخيمة ، فركن الخيمة الأساسي (العمود) يقابله في الجملة العربية المرفوعات (عماد ، أو عُمدة) ويقابل عناصر الخيمة الثانوية عناصر الجملة من حروف وأسماء مجرورة أو منصوبة.

٢ - الربط بين الحركة والفعالية في كلام العرب ، فحركات الإعراب تخضع لقانون « الفعالية » الذي انتظم على ثلاث درجات بين القوة ، والمتوسط ، والركود ، ويتكون هذا المبدأ من شقين :

أ - الحركات الإعرابية رموز صوتية استعان بها الذهن العربي للتعبير عن أطوار الفعالية في الأسماء المعربة .

---

(١) ينظر إحياء النحو ص ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣) تيسير النحو ، الجواري ص ٧١ .

ب - السكون الأصلي يرمز إلى انقطاع الفعالية ، والعارض يرمز إلى الفراغ الذي يفصل بين ركني الجملة[١] .

حالات الأسماء في ضوء نظرية الفعالية :

اتخذت النظرية مبدأ الترتيب التنازلي في حركات الإعراب لتعبيرها عن أطوار الفعالية المختلفة في الأفعال ، وعن درجة المشاركة في أداء الفعالية في الأسماء المعربة ، وعليها ينحصر النحو في ثلاثة أبواب هي :

١ - العمدة للمرفوعات كافة .

٢ - الوسيط للمجرورات .

٣ - الفضلة للمنصوبات .

ويتم التركيز على حالتي الرفع والجر ، أما نصب الاسم ، فهو حالة حكمية لا مفر منها ، فدمج المرفوعات تحت باب العمدة ، والمجرورات تحت باب الوسيط تبعاً لتوسط فعاليته في بناء الجملة ، وتدمج المنصوبات تحت باب الفضلة[٢] .

ويشارك الكسارَ الجواري ويُخرِجُ « نظرية مراتب الإعراب وأحواله » مع اختلاف تفسير المراتب وهي على النحو التالي :

١ - عمدة وهي مرتبة المرفوعات .

٢ - وسط وهي مرتبة المنصوبات .

---

(١) انظر المفتاح لتعريب النحو ١٣٩٦ هـ ، محمد الكسار ص ١٧٠ - ١٧٣ .

(٢) انظر المفتاح للكسار ص ٢١٨ - ٢٢٤ .

٣ - تابع وهي مرتبة المجرورات (الخفض) .

فمراتب الكلام تشبه مواقع بني آدم في المجتمع[١] .

فبين نظرية الفعالية ونظرية المراتب اتفاق واختلاف فهما يتفقان في أن باب المرفوعات هي العمدة ، والوسيط في نظرية الفعالية للمجرورات وفي نظرية المراتب للمنصوبات .

ويزأر الأزهر في عرينه ويخرج الشبل غاضباً على دعوات التجديد التي لم تراعِ مكانة الأزهر في مثل هذه الأعمال التجديدية ، وتوعد أصحابها أنه سيتخذ مذهباً تجديدياً تباهي به مصرُ البصرةَ والكوفة ينفض عن النحو غبار التقليد الذي تراكم عليه حتى أنهكه ، وجاء تجديده على النحو التالي:

١ - كل أقسام الكلمة معرب فلكل نوع إعراب خاص به .

٢ - المساواة بين المبني والمعرب في تقدير الحركات مثل : فتى ، هذا ، سيبويه ولا داعي إلى ذكر سبب التقدير ويكون في أربعة أنواع :

أ - ما آخره ألف مثل : « رمى » و« فتى » .

ب - ما آخره ياء مثل : « يرمي » و« القاضي » .

جـ - ما آخره واو نحو : « يدعو » .

د - ما آخره حركة لازمة أو سكون لازم : « سيبويه » و« مَنْ » فإذا كانت حركة مناسبة للموقع أعرب بها ، وإن كانت مخالفة للموقع قدرت عليه الحركة .

---

(١) ينظر نحو التيسير - الجواري ٦٨ - ٦٩ .

هـ - زيادة علامة فرعية في باب « النداء » فإذا كان المنادى مفرداً أو نكرة مقصودة ينصب بالضمة أو ما ينوب عنها .

و - ترجع الناحية التفسيرية للفظ على حسب الموقعية ، ولا بأس أن يأخذ الموقع أكثر من حركة[١] .

وهو يرى حتمية التجديد لأن « اللغة تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعي ، أما قواعدها فتتولد من البحوث التي يقوم بها العلماء ، وتتبدل بتبدل النظريات التي يضعونها ، فهي من الأمور الاجتهادية التي يجب أن تبقي خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام ، ولا يجوز لنا أن نتقبلها من غير مناقشة ، وتفكير ، بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها ..... لنكشف فيها عن مواطن الخطأ والصواب ونسعى في إصلاحها وفقاً للطرق المنطقية في البحوث العلمية بوجه عام »[٢] .

ويرى الدكتور عباس حسن أنّ « في العصر الحديث دخل النحو القديم في طور جديد من الوهن والضعف لم يشهده من قبل ، وتمالأت عليه الأحداث فأظهرت من عيبه ما كان مستوراً »[٣] .

(١) انظر النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ص ١٢٠ ، ١٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣) اللغة والنحو بين القديم والجديد ص ٧٠ .

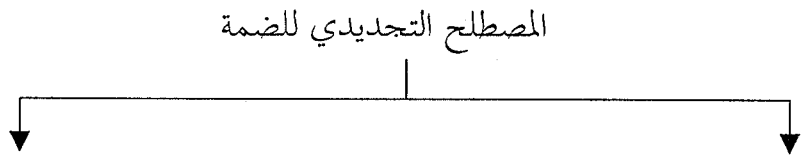

مصطلح الإسناد والعمدة اتفقا في الوظيفة واختلفا في التوجيه ، فأصحاب الإسناد يرون أن كل كلمة اسند إليها أو تحدث عنها تكون مرفوعة ، وليس هناك علامة للرفع سوى الضمة .

أما أصحاب مصطلح العمدة فقد انقسموا في التوجيه إلى قسمين :

الأول : اختيرت الضمة لقوة الفعالية .

الثاني : اختيرت الضمة لعلو المرتبة في الكلام .

مصطلح الموقعية : فيه رأيان .

الأول : لا يرى الحركة كفيلة بتحديد المعنى لما بين العلامة والدلالة من اختلاف واتفاق ، وكذلك الوظيفة .

الثاني : لا يرى أن يتخصص الموقع بحركة إعرابية واحدة فلا بأس أن يأخذ أكثر من حركة .

ومما لا شك فيه أن مصطلحي الإسناد والعمدة ضما أبواب المرفوعات تحت باب واحد ، فكل مضموم مسند إليه أو عمدة ، وهذا أصل من أصول العربية غفل عنه النحاة القدماء - في نظر أصحابه - قد جمع شتات ما تفرق من مادة العربية حيث أوصله القدماء إلى ستة أبواب أُمات ولها عدد من الأبواب الفرعية .

فالأسماء المرفوعة عند القدماء :

١ - الابتداء ٢ - الخبر ٣ - الفاعل

٤ - نائب الفاعل ٥ - اسم كان ٦ - خبر إن .

أما المجددون فيجعلون المرفوعات تحت باب واحد .

تخيل أصحاب هذه النظرية أن القدماء غفلوا عن هذا الاختصار وفضلوا المركب الصعب ، ولكن الأمر خلاف ذلك ، فالقدماء أدركوا ما طار به المجددون فرحاً ولكنهم عرفوا قصوره عن القيام بوظائف المرفوعات في الاستخدام اللغوي ، والدليل على ذلك ورود هذا المصطلح (الإسناد أو العمدة) في مباحثهم . قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه : وهو ما لا يغنى واحدٌ عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، مما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدُ الله منطلقاً ، فهذا اسم مبتدأ بنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون (هذا) كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ ، والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده »[1] ، ويقول في موضع آخر : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ . فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه »[2] .

---

(١) الكتاب ١ / ٧٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٦ .

وقال ابن السراج : « ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس .... وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه « جالساً » »[١] .

وقال الزمخشري : الفاعل : « هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً ، وقال ابن يعيش : قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها ، والتي لا تخلو منها .... واعلم أن الفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم »[٢] يتبين من نصوص القدماء أنهم مدركون لقصوره وعدم صلاحيته لضم كل المرفوعات مع أن هذا الأصل (الضمة علم الإسناد) يندرج تحت « المبتدأ » و« الفاعل » و« نائب الفاعل » و« اسم إن » و« اسم كان » إلخ . وزعم أصحابه أن فيه غناء عن تكثير الأقسام وفلسفة العامل ، وتقريب فهم العربية ، فهذا الإجمال أفقد النحو أهم مباحثه وهو التفصيلات والإحاطة بكل ظواهر الاستعمال ، ولولا ذاك لما امتطوا في سبيله الصعب ، ولهذه الأبواب تفصيلات تكشف عن معناها ، وهناك مفارقات بين كل تلك الأبواب وإن اتفقت فيها العلامة الإعرابية وهذا ما سيتضح بإذن الله .

التبويب :

يرى المحدثون أن القدماء أسرفوا في التبويب ، ووسعوا المادة النحوية جرياً لما أصلوه ، وهو الاهتمام بآخر الكلمة ، وعلى إثر هذا الاهتمام بالآخِر وصلت المرفوعات ستة أبواب مع مالها من الأبواب الفرعية ،

---

(١) الأصول ١ / ٦٢ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٤ .

وترتب على تشعيب المادة النحوية الخروج بها من جوهريتها إلى شكليتها ، فأفقدتها وظيفتها الحقيقية ، وهي التعبير عما تكنه نفس العربي من المعاني ، فهو « تبويب خانة التوفيق فهو يعمل على تشتيت الذهن ، وبعثرة الفكرة ، بحيث تضل في أجزاء الموضوع المفرقة هنا وهناك ، حتى يتعسر على الدارس أن يجمع شتاته ، ويتقن فهمه ، ويحيط به إحاطة مدركة ، وسبب ذلك يرجع إلى مظهرين هما :

١ - الاقتصار على ما يحدث للكلمة من التغيير في أواخرها .

٢ - تفريق الموضوع الواحد على أبواب متعددة »[1] .

والعودة بالمادة النحوية إلى إطارها الصحيح تتطلب نقض بناء النحو وإعادة تنظيمه من جديد ، فتدمج أبواب وتلغى أبواب على كيفية تقربه وتسهله ، ولكن حركات التجديد اضطربت في المصطلح الذي يضم الأبواب النحوية ومنها المرفوعات فجاءت على النحو التالي :

١ - مصطلح الإسناد أو العمدة . تحت هذا المصطلح أدمجت أبواب المرفوعات (مبتدأ وفاعل ونائب فاعل) وجُعِل كل واحد منها مسنداً إليه ، فلا فرق بينها في الصناعة والمعنى لما بينها من الاتفاق والتماثل ، وبهذا المصطلح غناء عن تكثير الأقسام ، وعلامة هذا الأصل الضمة ، ولا تخرج أبواب المرفوعات باستقرائها عن هذا الأصل ، وأصحاب هذا الرأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتاب إحياء النحو والدكتور مهدي المخزومي في كتاب : (في النحو العربي قواعد وتطبيق) .

---

(١) ينظر نحو التيسير ، الجواري ص ٥٥ ، ٦٦ .

٢ - مصطلح العمدة مرجعه إلى نظريتين :

الأولى : قوة الفعالية ومدى مشاركة الأسماء فيها .

الثانية : نظرية مراتب الإعراب ، والمرفوعات أخذت مرتبة العمدة .

وقد ضم هذا المصطلح (العمدة) ما ضمه سابقه .

٣ - الموقعية :

أ - تتم الناحية التفسيرية للفظ على حسب موقعه لا لحركته ولا بأس أن يأخذ الموقع أكثر من حركة إعرابية .

ب - تحديد معنى الكلمة يتم من خلال موقعها من التركيب لأن العلامة تختلف لاختلاف الدلالة ، وتختلف الدلالة وتتحد العلامة ، وتختلف الوظيفة وتتحد العلامة .

وكل هذه المصطلحات يعتورها النقص والخلل حيث إننا نرى أن مصطلح (الإسناد والعمدة) أفقد النحو أهم خصائصه وهي التفصيلات المُفرقة بين الأقسام ، والتي عن طريقها تُكشف المعاني .

وكذلك أصحاب الموقعية غفلوا عن أهمية الحركة الإعرابية لأنه لا يكفي الموقع في التركيب ، ولكن الحركة الإعرابية هي التي تضمن تحديد الوظيفة .

فمصطلحات دمج الأبواب تعجز عن تفسير كثير من الظواهر اللغوية ، فأصحاب الضمة علم الإسناد والعمدة ، أهملوا من الإسناد والعمدة مالم تظهر عليه الضمة مثل : « ضربي زيداً قائماً » و« رب ضارة نافعة » و﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم ﴾ [فاطر ، آية : ٣] ، فعلى هذه

الآراء ليس في الآية مسند إليه وينقلب المعنى إلى أن هناك غير الله يـرزق ، ومما أضيف إلى ياء المتكلم لا تظهر عليه الضمـة ويقـع مسـنداً إليـه ، ومـا دخل عليه عامل لفظي زائـد يقـع مسـنداً إليـه ولا تظـهر عليـه الضمـة ، والتركيب الإسنادي يقع مسنداً إليه ولا تظهر عليه الضمة مثل : جاء تأبط شراً ، والأعلام المبنية يسند إليها ولا تظهر عليها الضمة ، وكذلك الموقعية تعجز عن تخريج ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة ، آية : ٣] و﴿ ٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة ، آية : ٦] فدعـوات الدمـج والموقعية خللها ظاهر ، وعلى ذلك فلكـل قسـم مـن المرفوعـات أحكـام تفرضه الصناعة النحوية لتحديد معنى التركيب وبينها اتفاق وافتراق علـى ما سيبين .

المبتدأ :

لاشك أن الصناعـة اللفظيـة تقتضـي التفريـق بـين مفـردات الصنـف الواحد ، ومن صنف المرفوعات : المبتدأ .

وهو « كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، وهـو الأول والمبـني مـا بعـده عليه »[1] ويذكر للسامع ليتوقع ما يخبر عنه ، فإذا أخبر صحّ معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع[2] ، ولكي تتحقق للاسم الابتدائية لابد من تجريـده من عوامل الأسماء والأفعال ، ويكـون القصـد فيـه أن تجعلـه أولاً لثـاني مبتدئاً به ، وثانيه يكون خبراً عنه ، ولا يستغنى واحد منهما عـن الآخـر ،

(١) الكتاب ٢ / ١٢٦ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ١٢٦ .

وباجتماعهما يتم الكلام[١] ، « والأصل في المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم »[٢] فموضعه الصدر إما لفظاً أو حكماً[٣] .

الحالة الإعرابية :

يُعد المبتدأ ضمن أصل الإسناد وعلمه الضمة لأنه « مسند إليه »[٤] ، وقد يدخله قيد فيخرجه من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب من ذلك قيد التوكيد بـ(إن)[٥] وحالة الإعراب مأخوذة من مدى مشاركته في قوة الفعالية[٦] ، وأطلق عليه العمدة فخُص بالضمة ، وذلك بعد تصحيح الخطأ الذي يقول بأن اسم (إنّ) وخبر كان عمدتان ، وإخراج (كان) و(إن) من دائرة الإسناد[٧] ، ويحلل الكسار اسم إن وخبر كان حيث يقول : اسم (إن) فضلة ، وليس بمسند إليه ، وخبر (كان) فضلة وليس مسنداً ، ومفعولا (ظن) ليسا عمدتين ، ويخرج برأي جديد في باب النواسخ حيث يرى أن خبر (إن) يكون مسنداً إليه . و(إن) والمنصوب متمم للركن الفعلي الناقص[٨] ، واسم (إن) حقه الرفع ولكن النحاة أخطأوا فهم هذا الباب[٩] ، ويُتوسع في أمر المبتدأ فتجده يأخذ أكثر من

---

(١) انظر الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٤ ، والأشموني ١ / ١٤٥ .

(٢) الكافية في النحو لابن الحاجب ١ / ٨٨ .

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٢٤ .

(٤) إحياء النحو ص ٥٣ .

(٥) نحو التيسير ص ٧٥ .

(٦) انظر المفتاح لتعريب النحو ص ٨١ .

(٧) انظر السابق ص ٢٢٢ .

(٨) ينظر السابق ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٩) إحياء النحو ص ٦٤ .

حركة عند عبد المتعال الصعيدي فيكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً[١] .

هذه نظرات المجددين اتفقت في الهدف واختلفت في المنهج حيث قُصِرت على وصف التركيب دون النظر إلى الصناعة اللفظية المنسجمة مع المعنى المُفسَر بالحركة الإعرابية المنبئة عن ذلك المعنى لأن الألفاظ تحافظ على معانيها الأصلية التي وُضعت لها والحركة الإعرابية تحدد وظيفتها داخل التركيب ، ووظيفة المبتدأ أنه الاسم المتحدث عنه والمحكوم عليه فجرى في لغة العرب على الرفع فانقسمت علامة رفعه إلى قسمين :

١ - أصلية	٢ - فرعية
↓	↓
الضمة	الواو
	الألف

ففي حالة رفع الأسماء الضمة أصل وتنوب عنها الواو والألف[٢] فاختيرت الضمة وما ينوب عنها للرفع لأنها أقوى الحركات[٣] .

الخبر :

تعددت فيه الآراء التجديدية على النحو التالي :

١ - يخرج من باب العمدة ويلحق بالتوابع .

٢ - يكون عمدة في حالة الرفع فقط .

٣ - يكون محافظاً على وظيفته مع اختلاف حركته .

---

(١) انظر النحو الجديد ص ١٩٤ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٧٨ .

(٣) انظر الكافية في النحو لابن الحاجب ١ / ٢٠ .

تبعية الخبر :

يخرج الخبر من كونه عمدة ويلحق بالتوابع ، وما منع النحاة من القول بالاتباع إلا لأنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر منصوباً في باب (كان) ، وليس التفسير على ما تصوروا فإن المتحدث عنه هو الذي سموه (اسم كان) والمتحدث به هو (كان والمنصوب) في مثل : كان زيد قائماً ، فليس « قائماً » بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه ، وكذلك في باب (إن) رأوا أن المبتدأ منصوب ، والخبر مرفوع فأنكروا الإتباع ، وقد ثبت أن الاسم في باب (إن) مرفوع[1] .

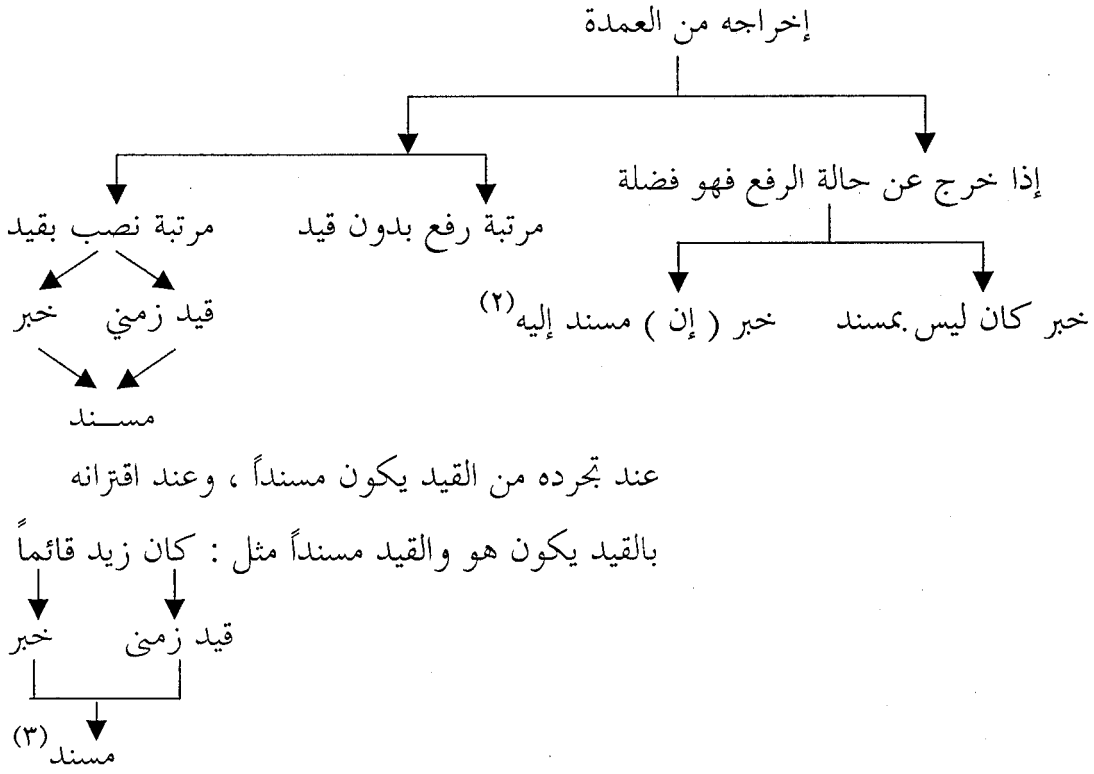

(١) انظر إحياء النحو ص ١٢٦ - ١٢٧ ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٩٧ - ٢٠٠ .

(٢) انظر المفتاح ص ١٤٤ .

(٣) انظر نحو التيسير ص ٧٥ - ٨٠ .

اتحاد الوظيفة واختلاف الحركة :

كون الخبر متحدثاً به في الجملة الاسمية فتتحد وظيفته وتختلف حركته ظاهرة أو مقدرة ، فهو خبر المبتدأ مرفوع بالضمة إذا تجرد التركيب من العوامل ، ومنصوب بالفتحة إذا دخلت على التركيب (كان) وتكون الحركة مقدرة إذا كان جملة مثل : زيد يحسنُ ، يحسنُ : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة[1] .

إذاً : ١ - يكون الخبر مرفوعاً .

٢ - يكون الخبر منصوباً .

٣ - خبر المبتدأ تقدر علامة رفعه .

إن قيام نظام للغة العربية على هذه الاختلافات في أصولها النحوية أمر متعذر مع أنها تدعي « التيسير وتقليل الأبواب النحوية وأقسامها ، وترى التبويب النحوي عند القدماء خانه التوفيق[2] ، أصدرت هذه الأحكام على نظام يقرره الاستعمال فإلغاء قسم من أقسامه يعني بالتأكيد إلغاء الاستعمال أو تحمل طرق دمج الأبواب كما يدعي الميسرون ، وما قام به القدماء من إقامة بناء نحوي كان موافقاً لما يقتضيه نظام اللغة المستعملة في التركيب ومنها :

التركيب الاسمي المكون من ركنين أساسيين في بناء نظام الجملة العربية لا يستغني أحدهما عن الآخر ، وفائدة الركن الثاني بالنسبة للأول

(١) انظر النحو الجديد ص ١٢٠ - ١٣٣ .

(٢) نحو التيسير ص ٥٥ .

هو إتمام الفائدة لأن المتكلم والمخاطب يتفق علمهما بالركن الأول من التركيب الاسمي ويفترقان عند الركن الثاني فيفيد المتكلم المخاطب بما يجهله عن الأول فيأتي بالخبر لأنه « إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة المتكلم في علم الخبر »[١] ، و« هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً »[٢] « ومثبت به المعنى »[٣] .

تركيب الجملة الاسمية :

سار تركيب الجملة الاسمية في النحو العربي وفقاً لما يقتضيه نظام الاستعمال على النحو التالي :

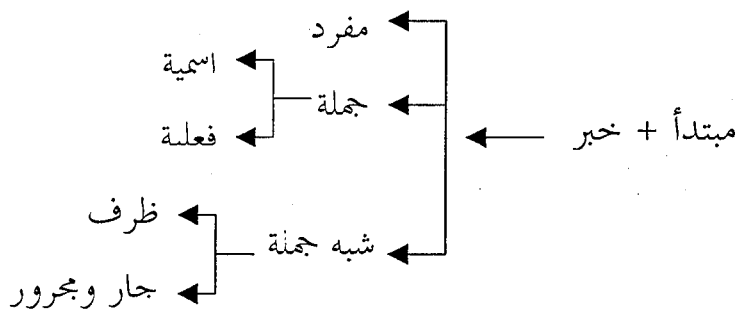

لذلك يقتضي الاستعمال اللغوي تفريعات وتقسيمات للمبتدأ والخبر يرفضها التجديد ، ويرى أنها « تشقيق للكلام وتكثير للأقسام[٤] ولاشك أن ضم المرفوعات تحت مسمى واحد يعتريه الخلل لأنه قصر الضمة على المسند إليه ، وتخلى عن التفصيل الذي تفرضه أصول الصناعة لإبراز

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥ .
(٢) الأصول في النحو ، ابن السراج ١ / ٦٢ .
(٣) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .
(٤) إحياء النحو ص ٥٤ .

فروق المعنى بين أبواب المجموعة الواحدة كالمرفوعات ومن تلك التفريعات أحوال تركيب الجملة الأسمية منها :

١ - حالة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر :

أ - يقول عبد الرحمن أيوب : « إن ما يخشاه النحوي من التباس المبتدأ بالخبر ليس أمراً ذا بال لدى المتكلم الذي لا يشعر حتى بفكرة إسناد المبتدأ للخبر أو الخبر للمبتدأ، وقد يدرك المتفلسف الفرق بين إسناد « الأخوة » لـ« زيد » في نحو : « زيد أخوك » وبين إسناد « زيد » لـ« أخوك » في نحو : « أخوك زيد » يقول : ولكني أشك في إدراك المتكلم أو عنايته بمثل هذا الفرق ، وهذا مثالٌ لانشغال النحوي بقاعدته ومدى حساسيته بها ، وهي حساسية بَالَغَ فيها حتى أهمل تقدير الجوانب الواقعية في الاستعمالات اللغوية »[١] لأن « المعنى لا يكاد يختلف بتأخير أحدهما أو تقديمه »[٢] .

من المعلوم أن أي تركيب ما هو إلا صورة عمّا في ذهن المتكلم من معنى فعند تساوي المبتدأ والخبر في النوع « لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ »[٣] ، و« تكون الفائدة باجتماعهما »[٤] ، « وكان لكل لفظة منهما معناها »[٥] ، وفي هذه الحالة لو قدمت الخبر لانعكس المعنى

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ، د. أيوب ص ١٥٧ .
(٢) من أسرار العربية ، د. إبراهيم أنيس ص ٣٢٤ .
(٣) شرح المفصل ابن يعيش ١ / ٩٩ .
(٤) الأصول لابن السراج ١ / ٦٦ .
(٥) المقتضب ٤ / ١٢٧ .

لأن في ذهن المخاطب متعدد ويريد المتكلم تحديده ، حيث « إذا جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول فإذا قلت : زيد أخوك : كنت قد أثبت بـ(أخوك) معنى لزيد وإذا قدمت وأخرت فقلت : أخوك زيد : وجب أن تكون مثبتاً بـ(زيد) معنى لـ(أخوك) وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وذاك خبراً تغييراً للاسم عليه ، من غير معنى ، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم « المبتدأ والخبر » فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه ، وذلك مما لا يُشك في سقوطه .

ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى - إذا جئت بمعرفتين ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة وتارة بالعكس - قولهم : « الحبيب أنت » و« أنت الحبيب » ، وذاك أن معنى « الحبيب أنت » أنه لا فضل بينك وبين من تحبه ، فهذا فرق لطيف ونكتة شريفة ، ولو حاولت أن تفيدها بقولك : « أنت الحبيب » حاولت ما لا يصح لأن الذي يعقل من قولك : « أنت الحبيب » هو ما عناه المتنبي في قوله :

أنت الحبيب ولكني أعوذ به من أن أكون محباً غير محبوب

ولا يخفى بُعْدَ ما بين الغرضين ، فالمعنى في قولك « أنت الحبيب » أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس ، وإذا كان كذلك عرفت أن الفرق واجب ، وأنه لا يجوز أن يكون « أخوك زيد » و« زيد أخوك » بمعنى واحد »[1] ، « لأن المبتدأ موصوف ، والخبر صفة ، فكما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفاً ، والآخر بأن يكون صفة

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ - ١٤٧ .

فكذلك في اللفظ ، فإذا قلنا : الله خالقنا : فالخالقية صفة لله فهي متعينة للخبرية ، ولا تصلح للابتدائية »[١] إذاً وجوب إسناد الثاني للأول أمر يقتضيه المعنى الذي يشعر به المتكلم ، ولابد من عناية المتكلم بالفرق بين الاسمين ، وهو جانب واقعي في استعمال المتكلم ، والذي يظهر أن رأي عبد الرحمن ما هو إلا تطور لفكرة الخروج عن النظام اللغوي الموروث ، وهو ليس ببعيد عن الاتجاه الوصفي الذي يعنى بواقع لغة الاستعمال اليومي ، مع العلم أن حساسية النحوي بقاعدته كانت محاكاة لواقع المستَعْمِل وبناءً لمنهج لغوي لأن في مثل هذه الحالة يشترك طرفا الحوار في معرفة ركني التركيب .

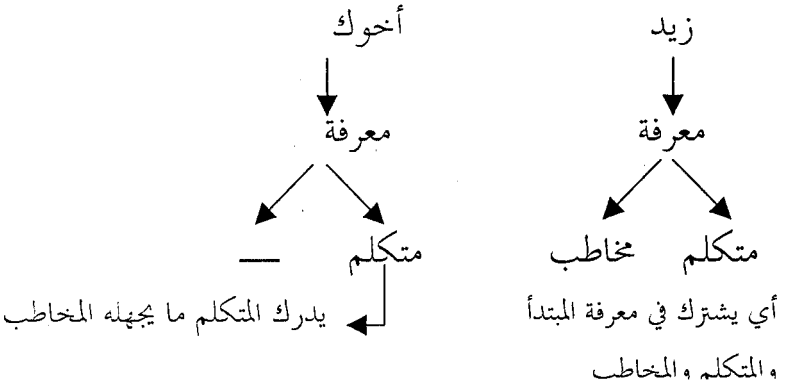

يدرك المتكلم العلاقة بين الركنين ويجهلها المخاطب ، وتحصل الفائدة بإدراكهما لها ، فلذلك يجب أن يكون الأول مبتدأ لأنه هو المُنَبَهُ به ويتأخر الخبر لأنه هو المنبه له .

ب - لا يرى إبراهيم مصطفى فرقاً بين تقديم الاسم وتأخيره إذا كان المسند فعلاً حيث يقول : النحاة يُحَرِمون أن يتأخر المبتدأ في جملة « الحق ظهر » ، ويرى أنه حكم صناعي لا أثر له في الكلام[٢] ولا التباس،

(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، للرازي ص ١٦٣ .

(٢) انظر إحياء النحو ص ٥٤ .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي « أن الاسم المتقدم وبعده فعل يكون فاعلاً مقدماً خُص بشيء من الاهتمام »[١] ويقول : « إذا طرأ على الفاعل ما يقتضي تقديمه قُدِمَ ، ولم يخرجه تقديمه عن كونه فاعلاً ولم يغير التقديم صفته التي كان عليها كما لم يُخرج الجملة المقدم فيها الفاعل عن كونها جملة فعلية »[٢] . هذا الحكم يلغي التفريق بين نوعي الجملة العربية ولم يهتم إلا بألفاظ التركيب مع أن المستعمل الأول أدرك قيمة التقديم والتأخير في مثل هذه التراكيب . ووضع النحوي أصول الصناعة وفق ما يقتضيه المعنى ، فعندما يكون الخبر فعلاً لا يجوز تقديمه على المبتدأ ، لأن « تقديمه يفوت غرض تقوي الحكم بتكرار الإسناد »[٣] من ناحيتين الأولى الاسم المتقدم ، والثانية العائد عليه من خبره ، فحين يكون الخبر فعلاً فسيكون مشتملاً على ضمير المبتدأ[٤] ، وتأخير الاسم عن الخبر في هذه الحالة « تكون الفاعلية فيه المتبادرة إلى الذهن »[٥] ، وفيه ما « يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل »[٦] . هذا من ناحية المعنى ، أما من ناحية الصناعة فمردود من عدة جهات منها :

١ - عندما يدخل على التركيب الاسمي ما يُزيل الابتداء فسيبقى ضمير الفعل على حاله ، مثل : رأيت عبدَ الله قام .

---

(١) النحو العربي نقد وتوجيه ص ٢٦٨ .

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٨٨ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٠٨ .

(٤) انظر الأصول لابن السراج ١ / ٦٤ .

(٥) حاشية الصبان ١ / ٣٠٨ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢٩٨ .

٢ - الخلط بين الابتدائية والفاعلية ، فحين يقع الفعل بعد حرف الاستفهام فاصلاً بين الاسم والتركيب الفعلي فمحال أن يعمل ما بعد الحرف فيما قبله ، مثل : عبد الله هل قام ؟[١] .

ولاشك من وجود الفرق بين التراكيب في المعنى فعندما يتقدم الاسم لا يكون التركيز فيها على الحدث بل القصد إلى من أوجد الحدث ويفيد استمرارية اتصاف المحكوم عليه بالحكم وعدم تسرب إلى وهم المخاطب إسناد الحدث لغيره ، لحصر الحدث بين الاسمين : الاسم وضميره

الاسم ← حدث ← اسم

الحق ← ظهر ← هو

بخلاف لو تأخر الاسم عن الحدث ، ومما يدل على وجوب تقدم الاسم مجيء ماله الصدارة مثل : مَنْ قام ؟

جـ - يمتنع تقديم الخبر عند اقترانه بـ(إلا) لفظاً أو معنى كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران ، آية : ١٤٤] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد ، آية : ٧][٢] ، « إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ولا شعر حينئذٍ بانحصار المبتدأ »[٣] .

د - يمتنع تقديم الخبر كون المبتدأ له الصدارة مثل أسماء الاستفهام والشرط[٤] وهذه الجزئية ناقضة لأصول التجديد ، لأن أسماء الشرط

---

(١) انظر المقتضب ٤ / ١٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٩٨ .

(٣) حاشية الصبان ١ / ٣٠٩ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

وأسماء الاستفهام لا يظهر عليها علم الإسناد (الضمة)[١] ، ولا تقدر عليها الحركات[٢] ، ولم تتخلف عن مواكبة عملية التطور حتى تعرب[٣] ، فهذه أسماء تقع مسنداً إليها وعمداً ، ولكنها تهمل في دعاوى دمج الأبواب .

٢ - حالة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

نادى المجددون إلى دراسة نظام اللغة وأساليبها ولكنهم خالفوا هذه الدعوة بأصولهم التيسيرية القائمة بجانب واحد ، وإهمال أهم الجوانب التي بها يكشف المعنى ، ومن تلك الأساليب حالة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

خبر	مبتدأ
تحت رأسي	سرج

أ - يتقدم الخبر إذا خشي اللبس بينه وبين الصفة ، ومن ذلك أن شبه الجملة تقع صفة للنكرة إذا تأخرت عنها ، لأن النكرة تقع موقع الخبر[٤] ، « فتأخير الخبر في هذه الحالة يوهم كونه نعتاً ، وتقديمه يُؤمَن ذلك »[٥] .

ب - « أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً نحو : مالنا إلا إتباع أحدا أو معنى نحو : إنما عندك زيد .

---

(١) انظر إحياء النحو ص ٥٠ .

(٢) انظر النحو الجديد ص ١٢٠ .

(٣) انظر المفتاح ص ١٣٣ .

(٤) انظر شرح المفصل ١ / ٨٦ - ٨٧ .

(٥) شرح التسهيل ١ /

جـ - أن يكون لازم الصدرية نحو : أين زيد ؟

د - أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد ، آية : ٢٤]»[١] .

٣ - حالة جواز التقديم والتأخير :

عند عدم وجود موجبها جاز ذلك نحو : قائم زيد ، زيد قائم . إذا قُدم الخبر اشترك المتكلم والمخاطب في الفائدة وجهل المخاطب مَنْ هي له ، فعند ذلك يظهره المتكلم ليعْلَمَهُ المخاطب ، وعلى العكس عند تقدم الاسم المحكوم له على الحكم فقد علمه الطرفان وجهل الطرف الثاني تمام الفائدة .

ظاهرة الحذف في التركيب الاسمي :

أنكر المجددون ضرورة أن يكون التركيب الاسمي مكوناً من ركنين فقد يكتفى بذكر ركن واحد ، ويحتج عبد الرحمن أيوب بأنه « لا يشهد واقع اللغات - بما في ذلك العربية - بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر ، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة ، وحذف المبتدأ مرة أخرى أو جواز أي من هذين الاحتمالين إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية . ومن أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل العربية الإسنادية ذات الركن الواحد »[٢] ، فعبد الرحمن أيوب يقرر بوجود جملة ذات ركن واحد ،

(١) أوضح المسالك ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٥٩ .

ويسميها إبراهيم (الجملة الناقصة) حيث يقول : « الذي عوص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشتمل مبتدأ وخبراً أو فعلاً وفاعلاً ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة »[١] ثم يعلل لحذف المبتدأ فيقول : صنعه الاصطلاح النحوي ، فالمبتدأ لا يذكر في الجملة ، فيقولون هو محذوف ، فهذا اصطلاح نحوي لا أثر له في القول ، ولا وجه لالتزامه[٢] ، وهذا يؤدي إلى القول بأن الألفاظ المفردة تؤدي معنى مستقلاً دونما حاجة إلى تركيب فعند إطلاقنا لكلمة « دنف » و« لا إله » مجردة من قرائن التركيب تتم الجملة وهذا مخالف لنظام لغة المستعمل ، ونقض لغرض الإيجاز والاختصار ، « فالحذف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض من صناعة اللفظ ما يمنع منه »[٣] وإنك لواجد تناقضاً في آراء المجددين حيث تراهم يتهمون النحاة باللفظية وعدم العناية بالمعاني ، وهم باصدار هذه الآراء في التركيب الاسمي ، والاكتفاء منه بركن واحد يحكمون بظاهر اللفظ وواقع الاستعمال دون إقامة المعنى « ومما يوضح المعاني المقصودة في حذف المسند ما تورده قواعد العربية في حذف الخبر ، فإن في كلام النحاة عليه ما يدل على اعتدادهم بأمر المعنى واهتمامهم به »[٤] ودليلهم عليه ما يقتضيه نظام اللغة من اقتضاء الموقف والسياق ، والحركة الإعرابية ترمز للمعنى المراد وتدل على المحذوف « وهذه مزية من مزايا التركيب في الكلام العربي يقترن فيها الايجاز بالدقة في أداء المعنى وحذف فضول القول »[٥] ، فالحذف يعني نقص في الجملة

(١) إحياء النحو ١٤٢ .

(٢) انظر السابق ٥٦ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٨٤ .

(٤) نحو المعاني ، الجواري ص ٦٥ .

(٥) المرجع السابق ص ٦٦ .

مع محافظتها على حسن السكوت عليها أي تؤدي الفائدة ، وتحليل النحاة للتراكيب التي طرأ عليها النقص دليل نضج فكري وإدراك مضامين الترابط الجملي ، ولذلك تجد الجمل التي اعتراها النقص مُحافظة على اسمها الذي كان لها قبل الحذف ، ففي التركيب الاسمي المحذوف أحد طرفيه مضمون الجملة الاسمية ، والاحتفاظ بوظيفة كل ركن ، لأن كل وظيفة تؤدي إلى معنى ، ولابد من وجود علاقة بينهما يقررها المبني ، فإذا فقد المبني لا تُعدم الإشارة إليه من خلال التركيب بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ، ولنرى قواعد الحذف ومدى اتفاقها مع القرائن :

١ - « يحذف المبتدأ إذا أخبر عنه بنعت مقطوع نحو : أعوذ بالله من إبليس عَدُوُّ المؤمنين »[١] ، حُذف المبتدأ في هذا المثال « لأن الكلام يرجع إلى أوله »[٢] ، فلا يعدم التركيب من وجود قرينة تشير إلى المحذوف ، فقرينة السياق تدل على المحذوف وقرينة لفظية هي الحركة الإعرابية ، فظهور الضمة على اللفظ تشير إلى وظيفة مذكورة وأخرى محذوفة ولو كانت الحركة غير الضمة لأسفرت عن المحذوف أيضاً . فعند اتفاق المتكلم والمخاطب على معرفة طرف التركيب صح حذفه ، والاتيان بما لم يتفقا عليه « لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام »[٣] .

٢ - إذا أخبر بمصدر بدلاً من اللفظ بفعله نحو : « سمع وطاعة »[٤] ، ورود التركيب يدل على وروده ضمن سياق وتم الحذف للاستغناء عنه .

---

(١) أوضح المسالك ١ / ١٩٦ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣١١ .

(٣) السابق ٤ / ١٢٦ .

(٤) انظر أوضح المسالك ١ / ١٩٦ .

٣ - يحذف المبتدأ عند الإخبار عنه بمخصوص نعم وبئس نحو : نعم الرجل زيد فحين يكون خبراً لمبتدأ محذوف يكون كالتفسير للفاعل[1] إذاً كل مبتدأ محذوف لابد أن يكون له قرينة تدل على حذفه .

هذه صور لحذف الركن الأول من التركيب الاسمي تُصور ما في نفس المتكلم من معنى أهملها التجديد في ضوء عملية دمج الأبواب والابتعادِ عن التفضيلات التي يفرضها الاستعمال اللغوي ، ونتبعها بصور لحذف الركن الثاني :

اضطربت فيه الآراء ، وتعددت فيه التوجهات وكل صاحب رأي يرى التوفيق في عدم مخالفته ، فخرجت الآراء بالضوابط التالية :

١ - إخراجه من باب الإسناد وضمه لباب التوابع ، وإدخال التركيب في الجمل الناقصة .

٢ - يحافظ على الوظيفة النحوية ، ويأخذ أكثر من حركة إعرابية .

٣ - أ - الحركة تحدد نوعه ، فإن كان مرفوعاً فهو عمدة ، وإن خرج عنها فهو فضله .

ب - مسند إليه إذا دخلت على التركيب النواصب .

٤ - يأخذ مرتبة الرفع ما لم يقيد ، وبمجموعهما يكونان مسنداً .

٥ - جمل إسنادية ذات ركن واحد .

---

(١) شرح المفصل ٧ / ١٣٧ .

٦ - « لون من ألوان الجمل الناقصة يكتفى فيها بالمسند ، ويستغنى به عن المسند إليه ، فلا يظهر ، ولا تَمُسُ الحاجة إلى تقديره »[١] .

الآراء في حذف الخبر :

يرى إبراهيم مصطفى أنه تَكلُف أن يقرر النحاة أن كل جملة يجب أن تشتمل على مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ، ومرد ذلك إلى عدم معرفتهم للجمل الناقصة[٢] ، ويطلق عليها الدكتور عبد الرحمن أيوب الجمل الإسنادية ذات الركن الواحد ، ويرى أن تقدير الخبر المحذوف من فساد التأويلات ، وذكر منها :

١ - يحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) ، فلا ضرورة لتقديره والفائدة تكمل في جملة الشرط بـ(لولا) ، فلماذا لم يقل النحاة بأنها سدت مسد الخبر لأنها دلت عليه .

لولا : حرف لا تتم به الفائدة مع الاسم المرفوع بعدها حتى يقول النحاة بأنها سدّت مَسَدَّ الخبر ، وإنما « يرتفع الاسم بالابتداء وخبره محذوف لما يُدل عليه ، مثل : لولا عبد الله لأكرمتك التقدير : لولا عبدُ الله بالحضرة أو لسبب كذا لأكرمتك »[٣] فلا تنوب هي عن المحذوف »[٤] . فوظيفة « لولا » الربط بين جملتين متباينتين حتى أصبحت كالجملة الواحدة « إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى

(١) النحو في إطاره الصحيح ، يوسف الحمادي ص ١٦٢ .
(٢) انظر إحياء النحو ص ١٤٢ .
(٣) المقتضب ٣ / ٧٦ .
(٤) مغني اللبيب ١ / ٢٧٣ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٦٢ .

رفض ظهوره ، ولم يجز استعماله »[١] ، فحذف الخبر لقرينة حالية ، وهي أن المتكلم يشير إلى معهود في الذهن يعلمه المخاطب من خلال ورود قرينة السياق ، فتم حذفه لاشتراك الطرفين في علمه ، ولا يصح أن يقع جوابها خبراً لعدم وجود ما يربطه بالمبتدأ .

٢ - لا لزوم لتقدير خبر المبتدأ الواقع بعد واو المعية ، لأن الدلالة حاصلة عليه بواو المعية نفسها[٢] .

واو المعية قرينة دالة على وجود خبر يقتضيه المعنى ، حيث لا تتم الفائدة في ذهن المتكلم بمجرد ورودها حتى يتوصل إلى البعد الدلالي للتركيب ، ويعلم أن معنى التركيب « كل رجل وضيعته » مع ضيعته ، و« مع » تدل على المقارنة[٣] .

٣ - يحذف الخبر إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم مثل : « أيْمُنُ الله لأفعلنّ » يرى عبد الرحمن أن النحاة تأولوا وجود خبر محذوف و« الواقع أن جملة القسم وجوابه كل منهما إسناد واحد تأكد بالقسم ، والمتكلم لا يريد بقوله : « أيمن الله » أن يخبر المخاطب بأنه أقسم بلفظ « يمين الله » حتى يصح تأويل النحاة المذكور بل يريد أن يخبره بأنه سيفعل، مؤكداً ذلك بالقسم ، ولا يستقيم تقدير النحاة مع هذا التفسير[٤] ، تعليل النحاة قائم على إدراك أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فلا يجمع بين المتناقضين حتى يكونا إسناداً واحداً حسب رأي عبد الرحمن أيوب ،

---

(١) شرح المفصل ١ / ٩٥ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٦٢ .

(٢) انظر دراسات نقدية ص ١٦٠ .

(٣) انظر شرح المفصل ١ / ٩٨ .

(٤) انظر دراسات نقدية ص ١٦١ .

ولكن جملة الإسناد ، وهي جواب القسم . أما القسم فهو توكيد . فلا فائدة فيه ، ولا يغير معنى الكلام فدخوله كخروجه[١] .

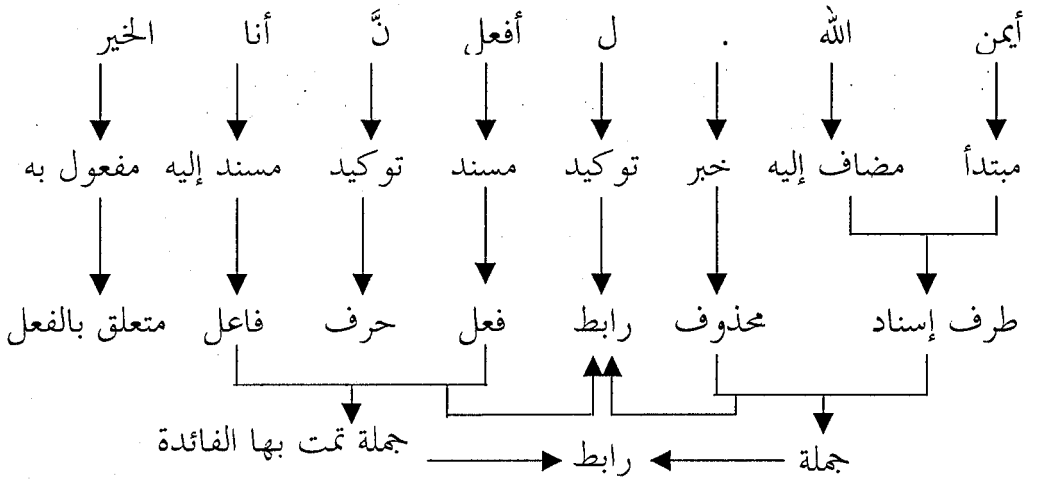

[أفعل أنا الخير جملة تامة الفائدة

٤ - يحذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مُفسِّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور : مثل : ضربي زيداً قائماً المصدر : ضرب .

المعمول : (زيداً) مفسر لضمير وعامل محذوفين .

رد المجددون مثل هذه الحالة لأنها تتنافى مع الأصول الموضوعة فالمسند إليه افتقر إلى علامة الإسناد والعمدة ، ويرى عبد الرحمن أيوب « أن عملية تحليل الجمل ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية ، وهي بهذا الاعتبار لا ترتبط بالمعنى القاموسي للألفاظ ، بل بوظيفتها في الجملة »[٢] ، ويرى أن الخبر محذوف ، وليست الحال سادة مسده والتقدير : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً ، وعلى هذا الإعراب يخرج المثال « ضربي العبد

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ت/ د. عياد ٢ / ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩١٧ .

(٢) دراسات نقدية ص ١٦٢ .

مسيئاً » عن أن يكون شاهداً للنحاة على سد الحال مسد الخبر . وما منعهم من ذلك إلا لأن المبتدأ ركن للجملة مغاير للخبر ، ومكملات المبتدأ مغايرة للخبر فلا تسد مسده لأن مكمل الشيء جزء منه ، ومن ثم لا يصح أن يسد مسد نقيضه[١] .

ويرى يوسف الحمادي أن تستبدل قواعد النحاة في حذف الخبر بقاعدته التالية « من ألوان الجمل في العربية الجملة الناقصة ، ومنها ما يستغنى فيه بالمسند إليه عن المسند فلا يظهر ولا يقدر »[٢] ويرى ذلك من التطور اللغوي للألفاظ والتراكيب[٣] .

تحليل التركيب :

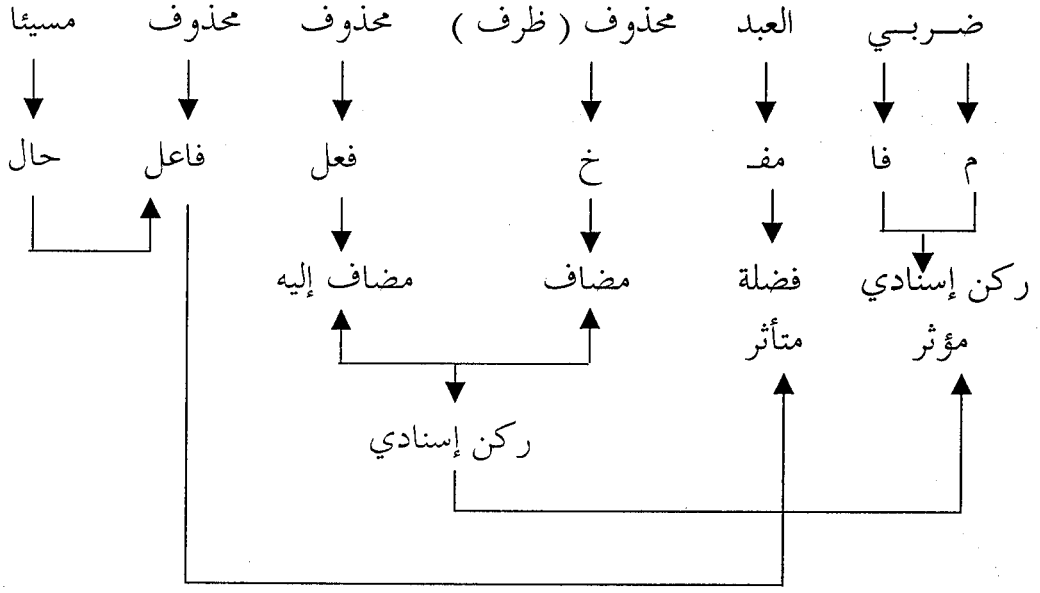

(١) انظر دراسات نقدية ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) النحو في إطاره الصحيح ، يوسف الحمادي ص ١٥٨ .

(٣) انظر المرجع السابق ص ١٥٦ .

الرابطة بين الركن الإسناد والفضلات في هذا المثال هي الأثر والتأثير ويحتاج التركيب الاسمي إلى تمام الفائدة .

فالنحاة في تقديرهم أن الخبر محذوف وسدت الحال مسده وفقوا بين المعنى واللفظ « وذلك أن المعنى « ضربتُ العبد مسيئاً » ، فالكلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لابد من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن قولك : ضربي : مبتدأ مضاف إلى الفاعل و« العبد » مفعول به و« مسيئاً » حال وقد سدت مسد خبر المبتدأ ، ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول ، والمصدر (الضرب) ليس (مسيئاً) ، ولا يصح أن يكون حالاً من (العبد) ، لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو (ضربي) ، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته ، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول فكذلك ما سدَّ مسدَّه ينبغي أن يكون غير الأول ، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود على (العبد) ، وهو صاحب الحال ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير : ضربي العبد إذا كان مسيئاً

فإذا هي الخبر »[1] .

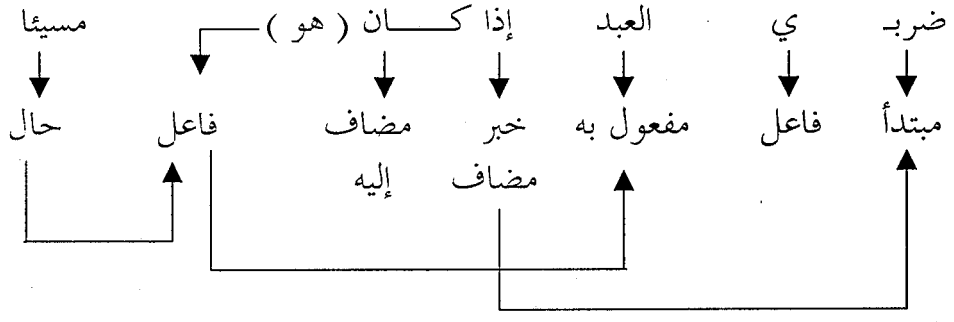

(١) شرح المفصل ١ / ٩٦ .

أما على تقدير عبد الرحمن أيوب فلا حاجة للفظ « مسيئاً » بالركن الإسنادي بل تصبح من متعلقات الفضلة حيث يصبح الظرف حالاً من العبد ، وعلى رأي إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وأصحاب مصطلح العمدة ، فما خرج عن الضم والكسر يكون منصوباً . وعلى رأي يوسف الحمادي أن تطور التراكيب ظاهرة مستمرة في ظل مطالب العصر ، كأنه يرى أن الحذف طارئ على الاستعمال اللغوي ، أما القول بالجمل الناقصة فهو رأي إبراهيم مصطفى ، وطائفة المجددين عندما يصادرون أبواباً نحوية فهذا يعني تجاهل السمات الخاصة بكل باب .

إعراب المثال وفق آراء المجددين :

ضربي :

١ - عند أصحاب مصطلح (الضم علم الإسناد) فليس الاسم في هذا المثال مسنداً أو مسنداً إليه لعدم ظهور الضمة عليه .

٢ - الذين يقولون بالعمدة يشترطون أن تكون علامته الضمة كذلك فهو على رأيهم ليس مسنداً إليه .

٣ - الذين يجيزون للفظ أكثر من حركة فهو عندهم مرفوع وعلامة رفعه الكسرة .

٤ - عند عبد الرحمن أيوب « مسيئاً » خبر كان الناقصة .

هذه بعض الصور في التركيب الاسمي التي تعجز عن تفسيرها أصول التجديد الإحيائي .

التركيب الاسمي والعوارض بين القديم والجديد :

التركيب الاسمي يتكون من ركنين مجردين لتحقيق معنى ، الركن الأول لابد أن تتحقق فيه الاسمية ، أما الركن الثاني فيشترط فيه إتمام فائدة للأول ، ويوافقه في العلامة الإعرابية في حالة إفراده وإذا خرج عن الإفراد احتفظ بالمحلية - ولكن لا يُعدم رابطة الإفادة بين الركنين - فيأخذ حكم المفرد في العلامة .

إذِ الأصل في التركيب الاسمي المبتدأ والخبر ، وقد يعرض لهما ما ينغصهما القرار فينقلهما إلى مواقع أخرى يقتضيها العارض فعلاً كان أم حرفاً .

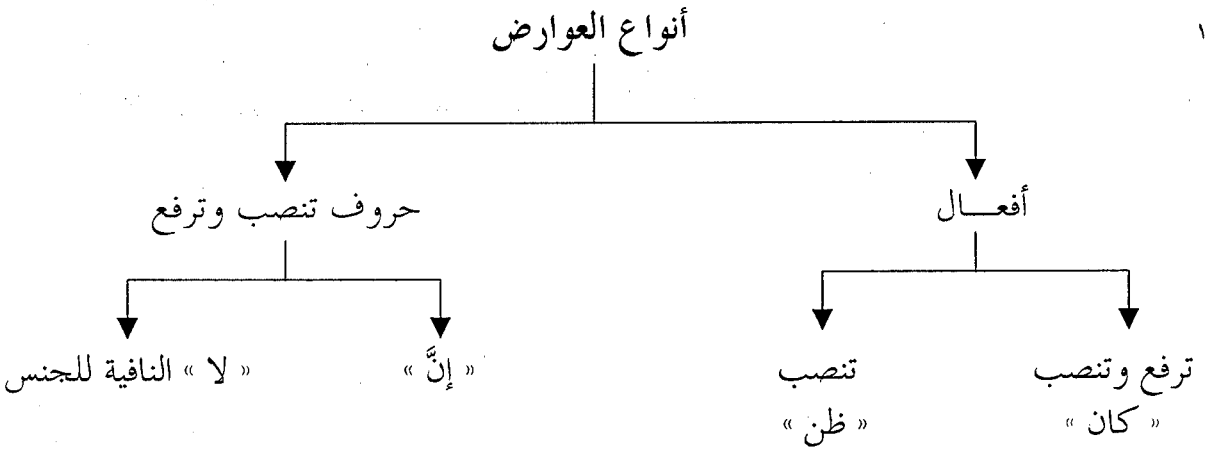

كان وأخواتها :

تدخل كان وأخواتها على تركيب اسمي كان لجزئه الأول الصدارة لتؤدي معنى جديداً ، وهو معنى الزمن . ولكن محاولات التجديد ترفض أبواب النواسخ التي اشتمل عليها النحو بدعوى أنها وليدة نظرية العامل التي شعبت مادة النحو وكثرت أقسامه ، وفسرت الحركة الإعرابية للتراكيب اللغوية وفق أصول ارتضتها وهي :

١ - الضمة علم الإسناد ، والفتحة ليست بعلم إعراب .

٢ - مراتب الإعراب وحالاته .

٣ - قانون الفعالية (عمدة ، وسط ، فضلة) .

٤ - اختلاف الحركات للموقع الواحد .

٥ - التطور في الاستعمال .

٦ - تغير نسبة الإسناد .

٧ - اقتراح المخبر عنه والخبر .

عرض الآراء :

١ - يرى أصحاب مصطلح الإسناد أن الضمة لا تكون لغير الإسناد « موضع الضمة المسند إليه المتحدث عنه »[١] ، وهو إمّا فاعلٌ وإما مبتدأ ، وإما نائب فاعل ، فلا تكون الضمة في غير هذه الثلاثة ، وما خرج عنها يكون استجابة لنظرية العامل عند النحاة وشغفاً منهم في تكثير الأقسام ، وتعدد الأبواب وفي « باب « كان » المتحدث عنه هو الذي سموه اسم كان ، والمتحدث به أو الخبر هو « كان والمنصوب بعدها » فليس المنصوب بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه ، ويرى « كان » تامة ، والمنصوب حالاً »[٢] نحو : كان زيد قائماً : المتحدث عنه : زيد ، والمتحدث به « كان قائماً » والاسم المنصوب ليست علامته علامة إعراب ، وإنما هي مخرجة

(١) إحياء النحو ص ٥٣ .

(٢) السابق ص ١٢٧ .

عن دائرة الإسناد والإضافة ، فعلى هذا يكون المنصوب في تركيب « كان » وجوده وعدمه سواء ، « فأي عناء تحمله النحويون القدامى في تفسير ظاهرة النصب في الأسماء المعربة »[١] ، والمنصوب بعد « كان » - خارج عن الإسناد ، لأن الإسناد قد تم بين فعل الوجود والموجود - يُعربُ حالاً تبين هيئة الموجود »[٢] .

٢ - مبدأ مراتب الإعراب :

المسند إليه والمسند يستحقان الرفع في حالة الإطلاق أما إذا قُيد المسند بزمن فإنه ينزل عن مرتبة الرفع إلى المرتبة التي تليها وهي مرتبة النصب ، ولذلك ينصب الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية (كان) فيكون المسند في جملة (كان زيد قائماً) هو « كان قائماً » بدليل أننا لو قدمنا المسند إليه الموصوف لقلنا : زيد كان قائماً ، فالمسند لم يستقل بموقعه ، ولم ينفرد بوظيفته ، وإنما استعان عليها بما يسمى الفعل الناقص[٣] . يشتمل هذا المبدأ على الضوابط التالية :

١ - القيد .

٢ - المرتبة .

٣ - منصوب (كان) هو خبر المبتدأ ولكنه استعان بالفعل الناقص ، لأن المسند قُيد بزمن .

---

(١) دراسات في نظرية النحو العربي ص ٢٦ .

(٢) النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٣٢ .

(٣) انظر نحو التيسير ص ٧٩ - ٨٠ .

٣ - قانون الفعالية :

مبدأ الترتيب التنازلي في حركات الإعراب خاضع لقانون الفعالية . ففي ضوء هذا القانون « المرفوع بعد كان يكون عمدة أما المنصوب في هذا التركيب فضلة منصوب ، وليس بعمدة ، وكان وأخواتها أفعال ركنية لا فرق بينها وبين سائر الأفعال فهي في تركيبها تكون مسنداً[١] وبهذا يخرج خبر (كان) وأخواتها من حظيرة (المسند) وعدم اعتباره عمدة ، ويدخل في دائرة الفضلات .

٤ - للموقع أكثر من حركة إعرابية :

يُلحق باب (كان) بباب المبتدأ والخبر فتجمع تحت باب واحد ، ويعرب اسم (كان) مبتدأ مرفوعاً ، ويعرب خبرها خبراً للمبتدأ الواقع بعدها . ويكون منصوباً ، وقولهم في إعراب المرفوع بعد (كان) إنه اسم لها لا معنى له ، وكذلك لا معنى لتسمية خبرها خبراً لها[٢] وكان فعل ناقص ، والفعل الناقص هو الذي لا يحتاج إلى فاعل في الكلام ويعرب المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبراً[٣] .

٥ - تطور الألفاظ :

كان وأخواتها تطورت في الاستعمال فانتقلت من الصورة القاصرة المكتفية بفاعلها إلى شيء آخر يفتقر إلى المنصوب المكمل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد . وبسبب من هذا الافتقار أرادوا أن يجعلوها مخالفة لمجموع أفعال العربية فاخترعوا هذه التسمية .

---

(١) انظر المفتاح ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) انظر النحو الجديد ص ٢٨ - ٣١ .

(٣) السابق ص ٢٥٠ .

وبسبب مجيء اسمها مرفوعاً متلواً بـآخر منصـوب حشـروا جملـة مـن الأفعال في باب واحد أسموه الناسخة للابتداء ، وهي مختلفـة في معانيـها ، فمنها ما يفيد :

١ - الكون العام نحو : كان .

٢ - الاستمرار نحو : ما زال .

٣ - الرجاء نحو : عسى .

٤ - الشروع نحو : طفق .

٥ - التحول نحو : صار .

وفي هذه الاشتات نجد اختلافاً في المعاني واختلافاً في الاستعمال . غير أن النحويين قد أخذوا أنفسهم بمسألة العامل والعمل ، ومـن أجـل ذلـك أدخلوا ما يعمل عملاً متشابهاً في باب واحد غير مهتمين بكثـير ممـا يجعـل هذه المواد متباعدة مختلفة »[1] .

٦ - تغير نسبة الإسناد :

ليس ما بعد (كان) اسماً لها ، وليس ما تبعه خبراً لها ، وليست عاملةً شيئاً وإنما رُفع الاسم الذي بعدها لأنه فيمـا أحسـه العربـي ووعـاه محـور الجملة أو عمدتها أو المسند إليه فيها ، أما ما بعده فينصب لأنه ليس وحده الركن أو المسند في الجملة ، وإنما هو جزء من هذا الركن وتكملة . تقول : « كان الجو صحواً » فتأتي بمسند إليه وهو لفظة « الجو » ومسند هو « كان

(١) الفعل زمانه وأبنيته ص ٥٧ - ٥٩ .

صحواً » ، وذلك أن « كان » إنما غيرت النسبة الإسنادية بين الركنين من ناحية الزمن ، وانتهى تأثيرها عند هذا الحد ، وبقي المسند إليه على حاله وما يتطلب من الرفع ، أما لفظة « صحواً » فصارت تتمة لـ(كان) وتكملة لها .

قاعدة : المنصوب بعد (كان) من التكملات ، وذلك أنه ليس وحده الركن الإسنادي ، ومجموع هذا الفعل مع تكملته هو المسند »[1] .

٧ - اقتراح المخبر عنه والخبر :

تدخل مرفوعات (كان) وأخواتها في باب (الفاعل المخبر عنه) في الاقتراح الجديد وتكون أخبارها أحوالاً »[2] .

خلاصة الأصول الإحيائية :

١ - الضمة لا تكون في التراكيب لغير الإسناد (مبتدأ ، فاعل ، نائب فاعل) .

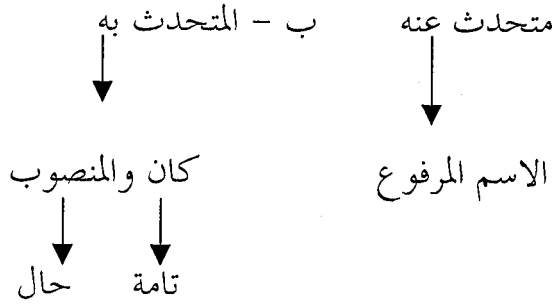

(١) النحو في إطاره الصحيح ص ١٢٣ وانظر مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ج٢٧ / ١٩٧١ ، ص ٢٤ ، النحو المعقول ، د. محمد كامل حسين .

(٢) مجلة المجمع العلمي ، دمشق ١ / ٣٢ مصطفى جواد .

٢ - مبدأ مراتب الإعراب :

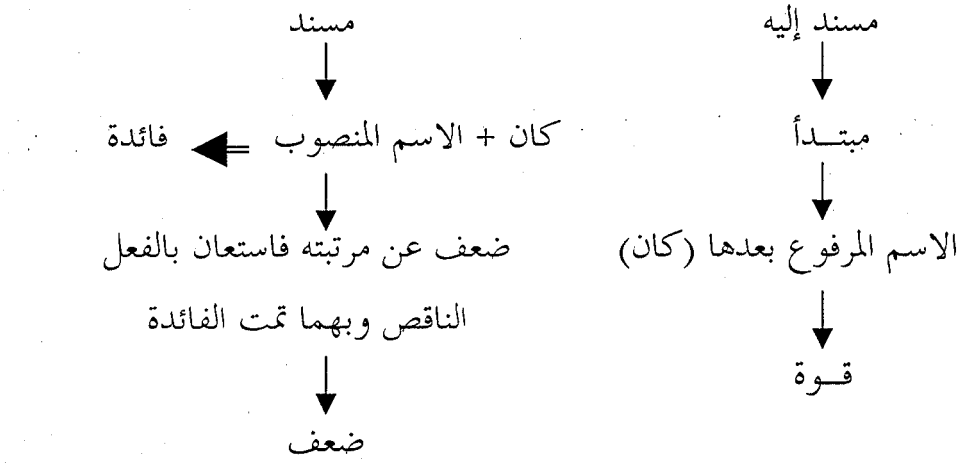

٣ - في ضوء قانون الفعالية :

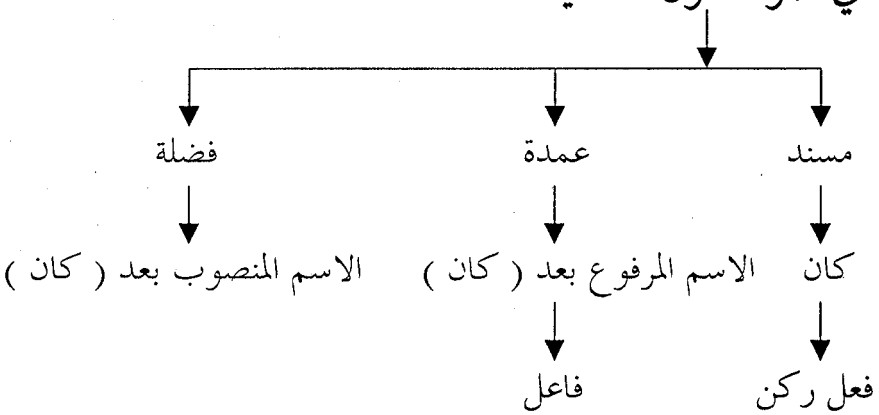

الاسم بعد (كان) عمدة والمنصوب فضلة

٤ - تعدد الحركات للموقع الواحد

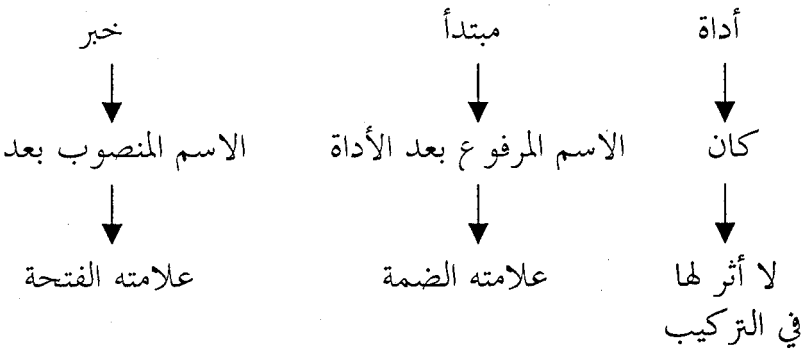

التركيب في حيز المبتدأ والخبر

٥ - مبدأ التطور

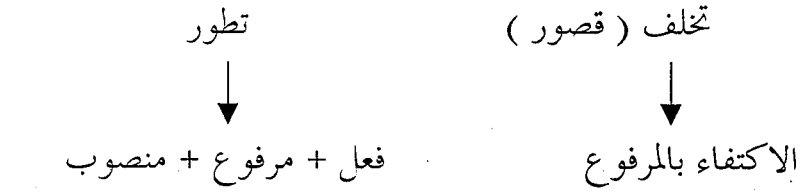

انتقلت كان من الصورة القاصرة المكتفية بالفاعل إلى ما يفتقر إلى منصوب .

٦ - تغير نسبة الإسناد :

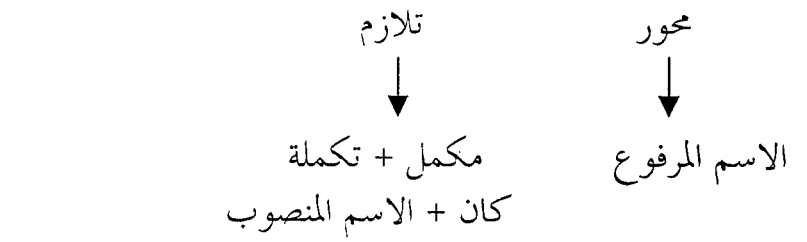

الاسم المرفوع بعد (كان) محور الجملة ، والمنصوب بعدها من التكملات ومجموع الناسخ مع التكملة مسند .

٧ - اقتراح المخبر عنه والخبر :

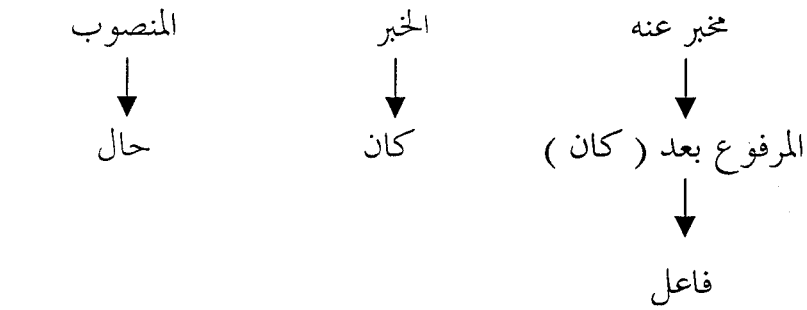

هذه الآراء بُنيت ناقضة لضوابط النحو عند القدماء لما فيها من بعد في نظر أصحابه - عن تعقيدات النحو العربي الذي كان نظامه وليد نظرية العامل ، وهي ترى أن التركيب الاسمي عند دخول « كان » لا يخرج عن :

أ - المرفوع مبتدأ والمنصوب حال .

ب - المرفوع مبتدأ والناسخ والمنصوب خبر .

جـ - الأفعال تامة والاسم بعدها فاعل والمنصوب إما فضلة أو مكمل أو حال .

د - المرفوع مبتدأ والمنصوب خبر ، والناسخ أداة .

فيتبين مما سبق أن أصول الإحيائيين في الربط بين العلامات الإعرابية والدور الوظيفي الذي يقوم به الاسم شكلية ، ولم تُعِرْ المعيار الدلالي للتركيب أي اهتمام لأن التركيب في سياق « كان » - عارض وليس أصلاً كما يرون ، فمجموع الآراء التجديدية الإحيائية في باب (كان) وأخواتها تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : المرفوع مبتدأ .

المنصوب : ١ - حال .

٢ - الناسخ والمنصوب خبر .

٣ - خبر للمبتدأ منصوب .

القسم الثاني : المرفوع : فاعل .

المنصوب : ١ - فضلة ٢ - مكمل ٣ - حال

أصل التركيب :

الأصل كما هو معلوم أنه اسمي ، مبتدأ وخبر فدخلت عليه العوامل اللفظية غير الزائدة فتلعبت به ونغصته القرار ، وأخذ حكماً يقتضيه

العارض ، وإصدار الأحكام يقوم على إدراك للمعنى وفهمه أو اتباع للهوى ، فمن قال : إن الاسم المرفوع مبتدأ والمنصوب حال نظر إلى التركيب من ناحية شكلية ولم يتنبه لما يلي :

١ - إن ركني التركيب الاسمي لا يستغنى أحدهما عن الآخر .

٢ - الحال تبين هيئة يستغني عنها التركيب وتتم الفائدة بدونها .

٣ - بنى تركيزه على أن الركن الثاني في التركيب الاسمي مفرد وأهمل الأنواع الأخرى ، وما يعرض له من حيث الإضمار والتعريف والاشتقاق والجمود .

ومن قال بإلحاق (كان) بباب المبتدأ والخبر ، وأن الاسم المنصوب خبر للمبتدأ منصوب ، فقد خلط بين المفاهيم ولم يُعن باللفظ وأهمل المحترزات المخصصة للأبواب النحوية ، وأباح للمستعمل اختيار الحركة الإعرابية بإجازته للباب الواحد أكثر من حركة ولم يفصح عن رأيه في أنواع الخبر الأخرى .

وعلى هذا فأصحاب القسم الأول مُقِرون بأن الركن الأول من التركيب مبتدأ .

أما من يرى ركنية الأفعال الناسخة وأن الاسم المرفوع فاعل فقد شغفه حب الخروج عن الأصول وحب المخالفة حتى يُشار إليه فوقع في الخطأ ولم يتنبه لما يلي :

١ - أن الأفعال الناسخة ليست أفعالاً حقيقية .

٢ - افتقار النواسخ للحدث .

٣ - عدم التمييز بين فعل يتم به مع مرفوعه المعنى ، وبين ما لم يتم به المعنى .

تجميع حيث ينبغي التفريق :

نظر المجددون إلى معنى اللفظ المعجمي فاعترضوا على تصنيف النحاة للأفعال الناسخة تحت باب واحد ، ولم يتنبهوا لما تؤديه هذه الأفعال من معنى يجمعها وهو إثبات النسبة بين المبتدأ والخبر ، والزمان الذي هو قيد لها[1] . أو نفيها كما هو الحال مع ليس والحروف العاملة عملها . فهي تقرر مدى نسبة اتصاف المسند إليه بالمسند إثباتاً أو نفياً .

دور الأفعال الناسخة في التركيب من حيث الوظيفة :

يتجرد التركيب الاسمي من دلالة الزمن نحو : (زيد قائم) فيتحدد عن طريق الأفعال الناسخة مثل (كان وأخواتها) و(كاد وأخواتها) فتدل بتركيبها على دخول التركيب الاسمي في زمن ، وتغير معناه مع محافظته على وظيفته التركيبية قبل دخول النواسخ للسببين التاليين :

الأول : أنها غير أفعال حقيقية .

الثاني : أن بابها باب المبتدأ والخبر .

نقصانها :

اللفظ الدال على الفعل لابد أن يشتمل على جانبين حتى يكون فعلاً حقيقياً هما الدلالة على المعنى والزمن وعندما يُفقد المعنى (الحدث) من

(١) ينظر نتاج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو ص ١٩٦ .

الفعل يصبح ناقصاً وبالتالي فهو غير حقيقي وإنما ألحق بالفعل لاتصاله بما يختص به الفعل من اتصال الضمائر ، والتصرف ، والأفعال الناسخة من هذا النوع حيث إنها تفتقر إلى الحدث ، وتقتصر دلالتها على الزمن ، وليس لها أثرٌ غير لفظي .

أثرها في معنى التركيب :

أصل ما تدخل عليه الأفعال الناسخة تركيب موجود مفهوم مكون من جزأي إسناد بينهما تلازم نحو : « زيد قائم » فـ(زيد) يحتاج إلى ما يتم به الفائدة لدى المخاطب ، فهو طرف إسناد يشترك فيه المتكلم والمخاطب ، والمتكلم يدرك عن (زيد) ما لا يدركه المخاطب فيبقى في تساؤل ذهني حتى يفاد بإصدار ما يجهله وحينها تتحقق الفائدة ويصبح التركيب لا يستغنى جزء منه عن الآخر . ولكن التركيب في هذه الصورة مطلق الدلالة ، ولتحديدها ارتضى النظام اللغوي ألفاظاً محددة تفيد النسبة بين الجزئين والقيد بزمن ، فمعنى باب هذه الألفاظ الابتداء والخبر ، وإنما دخلت النواسخ لتخبر أن ذلك وقع في وقت محدد ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك[1] ، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان ، ولا يسقط بسقوطها إلا الدلالة الزمنية[2] ، وعملها في المبتدأ والخبر لتصرفها وأثرها في معنى الجملة ، فهي مقيدة للتركيب ومحددة « لوجود الخبر . فقولك « كان زيد قائماً » بمنزلة قولك : « زيد قائم أمس » وقولك : « يكون زيد قائماً » بمنزلة قولك : « زيد قائم غداً » ، فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالاً حقيقية إذ ليس فيها دلالة الفعل الحقيقي ، فمرفوعها ليس بفاعل ،

(١) ينظر المقتضب ٣ / ٩٧ .

(٢) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي للاشبيلي ت/ د. عياد ٢ / ٦٦٤ - ٦٦٥ .

ومنصوبها ليس مفعولاً ، لأن الفاعل والمفعول قد يتغايران والمرفوع في باب « كان » لا يكون إلا المنصوب في المعنى »[١] « وهذا الضرب العامل فيه ما كان على لفظ الفعل وتصرف تصرفه وجرى مجراه وليس به »[٢] ، وليس المنصوب بعدها حالاً ، لأن « الحال مُستَغْنىً عنه »[٣] ، وكذلك « لا يجوز الاقتصار على الفاعل لأن « كان » ، و« يكون » و« صار » و« دام » و« ليس » ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر »[٤] .

مما سبق يتبين أن استقرار النظام النحوي لم يكن عفوياً ، وإنما وضعت أحكامه وفق منهجية نُظُم سلامة النطق والمعنى ، أما المجددون فقد أطلقوا أحكامهم ، ووضعوا أصولهم غير عابئين بأصل التركيب واقتصروا على ظاهره واعتمدوا الترتيب اللفظي الظاهر المكون من فعل ومرفوع ومنصوب ، ثم أسرعوا في تفسير حالة النصب وفق سطحية ما وضعوه أو تخيَّلوه : فهو حال مرة وأخرى تكملة ، وثالثة فضلة ، وقصدوا من التكملة أنه يتمم نقصان الفعل حتى يدخل دائرة الإسناد ، وهذا من المحال لأن الفعل والمنصوب ليس بينهما تلازم بمفردهما ، ومن أين يأتي بين الفعل والمنصوب في قولنا : « كان زيد قائماً » ؟ فـ(قائماً) لا يُشَكِل جزءاً من الكلمة (كان) حتى يتم التلازم بينهما ، والقول بالفضلة يترتب عليه أن الفعل يكتفي بمرفوعه ، ولو حاولت أن تقيم المعنى بدون المنصوب ما استطعت . فالأصل في باب النواسخ ما أصله القدماء لأنه ناتج عن فكر وإدراك لما سيئول إليه التركيب ، وبان بهذا أن النحو لم يُعنَ باللفظ فحسب بل وفق بين الحركة وما يترتب عليها من معنى .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٦ ، وانظر الأصول لابن السراج ١ / ٨٢ .
(٢) أصول النحو لابن السراج ١ / ٢٢٨ .
(٣) أوضح المسالك وعدة السالك ١ / ٢١٠ .
(٤) الكتاب ١ / ٤٥ .

التطبيق على أصول التجديد الإحيائية :

قال تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر ، آية : ٣] .

١ - الأصل الأول الضمة علم الإسناد ، والفتح للخفة . هذا الأصل قاصر عن تخريج (كان تواباً) ؛ لأن المتحدث عنه غير ظاهر حتى تظهر عليه الضمة .

(تواباً) : خارج عن دائرة الإسناد والإضافة .

٢ - مبدأ مراتب الإعراب :

(تواباً) قيد بزمن فضعف عن مرتبة العمدة ثم استعان بالفعل الناقص على أداء وظيفته ، فالتركيب (كان تواباً) مسند ، ولا أثر للناسخ في المسند إليه .

٣ - مبدأ الفعالية : يُخرج (تواباً) على النحو التالي :

(كان) : جملة إسنادية .

(تواباً) فضلة وليس بعمدة .

٤ - مبدأ تعدد الحركة للموقع الواحد :

(كان) : أداة ، والمبتدأ مستتر .

(تواباً) : خبر المبتدأ . منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

٥ - تطور الألفاظ :

(كان): فعل ركني تام لم يكتف بالفاعل بل افتقر إلى منصوب مكمل.

(تواباً) تكملة لـ(كان) حتى ترفع الفاعل .

٦ - مبدأ تغير النسبة :

(كان) : لا عمل لها .

محور الجملة : غير موجود .

(تواباً) : تكملة وتتمة لـ(كان) .

(كان تواباً) مسند .

٧ - مبدأ المخبر عنه والخبر :

كان : خبر .

تواباً : حال .

تحليل التوجيهات التجديدية :

والناظر في هذه التوجيهات التجديدية يجد عدم اتساق بين التوجيه ومعنى التركيب .

١ - فإخراج المنصوب في باب كان من دائرة الإسناد حتى يتسق مع الأصل المقترح عند أصحاب (الضمة علم الإسناد) ، سيؤدي إلى جملة ناقصة كما يرون ، فأين المعنى المحصل : عندما أقول : « واستغفره إنه كان » ؟

٢ - مبدأ مراتب الإعراب ، يُحدث فجوة في التركيب حيث يرى أن المرفوع حافظ على وظيفته (الابتدائية) ، وليس للفعل الناسخ أثر فيه ، وإنما تسلط على الخبر ، فأضعفه حتى استعان به على أداء وظيفته ، وأصبح المنصوب كالجزء من الناسخ يفصل بين الجزئين الاسم المرفوع ، وهذا ما ليس عليه دليل ، وترفضه الصناعة اللغوية فلا يستساغ الفصل بين جزئي الكلمة ، على سبيل المثال : (دحـ زيد رج) هل ترى الفصل ممكناً بين أجزاء (دحرج) ؟ وتوجيه الآية :

كان : مُعين لأداء وظيفة .

تواباً : لم يستقل بموقعه ، ولم ينفرد بوظيفته .

وخبر المبتدأ كتلة (كان تواباً) فهذا التركيب بمنزلة لفظ واحد شكلاً وليس محلاً .

٣ - مبدأ تعدد الحركة للموقع الواحد :

يحدث لبساً وخلطاً بين الأبواب ، فالمرفوعات تأخذ حركات المنصوب ، وحركات المجرورات وحركات البناء ، فهو مخرج عن ضابط النظام اللغوي ، ويؤدي إلى اعتباطية الحركة ، وعليه ، فـ(كان) لا عمل لها في التركيب .

(تواباً) خبر للمبتدأ منصوب ، وبهذا التخريج لا تجد ارتباطاً بالمعنى.

٤ - مبدأ تطور الألفاظ .

يرى أصحابه - رأياً - ينقصه الدليل - بأن كل الأفعال مكتفية بمرفوعها ، ولكن تطور منها الأفعال الناسخة وافتقرت إلى منصوب يُكَمِلُ المعنى فتوجيه الإعراب يكون على النحو التالي :

« كان » : منتقلة من الصورة القاصرة المكتفية بمرفوعها وافتقرت إلى منصوب .

« تواباً » : تكملة لمعنى الفعل المتطور .

نلاحظ من هذا التوجيه أن القائل به لا يعي ما يقول فهل (كان) هنا تدل على حقيقة الفعل ؟ ، وهل له أثر في الغير ؟ ، وهل شهد ذلك التطور ؟ .

٥ - مبدأ تغير النسبة : أهمل الأثر اللفظي ووقع في تناقض حيث يرى أن الاسم المنصوب في سياق (كان) تكملة وعند تجرده منها يستقل بوظيفته . والتوجيه عنده :

(كان) : غير عاملةٍ شيئاً .

(تواباً) : جزء متمم للإسناد .

ناقض نفسه بنفسه حيث يرى أن (كان) غير عاملة من ناحية ومن ناحية أخرى جزء مُتمَم بالمنصوب ، والمتَمَمُ والمتمِم ركن إسناد .

٦ - اقتراح المخبر عنه والخبر :

القائل بهذا الأصل جهل كما جهل غيره مفهوم الفعل وارتباطه بجانبين هما : الحدث والزمان ، ورأى أن الفعل يكتفى بمرفوعه في سياق (النواسخ) تناسى ما يدركه المتكلم ، وما يحدثه التركيب في ذهن المخاطب وتوجيهه للآية :

(كان) : فعل وفاعل .

(تواباً) : حال .

والحال عند حذفه يستقيم المعنى ، ويترتب عليه تغير معنى السياق بكامله فتكون (كان) بمعنى وُجد أو حصل ، والمنصوب حال أما إذا كان المقصود من (كان) الدلالة على الزمان فلا تتناسب مع هذا التركيب .

هذه توجيهات التجديد ثبت اضطرابها وعدم ثباتها أمام الاستعمال اللغوي ، يثبت عدم قدرتها على استيعاب التراكيب ، وأن الخير هو ما أصله قدماء النحويين .

ظن وأخواتها :

الأفعال المتعدية « إما مؤثره فيما تُعدّى إليه ، فيظهر أثرها لفظاً وحساً أو غير مؤثرة بل هي هاجس في النفس مكون من ركنين أساسين هما الفعل والفاعل فيتم ربط هذين الركنين بتركيب اسمي تعمل فيه دون أثرٍ محسوس بالغير . ولكن أصول التجديد الإحيائية ترفض الارتباط المعنوي بين التركيبين ، خاصة في حالة النصب حيث إن الفتحة ليست دالة على شيء ، وليست علامة إعراب[1] ، وبهذا الأصل تلغى علاقة الارتباط الإسنادية بين طرفي التركيب الاسمي بعد هذه الأفعال ، فتصادر صلة الربط بين الجمل ، وعدم الاعتناء بالواقع اللغوي ؛ لأن الحركات الإعرابية رموز صوتية مختصرة استعان بها الذهن العربي للتعبير عن مدى مشاركة الأسماء المعربة في أداء الفعالية (بين القوة والوسيط والضعف) أما حالة نصب الاسم فهي حالة حكمية لا مفر منها[2] ، ويدخل في المعنى السلبي وهو وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالإسناد ، ولكنه إذا

(١) ينظر إحياء النحو ص ٥٠ .

(٢) ينظر المفتاح ص ٢١٨ .

لم ينفرد بوقوعه موقع المسند والمسند إليه لم يستحق الرفع ، وإنما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى[١] ، فالأسماء بعد (ظن وأخواتها) « فضلتان منصوبتان وليسا عمدتين مسنداً ومسنداً إليه »[٢] ، ويظهر أنّ « إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، والتعدي إلى المفعولين من باب التوسع في الكلام ونستطيع أن نذهب في الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فالمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي ، أما المنصوب الأول فهو شيء تُبْعِدُ المفعولية المباشرة ، وإنما تُوسع في التعبير فانتصب مثل : ظننت زيداً عالماً يكون التقدير : ظننت العلم في زيد ، غير أن النحاة اعتبروا هذه الأفعال داخلة على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر فنصبتهما ، ولم يلتفتوا إلى أن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين ، ونصبُ المفعولين كما ورد في كتبهم هو ضرب من التوسع ، ولا يعقل أن يُوقع الفعل على اسمين إيقاعاً واحداً »[٣] فأنت تقول : « ظننت زيداً ذاهباً فيتجه همك قصداً وابتداءً إلى الإخبار بأنك ظانٌ أمراً ، فأنت تتحدث عن نفسك في ذلك ، وما الاسمان بعد (ظن) إلا تكملة وبيان لما تعلق به الظن فحكم الاسمين إذاً النصب ، وليس فيهما من متحدث عنه فيرفع »[٤] .

---

(١) ينظر تيسير النحو ص ٨٨ .

(٢) المفتاح ص ١٤٤ .

(٣) الفعل وزمانه وأبنيته ص ٨٧ - ٨٩ .

(٤) إحياء النحو ص ١٤٦ .

تحديد الأطر التجديدية في المنصوبين بعد أفعال القلوب :

١ - المعنى السلبي في ضوء نظرية الفعالية .

بالنظر إلى هذا الأصل غير المنضبط القابل للانخفاض والارتفاع يلغي عن التركيب الثاني الأصل الذي ورد فيه ، وهو كون كل ركن من أركانه عمدة والحكم بأن الاسمين بعد فعل (الظن) فضلة تدنت مرتبته عن الإسناد فعُلق بين مرتبتين فأصبح من مكملات الفعل ، ولا يتأثر بهما التركيب وجوداً أو عدماً .

٢ - التوسع في نصب المفعول به الأول .

يرى صاحبه[1] أن الفعل مؤثر في الاسم الثاني لفظاً ومعنى أما الأول فليس للفعل أثر فيه ، حيث إن أفعال القلوب في نظره ليست داخلة على جملة اسمية كما اعتبر ذلك النحاة ، إنما يكون دخولها على مفرد وهو الاسم الثاني ، أما الأول فهو مُبعَدٌ عن المفعولية المباشرة وإنما انتصب على التوسع حيث موقعه الحقيقي أن يكون مجروراً . هذا حكم يرفضه الاستعمال اللغوي ، لأن ما يراه مفعولاً في الباب لا يتوقف على أن يكون مفرداً ، بل يتنوع تنوع خبر المبتدأ هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فقد تكلف تخريجاً غير منطقي لما يرد على مثال : (ظننت زيداً عالماً) حيث حَوَّل موضع الفائدة في التركيب الاسمي إلى معرفة من أجل أن يستقيم له رأي يدلي به لأن ما عده مفعولاً كان الشك فيه لا في الذات وهو (الرأي) خلافُ ما يتبادر إلى الذهن فكيف يكون

(١) ينظر النحو العربي نقد وبناء ، السامرائي ص ٩٠ .

الحال إذا كان المفعول الثاني جملة فعلية مثل : (ظننت زيداً ينطلق) أو كان المفعول الثاني جاراً ومجروراً مثل : (ظننت زيداً في الدار) ؟ هل يتسق المعنى مع هذا التخريج حين أقول : (ظننت ينطلق في زيد) و(ظننت في الدار في زيد) ؟ .

وهذا الرأي يتنافى مع النظرية النحوية العربية التي عبر عنها المبرد بقوله : « فأما قولك : ظننت زيداً فلا يستقيم ، لأن الشك إنما وقع في المفعول الثاني. فالثاني خبر عن الأول والتقدير : (زيد منطلق في ظني)[1] فلو كان التركيب (ظننت زيداً) هل يصح التركيب (في زيد في ظني) ؟ .

٣ - المتحدث عنه[2] :

يرى هذا المبدأ أن أركان الجملة الاسمية (المسند والمسند إليه) علمه الضمة ، وما تجرد منها فليس تركيباً إسنادياً ، وعليه فإن المنصوبين بعد (ظن) خرجا عن الإسناد لظهور علامة الخفة عليهما وأن الفعل مسلط على اللفظين ، لا على التركيب ، والسبب ليس في الاسمين مُتّحَدَّث عنه فيرفع . والصلة مقطوعة بين طرفي الخطاب (متكلم ومخاطب) حيث يصبح المتكلم هو المخاطب ، فإذا كان الحديث عن النفس فلا علاقة له بما ليس منها ، أي لا يريد أن يفيد المخاطب أن التركيب المتفق عليه في ظنه . بل هو تصور عن حدث قد يكون حاصلاً أو مستقبلاً فهو مخبر لا مفيد . وهذا يؤدي إلى عدم ارتباط الاخبار بمتعلقه وهو حصول الشك أو التعين في المسند في التركيب الاسمي ، بعد الفعل القلبي .

---

(١) المقتضب ٣ / ١٨٩ .

(٢) صاحب هذا الرأي إبراهيم مصطفى ومن تأثر به .

الربط بين تركيبين :

بالارتباط بين تركيبين إسناديين الأول فعلي والثاني إسمي يشكل معنى موحداً جديداً ذا شقين الأول معنوي (نفسي) والآخر مادي (محسوس) ، وبين ركني كل شق تلازم بحيث لا يُقتصر « على الاسم الذي يقع بعدها لما لا يُقتصر عليه مبتدأ »[١] ويعلل سيبويه لعدم الاقتصار على أحد مفعولي أفعال القلوب بأن « المراد بيان ما استقر من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً »[٢] ثم كشف عن العلاقة الذهنية بين المتكلم والمخاطب من خلال أي تركيب يرد في سياق أفعال القلوب فقال : « وذكرتَ الأول لتُعلم الذي تضيف له ما استقر له عندك من هو ؟ فإنما ذكرتَ (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين »[٣] وتتضح الفكرة في عبارة المبرد حيث قال : « لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول ، لأن الشك والعلم وقعا في الثاني ، ولم يكن بد من ذكر الأول ليُعلم من الذي عُلِمَ هذا منه ، أو شُكَ فيه من أمره ؟ فإذا قلت : (ظننت زيداً) فأنت لم تشك في ذاته فإذا قلت : (منطلقاً) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيد) لتُعلمَ أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره »[٤] وبين ابن السراج نقطة الاشتراك بين المُخاطَب والمُخاطِب في بناء جملة (ظن) ونوع التعدي حيث قال : « وليست مؤثرة في الغير فإذا قلت علمت زيداً قائماً ، فالمخاطَب إنما استفاد قيام زيد ، لا (زيداً) لأنه يعرف زيداً كما تعرفه أنت ، والمُخاطَب والمخاطِب في المفعول الأول سواء ، وإنما الفائدة في

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٤٠ .

(٣) نفس المرجع ١ / ٤٠ .

(٤) المقتضب ٢ / ٣٤٠ .

المفعول الثاني »[١] ، ويدلل على أن لا فائدة محصلة إلا بتمام التركيب الثاني في جملة (ظن) يقول : « واعلم أن (ظننت) وأخواتها لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز (ظننت زيداً) وتسكت حتى تقول (قائماً) ، وما أشبه من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان »[٢] لأن « الاعتماد بهذه الأفعال (أفعال القلوب) على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت : علمت زيداً منطلقاً ، فإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالماً به من قبْل . فالمُخاطب والمخاطِب في المفعول الأول سواء وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر . الفائدة في الخبر لا في المبتدأ ، فالمخاطَب كان يعرف الأول لا متصفاً بهذه الصفة ، وفائدة الإخبار اتصافه بصفة كان يجهلها .... ومعنى هذه الأفعال متعلق بالمبتدأ والخبر جميعاً لا بأحدهما ، أما تعلقهما بالخبر فلأنه موضع الفائدة ، وبالمبتدأ فللايذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ، وجب أن تنصبهما جميعاً لأن الفعل إذا اشتغل بفاعل ورفعه فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوباً ، لأنه يصير فضله »[٣] . أما وضع الجملة الداخلة عليها (ظن) فقال الزمخشري « وهما على شرائطهما في أصلهما . قال ابن يعيش : يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لا تتغير بدخول هذه الأفعال عليها »[٤] فهي لا تغير شروط المبتدأ وخبره ، إنما يتم دخولها « على المبتدأ والخبر ناصبة إياهما مع أنهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة »[٥] .

---

(١) الأصول لابن السراج ١ / ١٨١ .

(٢) السابق ١ / ١٨١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٨ .

(٤) نفس المرجع ٧ / ٧٨ .

(٥) نتائج الأفكار ص ١٨٥ ، وانظر الجمل للجرجاني ص ١٥ .

النوع الثاني من العوارض : الحروف

١ - إنَّ وأخواتها

٢ - « لا » النافية للجنس

إنّ وأخواتها

تدخل هذه العوارض على تركيب اسمي فتغير وظيفته التي كانت له إلى وظيفة يقتضيها العارض لدلالة في المعنى قصدها المتكلم عند إدخالها على تركيب مؤسس قبل إيجاد تلك العناصر المقتضية لتغيير التركيب شكلاً (لفظاً) ومعنى فينتصب الأول اسماً لتلك العناصر ويرتفع الخبر خبراً لها ، ولكن محاولات التجديد الإحيائية لم ترتضِ ما أجراه النحويون على التركيب الاسمي الواقع في سياق العوارض الحرفيَّة ، فحاولوا وضع أصولٍ تيسيراً وتسهيلاً لتقريب العربية ، فجاءت على النحو التالي :

١ - الضمة علم الإسناد[١] : فكل متحدَّث عنه أصله الرفع ، فخرج على هذا الأصل اسم (إن) مع أنه « متحدث عنه وحقه الرفع ، ولكنه منصوب لأن النحاة أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه »[٢] ، وسبب خطئهم « أنّ (إنّ) أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير ، والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوي إلى أن يصلوا بينهما فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل »[٣] ، ولما كثر إتباع إن بضمير النصب « غلب على وهمهم أن الموقع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب »[٤] .

---

(١) إحياء النحو ص ٥٠ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٦٤ - ٦٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ص ٧٠ .

٢ - مراتب الإعراب وأحواله : جاء من معاني النصب المعنى السلبيُّ وهو وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالإسناد ، ولكنه إذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه لم يستحق به الرفع ، وإنما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى كما هو ملاحظ في اسم (إن) وأخواتها حيث استعان المسند إليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحط إلى النصب »[١] .

٣ - موافقة الإعراب للمعنى والاهتمام بالموقع :

يُعنى هذا الرأي بالموقع والمعنى أما الحركة الإعرابية فقد تتعدد للموقع الواحد ولهذا « يعرب اسم (إن) وأخواتها مبتدأ منصوباً ويعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ مرفوعاً ، لأن الإعراب فرع المعنى والقول بأن المنصوب بعد (إن) اسم لها لا معنى له »[٢] .

٤ - في ضوء نظرية الفعالية :

اسم (إن) وأخواتها فضلة وليس بمسند إليه . فنحو : إن الشمس ساطعةٌ :

المسند في هذه الجملة هي (إنّ) التي تفيد التوكيد والمسند إليه هو (ساطعة) التي يسند إليها التوكيد ، وتبقى (الشمس) فضلة متممة للركن الفعلي الناقص (إن) بدليل أنها تستبدل بضمائر الفضلات لا بالضمائر الركنية فـ(إن) وأخواتها أركان فعلية ناقصة تتم بالفضلة الاسمية التي تليها، والتي اعتبرها النحاة كافة عمدة منصوبة أو مسنداً إليه منصوباً »[٣] .

---

(١) نحو التيسير ص ٨٨ .

(٢) النحو الجديد ص ١٢٩ وينظر ص ٢٥١ .

(٣) المفتاح ص ١٤٤ - ١٤٥ وينظر ص ٢٢٢ .

أصول التجديد وواقع الاستعمال اللغوي :

١ - الضمة علم الإسناد :

ما تجرد من الضمة حُرِم مرتبة الإسناد ، وزعم أصحاب هذا الأصل أنه قد اطرد في أبوابه ، ولكن مما خرج عنه اسم (إن) فهو متحدث عنه ولكنه جاء منصوباً ، وحمّل المدافعون عن هذا الأصل النحاةَ سبب إخراج اسم (إن) عن أصلهم ، فهم يرون أن أحكام النحاة سبقت الاستعمال اللغوي ، ويميلون إلى قضية فلسفية لا طائل وراءها وينقصها دليل الاستقراء والملاحظة وهي أن الأصل في اسم (إن) هو ضمير النصب ، والاسم الظاهر فرع عليه .

٢ - مراتب الإعراب وأحواله :

يرى أصحابه أن التراكيب خاضعة للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض والسلب والإيجاب ، فحكم بدخول (إن) على التركيب الاسمي على سلبية معناه ، وهذا يتنافى مع ظاهر الاستعمال اللغوي ومع المقرر في الصناعة اللفظية حيث إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ، فالتركيب قبل دخول (إن) مجرد إخبار لخالي الذهن أما المتردد في الخبر فوسيلة المتكلم - لإقناعه - زيادة المبنى ، والحركة الإعرابية الناتجة عن تلك الزيادة تُدخل التركيب في معنى إيجابي جديد لم يكن لولا دخول الزيادة .

٣ - موافقة الإعراب للمعنى :

رأي له وجاهته ، ولكنه لم يحالفه التوفيق ، لأن الأخذ به نقض للعادة في أصول الصناعة اللفظية ، ويُحدث لبساً في الوظائف النحوية ومسوغاً

لحرية المتكلم في وضع الحركات ، ثم إن اهتمامه بالمعنى حكم للتركيب بالأصل وتجاهل فرعه ، وما طرأ عليه ، والحكم في التركيب الاسمي أخذ حالة الرفع وعندما دخل عليه الحرف الناسخ أصبح الحكمَ للطارئ المقتضي نصب الاسم ورفع الخبر وِفْقَ ما ارتضاه المستعمل .

٤ - مبدأ نظرية الفعالية :

في ضوئه حُكِمَ للأداة بالإسناد والاسم المنصوب بعدها فضلة والمرفوع مسند إليه ، وهذا أمر مرفوض للآتي :

أ - المسند لابد أن يكون له معنى في نفسه وتتم به الجملة ، والقول بأن (إن) وأخواتها أفعال ركنية مُتَمم بالفضلة لا يثبت أمام الاحتجاج . لأن الأفعال الركنية محتاجة إلى الفاعل . فأين الفاعل في (إن) ؟ ، وهل يستقيم المعنى لو فرضنا أن المرفوع فاعل لها ؟ فعند قولي : إن زيداً مجتهدٌ : هل يكون (مجتهد) فاعلاً ؟ أم ماذا ؟

ب - الأداة ليس لها معنى في نفسها إلا بالاقتران .

جـ - الحكم على الاسم بالفضلة لا يكون إلا حين تتم أركان الجملة الأصلية وبحذفها يستقيم المعنى .

د - المسند إليه هو المحكوم له والمتحدث عنه وهو ما لا يجهله المُخاطِب والمخاطَب .

وبناء عليه نصلُ إلى أن الأداة عارض طرأ على الجملة الاسمية فغيَّرت حكمه الإعرابي .

العارض الحرفي : فائدته ووظيفته :

النحو العربي قائم على عناصر الإحاطة والشمول في وضع المبادئ لاستقامة خط سلامة المبني في كلام العرب ، تمثل ذلك في وضع القواعد الكلية وما يحيط بها من استثناءات فجاء موافقاً للعقل والنقل حيث نظر إلى كلام العرب مفردات وجمل ففسرها تفسيراً واقعياً من ذلك دخول الحروف الناسخة على الجمل الاسمية يشير سيبويه إلى أن الاسمين بعد الحروف الناسخة بمنزلة الابتداء نحو : إن زيداً منطلق ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده ، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[١] ، فلم يخرج التركيب عن أصله قبل دخول الحرف الناسخ « فـ(إن) إنما معناها الابتداء ، لأنك إذا قلت : إن زيداً منطلق كان بمنزلة قولك : زيد منطلق في المعنى . وإن غيرت اللفظ »[٢] ، فوظيفة الحروف الناسخة هي الدخول على الجمل الاسمية « فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر »[٣] ، فالاسم بعدها هو المسند إليه والمتحدث عنه ، والركن الرئيس في الجملة ، والحركة الظاهرة عليه اقتضاها الناسخ قبله ، فلم يكتف الناسخ بالأثر على المبتدأ بل تعداه إلى الخبر ، « لأن الابتداء قد زال . وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك أنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً عمل في خبره »[٤] ، وعلى هذا فليس الاسم المرفوع بعد (إن) مسنداً إليه بل « اسم (إن) وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها »[٥] والمرفوع يكون مسنداً .

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٣ .

(٢) المقتضب ٤ / ١٠٧ .

(٣) الأصول لابن السراج ١ / ٢٣٠ .

(٤) نفس المرجع ١ / ٢٣٠ .

(٥) كتاب الكافية في النحو ١ / ٢٥٥ .

سبب إعمال الحروف الناسخة :

علل العلماء لذلك بأن هذه الأحرف « مشبهة بالأفعال ، لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي ، والتمني ، والتشبيه التي عبارتها الأفعال ، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار »[١] وإذا شبه الشيء بالشيء حُمِل على حكمه ، فشبهت بالأفعال من حيث البنية والمعنى الناتج عنها ، وهذا لا يُلحِقُها بالأفعال ، وليس اتصالها بالضمائر المنصوبة سبب إعمالها « فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل »[٢] .

فائدة اتصالها بالجملة الاسمية :

من المعلوم أن لكل حرف فائدةً مستقلةً يؤديها في التركيب أفاضت فيه المطولات النحوية ، وكتب المعاني ، ولكنني سأقتصرُها على أم الباب « « إنّ وأنّ » وهما تأكيد لمضمون الجملة ، فإن قول القائل : إن زيداً قائم ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلا أن قولك : إن زيداً قائم أوجز من قولك : زيد قائم زيد قائم »[٣] ، و« هما لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك عنها ، ونفي الإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة لا غير ، وإن كان متردداً فيها ، فهما لنفي الشك عنها ، وإن كان منكراً لها ، فهما لنفي الإنكار لها »[٤] .

---

(١) المقتضب ٤ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥٩ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩ .

« لا » النافية للجنس

تدخل « لا » على التركيب الاسمي المكـون مـن ركنـين أساسـيين لا يستغني أحدهما عن الآخر لفظاً أو تقديراً ، لأن كل لفظ من الكلم يحتـاج إلى ضميمة يستقيم بها معناه ، وتتكون منهما جملة مفيدة كما وُضِّـحَ ذلـك سابقاً[١] ، ومن التراكيب التي عُني بالكشف عـن معناهـا النحـو التقليـدي تركيب (لا) النافية للجنس التي حُملت على (إنّ) في العمل والنقيـض في المعنى . إلا أن محاولات التجديد الإحيائية ترى أن آراء النحاة الأوائـل فيها تعسفية ، وتُخرج الاستعمال اللغوي عن طبيعته ، ورأوا وضع مبادئ تيسيرية بعيدة عن التعقيدات ، ومنها :

١ - الجملة الناقصة في ضوء أصل (الضمة علم الإسناد) :

الاسم المنصوب الواقع بعد (لا) « يبدو أول الأمر أنه متحـدث عنـه وأنه صدر جملة اسمية تامة ، والمتأمل يرى غير هذا ، فإنه ليـس بعـده مـن خبر ، ولا شيء يتحدث به تقول (لا ضير)، و(لا فوت)، و(لا بأس) فيتم الكلام ، ويقدر النحاة الخـبر محذوفـاً أي موجـود أو حـاصل ، وهـو لغو ، لا يزيد تقديره في المعنى شيئاً ، وما يذكر بعد الاسـم مـن الظـروف ليس خبراً له ، لأنه يحذف ويتم الكلام دونه .... وكل ما زدتـه فـهو بيـان وتكملة ، والجملة الأولى (لا ريب) تم بها المعنى [٢] ، ولا يعنـى بـالمعنى على حساب أن يطرد أصل تجديد مقـرر ، ويُجـهَّل النحـاة نوعـاً اكتشـفه التجديد من الجمل فـ« « لا إله إلا الله » يجعل بعض النحاة خبر (لا) هو

(١) ينظر ص ٣٤ - ٣٥ من هذا البحث .

(٢) إحياء النحو ص ١٤٠ - ١٤١ .

ما بعد أداة الاستثناء ويجعلونه نظير « وما محمد إلا رسول » مثلاً وبين الجملتين فارق بعيد وذلك أنك تقف عند (لا إله) فتتم الجملة ولو أن معناها الكفر ، ولو أنك وقفت على (وما محمد) لما أفدت شيئاً ما ، إذاً فالاسم بعد (لا) ليس بمتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة ، والذي عوص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ، ولم يعرفوا الجملة الناقصة »[١] .

نظرية الفعالية :

نظرية الفعالية تعيد للمتكلم السيطرة التامة على علامات الإعراب وكيفية توزيعها على الأفعال والأسماء المعربة »[٢] . وترى أن الحروف الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية أركان فعلية مسندة والمرفوع هو المسند إليه[٣] ، و(لا) النافية للجنس على حسب نظرية الفعالية ستكون ركناً فعلياً ناقصاً مسنداً والمرفوع بعدها يكون مسنداً إليه ، وكل اسم ظهرت على آخره الفتحة فهو فضلة لضآلة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة[٤] .

موافقة الإعراب للمعنى :

من قواعد النحو الجديد المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع إذا دخلت عليه « إنّ » أو إحدى أخواتها ، ومنها (لا) النافية للجنس مثل : لا رجلَ في الدار[٥] .

---

(١) إحياء النحو ص ١٤٢ .

(٢) المفتاح ص ١٣٢ .

(٣) ينظر المفتاح ص ١٤٥ .

(٤) ينظر السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٥) ينظر النحو الجديد ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

مبدأ مراتب الإعراب :

منه قاعدة (قيود الإسناد) وهـذا الأصـل يتحقـق ويصـدق إذا كـان الإسناد مطلقاً من كل قيد ويستحق الرفع طرفاه ، وذلـك إذا كـان بسـيطاً مثل : (زيد قائم) ، وإذا دخل المسند إليه قيد من معاني الحروف المـألوف دخولها على الجمل الاسمية فيصير المسند إليه حينئذٍ هـو والحـرف كأنـهما شيء واحد يؤديان المعنى الإسنادي معاً ، ومن تلك الحروف (لا) النافية للجنس ، المسند إليه بعدها يفارق استقلاله ، وانفراده بالإسـناد ، ويعتمـد على ذلك الحرف في وقوعه موقع المسند إليه وفي أداء وظيفته في الكلام[١].

الطريقة التحليلية الشكلية :

طريقة لا تعتمد على الدلالات في تحليـل الأحـداث اللغويـة وتعيـب على النحاة البحث عـن دلالـة الـتركيب ومما وجـه في تركيـب (لا) أن سيبويه متهافت « في قوله بأن اسم (لا) قريب منها ، ولهذا عملت فيه أما الخبر فليس في الواقع خبراً لـ(لا) بل هو خبر للمبتدأ المكـون مـن (لا) والاسم ، لأن مقتضى كون (رجل) - في « لا رجل في الـدار » - اسماً لـ(لا) وكونه مع (لا) في نفس الوقت مبتـدأ . مقتضـى هـذا أن يكـون لدينا إسنادان ، المسند إليه في الأول منـهما هـو (لا) مركبـة مـع الاسـم والمسند إليه في الثاني هو الاسم وحـده . ونكـون قـد أكملنـا المسـند إليـه الأول بالمسند (أي الخبر) وأهملنا تكميل الثاني بمسند ، وواقع الأمـر أن في الجملة إسناداً واحداً لا إسنادين ، أمّا ما يقول به سيبويه ، فهو استجابة منطقية لنظريـة تركيـب (لا) مـع الاسـم »[٢] وتـرى هـذه الطريقـة ، أن

(١) ينظر نحو التيسير ص ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ص ٢٠٩ .

« علة بناء اسم (لا) عند النحاة لا دليل عليها ، وتركيب (لا) مع اسمها من العلاقات الإعرابية التي يعمل فيها أحد الطرفين في الآخر بدليل أن الاسم إذا كان مضافاً نُصب والمفرد في محل نصب ، وليس علاقة « خمسة » « عشر » في تركيب « خمسة عشر » من علاقة العامل بالمعمول ، وكان من الممكن أن يضيف النحاة حالة لامتناع التنوين هي اسم (لا) وبهذا يتفادون مثل هذا الخلط والتناقض »[1] .

من خلال الآراء التجديدية تتضح الملامح التالية :

١ - تركيب (لا) من الجمل الناقصة ، والمنصوب بعدها ليس بمتحدث عنه .

٢ - (لا) النافية للجنس ركن فعلي يتم بالمنصوب بعده وهو مسند والمسند إليه ما كان مرفوعاً بعدها .

٣ - المبتدأ المنصوب والخبر المرفوع .

٤ - مفارقة الاستقلال والانفراد بالإسناد واستعانة الاسم بالحرف العامل فيه لأداء وظيفته .

٥ - تجريد التركيب من دلالاته واقتراح إضافة حالة للمنع من التنوين .

مكونات تركيب (لا) النافية للجنس :

أداة : مفيدة لمعنى تتضمنه الوحدات الشكلية لبنية الجملة .

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ص ٤٦ - ٤٧ .

تركيب اسمي : توجد بين وحداته الشكلية علاقة ذات معنى يقوم في ذهن المتكلم تصوره ، ومجموع الأداة والتركيب تقوم وحدات تركيبية مختلفة وعلى ضوئها يتولد معنى جديد ينشئه المتكلم وتقوم في ذهن المخاطب علاقة ذهنية بين الوحدات الشكلية والمعنى المتصور المستنتج من الكلام المركب تركيباً عَلِق بعضه ببعض ، سواء اكتمل التركيب في الشكل أو حذف أحد أجزائه ، والمحذوف يكمله المعنى « المتصور وبه تتم الفائدة ، والحكم - على سياق (لا) النافية للجنس بالجملة الناقصة لعدم وجود متحدث عنه وحديث - تنقصه الدقة في فهم الأساليب ، لأن (لا) والاسم متحدث عنه ولابد من الحديث إن لم يذكر فهو مدلول عليه في سياقه ، مثل « لا بأس » إذا لم يقيد بتكملة التركيب يتحول المعنى من نفي الجنس إلى نفي الوجود ، وقد وجد صاحب هذا الرأي[1] تناقضاً في رأيه عندما قال : (لا إله) تفيد المعنى وأدرك أنها كلمة إلحاديَّة . والقول بركنية الأداة العاملة ، وبالفضلة للاسم بعدها وإسنادها للمرفوع يتنافى مع معنى التركيب نحو : (لا رجلَ حاضرٌ) .

(لا) ركن فعلي ناقص يتم بالفضلة ، والمجموع مسند .

حاضرٌ : مسند إليه ، ومن المعلوم أن الإخبار لا يكون إلا عن متعارف عليه بين المتكلم والمخاطب .

والقول بمشاركة الأداة للاسم في أداء وظيفته ، ينقضه التركيب حيث إن الأداة والاسم كالكلمة الواحدة المستقلة بوظيفتها الإسنادية فأين الاعتماد في تركيب (لا) النافية للجنس ؟

---

(١) إبراهيم مصطفى .

أما عدم الاعتماد على الدلالات في تحليل الأحداث فسيؤدي إلى خلو اللفظ من المعنى وإلغاء وظيفة اللفظ حيث إن تركيب (لا) يتكون من طرفي إسناد في إطارها العام :

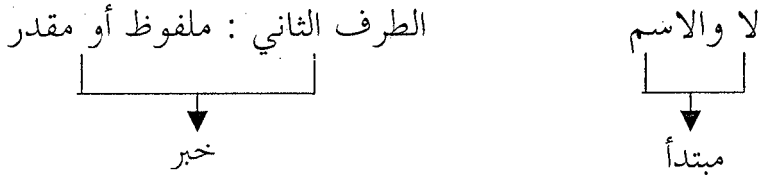

فللأداة اسمٌ ، وليس لها خبر .

وللمركب من الأداة والاسم خبرٌ .

فالعامل في نصب الاسم هو (لا) والعامل في رفع الخبر هو المبتدأ المكون من الاسم ومسوغه . بان لك أن أصول التجديد قاصرة عن تفسير الواقع اللغوي تفسيراً مقبولاً .

تفسير وتعليل لواقع الاستعمال :

نُظِّمَ النحو العربي بناءً على تفسر للظواهر اللغوية من غير فرض للآراء التعسفية كما يرى له المجددون ، ومن الاستعمال اللغوي ورود الاسم منصوباً بعد (لا) الدالة على نفي الجنس فهي « تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها »[1] فهي حُملت على (إنّ) بدخولها على الجملة الاسمية ، وتؤكد نفي الجملة ، وتكون « « لا » مع ما بعدها في موضع ابتداء والذي بنى عليه في زمان أو مكان هو الخبر ، ولكنك تضمره وإن شئت أظهرته »[2] ولذلك حُكِمَ لما

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٤ وينظر المقتضب ٤ / ٣٥٧ .

(٢) الأصول لابن السراج ١ / ٣٨٠ .

بعدها في حالة الإفراد بالبناء وعدم التنوين « لأنها وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : (خمسة عشر) ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل ، وما أجري مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة »[١] ، والمقصود من قوله (خمسة عشر) مجرد القياس أي أن (لا) والاسم بعدها في سياق نفي الجنس متلازمان تلازم « خمسة » و« عشر » و« الدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم واحد قولهم : غضبت من لا شيءٍ يا فتى ، وجئت بلا مالٍ »[٢] ، ولأن « مصحوب (لا) المركب . تجرده من (لا) مبطل للإبتداء به . لأنه نكرة مسوغ معها ، فإذا قرنت بـ(لا) كان بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي »[٣] ، فالاسم بعد (لا) في سياق النفي مبني على الفتح أو ما ينوب عنها ، وتفسير ذلك عند النحاة ما جاء به الاستعمال ثم إنهم توصلوا إلى سبر المعنى الوارد في تركيبها ، فقدروا وجود حرف بين (لا) والاسم « لأنها جواب من قال : (هل من رجل في الدار) ، وإنما دخلت هاهنا لتدل على الجنس . وذلك أنك إذا قلت : هل رجلٌ في الدار ، أو لا رجلٌ في الدار بالرفع والتنوين تناول رجلاً واحداً .... فإذا دخلت (من) تناول الجنس كله ، وكذلك إذا قلت : ما جاءني من رجل . لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر . وإن حذفت (من) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر ، وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمناً معنى (من) المفيدة معنى الجنس »[٤] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٤ .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٥٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٥٦ .

(٤) اللباب للعكبري ١ / ٢٢٨ .

حذف الخبر :

أنكر إبراهيم مصطفى أن يكون بعد اسم (لا) خبر من ذلك: « لا عاصم اليوم من أمر الله » ويرى أن الجملة : « لا عاصم » وكل ما بعدها بيان يكمل به المعنى[١] ويرى الجواري أن الاسم استعان بالحرف في أداء وظيفته ، والكسار يرى أن الحرف ركن فعلي ناقص ، وفي قواعد النحو الجديد الاسم بعد (لا) مبتدأ منصوب ، وهذه التوجيهات كلها مردودة ولا وجه لصحتها ، وإنما يطرأ على تركيب (لا) النافية للجنس ما يطرأ لتركيب الجملة الاسمية من الحذف والذكر . ولخبر (لا) حكمان هما :

١ - « يمتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى كقولك مبتدئاً : لا رجلَ ، فمثل هذا لا يعد كلاماً عند العرب، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً.

٢ - جائز : يحذف إذا دل عليه دليل كقولك : لا رجلَ ، لمن قال : هل في الدار من رجلٍ ، وكقولك للشاكي : لا بأس »[٢] .

« فإذا جُهل الخبر وجب ذكره نحو : « لا أحدَ أغيرُ من الله عزّ وجل »، وإذا عُلِمَ فحذفه كثير نحو : « فلا فوت » ، « قالوا لا ضير » »[٣] .

---

(١) إحياء النحو ص ١٤١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٥٦ .

(٣) أوضح المسالك ٢ / ٢٨ .

نموذج : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [هود ، آية : ٤٣] .

لا : نافية

عاصم : اسم لا مبني على الفتح

من أمر الله : في موضع رفع لأنه الخبر .

« لا تثريب عليكم »

عليكم : في موضع الخبر[١] .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٠٠ .

التركيب الفعلي

الاسم لفظ يدل على معنى بذاته يقوم في ذهن السامع تصوره وتصور معناه ، وفي منظومة المرفوعات تتحدد وظيفة الاسم من خلال مركزيته في التركيب وارتباطها بالمعنى المقصود عند المتكلم والمتعلق بذهن السامع .

ولكن المجددين يرفضون التفرقة بين المرفوعات ، وهدفوا إلى دمج وضم الأبواب المتشعبة المعنى تحت باب واحد ، فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تندرج تحت مصطلح واحد ومعنى كلي فالذي تظهر عليه الحركة في ضوء المصطلح (الأصل) يقتصر عليه الاستعمال وما لم تظهر عليه الحركة يهمل من الاستعمال .

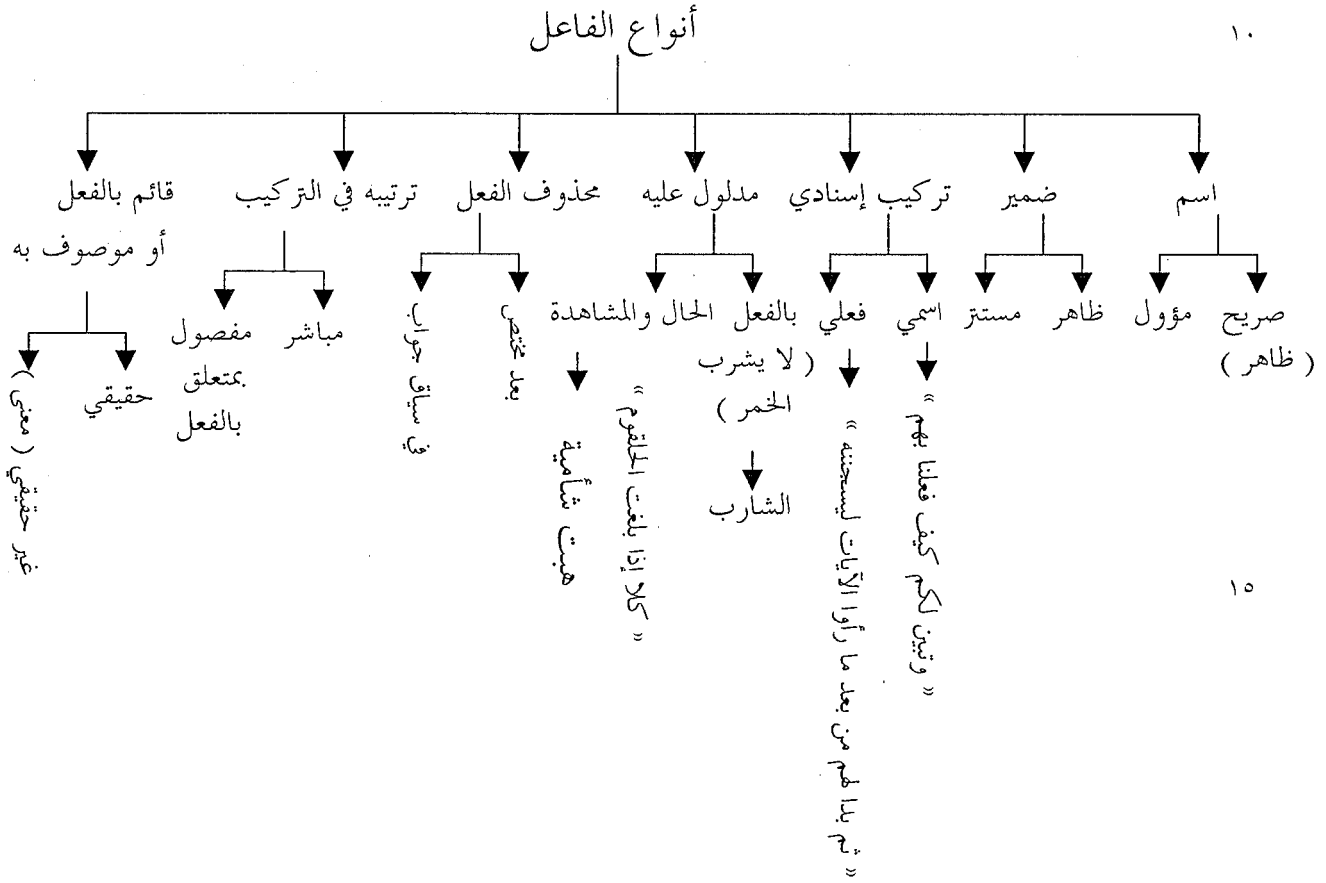

إن المصطلحات التجديدية أغفلت ما لم تظهر عليه الحركة الموضوع لها المصطلح حيث جاءت على النحو التالي :

١ - الضمة علم الإسناد : يندرج تحت هذا الأصل كل متحدث عنه مبتدأ كان أو فاعلاً أو نائب فاعل ، لأن الضمة دليل أن الكلمة متحدث عنها ويراد أن يسند إليها[١] « فالكلمة المرفوعة أي المضمومة الآخر هي المسند إليه .... وليس لها موضع محدد بحيث لا تفارقه فهي تتصدر الجملة حيناً وتتأخر عنه حيناً ثم تتوسط أجزاء الجملة حيناً آخر ، ولا تخرج عن كونها مسنداً إليه مهما يتغير موضعها في الجملة ما دامت مرفوعة ، وللفاعل في الجملة العربية موضع لغوي مألوف هو أن يلي الفعل مباشرة ، فإذا طرأ عليه ما يقتضي تقديمه قُدِّم ، ولم يخرجه تقديمه عن كونه فاعلاً ، ولم يغير التقديم صفته التي كان عليها ، كما لم يخرج الجملة المقدم فيها الفاعل من كونها جملة فعلية »[٢] ، فما دام المسند فعلاً فالجملة فعلية تقدم المسند إليه أو تأخر ، لأن « الفاعل قد يتقدم على فعله وقد يتأخر عنه ، ومع تقدمه يظل فاعلاً له ، وذلك منطوق الوظيفة والمعنى ، لا من منطوق القواعد التي وضعها البصريون للمتقدم على غير أساس سليم أو منطق مستساغ »[٣] فتحديد نوع الجملة لا يؤخذ من تركيبها ، لأنه « لا يلتزم أحد الركنين موضعاً بعينه »[٤] ، « والفرق بين (قام محمد) ، و(محمد قام) بلاغي وليس إعراباً ، وليس من الضروري أن نحدد أي الاسمين متحدث عنه ، وأيهما خبر ، فهذا بحث بلاغي لا يتعلق به

(١) ينظر إحياء النحو ص ٥٠ - ٥٦ .

(٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٨٧ - ٨٨ .

(٣) النحو في إطاره الصحيح ص ١١٠ .

(٤) تحرير النحو العربي ص ١٠٩ .

إعراب »[١] ، فليس هناك فرق بين تقدم الاسم على الفعل أو تأخره عنه لعدم التزامه بموضع معين من الجملة وكذلك لا يستتر المسند إليه بل يفهم ويشار إليه « في الماضي بالتاء مثل (قلته) و(نا) في « بدلنا » ، وتاء المخاطب في (فعلتَ) المسند إليه في هذه الأمثلة مفهوم أشير إليه بلواحق ألحقت بالفعل في أخره تشير إلى المتكلم أو الخطاب أو النوع .

وفي المضارع مثل « أبلغكم » ، و« لنبلونكم » ، « نعلم » ، « تعلم » ، « تستعتبان » في هذه الأمثلة المسند إليه غير مذكور ، وهو مفهوم . وقد اتصل بالفعل إشارة المسند إليه وهي في أوله « الهمزة » ، و« النون » ، و« التاء » ، و« الألف » في أخره ، و« الواو » ، و« الياء » .

وفي الأمر : « اغفر » ، « ارحم » ، « فكلي » ، « قولا » ، « قمْنَ » في هذه الجمل المسند إليه مفهوم ، ولم يشرْ إليه بإشارة في خطاب الواحد وأشيرَ إليه في خطاب الواحدة ، والاثنين والجمع إشارات تدل على النوع والعدد . ولذلك يراعى في تحليل الجمل بيان ركنيها المسند إليه والمسند ثم بيان ما يظهر إعرابه مثل :

ظهر الحق : ظهر فعل ماض مسند ، الحق مسند إليه مرفوع بالضمة .

الحق ظهر : الحق مسند إليه مرفوع بالضمة ، ظهر : فعل ماض مسند.

المؤمنون يسعون : المؤمنون مسند إليه مرفوع بالواو . يسعون فعل مضارع مرفوع بالنون ، وهو المسند والواو إشارة إلى المسند إليه »[٢] .

---

(١) النحو المعقول ، محمد كامل حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة جـ٢٧ عام ١٩٧١ م .

(٢) ينظر تحرير النحو العربي ص ١١٢ - ١١٤ .

٢ - قانون الفعالية :

هذا القانون يعالج شكل اللفظ منعزلاً عن الوظائف التركيبية المختلفة ذات الحركة الإعرابية الموحدة ، وتوزيع الحركات تم نتيجة لرغبة المتكلم ، وليست استجابة لنظمِ التراكيب . يقول الكسار : « وُزعت الحركات الإعرابية على نحو يتفق ورغبتهم في التعبير عن الفعاليات المختلفة ، فجعلوا الفتحة لضعف الفعالية في الأسماء ، وخصوا الضمة بالعمدة بالنسبة للأسماء ، وخصوا بعض الأسماء بالكسرة مما يجعل دلالتها على المشاركة بالفعالية وسطاً بين الشدة والضعف »[١] فهو لم يفرق بين مرفوع ومرفوع بل أدمجت تحت باب واحد هو العمدة .

٣ - نظرية مراتب الإعراب :

وضَعَت هذه النظرية المرفوعات تحت مسمى العمدة ومن ضمنها الفاعل « لأن العمدة لا يقوم الكلام بدونه ولا يكون المعنى إلا بوجوده ، وهذه مرتبة المرفوعات »[٢] ، ولا حاجة إلى التفريق بين مرفوع ومرفوع فحين « يقال هذا مرفوع يكون مفهوماً أنه في موضع الرفع وأنه لابد متميز بعلامة الرفع ، وقد يغني ذلك في مرحلة من مراحل الدراسة عن المصطلحات الأخرى العديدة الكثيرة كثرة تورث الإرباك والاضطراب ، ولكنها تجتمع في صفة عامة ، وصفةُ الرفع هي الجهة الجامعة التي تعني أن الاسم أو غيره في الموقع الرفيع من الكلام »[٣] ، والباب الأوسع

(١) المفتاح ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) نحو التيسير ص ٦٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٢ .

للمرفوعات هو الإسناد مع تعدد صوره إلا أنّ « من أبسط صور الإسناد ما يعرف في النحو بالجملة الفعلية المؤلفة من الفعل والفاعل من ذلك : « يقوم زيد » و« يحضر محمد » وعلى هذه الصورة من الإسناد تصدق القاعدة العامة كل الصدق وهي أن الرفع للإسناد »[١] ، ولكن تقديم المسند إليه أو تأخيره مرتبط بالتجرد أو القيد فـ« إذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الإسناد اسمياً ، وسميت الجملة جملة اسمية ، فنحن نقول مثلاً في موضوع حضور زيد « زيد حاضر » ، و« يحضر زيد » و« حضر زيد » وكل هذا يعبر عن معنى واحد ، وعن موضوع واحد ، ولكننا نقصد مرة إلى الإسناد المجرد من معنى الزمن فنعبر بالجملة الاسمية، ونقصد إلى الإسناد المقيد بمعنى الزمن فنأتي بالجملة الفعلية ، ومن المآخذ التي يدركها المتأمل في النحو : أن دراسة الجملة فيه لا تعير هذا الجانب أدنى قدر من الاهتمام ، وإنما هي نظرة إلى الجمل مهما اختلفت أساليبها وتعددت أغراضها ، نظرة واحدة تكاد تقتصر على معرفة آثار الألفاظ بعضها في بعض من حيث حركة الآخر ، حتى أنها تنصرف عن المعنى وعن الغرض انصرافاً مخلاً يحيل تلك النظرة نظرة مادية سطحية آلية »[٢] ، استجابة لنظرية العامل المتسبب في خروج الإعراب عن حقيقة معناه ، وعن واقع وظيفته في النحو ، وبالتالي أدى إلى خلق أبواب لا لزوم لها ولا فائدة[٣] « وبناءُ الجملة الفعلية على ما قرره النحاة يعتوره الخطأ من جهات منها :

---

(١) نحو التيسير ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) ينظر نفس المرجع ص ٤٦ .

جعل الدليل أن الجملة فعلية الابتداء بالفعل ، وخشية اللبس بالمبتدأ هذا أدى بقواعد اللغة إلى تعقيد لا داعي له ولا ضرورة ، وهو الذي جعلهم يغفلون عن أحوال يكون فيها غير ممكن الذكر ، فهم يعربون جملة « زيد قام » على هذا الوجه : زيد : مبتدأ ، قام : فعل ماض ، وفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو) . يفعلون ذلك لئلا يقولوا : إن « زيد » فاعل مقدم لأن الفاعل ممتنع عندهم تقديمه على فعله ، ويعربون نحو: « أقوم » ، و« نقوم » فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر وجوباً ، وواضح أن هذا الضمير المستتر وجوباً غير ممكن ذكره ، لأن الفاعل في هذه الأفعال حاضر . متكلماً في « أقوم » ، و« نقوم » ومخاطباً في « تقوم ... » وحقيقة الأمر أن للفاعل حالتين : أن يكون غائباً فيلزم ذكره متقدماً كـ« زيد قام » أو متأخراً كـ« قام زيد » ، وأن يكون حاضراً فلا يجوز ذكره ، أما ما يُزعم أن الحروف (ألف الاثنين ، وتاء الفاعل ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة) التي تلحق آخر الفعل أنها ضمائر رفع وأنّ كلاً منها هو الفاعل فمردود »[1] ، ويحذف بعض أجزاء التراكيب لأسباب عديدة منها رعاية الحال النفسية ، ولكن النحوي ينقاد للمنطق فيضطر إلى التقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عما قصد إليه صاحب الكلام ثم يُفوت بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم ، وهي جزء من الأسلوب لابد من رعايته في التعبير الأدبي[2] .

خلاصة القول في الفعل والفاعل : أن العلاقة بين الفعل والفاعل ما دامت علاقة اتصاف فالفاعل يقبل التقديم على الفعل كما يقبل الوصف

---

(١) نحو الفعل ص ٨١ - ٨٣ .

(٢) نحو التيسير ص ٦١ .

مثل ذلك ، وما يتصل بالفعل من (تاء التأنيث ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة) ليس إلا علامة دالة على الفاعل المتقدم ... فلا إضمار ولا استتار »[١] .

فهذه النظرية تدور حول الآتي :

الأول : على المتكلم أن ينظر للمكانة والمرتبة لا للوظيفة داخل التركيب .

الثاني : تقديم المسند إليه أو تأخيره مرتبط بالقيد بالزمن أو التجرد منه .

الثالث : عدم الاعتداد بما تبتدأ به الجملة .

٤ - الطريقة التحليلية الشكلية :

ترى « أن يتخذ الموضع الذي تحتله الكلمة وسيلة للتفريق بين تركيب وتركيب أخر ، على أن يطبق ذلك في جميع الحالات . أما أن يقصر النحاة ذلك على الفاعل فأمر مرفوض رفضاً منهجياً لاختلاف مقياس الحكم ، وقد سمى النحاة الركن الاسمى (محمد) في (قام محمد) فاعلاً ، ولكنهم لم يطلقوا هذا الاسم عليه في (محمد قام) بالرغم من أن الفرق بينهما هو مجرد اختلاف الموضع ومصطلح المسند إليه لا يشير إلى وجود لفظ يدل على حدث كما لا يشير إلى موضع خاص في الجملة ، ولو حافظ النحاة على هذا الاصطلاح ، وتجنبوا الاصطلاحات ذات الدلالة القاموسية القوية لما ألبس الأمر عليهم كل هذا الالباس »[٢] .

---

(١) نحو الفعل ص ٨٦ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٤٢ - ١٤٣ .

هذه الطريقة ترفض الأخذ بالترتيب في الجملة الفعلية ، لأن الترتيب لا يغير الموقع الإعرابي للاسم تقدم أو تأخر .

٥ - المنهج الوصفي الواقعي :

هذا المنهج قسم الجمل الفعلية إلى قسمين هما :

١ - جمل فعلية إسنادية نحو (محمد سافر) ، و(سافر محمد) هاتان جملتان فعليتان ما دام المسند فعلاً .

٢ - جمل فعلية غير إسنادية : كأسلوب الطلب فجُمَلُه ليست جملاً إسنادية يسند فيها الفعل للفاعل ، وليس فيها مسند إليه ، وعلاقة أفعاله بالمخاطب ليست علاقة إسناد ، ولا يمكن أن يكون الفاعل ضميراً ، وبهذا الاعتبار تكون جملة فعلية غير إسنادية[1] .

مخالفة الأصول الإحيائية لأصول الصناعة النحوية :

أصول الصناعة النحوية عملية تفسيرية للأحكام التركيبية المستعملة ولذلك اقتضت الشمول والموافقة لما استقام نظمه من الكلام ، وعدم اشتمال الأصل لعناصر تحقيق سلامة المبنى المؤدية لصحة سلامة المعنى يحقق عجزه ، والمتأمل في الأصول التجديدية الإحيائية يجدها قاصرة عن استيعاب التفصيلات التي عالجها النحو التقليدي المحققة لسلامة المعنى والمناقشة التالية لأصول التجديد تكشف اضطراب الأصل من اطراده .

(١) ينظر الفعل زمانه وأبنيته ص ٢٠٤ - ٢١١ .

الضمة علم الإسناد : من المعلوم أن قضية الإسناد كلية جامعة قام عليها النظام النحوي وهي شاملة لأنواع الفاعل ، إلا أنّ أصحاب هذا الرأي اقتصروا على جزء من وظيفتها فلا يدخل في الإسناد إلا ما كان علامته الضمة وأخرجوا ما لم تظهر عليه الضمة وهو في حكم الإسناد ، فهذا الأصل قاصر عن اشتمال أنواع الفاعل من المرفوعات . وبهذا وضح خلله .

قانون الفعالية :

الحركة الإعرابية أثر يجلبه اللفظ ليؤثر في لفظ آخر ، ظاهراً كان الأثر أو مقدراً ، وهذا القانون يعطي تفسيراً اختيارياً وفقاً للترتيب التنازلي ليحقق رغبة المتكلم في التعبير عن الفعاليات المختلفة فما ظهرت عليه الضمة حققت رغبة المتكلم في قوة الفعالية ، وخصت بـ(العمدة) من الكلام ، ويُهمِل ما كان عمدة ولم تظهر عليه الضمة ، والربط بين الحركة الإعرابية والفعالية أمر ذهني يحتاج إلى برهان . إذاً فهذا القانون ينقصه الشمول ، والاطراد ، والقدرة على التفسير .

نظرية مراتب الإعراب :

أعلى المراتب في الوظائف النحوية مرتبة الرفع ، فعلى المتكلم أن ينظر لمكانة الكلمة ومرتبتها لا للوظيفة التي يحددها التركيب ، فالعمدة ما ارتفعت مكانته وعلامته الضمة وهي علامة الرفع الجهة الجامعة التي تعني أن الاسم في المكان الرفيع ، وما لم تظهر عليه الضمة ، والكلام لا يقوم بدونه ، ولا يكون المعنى إلا بوجوده فلا يطرد في هذه النظرية . أما المرفوع فإذا كان المسند والمسند إليه اسمين تجرد من الزمن فهو الجملة الاسمية ، أما ما كان المسند فيه فعلاً ، فتقديمه وتأخيره سواء ، لأن القصد إلى الإسناد المقيد بزمن .

الطريقة التحليلية الشكلية :

مرونة العربية أعطت حرية انتقال الموضع إذا أُمن اللبس في بعض تراكيبها التي لا تشكل جزءاً مما ارتبطت به كالمبتدأ ، والمفعول به فالترتيب في جملها ليس ملزماً في حدود ما تقتضيه أصول الصناعة ، أما الفاعل مع فعله فظاهرة التلازم حتمية فموضع الفاعل بعد فعله ، لأنهما كالكلمة الواحدة يترتب على تقديم عجزها على صدرها تغييراً للمعنى المقصود منها ، فالركن الاسمي في الجملة الفعلية تقديمه وتأخيره ليس مجرد اختلاف الموضع بل اختلاف المفهوم من التركيب الجملي بين « محمد قام » ، و« قام محمد » .

المنهج الوصفي الواقعي :

الفكر الإنساني لا تستوعبه القوالب اللفظية المجردة ، وحرية اللغة تكفلت بإظهار المعاني المستوحاة من تراكيبها ، فتقديم لفظ في التركيب يحمل مدلولاً غير ما يحمله المتأخر ، والواقعية لا تعطي ما يدور في ذهن المستعمل للنظام اللغوي ، ولا تبني منهجاً يُسار عليه ، فالمستعمل يذكر حيث يتطلب الذكر ، ويحذف اعتماداً على إدراك المخاطب للمحذوف ذهناً ، وهذا ما اضطرب فيه المنهج الوصفي الواقعي ، ولم يتحمل تفسيره فبادر بتقسيمه للجمل إلى إسنادية وغير إسنادية .

مكونات التركيب الفعلي :

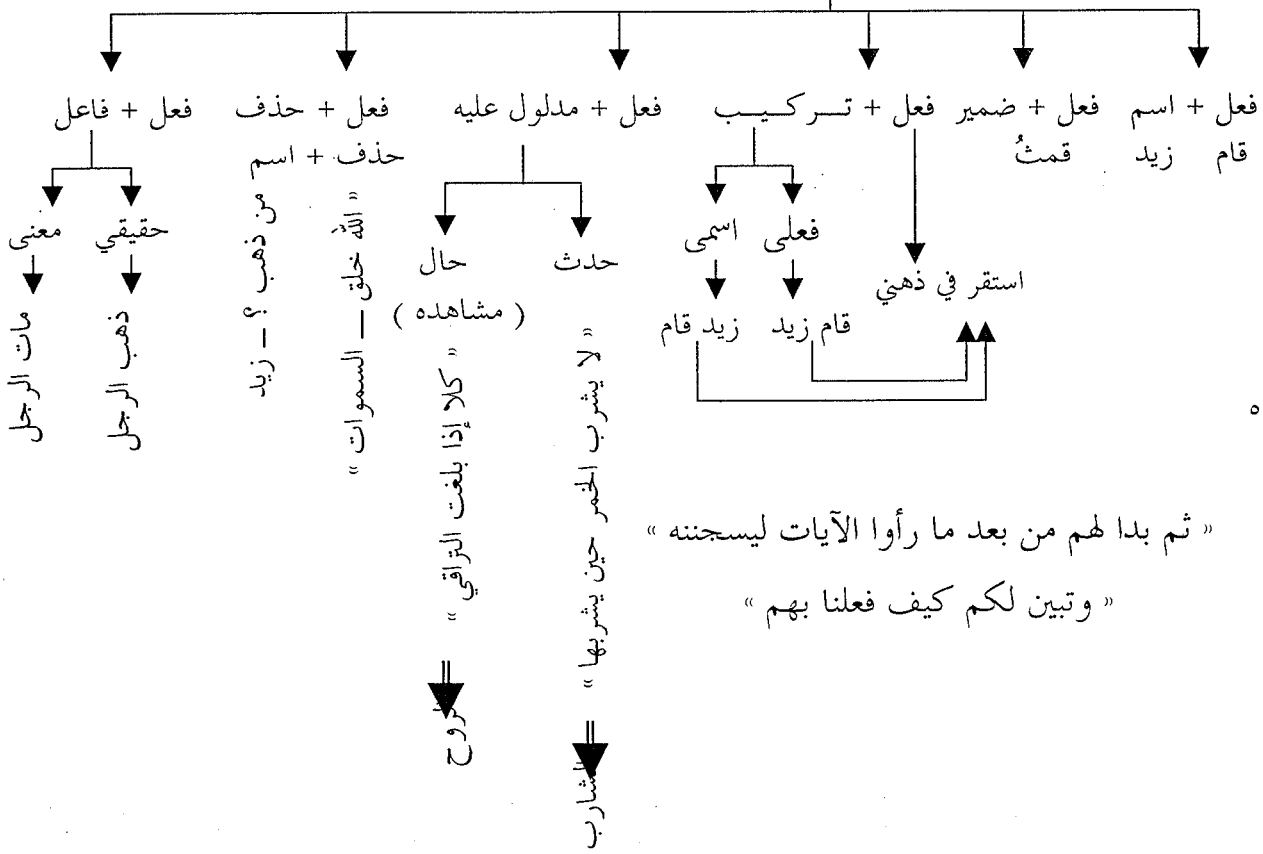

« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه »

« وتبين لكم كيف فعلنا بهم »

الحكم الإعرابي للركن الثاني

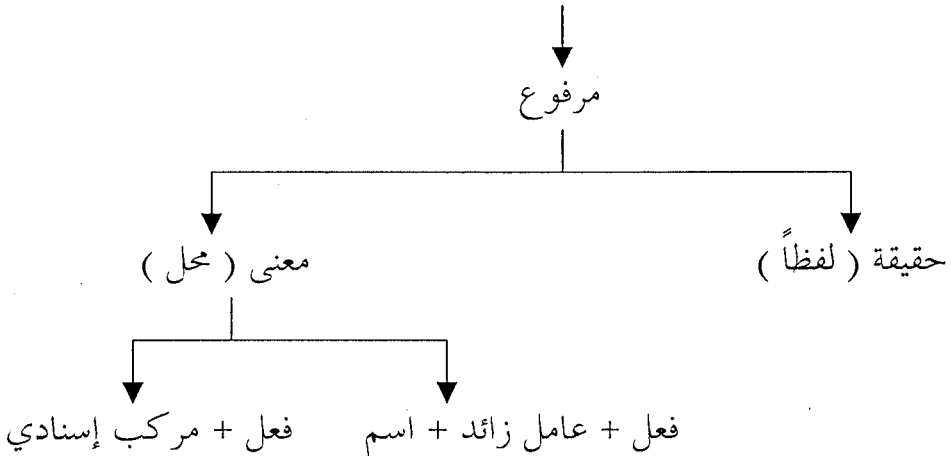

مركزية الركن الثاني من مكونات التركيب الفعلي تالية . أما مركزية الركن الأول متقدمة ، وبعكسها ينقلب التكوين الفعلي إلى تكوين اسمي ، وللإبقاء على التركيب الفعلي لابد من المحافظة على مركزية كل ركن من أركانه .

بهذا يتضح عدم صلاحية الأصول التجديدية لافتقادها لأهم عناصر تكوين النظرية العلمية ، وهي عدم الشمول لعناصر التركيب الفعلي حيث اقتصرت تلك الأصول بالنسبة للركن الثاني من أركان التركيب الفعلي على ما تظهر عليه الضمة ، وإغفال ما لم تظهر عليه ، وعدم القدرة على التفسير في ضوء المعنى الذي ينطوي عليه التركيب ، وعدم الاطراد ، لأن الأصول عبارة عن أحكام كلية لا تفرق بين تركيب وتركيب ، فما تقدم فيه المسند إليه سواء بسواء مع ما تأخر المسند إليه ومن المعلوم أن بينهما فروقاً في أصول الصناعة وما تؤديه من معاني .

الحركة الإعرابية والمعنى :

يتم الكشف عن معنى التركيب عن طريق اللفظ والمعنى أو المعنى ، والنحو مع اهتمامه بوظيفة الحركة الإعرابية ، لم يهدر دور المعنى في تحديد الباب النحوي ، فإن ظهرت حركة الباب فهي المفسرة لدوره في التركيب وإن لم تظهر احتُفظ لها بالحكم .

والتركيب الفعلي يلزم ركنه الثاني الرفع حقيقة أو حكماً « وإنما كان رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بهما الفائدة للمخاطب ، ووجب أن يكون الفاعل رفعاً حتى يعلم أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وحده »[١] وسبب ارتفاع الاسم الواقع بعد الفعل ، لأنه « هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل ويُجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله في الحقيقة »[٢] وهو « كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ولذلك كان في الإيجاب والنفي

(١) ينظر المقتضب ١ / ٨ بتصرف .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٧٣ .

سواء »[١] ورُفع الفاعل لتمكنه بلزومه الفعل ، وعدم استغناء الفعل عنه ، فهو بمنزلة الجزء منه بدليل أنه لا يجوز إخلاء الفعل منه ، ولذلك وجب أن يترتب بعده ، ولا يجوز أن يتقدم ، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها »[٢] .

٥ **الحكم الإعرابي للركن الثاني** : يكون

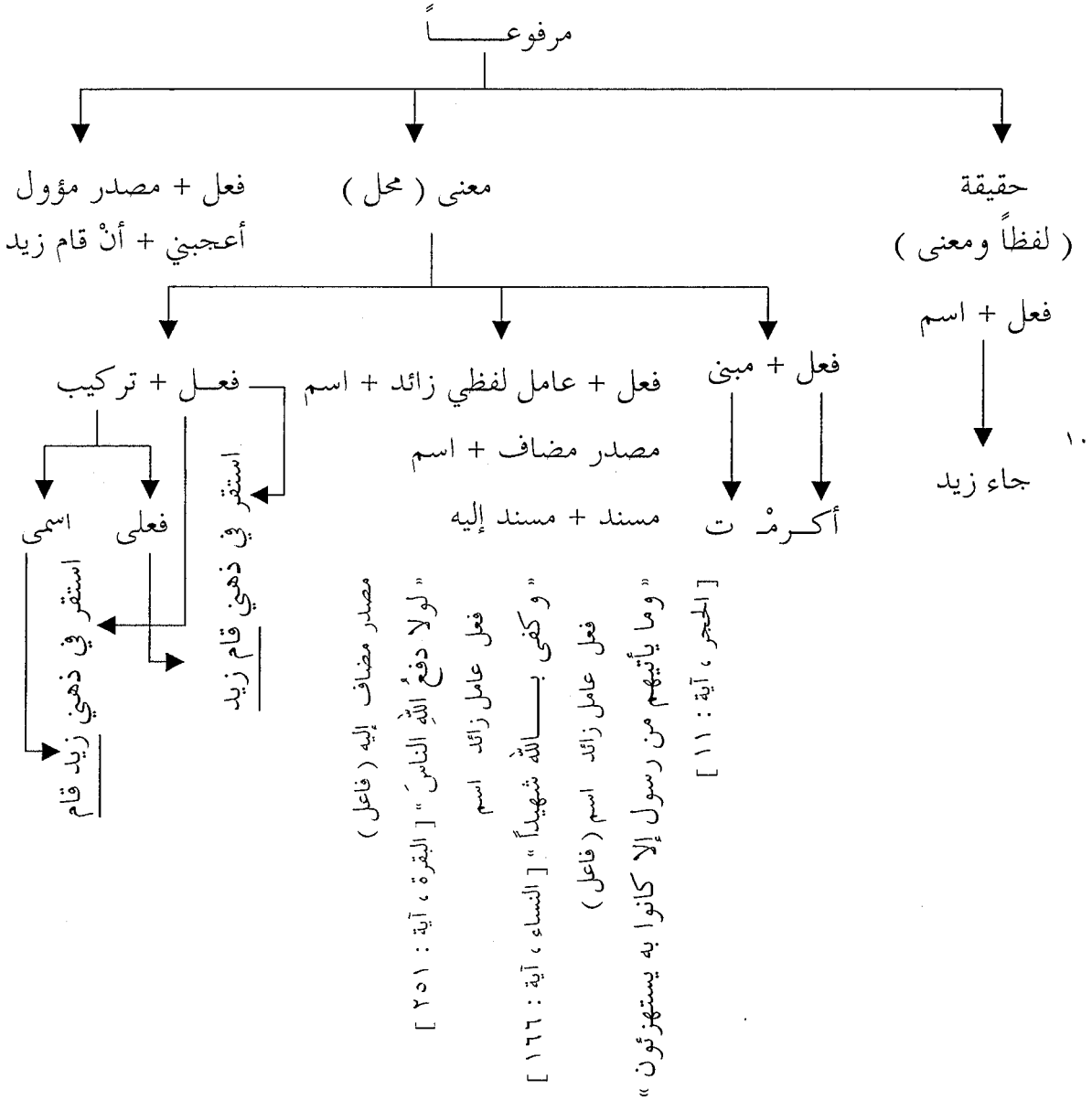

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٧٥ - ٧٦ بتصرف .

حكم الفاعل الإعرابي الرفع « ولا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمر من جهة حصول الفائدة ، واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر إلا أنك إذا أسندت إلى ظاهر كان مرفوعاً وظهر الإعراب فيه وإذا أسندته إلى مضمر لم يظهر الإعراب فيه لأنه مبني وإنما يحكم على محله بالرفع »[١] فالاسم الظاهر يرفع حقيقة « أي لفظاً ومعنى ، ويرفع حكماً أي في المعنى دون اللفظ وذلك إذا جُر بـ(من) الزائدة نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [يس:٣٠] وإذا جُر بالباء نحو ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] ، وإذا أضيف إليه المسند نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] »[٢] ، وكذلك عند إسناد الفعل إلى مركب فعلي أو اسمي أو مصدر مؤول فإن إعراب الفاعل يكون حكماً لا لفظاً .

رافع الفاعل :

يرفع الفاعل « ما أسند إليه من فعل أو مضمّن معناه ، لا الإسناد ، لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملهما في أحدهما بأولى من عملهما في الآخر ، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفاعل موجود فلا عدول عنه ، وإن قدم الاسم على الفعل أو ما ضُمِّن معناه صار مرفوعاً بالابتداء ، وبطل عمل ما تأخر فيه ، لأنه تعرض بالتقديم لتسلط العوامل عليه كقولك في : زيد قام ، إنّ زيداً قام . فتأثر (زيد) بـ(إن) دليل على أن الفعل شُغل عنه بفاعل مضمر »[٣] وتقديمه على الفعل مردود بأربعة أدلة :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ /١٠٦ - ١٠٧ .

(٣) نفس المرجع السابق ٢ / ١٠٧ .

الأول : « أن فصحاء العرب تقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، فإذا تقدم (الزيدان) قالوا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فلو كان الزيدان في تقديمه على حاله في تأخيره لكان الاختيار أن يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام .

الثاني : أن العرب تقول : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، فإذا تقدم (الشمس) لم يقولوا إلا : الشمس طلعت . فدل على أن حال الشمس في تقديمه على الفعل غير حاله في تأخيره . وليس فاعلاً إن تقدم .

الثالث : العرب تقول : الزيدان أبواهما قائمان . لا يجوز غير ذلك فإن قدمت (قائماً) فقلت : الزيدان قائم أبواهما جاز لك في (قائم) وجهان : أحدهما : الإفراد ، والثاني التثنية . الإفراد خبر عن المبتدأ ، والاسم بعده فاعل به ، والتثنية يكون خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ ، فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : الزيدان أبواهما قائم ، ويكون قائم خبراً عن الزيدين ، وأبواهما فاعل مقدم . الرابع : تقول : مررت برجل قائم أبوه ، ويكون قائم نعتاً لرجل فإذا تقدم الأب لم يكن في قائم إلا الرفع ، لأنه يكون خبراً عن الأب ، فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم بخفض قائم . وتقول : كان زيد قائماً أبوه ، فإذا قدمت الأب قلت : كان زيد أبوه قائم ، لم يكن في (قائم) إلا الرفع ، لأن الأب عند التقديم لا يكون إلا مبتدأ ، ولو كان الفاعل يجوز فيه التقديم لجاز أن تقول : كان زيد أبوه قائماً »[1] .

فالتركيب الفعلي يسير وفق نظام لا يحيد عنه من حيث وجوب تأخير

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي تحقيق عياد الثبيتي ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .

الركن الثاني فيه « إن لم يكن مظهراً بعده فهو مضمر فيه لا محالة »[١] والقول بالجمل غير الإسنادية مردود جملة وتفصيلاً . والفاعل إما قام بالفعل أو اتصف بالفعل ، ولذلك ينقسم الفعل مع فاعله إلى قسمين :

١ - حقيقي منه لازم ومنه متعد .

٢ - غير الحقيقي وله ثلاثة أقسام .

أ - أفعال مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون مثل : مات الرجل .

ب - أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقة وإنما تدل على الزمان مثل : كان .

جـ - أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له نحو : « لا أرينَّك » النهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى وتأويله لا تكونن هاهنا ، فإن من حضرني رأيته ، ونحو : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران ، آية : ١٠٢] لم ينههم عن الموت في وقت ولكن معناه كونوا على الإسلام فإن الموت لابد منه »[٢] .

فهذه تفصيلات تكشف عن الفرق بين المعاني عن طريق التراكيب وإهمالها يعني إهمال ما لم تشتمل عليه الأصول التجديدية .

---

(١) اللمع في العربية ص ١١٥ وينظر القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ص ١٨٤.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٧٤

نائب الفاعل

التركيب الفعلي مكون من ركنين أساسين هما الفعل والاسم الذي قام به ، فإن حُذف من التركيب ناب عنه ما يقع عليه الفعل فيأخذ الحركة الإعرابية المقررة للموقع الذي شغله مع احتفاظه بجانبه الدلالي ، وترى الأصول التجديدية الإحيائية أن التفريق بين المرفوعات ضرب من التكلف ، وتكثير وتعقيد للمسائل النحوية ، ونائب الفاعل يطرد في الأصول التالية :

١ - الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة يُتحدث عنها :

يتفق نائب الفاعل مع الفاعل في الأحكام « وما الفرق بين كُسِرَ الإناء ، وانكسر الإناء . إلا ما ترى بين صيغتي (كُسِر ، وانكسر) وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى ، أما لفظ الإناء فإنه في المثالين مسند إليه ، وإن اختلف المسند »[١] .

فالاسم الواقع بعد (فُعِل ، تُفُعِّل ، انفُعِل ، يُفعل) فاعل ، لأنها أفعال تعبر عن الانفعال[٢] ، وما جاء على هذه الصيغ « يقام المفعول مقام الفاعل فيرفع ، ويسمى النائب عن الفاعل . ولكن الحقيقة أن معنى الفاعلية في صورتها الأولى ليس مراداً في هذه الصيغة ، وإنما هي صيغة مستقلة بمعناها وبعملها ، والعلاقة بين الصيغتين كالعلاقة بين المتعدي واللازم في سائر الأفعال ، مثال ذلك أن علاقة « قضيت الأمرَ » بـ« قُضِي الأمرُ » لا تختلف في الأصل والجوهر عن علاقة (انجيت زيداً) و(نجا

(١) إحياء النحو ص ٤٥ .

(٢) ينظر النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٠١ - ١٠٢ .

زيد) ، وكل ما تختلف فيه الصيغتان أن أحدهما قد زيد فيها حرف والأخرى غيرت فيها الحركة ، وقضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة متكلفة ، توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له ، وتحملهم على تصور حال لم يقصد إليها منشىء الكلام قال تعالى : ﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام ، آية : ٤٥] والقصد وصف دابر القوم الذين ظلموا بأنه مقطوع ، أما القاطع فلا يتعلق به الغرض ولا ينصرف إليه ، فصيغة (فُعِل ، يُفعل) في الثلاثي وفروعها صيغة مستقلة في وظيفتها وفي معناها ، وعلاقة الاسم المرفوع بعدها كعلاقة الاسم المرفوع الواقع بعد الاسم المفعول أو الصفة المشبهة أو أفعال السجايا فَعَدّ هذا فاعلاً على سبيل التجوز والتغليب فذاك بالنسبة لفعله فاعل ، وهكذا نستبعد من مادة هذا الباب تخيلات لايجد لها الدارس أثارة في واقع التعبير كتخيل الفاعل ، وتخيل صورة الفعل على وجه لا وجود له ، ولا علاقة للمعنى به ثم يتخلص الدارس من التماس ما ينوب عن الفاعل من دون أن يكون المعنى هو الأساس الذي تعبر عنه حركة الإعراب »[1] .

٢ - في ضوء قانون الفعالية :

بعد المقارنة بين النهج القديم والجديد خرج بنتيجة : أن الحركة الإعرابية تعبر عن درجة المشاركة في أداء هذه الفعالية في الأسماء المعربة ، وحصر المرفوعات تحت باب (العمدة)[2] .

(١) نحو الفعل ص ٧٩ - ٨١ .

(٢) ينظر المفتاح ص ٢١٨ .

٣ - الطريقة التحليلية الشكلية :

ترى إطلاق فاعل أو نائب فاعل لا يعطى تصوراً واضحاً للجملة الفعلية لأن الفاعل ونائب الفاعل « ليس إلا أحد ركني الجملة الفعلية ، وكان على النحاة أن يتحدثوا عن الجملة الفعلية ذات الفاعل ، والجملة الفعلية ذات نائب الفاعل إلا أنهم أعطو الأولوية للمسند إليه أي للاسم الدال على ذات ، والفاعل ونائب الفاعل لا يمثل سوى أحد ركني الجملة الإسنادية ولا اختلاف بين الفاعل ونائب الفاعل إنما الاختلاف الحقيقي بين صيغتي الفعل عند وجود ما يسمونه فاعلاً ، وما يسمونه نائب فاعل وبهذا يُرفض القول بنيابة الفاعل في مثل : « ضُرِب عليٌ » بمعنى أنه قد كان من قبل مفعولاً به ، ولا ترى هذه الطريقة التحليلية مبرراً للقول بهذا في هذه الجملة ، وعدم القول به في جملة « انضرب عليٌ » ، ولو أراد النحاة اعتبار (علي) في الجملة (انضرب علي) فاعلاً لتحتم عليهم القول بذلك أيضاً في جملة (ضُرِب علي) ، لأن « علي » في كلتا الحالتين تدل على الشخص الذي وقع عليه الحدث لا على الشخص الذي وقع منه ، ولاشك أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل فاعلاً سواء كان الفعل مبنياً للمعلوم أو للمجهول ، وقد يكون أكثر سلامة أن نستغني نهائياً عن لفظ (فاعل) الذي كان السبب الحقيقي في اقحام عنصر الدلالة عند دراسة (التركيب) الذي نسميه (الإسناد الفعلي) وأن نستبدل به عبارة الركن الإسمي ، وهي ما جرى به استعمالنا في هذه الحالة[1] .

---

(١) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

٤ - مبدأ تعدد الحركة الإعرابية للموقع الواحد :

يطلق هذا المبدأ على الاسم الواقع بعد (فُعِل ، يُفعَل) « المفعول المرفوع : يرفع المفعول به إذا حذف فاعله ، وفي هذه الحالة يحول فعله من صورته الأصلية إلى صورة أخرى »[١] .

٥ - مبدأ التطور اللغوي :

غفل النحاة و« لم يلتفتوا إلى ما نسميه في عصرنا بالتطور اللغوي ، والإتيان بـ(فُعِل) على المجهول لم يكن لغرض منه كما يقول النحاة الجهل بالفاعل أو طيه عن عمد من القائل ، وإنما هو طريقة في التعبير تؤدي غرضاً معيناً ، واتّباع هذا الأسلوب لا يعني أن البناء للمجهول (فُعِل) معدول عن البناء للمعلوم (فَعَل) بل على العكس من ذلك فهو يعني أن (فُعِل) بناء آخر تلزم إضافته إلى أبنية الفعل الثلاثي »[٢] .

٦ - وسائل النهوض باللغة العربية :

من تلك الوسائل « اختصار النحو وإدماج مواده الواحدة في الأخرى ويحسن إدماج باب الفاعل ونائبه في باب المبتدأ والخبر ونسميه الاسم المرفوع المتحدث عنه في الجملة « المخبر عنه » ونسمي التحدث عنه (الخبر) ، فالجملة : « عُوقب المجرمُ » المجرم: مخبر عنه ، وعُوقِب : خبر[٣] .

---

(١) النحو الجديد ص ٢٥٤ .

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ص ٩٦ - ٩٧ بتصرف .

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق جـ١ / مجلد ٣٢ ص ١٥٧ مصطفى جواد .

افتراضات أصول التجديد لنائب الفاعل تدور حول :

أولاً : الضمة علم الإسناد : يقرر :

أ - عدم التفريق بين الفاعل ونائب الفاعل إلا في صيغة الفعل .

ب - الاسم الواقع بعد صيغة (فُعِل ، يُفعَل) فاعل لأنها أفعال تعبر عن الانفعال .

جـ - النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة .

د - صيغة (فُعِل ، يُفعَل) صيغة مستقلة في وظيفتها ، وفي معناها .

هـ - الضمة تعبير عن قوة الفعالية ، وهي علامة المرفوعات وبالتالي يتم حصر المرفوعات تحت باب (العمدة) .

ثانياً : التدرج في إصدار الحكم كما تفترضه الطريقة التحليلية الشكلية حيث ترى :

أ - إلغاء الفصل بين الصيغ (ضُرِب ، انضرب) فُعِل ، انفعل .

ب - إلغاء نائب الفاعل .

جـ - إطلاق فاعل في كل الصيغ .

د - الاستغناء عن لفظ (فاعل) واستبداله بـ(الركن الإسمي) .

ثالثاً : المحافظة على الموقع مع تغير الحركة الإعرابية :

الاسم بعد (فُعل ، يُفعَل) مفعول به مرفوع .

رابعاً : صيغة المبني للمجهول ناتج عـن مبـدأ التطـور اللغـوي فليـس (فُعِل) معدولاً عن (فَعَل) بـل يعـني بنـاء آخـر يلـزم إضافتـه إلى أبنيـة الأفعال الثلاثية .

يتبين من خلال عرض افتراضات أصول التجديد حول تركيب الفعـل المبني للمجهول أنها تتعامل مع قوالب لفظية في حدودها الشكلية ، وعـدم ارتباطها بمضامينها الدلالية ، فالصيغ انفعاليـة ناتجـة عـن التطـور اللغـوي واقعة من تركيب اسمي بعدها .

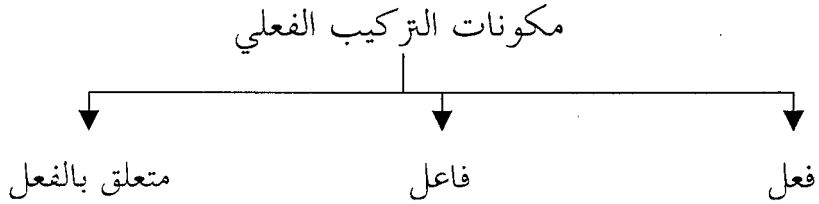

كل تركيب من هذه المكونات يشكل جملة فعلية مركزهـا الفعـل يؤثـر فيما بعده في اللفظ والمعنى ، والفعـل والفـاعل متلازمـان كتـلازم أجـزاء الكلمة وما يتبعه من متعلقات يرتبط به ارتباطـاً توضيحيـاً لعلاقـة الفعـل بالفاعل .

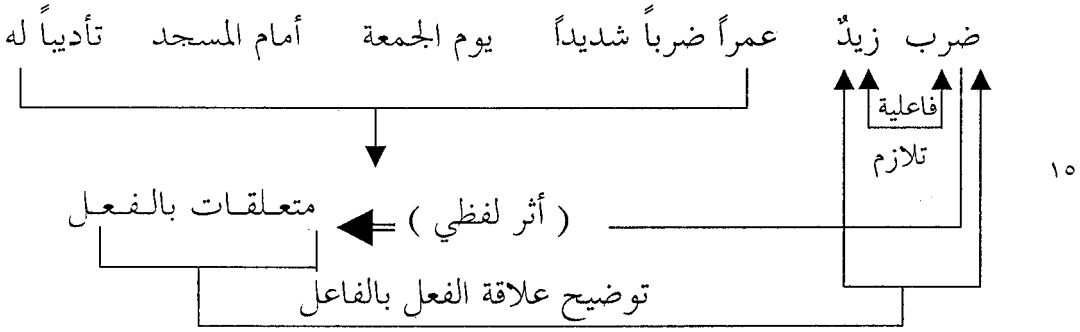

إذاً الفعل والفاعل يشكلان تركيباً إسنادياً أو مـا كـان بمنزلتـهما فعنـد حذف الفاعل لابد من وجود لفظ يشـغل محلـه وإلا أصبـح الفعـل مجـرد صوت خالٍ من معنى ، فيحل محله المفعول به إن وجد وإلا أحد متعلقـات

الفعل ، وما يحل محل الفاعل يأخذ الموقع والحركة ، ويخالفه في المعنى وتغيير الصيغة .

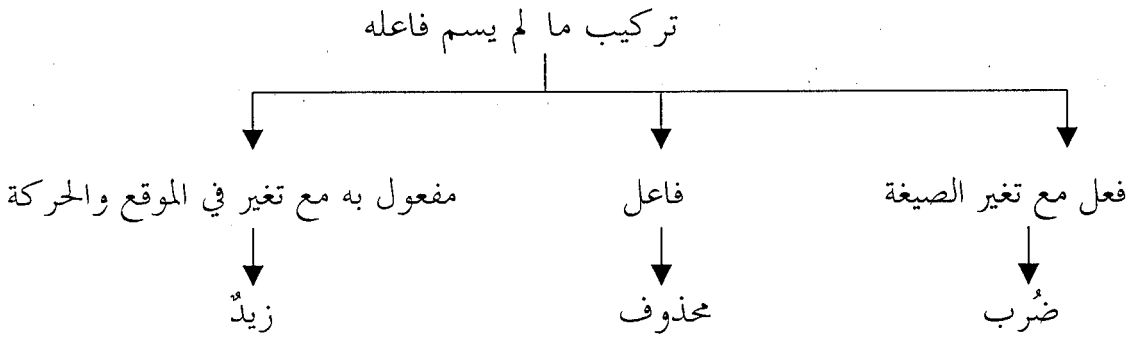

فالاسم الواقع بعد صيغة (فُعِل أو يُفعَل) شابه الفاعل في الموقع واللفظ ويخالفه في المعنى ، ولذلك يطلق عليه « المفعول الذي لا يذكر فاعله ، وهو رفع نحو : ضُرِب زيدٌ ، وظُلم عبدُ الله ، وإنما كان رفعاً ، وحد المفعول أن يكون نصباً لأنك حذفت الفاعل »[١] ، والسبب « أنه بني على فعل صيغ له على طريقة فُعِل كما بُني الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فَعَل ، ويُجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة »[٢] لأن الفعل أسند إليه ، وأقيم مقام الفاعل ، ولابد للفعل من فاعل « لئلا يبقى الفعل حديثاً من غير محدث عنه »[٣] ، ولذلك أقيم المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى لأن الاستعمال ارتضى ذلك ، حيث قد يسند الفعل المبني على (فَعَل) لمن وقع عليه اتساعاً مثل : مات الرجل .

---

(١) المقتضب ٤ / ٥٠ .

(٢) الأصول في النحو ١ / ٧٦ - ٧٧ .

(٣) كتاب أسرار العربية ص ٨٧ .

لهذا كانت فكرة التبويب النحوي موفِقة بين اللفظ والمعنى ، والتفريق بين الفاعل ونائب الفاعل قائم على أساس التغاير حيث إن الفاعل من قام بالفعل ونائب الفاعل من وقع عليه الفعل ، فلكل منهما جانب دلالي مستقل .

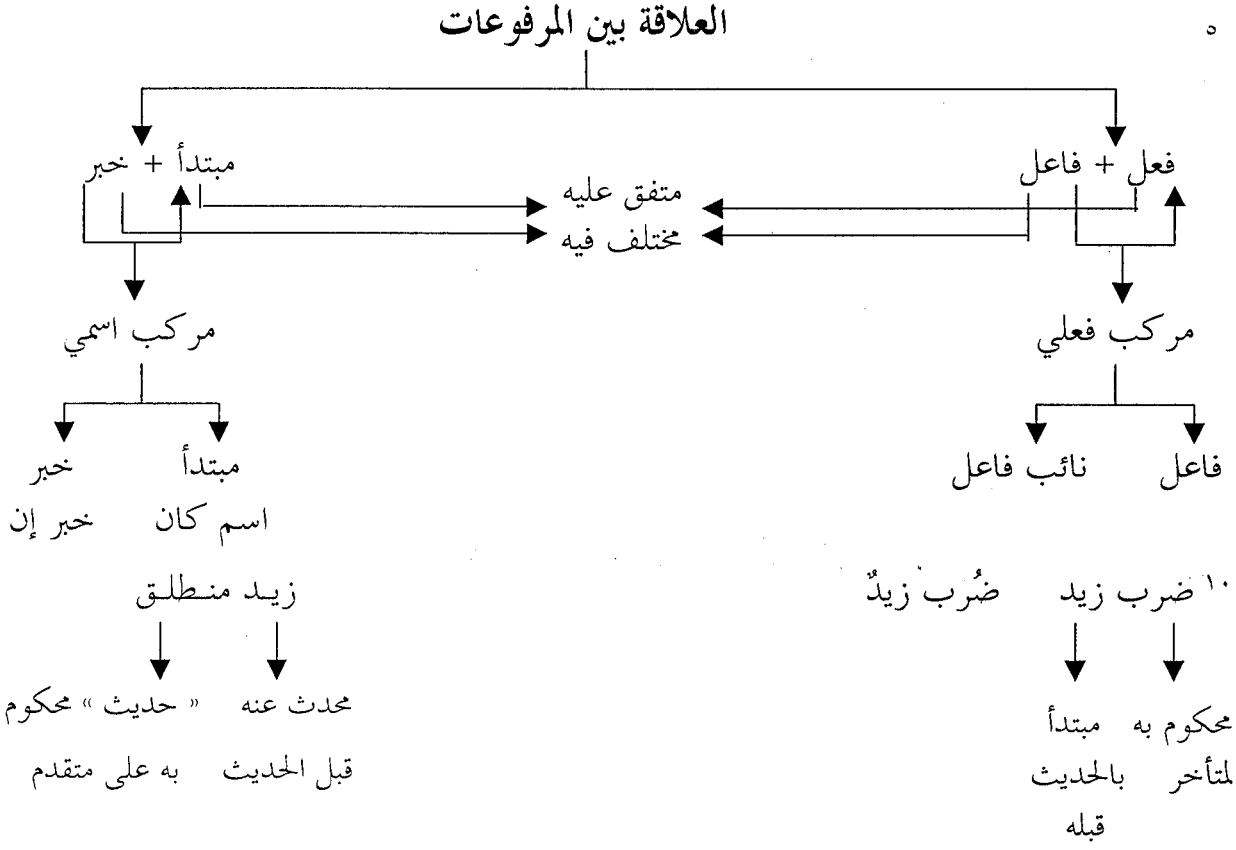

المركب الفعلي : يشترك المتكلم والمخاطب في الحكم . ويفترقان في معرفة المحكوم له حيث يختص بها المتكلم ، فإذا أفيد بها المخاطب اشتركا في الفائدة .

المركب الاسمي : زيد ينطلق

مشترك بين طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) + ما يعرفه المتكلم ويجهله المخاطب ⟸ فائدة

المحكوم عليه : يشترك في معرفته المتكلم والمخاطب .

الحكم : يعرفه المتكلم ويجهله المخاطب ، وبإفادة المتكلم عن المحكوم عليه تتم الفائدة بينهما .

فرفع المبتدأ والفاعل « لمشاركةٍ في الإخبار عنه ، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام ، وكل واحد من المبتدأ والفاعل مخبر عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله »[١] ، « فالمبتدأ نظير الفاعل في الإخبار ، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد »[٢] ، فالمركب الاسمي هو الذي « يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث ، وكذلك حكم كل مخبر ، والفرق بينه وبين الفاعل أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فإنما بدأت « بزيد » ، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه ما بعده ، وإذا قلت : ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو الانطلاق ثم ذكرت زيداً المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث . فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما ، وأنهما جملتان لا يستغني بعضها عن بعض »[٣] ، فالاسم المرفوع إما محكوم له أو عليه ولذلك « أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ قبل ذكر الحكم عليه ، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول ، وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل وألغي الأمر المعنوي أعني تقديم المحكوم عليه على الحكم ، لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ قبل المطروء عليه »[٤] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٣ .

(٢) نفس المرجع ١ / ٨٨ .

(٣) الأصول في النحو ١ / ٥٨ - ٥٩ ، وينظر كتاب أسرار العربية ص ٦٩ - ٧٨ .

(٤) كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ١ / ٨٨ .

إذاً أساس المرفوعات بابان هما المبتدأ والفاعل ، وبقية المرفوعات متفرعة عنهما على النحو التالي :

١ - المبتدأ يتفرع عنه :

أ - الخبر بأنواعه (في اللفظ أو في المحل) .

ب - خبر إنّ .

جـ - اسم كان .

٢ - الفاعل ويتفرع عنه نائب الفاعل .

هذا ما عُني بمراقبته القدماء من خلال الاستعمال واطردت فيه الأحكام النحوية .

مبحث : المنصوبات

مقدمة :

الفكر الإنساني يتميز باللامتناهي من المعاني . وسيلة ترتيبها اللغة في ألفاظها ، ولابد من المناسبة المحققة بين اللفظ ومدلوله وفق تركيب مطرد نظامه يحفظ للغة خط سلامة المبني « ولو كانت هذه اللغة « العربية » حشواً مكيلاً وحثواً مهيلاً لكثر خلافها وتعادت أوصافها فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه ، والمفعول به ، بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلاً من الإعراب ، ولاستُغني بإرساله وإهماله من إقامة إعرابه والكلف الظاهر بالمحاماة على طرد أحكامه »[١] .

ومن ألفاظ اللغة ما يدل على ذات ، وله تصور لدى المخاطب ، ومنها ما ليس له تصور إلا باقترانه بما له تصور ، ولكن الذات والصورة الذهنية مرتبطة باللفظ أما المعنى فوسيلة كشفه الإعراب ؛ لأنه « الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه »[٢] فيلتبس الأمر من حيث تحديد نسبة الحكم ، لأن « الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني »[٣] .

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٤ .

(٢) نفس المرجع ١ / ٣٥ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٦٩ .

وتوزيع الحركات على الألفاظ كان وفقاً لما تقتضيه من معنى حيث إن « العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله »[١] فجاءت اللغة معربة بحركات تحدد موقع الكلمة الملائم للمعنى الذي أوردوها له ، فلم تُخصص حركات للمعاني وأخرى فاقدة له ، لأن لكل موجود حكماً ، من ذلك : « أن الحركة والسكون متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمة فيه ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمراً لابد من ظهور أثره »[٢] ولذا فكل حركة يستدعي وجودها حكماً لابد من تحديده ، وهو ما يقتضيه التركيب من فرض معنى تشير إليه ، ومن ذلك الفتحة ، وما ينوب عنها ، لأن « الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم ، نحو كونه فاعلاً أو مفعولاً ، وغير ذلك ، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه »[٣] وتغير الأواخر لا يرجع للقوة أو الضعف ، وإنما لاختلاف جهات الكلام ومواقعه عن تأمل وإعطاء كل « موضع حقه من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً »[٤] .

وظائف الأسماء في العربية :

حُددت للأسماء في العربية ثلاث وظائف هي الرفع والنصب والجر ، وهي الموجه لمعنى الكلام ، واختصت وظيفة الرفع لمحدث عنه أوله ، وبينها وبين وظيفة النصب ارتباط ، فكل منصوب لابد أن يأتي إثر

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) الخصائص ١ / ١٦٥ .

(٣) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ٧٢ .

(٤) الخصائص ١ / ٧٦ - ٧٧ .

مرفوع ، ما عدا المسبوق بالأدوات المشبهة بالأفعال ، وعلامة النصب هي الفتحة أو ما ينوب عنها ، أمّا وظيفة الجر فلها من الحرية ما ليس لغيرها ، فهي لا تلتزم بما يلتزم به المنصوب من حيث الترتيب الواقع بعد المرفوع في الرتبة ، والمفرقة بين الاسمين الواقعين بعد فعل العلامات فالضمة دليل على الفاعل ، والفتحة دليل على أن الاسم من متعلقات الفعل ومتأثر به .

الفتحة علامة إعراب :

موقع ، ووظيفة ، وحركة .

كل اسم منصوب متأخر الرتبة في التركيب الجملي ، والوظيفة الجامعة للمنصوبات هي « الفضلة » ، وتحديد الباب النحوي للمنصوبات متوقف على تحديد المعنى للبعد عن الخلط بين المنصوبات مع تحقق ظاهرة التلازم بين علامة الرفع وعلامة النصب ، ولذلك الوظائف النحوية ، والمعنى الذي تشير إليه ثابتة والألفاظ متغيرة ، ولذلك حدد سيبويه لمجاري أواخر الكلم ثمانية ، وبين ما يدخله ضرب من أربعة مجاري لما يحدثه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وهناك ما لا يزول عن آخر اللفظ[1]، وكل ما يتغير آخره يسمى معرباً ، وتغير الحركة تؤكد أنه لا يوجد شيء بدون موجد ، ولا يحدث مُسَبب بدون سبب فكل حركة تطرأ على الكلمة لابد أن يكون لها سبب سموه عاملاً[2] فكل فعل رفع فاعلاً فجميع ما يتعلق بالفعل سواه يكون منصوباً ولا منصوب إلا في سياق

(١) ينظر الكتاب ١ / ١٣ .

(٢) ينظر دروس في المذاهب النحوية ص ١٨ - ١٩ .

يقتضيه ، وله دال يعرب عن مدلوله ، فعلامة النصب تحمل معنى كما أن لعلامة الرفع والجر معنى ، وذلك للتفريق بين معاني الأسماء في التراكيب ، فمادام أنها تدل على معنى فهي علم إعراب تظهر على أسماء يفرضها عليها السياق الواردة فيه ، ونتيجة لأثر تركيبي ، وجود المسوغ للمنصوبات دليل مثبت للحركة الإعرابية ، حيث من المعلوم أن المنصوبات نتيجة ناشئة من الإسناد ، ولاسيما قيام الفاعل بالفعل ، وما يقع عليه الفعل ، ولذلك يتحتم أن يكون النصب معنى ووسيلته التي تستدعيه الفتحة أو ما ينوب عنها ، ولكن محاولات التجديد قطعت الصلةَ بين الظواهر الإعرابية ، وحددت معاني للإعراب وفقاً للأصول التالية :

١ - الضمة والكسرة علما إعراب أما الفتحة فليست بعلم إعراب و« لا تدل على معنى ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب وهي في العربية نظير السكون في العامية »[١] ، ويقرر أصحاب هذا الرأي أن الفتحة أخت السكون ، وأيسر نطقاً[٢] ، والواضح من ذلك أنه عُني بالحديث عن بنية الصوت وأجرى عليها الوظيفة ، ثم إنه يستدل على خفة الفتحة بما ينتهجه القراء من الرَّوم في الكسرة ، والضمة ، وعدم تطبيقه على السكون والفتحة ، وكذلك ما يقرر في الوقف على المتحرك بالضمة والكسرة المسبوق بالساكن ، ولا يكون ذلك في الفتحة ، والإصراف في القافية من الاستدلال على خفة الفتحة حيث تكره أن تجيء مع الكسرة أو الضمة ، وكذلك تصبوا العرب إلى الفتح حين يحذف داعي الجر ، وكذلك إذا حذف داعي الضم من ذلك : « خرج زيد وعمراً » ، فإنه لم يكن من داع

(١) إحياء النحو ص ٧٨ .

(٢) ينظر السابق ص ٨١ - ٨٥ .

إلى الرفع فدخلت الكلمة في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب فكل ما نصب هي « كلمات لا يُتحَدَث عنها فترفع ، ولا هي مضاف إليها فتجر فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب »[1] ، وسبب إخراج الفتحة من علامات الإعراب « لأنها لا تختص بفصيلة معينة من الأسماء ، ولا بمعنى من معاني الإعراب ، فهي تأتي في المفعولات جميعاً ، مع أن المفعولات لا يربط بينها رابط معين من معنى أو حكم سوى حالة النصب التي تعمها جميعاً »[2] .

ويقسم مهدي المخزومي المنصوبات إلى نوعين :

« النوع الأول : يؤدي وظيفة إعرابية أثناء الجملة كالمفعولات والحال وغيرها من متعلقات الجملة ، فينصب المفعول ، والحال ، والتمييز ، لعدم دخولها في إسناد أو إضافة .

النوع الثاني : لا يؤدي وظيفة ، ولكنه مفتوح الآخر لأنه لا سبيل إلى تحريك آخره بغير الفتحة ، ولأن الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة لا تدخل في نطاق إسناد ، ولا إضافة ولا تحمل أي معنى إعرابي ، وذلك كالمنادى ، المنصوب ، وكل المناديات المنصوبة ، فليس في المنادى إسناد ، ولا إضافة ، وليس المنادى من متعلقات الجملة نحو : يا عبد الله أقبل ، ويا راغباً في النجاح اجتهد . فليس « عبد الله » ، و« راغباً » مفعولاً ، أو شبيهاً بالمفعول وحين أريد إلى تحريكهما في وصل الكلام نصب ، لأنه لا سبيل إلى تحريكهما بغير

(١) إحياء النحو ص ١٠٠ .

(٢) دراسات في نظرية النحو ص ٢٤ - ٢٥ .

الفتحة ، لأن الفتحة هي الحركة التي يلجأ إليها العرب إذا أرادوا إلى تحريك الكلمة الخارجة عن الإسناد والإضافة مما كان من متعلقات الفعل أو مما لم يكن من متعلقاته »[١] .

٢ - في ضوء قانون الفعالية : ينظر إلى الفتحة على أنها رمز لضعف المشاركة في الفعالية في الفضلات كافة من الأسماء المعربة[٢] ويحصر النهج الجديد الوظائف النحوية في ثلاثة أبواب هي :

أ - العمدة للمرفوعات .

ب - الوسيط للمجرورات .

جـ - الفضلة للمنصوبات .

ويركز فقط على حالتي الرفع والجر ، ويجعل نصب الاسم حالة حكمية لا مفر منها ، ولا يرى ضرورة الخوض في أي باب من أبواب المنصوبات بل يدمجها جميعاً تحت اسم « الفضلة » فكل ما ليس بعمدة في الكلام ، ولا مسبوقاً بحرف جر ظاهر أو مقدر أي ليس بوسيط فهو حكماً « فضلة منصوبة »[٣] .

٣ - نظرية مراتب الإعراب وأحواله :

ترى هذه النظرية أن « النصب هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب ، أو هو المرتبة الوسطى ، وهذه الحالة وفروعها هي المجتمع الأكثف للألفاظ

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) ينظر المفتاح ص ١٨١ .

(٣) ينظر السابق ص ٢١٨ - ٢٢٤ .

المعربة من أسماء وأفعال ، والعلامة الأصلية لهذه الحالة الفتحة وهي حركة خفيفة سهلة »[١] فهذا المبدأ يقرر أن النصب محدد في الأمور التالية :

أ - مرتبة ب - وسطى جـ - حالة د - علامته الفتحة

وهو يقرر أن للنصب معنيين هما :

١ - إيجابي (المفعولية ، والوصف ، والبيان ، والتوكيد ، والحال ، والتمييز والمصاحب) .

٢ - معنى سلبي وهو وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالإسناد ، وعند عدم إفراده بالإسناد تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى ، ويدخل في هذا المعنى خبر (كان) واسم (إن) ، وحال المجرور ، وتمييز المجرور[٢] .

٤ - تكملة الخبر :

« ينصب الاسم إذا كان تكملة للخبر كأن يكون بياناً لما وقع عليه الحدث ، أو توكيداً له ، أو تحديداً لزمانه ، أو مكانه ، أو هيئته أو حاله ، أو سببه إلى غير ذلك من الأغراض التي لا داعي لتحديدها ويكفي في النصب أن لا يكون الاسم متحدثاً عنه ولا خبراً له ، ولا مجروراً ولا وصفاً ، ولا معطوفاً على مجرور أو مرفوع »[٣] .

---

(١) نحو التيسير ص ٨٣ .

(٢) ينظر السابق ص ٨٧ - ٨٨ .

(٣) مجلة المجمع اللغوي في القاهرة جـ٢٧ في ١٣٩٠ ص ٣٢ .

موقف التجديد الإحيائي من ظاهرة النصب :

يرى المجددون أن القدماء افرطوا في التبويب ، وتكثير الأقسام استجابة لقضايا فلسفية تتنافى وطبيعة النظام النحوي فحين اكتشفوا « أن الفتحة هي الحركة الخفيفة على ألسنة العرب تُعطى لكل ما خرج عن دائرتي الإسناد والمضاف إليه أدركوا أيَّ عناء تحمله النحويون القدامى ، ومن احتذى حذوهم في تفسير ظاهرة النصب في الأسماء المعربة ، وأيَّ ضرر لحق بالنحو العربي وبالأساليب العربية حين تكلف النحويون لتفسيرها ما لا يفسرها ولا يزيدها إلا إبهاماً وغموضاً »[١] فهم يرون حصر أبواب المنصوبات تحت مصطلح واحد ، ونتيجة لعدم انطلاقهم مِمّا يدعم ثبات المصطلح ، وهو استنتاجه من لغة المستعمل تفرقت بهم الطرق ، وجاء مصطلح النصب على النحو التالي :

١ - ما لا يتحدث عنه أو يضاف إليه[٢] .

٢ - ما يؤدي وظيفة نحوية وما لا يؤديها[٣] .

٣ - ضعف المشاركة في الفعالية أدى إلى دمج المنصوبات تحت باب الفضلة ، ونصبه حالة حكمية[٤] .

٤ - مرتبة النصب وسطى لكثافة تجمع الألفاظ وعلامته الفتحة وهو إما إيجاب أو سلب[٥] .

---

(١) دراسات في نظرية النحو العربي ص ٢٦ .

(٢) ينظر إحياء النحو ص ٣٠ .

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق ينظر ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) ينظر المفتاح ص ١٨١ ، ٢١٨ ، ٢٤٤ .

(٥) ينظر نحو التيسير ص ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ .

وتدور هذه الآراء حول معنيين من الإعراب هما الإسناد والإضافة وإهمال ما عداهما ، وعدم البحث عن أسبابه التفصيلية المُحدِدة للمفهوم الذي من أجله نُصب الاسم ، وبمعرفتها يكشف عن المعاني التي تترتب على معرفتها المفارقة بين منصوب ومنصوب ، فليس كل المنصوبات على درجة واحدة حتى يُكتفى بضمها تحت مصطلح واحد كما يراه المجددون ، لأن لكل منصوب في تركيب ما بُعداً دلالياً لا يكشفه المصطلح القائم على سطحية لفظية تشكلت في الفضلة ، والتكملة أو الخروج عن المتحدث عنه أو المضاف إليه ، بل يكشف مفهوم المنصوب ، وجود تكاملية بين الأسس الضرورية لما استقام نظمه ، هي الحركة والتركيب ، والمؤثر للحركة ، والشكل التوضيحي الآتي يكشف عن مدى التلازم بين تلك الأسس .

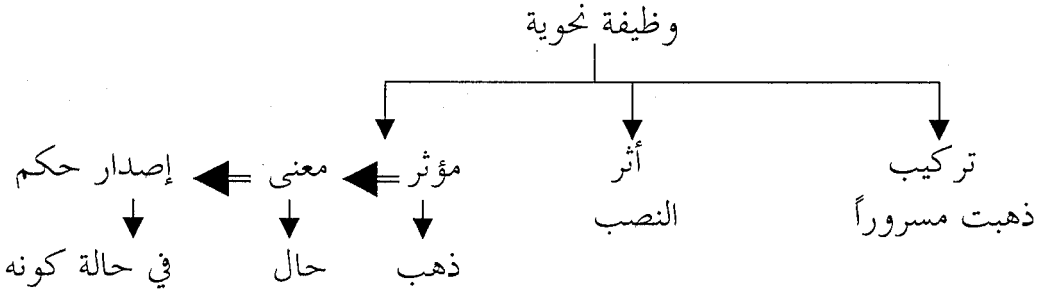

فكل أثر لفظي ناتج عن مؤثر تركيبي يحدد الوظيفة النحوية المستنبطة من المعنى المقصود من التركيب ، ويترتب على الوظيفة النحوية إصدار حكم . إذ لولا الوظائف النحوية لما فُرق بين منصوب ومنصوب في الحكم ، ولاختلطت المفاهيم ، وللناظر في التراكيب التالية يدرك أن الفرق بين وظائف المنصوبات .

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ [النساء ، آية : ٩٢] .

﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَـٰلَةً ﴾ [النساء ، آية : ١٢] .

﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۚ ﴾ [النساء ، آية : ١٧١] .

﴿ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمٗا ﴾ [الكهف ، آية : ١ ، ٢] .

﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ [النساء ، آية : ٤] .

﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [يونس ، آية : ٧١] .

﴿ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ﴾ [الملك ، آية : ٣] .

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر ، آية : ٤] .

﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[الدخان، آية: ٣٨].

﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء ، آية : ١٤٢] .

﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ ﴾ [يوسف ، آية : ٨٢] .

﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة ، آية : ٤] .

﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر ، آية : ٥٢] .

﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيۡنِ فِيهَاۚ ﴾ [الحشر ، آية : ١٧] .

﴿ قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ [الكهف ، آية : ١٠٣] .

« عفروه الثامنة بالتراب » .

﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود ، آية : ٤٣] .

﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ [يونس ، آية : ٩٨] .

﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَـٰقِيكُمْ ﴾ [الجمعة ، آية : ٨] .

﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر ، آية : ٤٩] .

﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا ﴾ [آل عمران ، آية : ١٩١] .

لكل منصوب معنى يختلف عن الآخر وفق ما يفرضه التركيب الوارد فيه ، وهذا ما عالجه النحو في تبويبه وتفصيلاته ، أما الأصول التجديدية فقصرت المعاني في أصلين هما الإسناد والإضافة ، واقتصروا في تفسير ما ينصب بأنه خارج عن هذين الأصلين أعني (الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة) بهذا يتضح لك خلو هذا التفسير للمنصوبات من المعاني ، وهذا بتر للفكرة التي يحويها التركيب وبالتالي فالتركيب بكامله لا معنى له ، مثل ﴿ لَا تَقُولُواْ ثَلَـٰثَةٌ ٱنتَهُواْ ... لَّكُمْ ﴾ [النساء ، آية : ١٧١] و﴿ وما خلقنا ... و.... و.... ﴾ ، و﴿ بلى .... على أن نسوي ... ﴾ ألا ترى غموض التركيب لولا ورود المنصوب الذي يحدد غرض تمامه ، ولذا فأصول التجديد لا تتناسب مع ما استقام نظمه من الكلام العربي الفصيح .

استقامة التراكيب :

لكي يؤدي كل تركيب دلالته لابد من استجابة ألفاظه للحركة المنبئة عن المعنى المستمد سلسلته من أركان التركيب الرئيسية اسمية كانت أو فعلية ، وحركته الرئيسية الضمة وعنها تتحدد الوظيفة النحوية ، ويقوم على اكتمال الأركان الرئيسية للجملة - ما لم تتعرض للعوارض المختصة بالجملة الاسمية - وظيفة تستدعيها الفتحة أو ما ينوب عنها ، وهي وظيفة المنصوبات ، فكل منصوب يأتي إثر تركيب المرفوعات ، فالعلاقة بين المرفوعات والمنصوبات علاقة ترابطية ، وعلاقة ترتيب ، فلابد أن تكون الفتحة علامةَ إعراب ، وهي الأصل الثاني من أصول ما استقام نظمه من الكلام ، وهي ذات وظيفة ومعنى ، وإن امتنع ظهورها احتُفظ للنصب بموضعه ، فعند عدم ظهور ما يستدعي النصب يُبرِزُ المعنى الموضع .

الترابط بين الضمة والفتحة :

لقد سلك مصنفوا النحو مسلكاً عجيباً حيث بدأت مصنفاتهم بمكونات الكلام ، وبيان ما يعرب وما يبنى ثم الدخول في نظام التراكيب وقسمت التراكيب وفق حركات الإعراب : الضمة وما ينوب عنها ، والفتحة وما ينوب عنها ، والكسرة وما ينوب عنها ، وباستعراض أصول الصناعة اللفظية ، وُجد تناسب بين المرفوع والمنصوب حيث لا يمكن وجود منصوب إلا إثر مرفوع - باستثناء العوارض الناصبة الداخلة على الجملة الاسمية - في الرتبة ، فمركزية التركيب المشتمل على منصوب الرفع .

أكـــرم خالدٌ مسروراً علياً إكراماً شديداً يومَ الجمعة أمام المسجد احتراماً له

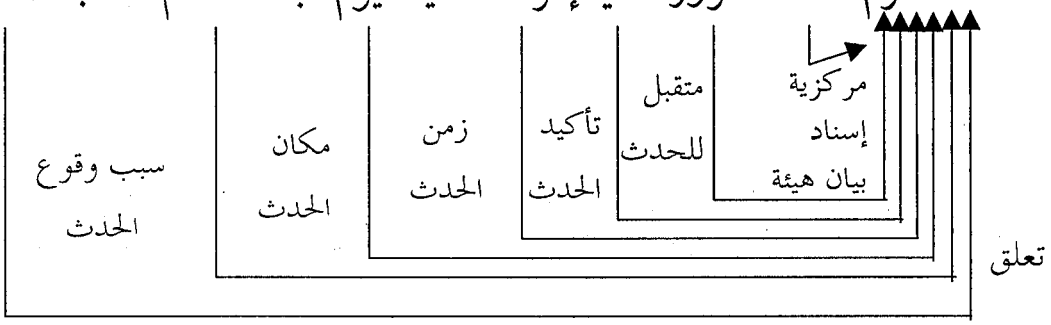

إسناد + متعلقات ⟸ توجيه للمعنى

ظاهرة الرفع أشعرت بالمركزية في التركيب حيث لا معنى للتركيب بعدمها ، ويبرز عن الضمة ظاهرة النصب بروزاً قسرياً يستوجبه التركيب حيث حددت المفهوم من التركيب الإسنادي ، فلو لا ظاهرة النصب ، لَوُجِدَ تركيبان أحدهما إسنادي منزوع الدلالة ، والآخر لا معنى له ، فالرفع والنصب ظاهرتان متلازمتان في إيضاح دلالة الخطاب ، ومحال أن يكون لإحداهما معنى والأخرى عادمة له ، فعند ورود الحال : كان المراد الإخبار بوقوع الحدث في هيئة معينة لمن قام به نحو : « قام زيد ضاحكاً » مراد المتكلم أن يخبر بقيام زيد ضاحكاً فلا يتم مراده في قولك : « قام زيد » فإن كان معنى كون الحال بعد تمام مراد المتكلم فليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم ، لأن المتكلم إنما مراده الإخبار مقيداً بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال ، وإنما معنى كون الحال بعد تمام الكلام مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تاماً ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم »[1] .

المفعول به : يرد لاستقامة المعنى المقتضى للرفع ، لأن « الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل من أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٣١ - ٧٣٢ .

لا إفادة وجوده فقط فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه ، والنصب في المفعول به ليفيد وقوعه عليه »[١] .

المفعول المطلق : يشترك هو والفعل في الفاعل فهو « الذي فَعَلَه الفاعل وسمي بالمصدر لصدور الفعل عنه ، وبالحدث والحدثان لعدم ثباته ، وبالفعل لأنه فعل الفاعل ، وباسم المعنى لدلالته على المعنى دون الذات »[٢] .

المفعول فيه : يشترك فيه الحدث والمُحدث فهو يبين الزمن والمكان للرافع والمرفوع .

المفعول لأجله : مراد المتكلم الإخبار عن سبب وقوع الفعل لأنه « علة الإقدام على الفعل ، ويكون مصدراً ، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له في الوجود »[٣] ، وبه يتحدد مفهوم ورود الفعل ، لأن « الأغراض منحصرة في المعاني »[٤] نحو : جئت إكراماً لك

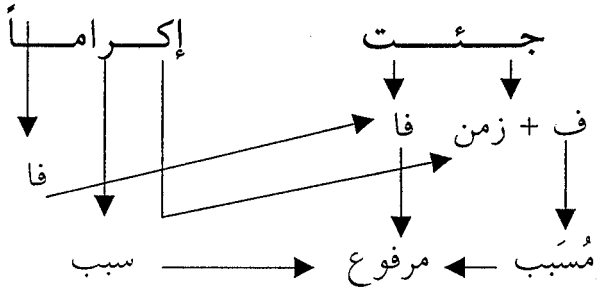

(١) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ص ٤٠ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٦٩ .

(٣) شرح مقدمة الجزولية ٣ / ١٠٧٩ - ١٠٨٠ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٨٩ .

التمييز : نحو « امتلأت ماءً » نصب التمييز بعد تمام الإسناد وعلة ذلك استغرق في ذهن المستعمل للغة أثر كل حركة في توجيه المعنى فأقام المتشابهات مقام بعض كي يطرد نظام اللغة في تفسير التراكيب ، فالرابط بين حركة إعراب التمييز والركن الرئيسي في تركيب الجملة أن تتمة السياق الفعلي هي المفعول به ، وتتمة الذات المفردة مثل : عندي عشرون ريالاً . التمييز ، وبهذا حصل ربط بين علامة الرفع وعلامة النصب عن طريق تمام التركيب .

المستثنى : تم نصب المستثنى بعد الحكم بالنسبة لأحد الطرفين حيث تم النصب بعد حصول النسبة للمخرج منه .

فتلازم الضمة والفتحة دليل على أن كلاً منهما علامة إعراب ودليلٌ على معنى ، فعلامة النصب تدل على وظيفة ومعنى . إذ لو أن الاسم المنصوب لا معنى له لما استقامت الجملة ولتغير مدلولها .

الفروق الواضحة بين ما علامة إعرابه الفتحة أو ما ينوب عنها

أغفلت محاولات التجديد النحوية الإحيائية التفصيلات التي عُنى بها النحو العربي واستبدلتها بفكرة الدمج ، والإلغاء في أبواب النحو العربي ، وأخذوا على القدماء تقسيمهم ، وجعلوا ذلك تفريطاً ، ومما عالجوه أنهم دمجوا أبواب المنصوبات تحت مسمى واحد ، ولكنهم اتفقوا في المبدأ واختلفوا في التوجيه فجاءت مصطلحاتهم للنصب على النحو التالي :

١ - الفتحة ليست بعلم إعراب ، فكل ما لم يسند إليه أو يضاف إليه فهو منصوب .

٢ - الاكتفاء في المنصوب ألاّ يكون متحدثاً عنه ، ولا خبراً له ولا مجروراً أو وصفاً له ، ولا معطوفاً على مجرور أو مرفوع .

٣ - الفتحة خفيفة يحرك بها آخر الكلمة عند عدم دخولها في نطاق إسناد أو إضافة .

٤ - نصب الاسم حالة حتمية ، تُدمج أبوابه تحت اسم الفضلة فما ليس بعمدة أو وسيط فهو حكماً « فضلة منصوبة » .

٥ - النصب مرتبة وسط والمجتمع الأكثف للألفاظ ، وعلامته الفتحة وهي علامة خفيفة سهلة ، وهو بين الإيجاب والسلب .

قُدمت هذه المصطلحات سعياً لتسهيل النحو ، واختصاره بتجنب التفصيلات النحوية ، ولكن يترتب على هذا فرط عقد نظام اللغة وإهدار مدلول اللفظ المنصوب ، وما تلك الأبواب للمنصوبات في النحو عند

القدماء إلا لعنايتهم بمدلول الحركة ومعنى الباب ، فحركة واحدة تجمع معاني عديدة ، وما يفرق بين تلك المعاني إلا الممثل النحوي (الأبواب النحوية) ، والاقتصار على دمج المنصوبات تحت باب واحد يؤدي إلى خلط في إصدار الأحكام المميزة بين المنصوبات ، فلذلك عُني النحو العربي بالتفريق بين كل المنصوبات فصُنِف للمنصوبات أبواب مستنتجة وموافقة للمعنى ، ومرتبطة بالعلل المنبئة الممثلة للباب النحوي فجُمعت المنصوبات تحت وظيفة جامعة وهي « الفضلات » المشتملة على الأقسام التالية :

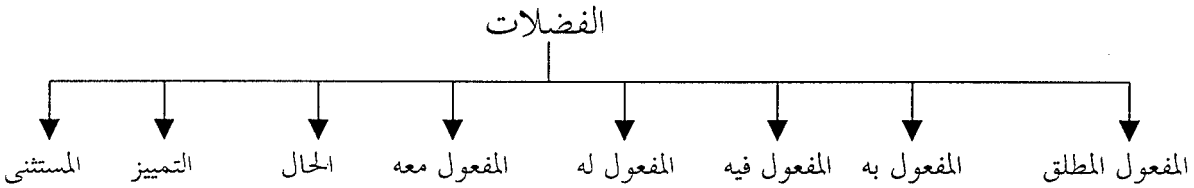

فلكل قسم حكم يدل عليه في التركيب يختلف عن الحكم المترتب على الأقسام الأخرى ، ولذلك فالمنصوبات على قسمين « منصوبات عن تمام الاسم ، ومنصوبات الجملة ، والمنصوب عن تمام الاسم : ما انتصب بعد الأعداد والمقادير وما جرى مجراها ، وذلك نحو قولك : لي مثلك عالماً ، والمنصوب عن تمام الجملة مفعول ومشبه بالمفعول »[1] والمقصود بالتمام استيفاء الجملة أركانها الأساسية فجميع التراكيب النحوية متفرعة عن قضية الإسناد .

المفعول المطلق :

يرتبط بالإسناد إرتباطاً شديداً ، لأنه المصدر الموافق للفظ الفعل أو ما في معناه فهو « الاسم المشتق من لفظ[2] الفعل كقولك : قمت قياماً ،

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٦٧ .

(٢) الفعل يشتق منه .

وصمت صياماً ، وقد يجيء المصدر من غير لفظ الفعل ، ولكنه من لفظ هو في معنى الفعل نحو قولك : جلست قعوداً »[١] ويصدق عليه حد المفعول لأنه غير مقيد ، لأن « الفاعل يحدثه ، ويخرجه من العدم ، وهو الذي يتعدى إليه فعل الفاعل »[٢] ، ويشترك هو والفعل في الفاعل فهو مؤكد للحدث من حيث اللفظ ، وللفاعل من حيث المعنى تقول : ضربت زيداً ضرباً .

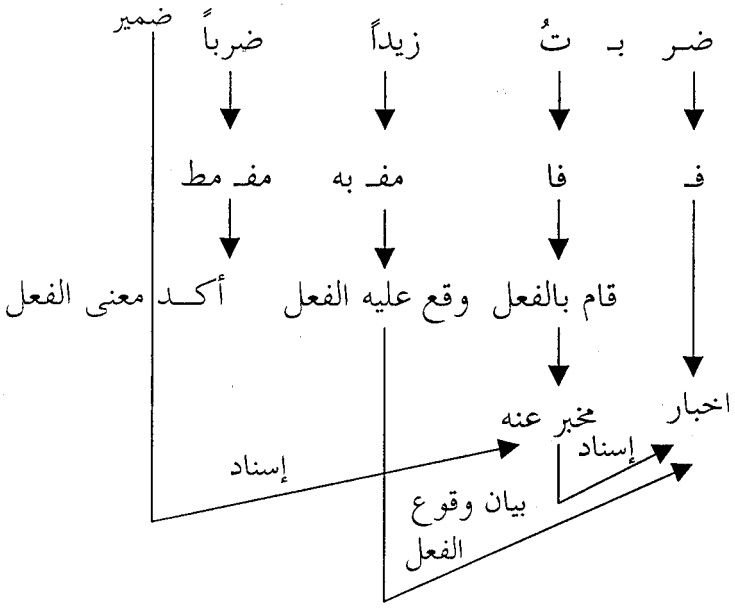

أكد الفعل بالمصدر ، وأكد الفاعل بعود الضمير إليه من المصدر لأن المفعول المطلق « هو اسم ما ، فَعَلَه فاعل فِعْلِه مذكور بمعناه فهو الذي أوجده فاعل الفعل المذكور »[٣] ويأخذ مفهومه مما تضمنه الفعل من الحدث لفظاً نحو : ضربت زيداً ضرباً أو معنى نحو : ضربت زيداً عشرين ضربة[٤] ، ووضع بابه يستدعيه الاستعمال اللغوي حيث ورود ألفاظ لا

(١) مقدمة في النحو ص ٤٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ وينظر المقتضب ١ / ٧٤ .

(٣) كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ١ / ١١٣ .

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩ .

تدخل في مفهوم غيره من المنصوبات لأن « المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت : قام زيد ، وفعل زيد قياماً كان في المعنى سواء . ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول « زيد » فعله ، والمفعول ليس كذلك ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً ، لم يصلح تعبيره بأن تقول : فعلت زيداً »[١] . ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] فجزاء مفعول مطلق لفعل دل عليه جزاؤكم أي تجزون جزاءً « من معنى تجازون أو بإضمار تجازون »[٢] .

قال تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء ، آية : ١٦٤] .

تكليماً : مفعول مطلق مؤكد لرفع احتمال المجاز ، وأصبح حقيقة « فهو مصدر مؤكد رافع للمجاز »[٣] .

قال تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل ، آية : ٨٨] .

صنعَ : مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة .

المفعول به :

يرد في سياق إسنادي فعلي ويكون مبيناً لمفهوم التركيب لأن إطلاق المركب الفعلي المتعدي بعدم توصله إلى المُعدى إليه يكون التركيب مبهماً ،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٤ .

(٢) الكشاف ٢ / ٦٥٠ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٠٣ .

ويزيل إبهامه ورود الاسم المنصوب الواقع عليه فعل الفاعل « وبه يتقوم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعلية ، والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية »[١] ، وحتمية وروده منصوباً يقتضيه التركيب الفعلي لتعلق الفعل به « التعلق المعنوي للمفعول ، لا الأمر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك : علمت زيداً ، وأردته ، وشافهته ، وخاطبته . والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه ، وهو الفارق بين المتعدي واللازم ، وذلك أن الفعل المتعدي هو الذي له متعلق تتوقف عقليته عليه ، فما كان متعدياً إلا باعتبار هذا المتعلق ، وهو الذي يسمى مفعولاً به ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون هو الفارق بين المتعدي واللازم . ألا ترى أنك لو قطعت النظر عنه كانت الأفعال كلها سواء في عدم التعدي ، لو قدرتها جميعاً كذلك كانت كلها متعدية ، وإنما انقسمت باعتبار أن بعضها له هذا التعلق ، وبعضها عُري عنه فما ثبت له هذا التعلق ، فهو متعد ، وما عُري عنه فهو غير متعد ، فهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي على التحقيق وسمي هذا المتعلّق المفعول به ، لأنه أوقع الفعل به أو تعلق به أو لأنه جواب مَنْ فُعِل به هذا الفعل ؟ »[٢] ، فالفعل يطلبه بالمعنى لا بالبنية[٣] . فالتركيب الفعلي يفرض ظاهرة النصب الموضحة لدلالة يتضمنها التركيب « فالمفعول ما تضمنه الفعل والتزمه الحدث واستدعاه من محل فدلالة التضمن : هي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة البيت على السقف .

(١) كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ١ / ١٢٨ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٧٢ .

ودلالة الالتزام ، وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم كدلالة السقف على البيت .

ودلالة الاستدعاء : وهي أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاءه كدلالة الفعل على المفعول »[١] فعلامة النصب يفرضها التركيب على نوع من الألفاظ تختلف دلالتها بحسب وظائفها فدلالة الالتزام تدل على أن الاسم المنصوب يلزم أن يكون دليلاً على تركيب يشتمل على ناصب له ، لأن المفعول به هو الاسم المنصوب الواقع في سياق الأفعال الملاقية التي لا تتم ولا توجد إلا بوجود المفعول به ، ولأن فائدتها مرتبطة ببيان من وقعت عليه[٢] .

المفعول فيه :

المحدد لزمان أو مكان وقوع الفعل من الفاعل و« هو الواقع فيه الفعل ظاهراً نحو : قمت يومَ الجمعة أمامك ، فالقيام واقع يوم الجمعة وفي الأمام ، وهو العامل فيه . أو مقدراً نحو : زيد أمامَك ، والقتال يومَ الجمعة ، فالعامل فيهما « كائن » أو « مستقر » وهو مقدر لا ملفوظ ، والسبب في تعدي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليه من جهة أن الزمان أحد مدلولي الفعل كما أن السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ »[٣]، فعلاقة الفعل بالمفعول فيه زماناً علاقة تضمن من حيث

(١) شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢٣٨ .

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج ١ / ١٧٠ - ١٧١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٤ .

(٣) همع الهوامع ٣ / ١٣٧ .

اللفظ ، والمعنى أما المكان فعلاقته به عن طريق دلالة الالتزام فـ« الزمان : المفعول فيه الفعل نحو : قام زيد يوم الجمعة ، وتضمُن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأنه إنما يتضمن من جهة اللفظ زماناً ماضياً ، لكن الزمان الماضي في ذلك كان يوم الجمعة .

المكان : التزامه الحدث في مكان .

المفعول فيه من ظروف المكان نحو : قام زيد أمامك جُعل استدعاؤه للمكان التزاماً ، وفرق بينه وبين استدعائه للزمان ، لأن الزمان يدل عليه لفظ الفعل بلفظه أو بمعناه ، ولم تكن دلالة الفعل على المكان دلالة تضمن لأن المكان ليس بعض ما يدل عليه لفظ الفعل لا بلفظه ولا بمعناه ... فدلالة المكان دلالة التزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان »[1] .

المفعول لأجله :

من التراكيب الجملية ما يوقع حدوثه في حيرة ويكون مبهماً ويثير تداعيات ذهنية لدى المخاطب تجسدها البنى اللفظية أثناء انتظامها في التركيب تحت سيطرة تمام الجملة الإسنادي مقابل عدم استيفاء المفهوم الذي بسببه أقيم التركيب نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة ، آية : ١٩] إنه تركيب استوفى أركانه الأساسية إلا أن الفكرة لا زالت غائبة ، فالذهن يذهب في مقصود التركيب كل مذهب ، ويتحقق مفهومها وتمامها بوجود منصوب يبين سبب حدوثه . ألا ترى أن تمام المعنى في تركيب الآية يتم بوجود لفظ ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة ، آية :

(١) شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

١٩] ؟ ، فالمفعول لأجله هو « ما انتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ، وانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟ »[١] ، وتظهر ظاهرة التلازم في هذا الباب بين علامة الرفع والنصب حيث يرتفع الفاعل مرتين فيه فهو « يكون مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له في الوجود »[٢] مثال ذلك قولك :

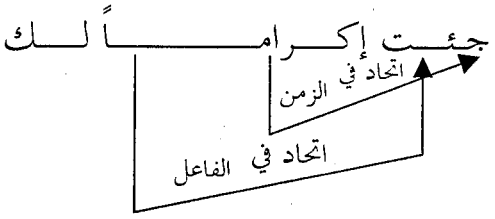

فعلامة النصب تدل على وظيفة ومعنى إذ لو أن الفتحة ليست بعلم إعراب لما استقامت الجملة ولتغير مدلولها ، فالمفعول له « باعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته سبب ، وباعتبار وجوده مُسبب .... فالوجه الذي كان به سبباً غير الوجه الذي كان به مسبباً ، وإنما يتناقض أن لو كان سبباً ومسبباً لشيء واحد من وجه واحد فكل فعل هو سبب لوجود أمر فإن معقولية ذلك الأمر سبب للإقدام على الفعل .... من ذلك قولهم : ابن بناءً تستظل به . فالبناء سبب للاستظلال ومعقولية الاستظلال هو الحامل على البناء »[٣] فهو باعتبار الصناعة اللفظية يكون مُسبباً للحدث لوجود الارتباط بين مكونات التركيب ، ولذلك يجب أن يتأخر في اللفظ والرتبة ، لأن « المراد من إيقاع الفعل تحصيل الغرض »[٤] .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦٧ ، وينظر الأصول لابن السراج ١ / ٢٠٦ .

(٢) شرح الجزولية ٣ / ١٠٧٩ - ١٠٨٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٨٩ .

المفعول معه :

التركيب يقتضي إجراء الحمل على المعنى من ذلك حمل « واو » المصاحبة على معنى « مع » لقرينة معنوية وهي الدلالة على الجمع دون العطف وقرينة لفظية تفرضها أصول الصناعة حيث لا يكون العطف على الاسم الظاهر إلا عند إفادة الإشراك ولا يعطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل فعند عدم إمكانية العطف يُعول على القرينة المعنوية وهي إفادة المصاحبة وإيراد المفعول معه « لبيان من فُعِل معه الفعل لا لمشاركته ، وإن أوهم ذلك ، والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ، ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد »[1] ، « وإنما سمى مفعولاً معه لأنه يقدر بـ« مع » ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ أي مع شركائكم ، وإنما لم يكن « الشركاء » معطوفين على « الأمر » لأن العرب تقول : أجمعت أمري وجمعت شركائي ، فلو كان معطوفاً على « الأمر » لصار التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، وهذا خلاف اللغة المستقرة »[2] .

فما بعد الواو في الآية ليس صالحاً لمشاركة ما قبل الواو ، لأنه يقتضي اقتران اللفظين ، وهذا محال أن يقترن معنوي ومحسوس إلا إذا كان المراد محمولاً على عطف الجمل فيقدر بعد الواو فعل حتى يتم تركيب جملة فيكون ما بعد الواو مشاركاً لما قبلها ، ومثل ذلك قولك : ما صنعت وأباك ؟ « يدلك على أن الاسم ليس على الفعل في « صنعت » ، أنك لو قلت : أقعد وأخوك كان قبيحاً حتى تقول : « أنت » لأنه قبيح أن تعطف

(١) شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية للفاكهي ص ٦٩ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٠٩ .

على المرفوع المضمر »[١] ، وموقعيته « لا يكون إلا بعد الـواو ، ولا يكـون إلا بعد فعل لازم أو منته في التعدي »[٢] .

الحال :

تراكيب اللغة تسير في نسق ترابطي تتحد فيـه أجـزاء الكـلام ويدخـل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول[٣] ، و« لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض ، ويبنى بعضها علـى بعـض »[٤] وللنظـم السليم مركزية تتولـد عنـها الحـالات الإعرابيـة وهـي الإسـناد ترتبـط بـه المنصوبات والمجرورات ، والحال تجيء « لبيان هيئة الفاعل أو المفعول ، لأن حد الألفاظ إنما هو باعتبار موضوعِها فبه يتميز بعضها عن بعض .... وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل : الحال هو اللفظ الدال على هيئـة فـاعل أو مفعـول بنفسـها .... ولا تقـول : زيـد قائمـاً أخـوك لانتفـاء الفـاعل ، والمفعول ، فثبت أن موضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل دالاً عليه »[٥] ، وإذا جاء دالاً على هيئة المفعول فهو واقـع بعـد مرفـوع والفـاعل وظيفتـه الرفع ، و« الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلاً لفظاً وقد يكـون معنـى لا لفظاً وكذلك المفعول »[٦] ، فالحال إذا كان صاحبها هو فاعلها في حالـة كونه مرفوعـاً فتكـون العلاقـة مباشـرة بـين الفتحـة والضمـة ، وإذا كـان صاحبها مفعولاً به فترتبط الحال بالمرفوع عن طريـق متعلـق يتوسـط بينـها

(١) الكتاب ١ / ٢٩٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ .

(٣) ينظر دلائل الإعجاز ص ٧٣ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٤ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٦) نفس المرجع السابق ١ / ٣٢٨ .

وبين المرفوع ، لأنها بيان هيئة الفاعل أو المفعول به ، فإن الفاعلية أو المفعولية كقولك : لقيته راكباً[1] ، ولذلك فالحركة الإعرابية معهود ذهني ، والمعهود الذهني يكون باعتبار الوجود .

التمييز :

قد يرد التركيب يحتمل أشياء كثيرة تثير الدهشة ، والاستغراب لدى المخاطب بحيث لا يحيط بما يدل عليه التركيب لعدم تمام فائدته من ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ ﴾ [مريم ، آية : ٤] ، وقوله : ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ ﴾ [القمر ، آية : ١٢] ، ونحو ﴿ لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ ﴾ [ص ، آية : ٢٣] تراكيب توفر فيها مبدأ التمام ولكنها معدومة المعنى ، فهي مفتقرة إلى ما يزيل إبهامها ويكشف غموضها ، ويتحقق بذلك مفهوم التركيب وتتحدد دلالته بوجود منصوب يبين ما قبله من إجمال نسبة أو ذات ، فيتحدد مفهوم التركيب الأول بوجود لفظ « شيباً »، والثاني بورود لفظ « عيوناً »، والثالث بلفظ « نعجة » فبورود هذه الألفاظ المنصوبة أزيل الإبهام لأن تمييز النسبة منقول عمَّا وضع له فحين « ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه صار فاعلاً في اللفظ ، واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول إذا كان له به تعلق ، والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ، لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل : يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث ، وذلك وصف في الفاعل ، فإذا أخبرت عن فاعل يفعل لا يصح منه كان محالاً ... وكذلك قولك : طاب زيد ، وتصبب ، وتفقأ ، لا يوصف زيد بالطيب ، والتصبب ، والتفقؤ ،

(١) ينظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٣٦ .

فعلم بذلك أن المراد المجاز ، وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة ، وتأكيداً ، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع ، وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى « زيد » تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل : طاب زيد نفساً ، فهذا معنى قوله : والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد »[1] .

أمّا تمييز الذات :

« يكون عن ذات ذُكرت مبهمة كعشرين أو قد يكون من ذات مقدرة وهي مبهمة كقولك : حَسُن زيدٌ أباً ، لأن قولك : حَسُن مسند في اللفظ إلى زيد وهو في المعنى مسند إلى مقدر متعلق بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فإذا قلت « أباً » فقد رفعت الإبهام في الذات المقدرة أعني المتعلق كما رفعت الإبهام بقولك : « درهماً » عن عشرين في الذات المذكورة ، والذات المذكورة لا تكون إلا مفردة باعتبار إبهامها كقولك : عشرون ، ثلاثون ، وأكثره فيما كان مقدراً من جهة أن الغرض بالمقادير تعيين المقدار ليجري على كل ما يقدر ، فوجب أن تكون الذات فيها مبهمة فاحتاجت إلى التمييز لذلك وقد يجيء فيما يشبّه بها وهو كل اسم باعتبار هيئة فإنه يجوز أن يميز بجنسه كقولك : هذا خاتمٌ حديداً »[2] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٥ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٣٤٩ .

المستثنى :

« الاستثناء ما لا يدخل في الكلام إلا لإخراج بعضه بلفظه ولا يستقل بنفسه »[١] قد يكون التركيب تاماً من ناحية أصول الصناعة ، ولكن لا يفي بمراد المتكلم فحين تقول : « القوم إخوتك » هذا تركيب تام ، ولكن المراد منه إثبات النسبة للجميع ، وعندما يكون مراد المتكلم إخراج البعض أمده الاستخدام اللغوي بتركيب يتضح من خلاله مراده ، وارتضى له شكلاً لا يشاركه فيه غيره و« لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله »[٢] ، فهو أسلوب يكشف إبهام دخول عموم اللفظ في الحكم حيث « لما قلت : جاء القوم ، وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً كانت « إلا » بدلاً من قولك : أعني زيداً واستثنى زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل »[٣] يقصد المبرد بقوله : « لا » بدلاً أي في المعنى ، أما ارتباط الاسم المُخرَج بما أخرج منه يكون « بمنزلة اسم مضاف . ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني قومك إلا قليلاً منهم » ، فهو بمنزلة قولك : جاءني أكثر قومك ، فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة »[٤] ، « لدلالة لفظية عقلية ، لأن ما كان الانتقال فيها من اللفظ إلى المعنى ناشئاً بواسطة العقل »[٥] ويتم نصب المستثنى بعد الحكم بالنسبة لأحد الطرفين حيث « لا نحكم بالنسبة إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم فإذا قال المتكلم : قام القوم إلا زيداً فُهِمَ إخراج زيد منهم بقوله :

---

(١) الاستغناء في الاستثناء ص ٢١ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٣) المقتضب ٤ / ٣٩٦ .

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٨٢ .

(٥) طرق الاستدلال ص ٦٢ .

إلا زيداً ثم حكم بنسبة القيام إلى هذا المفرد الذي أخرِج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم ، وهو أن الإخراج حاصل بالنسبة إلى المفردات ، وفيه توفية بإجماع النحاة وتوفية أنك ما نسبت إلا بعد أن أخرجت زيداً ، فلا يؤدي إلى المناقضة المذكورة وهي الإدخال والإخراج في آن ، واستقام الأمر في الوجهين جميعاً »[١] ، ويتحدد الاستثناء في أنه « إخراج شيء من شيء ، وإثبات ضد الحكم له »[٢] ، ويترتب على ضدية الحكم بين الخارج والمُخرج منه بروز ظاهرة إعرابية تكشف عن المعنى وهو الحكم بالنسبة للفظ وإخراج آخر منها ، وفي التركيب ما يحمل معنى الإخراج وهو حرف « إلا » حيث يقاس على الفعل (خلا) ، و(حاشا) . هذه الفروق الواضحة بين المنصوبات نقض لأصول التجديد في النصب .

ما يترتب على حتمية التفصيل في المنصوبات

الاكتفاء بإطلاق حكم مجرد من الضوابط يؤدي خللاً في مجريات النظام اللغوي ، فالقول بأن الفتحة ليست بعلم إعراب ، وأن ما خرج عن الإسناد والإضافة يكون حتماً منصوباً مردود لخلوه من الضوابط المفصلة والمبينة للغرض الذي من أجله يأتي الاسم منصوباً حيث « يتعين النطق بلفظِ فرقٍ من الفروق في الحد حتى يمنع من دخول المعنى الآخر فيه »[٣] ، والنصب وظيفة وضعت وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له ، فدلالة الحركات الإعرابية على مدلولها دلالة التزامية فحركة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٠ .

(٢) الاستغناء في الاستثناء ص ٢٧ .

(٣) السابق ص ٢٧ .

النصب تستدعي التركيب الملازم للمنصوب في الذهن فعندما ترى الحركة بارزة يكفي للحكم باللزوم فيه تصور المتلازمين معاً ويتضح من دلالة الحركة على الحكم مفهوم الموافقة بين الدال والمدلول ، فالضمة تُفهم أن الحكم المقرر للفظ هو الرفع وفيه ملمح ارتباط تركيبي ، كذلك الفتحة أو ما في حكمها تشير إلى الحكم بالنصب مع وجود ملمح للربط بينها وبين ما يُلزم حدوثها حيث يفهم من وجودها وجود تركيب إسنادي يستدعيها لإكمال المعنى ، والفروق بين المنصوبات توضح المعنى المقصود من الاسم المنصوب . قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ [النساء ، آية : ٩٢] ، ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة ، آية : ٦] ، ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنساء ، آية : ٣١] .

فلو اكتفينا بأن نحكم على ما ليس في دائرة الإسناد أو الإضافة بأنه منصوب لما توصلنا إلى مفهوم « خطأً » و« أرجلكم » و« الظالمين » .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ﴾ نلاحظ أن التركيب استوفى أركانه ، ولكن معناه الإطلاق وعموم الحكم وورود الخطاب ليس متوقفاً على إفادة العموم بل مسبب وسببه « خطأ » ، فهذا مخصص من عموم الخطاب ، وإطلاق مصطلح « المفعول له » من موافقة اللفظ لما وضع له .

و« أرجلكم » لو كان على أصل ما خرج عن الإسناد والإضافة لالتبس الأمر في الحكم . أيُمسح أو يغسلُ ؟ ولكن إذا أجرينا أصول الصناعة على اللفظ اتضح معناه ، وتحدد مفهومه وعليه يُجرى الحكم .

و« الظالمين » لو أدخلته في سياق ما قبله لانتفى المعنى المقصود ، ولذلك تعين وجود فرق يمنع من دخول المعنى الآخر فيه . بهذه الفروق يتضح بطلان الأصول التجديدية للفتحة ، وأنها لا تؤدي الغرض من ورود الاسم المنصوب ، وأن الأخذ بها يؤدي إلى إهمال مراد المتكلم من التركيب .

وجود ارتباط بين المنصوبات :

ترتبط المنصوبات ببعضها لأنها ناتجة عن تركيب ، وارتباطها بالرتبة حيث لا يكون منصوب إلا بعد مرفوع ظاهر أو منوي في جميع حالاته فالمنصوب بالفعل ، إما لوقوعه عليه ، أو كان مسبباً له ، أو وقع فيه الفعل ، أو وقع مصاحباً لفاعل الفعل بعد واو بمعنى « مع » لا يصح عطفه على ما قبل الواو ، وكذلك ترتبط الحال بالفعل . أما التمييز فيكون مبيناً ما قبله من إجمال في تركيب مكتمل الأركان الإسنادية ، والمستثنى المنصوب يُخرج مما نسب لغيره ، ولكنه لا يستقل بنفسه ، والمراد من أسلوبه لا يتم إلا بوروده فكل منصوب لابد من وروده في تركيب فعلي أو اسمي تام ، فالتمام أثر ما يتقدم على ما يتأخر . يقول سيبويه في باب التمييز والاستثناء : « وجُعِلَ الناصب لهما ما تقدم عليهما من الكلام »[1] والمقصود بالتمام هو استيفاء أركان الإسناد ، ولذلك كان تفسير النحاة للمنصوبات نابعاً من طبيعة الاستخدام اللغوي ، ولم يدخله التكلف حتى تهمل الفتحة ، وتكون علامة خفة ، بل يفرضها التركيب ، لا المتكلم ، وبها يفرق بين المعاني الفاعلية والمفعولية ، وحين ورود التركيب في سياق

(١) الكتاب ١ / ٢٧٥ .

فعلي تتحدد وظيفة النصب بعد رفع « فالفعل يرفع اسماً واحداً - متعدياً كان أو لازماً - ويتعدى إلى سبعة أشياء ، وهي المصدر ، وظرف الزمان ، والمكان ، والمفعول له والحال والمفعول معه ، والمستثنى »[١] ، فإذا لم تكن الفتحة علم إعراب فكيف اشتملت هذه السبعة وغيرها ؟ إذاً المنصوبات ترتبط بوظيفة رئيسية وهي « الفضلة » ، و« كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لابد أن يكون مفعولاً به . ألا ترى أن الفضلات كثيرة كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلما قلت في مثل : ضربت زيداً . « زيداً » مفعولاً به ميزت أي الفضلات هو »[٢] فتحديد المنصوبات يستدعيه معنى التركيب ، وعليه يتحدد الباب النحوي ، فالواقع عليه الفعل مفعول به ، وإذا كان من لفظ الفعل ومن عمل المتكلم مفعول مطلق ، وإذا دل وقوع الحدث مع مصاحب فهو مفعول معه ، والواقع فيه الحدث مفعول فيه ، ووقوع الحدث في تصور هيئات تتحدد بمنصوب وهو الحال ، وترد بعض التراكيب تشتمل على استغراق عموم الجنس فيأتي المنصوب ويخصص وفاءً لغرض المتحدث وهو التمييز .

العلاقة بين الشكل والمعنى والموقع :

الحركة الإعرابية شكل يستدعي مضموناً ، وقد يظهر المعنى باقتران الشكل أو الموقعية ، لأن لكل وظيفة نحوية شكلاً ، يتحدد من خلال التركيب موقعها ، وعن طريق الشكل يُتوصل إلى معنى لمعنى التركيب ، ولاستقامته لابد من موافقته للمعنى ، ولا يكون ذلك إلا بمراعاة أصول

---

(١) لمع الأدلة ص ٤٣ .

(٢) الخصائص ١ / ١٩٧ .

الصناعة ، لأن « الحركة تضفي على مادة الكلمة دلالة خاصة ، وأنها تسهم معها في إعطاء المعنى والتعبير عنه »[1] ، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نورد بعضاً مما يبرز العلاقة بين الشكل والمعنى .

١ - المفعول لأجله :

باعتبار التصور الذهني يكون سبباً لحصول الحدث وباعتبار أصول الصناعة اللفظية مُسبباً للحدث لوجود الارتباط بين مكونات التركيب (الحركة والمضمون) .

٢ - المفعول فيه :

يرد المفعول فيه منصوباً في تراكيب خالية من السياق الفعلي فيلزم من شكله استدعاء السياق الفعلي ولكل قسم دلالة معينة .

المفعول فيه - الزمان -

« تضمُن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى لامن جهة اللفظ ، لأنه إنما يتضمن من جهة اللفظ زماناً ماضياً نحو : قام زيد يوم الجمعة ، أي حدوث الزمان الماضي يوم الجمعة .

المفعول فيه - المكان -

المفعول فيه من ظروف المكان نحو : قام زيد أمامك ، وجُعل استدعاؤه للمكان التزاماً ، وفُرق بينه وبين استدعائه للزمان ، لأن الزمان يدل عليه الفعل دلالة تضمن ، من حيث كان الزمان بعض ما يدل عليه لفظ الفعل

(١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٢٠٥ .

بلفظه ، أو بمعناه ، ولم تكن دلالة الفعل على المكان دلالة تضمن ، لأن المكان ليس بعض ما دل عليه لفظ الفعل لا بلفظه ولا بمعناه .... فدلالة المكان دلالة التزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان »[١] .

٣ - الحال :

أخذ النصب شكلاً ، والخبر معنىً « في المعنى خبر ثان ، ألا ترى أن قولك : جاء زيد راكباً ، قد تضمن الإخبار بمجيء زيد ، وركوبه في حالة مجيئه ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، لأنها مستفادة »[٢] ، فعندما تجيء الحال جملة لابد من وجود رابط « فتكون حالاً إذا وجد ما يربطها بأول الكلام ، فإن لم يؤت بما يربط الجملة بأول الكلام من واو ، أو ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله »[٣] .

فإذا وضعت الجملة موضع المفرد أخذت حكمه الإعرابي نحو : جاء زيد وثوبه نظيف ، في موضع جاء زيد نظيفاً ثوبه . إذاً معنى الموقع للمفرد ، وعند ورود الجملة إنما هي بتحويل المفرد إليها فأخذت حكمه . تقول : « هذا الرجل منطلقاً . جعلت الرجل مبنياً على هذا ، وجعلت الخبر حالاً له صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد ، وإنما أشار فقال : هذا منطلق ، فكأن ما ينصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها »[٤] من خلال الشكل

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) ابن يعيش ٢ / ٦٢ .

(٣) نفس المرجع السابق ٢ / ٦٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٨٦ - ٨٧ .

يتحدد مفهوم الخطاب ، ومراد المتكلم وإدراك المخاطب بين ما غاب عنه وما هو مشاهد ، لأن « الحال زيادة في الخبر ، والفائدة وإنما تفيد السائل والمتحدث غير ما يعرف »[١] ، فالنصب اقتضى مفهوم الغيبة للمخاطب ، وحضوره الذهني للمتكلم ، والرمز الذي كثف الحضور للمخاطب الشكل (الفتحة) ، والرفع إشارة إلى وجود يتفق على مفهومه المتكلم والمخاطب، فعند الإخبار عن الذات بما ليس منه يكون منصوباً ، وإذا وُصف بما هو منه يجري على الوصف ما جرى على الموصوف من الشكل كقولك : هذا زيد ذاهباً فـ(ذاهباً) ليس هو (زيد) فانتصب[٢] ، ومن ذلك « أن الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً »[٣] نحو : « قولك : « فاه إلى في » و« بايعته يداً بيد » ، فإنما انتصب لأنه أراد كلمته مشافهة ، وبايعته نقداً ، فموضع قوله : « فاه إلى في » موضع مشافهة ، وموضع « يداً بيد » في موضع « نقداً » ، فلو قلت : « كلمته فوه إلى في » لجاز ، لأنك تريد كلمته وفوه إلى في »[٤] .

يتضح أن المعنى الأول دلالته على المفرد ، والثاني دلالته على الجملة فمن الأدلة على أن الفتحة معنى إعراب احتفاظها بالموضع يقول المبرد : « واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال ، وإن كان معرفة ، وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ، وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع لا يكون إلا نصباً ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، لأن المعنى أرسلها وهي تعترك ، وليس المعني : أرسلها لتعترك ، واعلم أن هذه المنتصبات عن

(١) الأصول في النحو ١ / ٢١٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١١٨ .

(٣) المقتضب ٣ / ٣٦ .

(٤) المرجع السابق ٣ / ٢٣٦ .

المصادر في موضع الأحوال ، وليس بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعها معه في المعنى »[١] وعند قولك : « « أخذته بدرهم فصاعداً » فـ(صاعداً) لا يستقيم أن يكون بالعطف على ما قبله ، ولا يحال على ما قبله . أما العطف فلم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم وعطف « صاعداً » على الجميع فاسد لفظاً ومعنى ، أما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظاً ، ولا معنى ، وأما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى إذ ليس الغرض أنك أخذت المثمن ، والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم لا لفظاً ولا معنى ، أما اللفظ فواضح ، وأما المعنى فلأنه لم يُرد أخذ المثمن بدرهم فصاعداً ، وإنما الغرض أنه أخذ بعضه بدرهم ، وبعضه بأكثر ، وإذا جُعل عطفاً صار مأخوذاً بالدرهم والزائد جميعاً ، ثم لو قدر أنه كذلك لم يستقم العطف بالفاء ، لأنها تؤذن بالتعقيب ، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار ثمناً عقيب بعض ، لو قلت « اشتريته بدرهم فربع » لم يستقم ، فوجب أن يحمل على محذوف ويكون تقديره ، فذهب الثمن على هذه الحالة ، والمراد فذهب الثمن في البعض إلى هذه الحالة »[٢] وتقول : « على التمرة مثلها زبداً » .

زبداً : « تعذرت فيه الإضافة فلزم نصبه ، لذلك ، وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخلُ إما أن يضاف المضاف أو المضاف إليه أو كلاهما ، ولا يمكن إضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما من جهة اللفظ فللفاصل ، وأما من جهة المعنى ، فلأن الغرض نسبة المثلية إلى التمرة لا إلى الزبد ولو أضيف إلى الزبد فسد المعنى ، ولا يمكن إضافة

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٤٦ .

المضاف إليه لفساد المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : عندي مثل تمرة زبدٍ فأضفت تمرة إلى زبد لم يكن له معنى ، إذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد ، وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الإضافة تؤدي إلى ما ليس بمقصود في المعنى ، ولا يستقيم إضافتها جميعاً لما تقدم من امتناع إضافة كل واحد منهما ، وإذا امتنعت إضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع إضافتهما جميعاً أجدر »[١] إذاً الارتباط بين الدال والمدلول شرطه صحة التركيب ، ولا يستقيم أن تكتفي بتخريج كل منصوب على أنه خارج عن دائرة الإسناد ، والإضافة لأنها لا تكشف عن معنى يترتب عليه الحكم فهذا يوضح فساد أصل أن الفتحة ليست بعلم إعراب ، لأن الفتحة على ما سبق لها أثر في توجيه المعنى .

٤ - التمييز :

« الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو الفاعل في المعنى »[٢] فلفظه لفظ المفعول ، وهو في المعنى إما فاعل أو مفعول ، من ذلك : طبت بذلك نفساً . نصب المضاف ، وحل المضاف إليه محله ، وللمنصوب في مثل هذه التراكيب وظيفة نحوية واحدة وله معنيان . الوظيفة هي التمييز ، والمعنيان : معنى يقتضيه اللفظ وهو كشف الإبهام ، وآخر يقتضيه التركيب ، وهو تحويله عن الفاعلية ، ولذلك ، التزم موقعاً واحداً كي يؤدي دلالة وظيفية نحوية تسفر عن معنى وروده ، ولذلك « لا يجوز تقديمه ، لأنه في المعنى فاعل ، فكما أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا . ألا ترى أن قولك : حَسُن زيد أباً ؟

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٢) الأصول لابن السراج ١ / ٢٢٢ .

معناه حسنت أبوة زيد أو حسن أبو زيد ، وكذلك تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز فكان في تقديمه إبطال أصله إذ حقيقة التمييز أن يميز ما أشكل ، وهو في المعنى تفسير ، والتفسير لا يكون إلا عن المفسَّر ، والمفسَّر لابد في المعنى أن يكون مقدماً على التفسير ، وإلا لم يكن تفسيراً له ، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك »[1] ، فلو كانت الفتحة لمجرد علامة خفيفة لما ذكروا لجازت في حالة من أحوال التركيب بحيث إذا لم يكن الاسم في دائرة الإسناد ، أو الإضافة يأخذ حرية الموقعية من ذلك التمييز ، فلا يجوز تقديمه على مُمَيزه ، لأن الاسم يأخذ معنى يقضي حركة ذات دلالة ، وهي كشف الإبهام ، والتخصيص بعد العموم ، والمعنى يقتضي دخوله في دائرة الإسناد ، وكل حركة إعرابية تقتضي دلالة تتعارض مع دلالة الحركة الثانية في التركيب ، لأن المميزات « أشياء مزالة عن أصلها وبيّن أن الأصل يكون التمييز موصوفاً بما انتصب عنه ، ألا ترى أن معنى قولك : عندي عشرون درهماً ، عندي درهم عشرون »[2] .

المستثنى :

انتصب لأن لفظ « إلا » يقاس على الفعل « خلا » و« حاشا » فلفظ الأداة يشير لمعنى يراد من قبل المتكلم حيث « إذا قلت : « قام القوم » اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ ، فإذا أتيت بالاستثناء بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مراداً ، فاقتضى البيان ، فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها ، وإنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازاً واختصاراً ، فإذا أخذت تعمل معاني هذه

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٥٦ .

(٢) السابق ١ / ٣٥٧ .

الحروف كان فيه تطلع إلى الأفعال ، وفيه نقض للغرض ، وتراجع عما اعتزموه فلم يجز ذلك »[١] .

قال تعالى : « ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ ﴾ [الأنبياء، آية: ٢٢] .

لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي ، ألا ترى أنك تقول : أتى القوم إلا زيداً ، بالنصب ليس إلا ، ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز : أتى القوم إلا زيدٌ ، وكان المختار ههنا أولى ، لأن النفي محقق غير مقدر فيه إثبات ، وفي (لو) مقدر ما بعدها الإثبات ، وإنما قدر فيه النفي لما كان الإثبات تقديراً .... وأنه لو كان على البدل لكان معناه ، معنى الاستثناء ، ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز ، أن نقول : إلا الله بالنصب ، ولا يستقيم المعنى ، لأن الاستثناء إذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله »[٢] ، فتوافق أصول الصناعة لوظائفها تؤدي إلى التوافق في اللفظ والمعنى .

توجيه الحركة الإعرابية اقتضاء للمعنى

عند وجود اسم منصوب يشير إلى تركيب إسنادي سبقه من ذلك ما « ينتصب بعامل مضمر مثل قولك : لمن قطع حديثه : حديثَك : أي هات ، وعند تكبير المستهلين : الهلال والله أي أبصروا الهلال »[٣] و« المنصوب على التحذير في قولهم : إياك والأسدَ : أي قِ نفسك أن تتعرض للأسد ، والأسد أن يهلكك ولزوم الإضمار لتعلُّق القلب بالتنبيه على النفس ، والأسد ، فإن التحذير لازم : أي احذر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ ﴾ أي وأتوا خيراً ، فإن النهي عن الشيء أمر بضده ،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٦ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٧٦ .

ومنه قولهم الأسد الأسد لقيام أحد الاسمين مقامه »[١] ، ولذا يرد الاسم المنصوب في سياق الأفعال التي لا تتم ، ولا توجد إلا بوجود المفعول به ، ولأن فائدتها مرتبطة ببيان من وقعت عليه[٢] وعند ورود الاسم منصوباً بدون ذكر الناصب ، دليل على أن المتكلم اكتفى بذكر ما يستدعي نصب الاسم ذهناً نحو قولهم : أهلاً وسهلاً . فالفتحة الظاهرة ليست فقط لما خرج عن دائرة الإسناد والإضافة ، بل التركيب يفرض إبرازها على نوع من الألفاظ تختلف دلالتها بحسب وظائفها فدلالة الالتزام ، تدل على أن الاسم المنصوب يلزم أن يكون دليلاً على تركيب يشتمل على ناصب له ، فالحذف يرد ولكن يتضح المقصود من اللفظ المذكور وعلامةٍ إعرابيةٍ ، فقد فُهِمَ من قول العربي « تراباً وجندلاً » الدعاء عليه لموافقة الشكل للمعنى المقصود ، فلو ورد بشكل آخر لَفُهِم منه معنى غير المعنى المفهوم حين ورد منصوباً ، فعند رفعه يفهم منه معنى الإخبار لا الدعاء إذاً « ليس القصد إلا تقدير فعل ناصب ليس شيئاً معيناً لا يُتجاوز ، وإنما يقصد ما يلائم المعنى ، ويقارب اللفظ »[٣] فكل حركة إعرابية تحمل دلالة خاصة في توجيه معاني التراكيب نحو : « له علمٌ علمَ الفقهاء فالوجه الرفع لما تقدم من المعالجة الدالة على الفعل ، لدلالتها على الحدوث ، بخلاف العلم فإنه يمدح به كالخصال الثابتة .... ألا ترى أن معنى قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ، إنما تريد ثبوته واستمراره ، ولم ترد فإذا هو يفعل ؟ »[٤] ، ويفسر سيبويه ظاهرتي الرفع والنصب في « علم » ففي حالة الرفع يقول : « فهو

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٧٦ .

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) ابن يعيش ١ / ١٣٣ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

يخبر عما قد استقر منه قبل رؤيته ، وقبل سَمْعه منه ، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم ، ولم يرد أنه إنما بدأ في علاج الكلام في حال لُقِيِّه إياه ، لأن هذا ليس يثنى به ، وإنما الثناء في الموضع ، أن يخبر بما استقر فيه ، ولا يخبر أن أمثل شيء كان منه التعلم في حال لقائه »[١] ، وفسر حالة النصب حيث يقول : « وإن شئت نصبت فقلت : له علم علمَ الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه ، وكأنه لم يستكمل »[٢] إذاً لكل حركة إعرابية دلالة خاصة في توجيه معاني التراكيب فحركة الفتح لها في المثال السابق دلالة الكيفية ، والانتقال ، وهي تدل على المشابهة فقط ، أما حركة الرفع فلها في المثال السابق دلالة الاستقرار والثبوت ، وتحديد الصنف ، وهو منهم لا مشابه ، وتستدعي العلامة الإدخال في الشيء أو الإخراج منه من ذلك قول الله تعالى : ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾ فورود النهي يقتضي ورود ضده وظهور الحركة الإعرابية يستلزم استدعاء ملزومها ، وهو السبب في ظهورها وإخراج اللفظ مما سبق وإدخاله في سياق يقتضيه المعنى فـ(خيراً) منصوب بفعل مضمر « لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر فكأنه قال وائت خيراً لك »[٣] فعلامة النصب تزيل الإبهام مثل غيرها من العلامات في أداء وظيفة كلامية معينة ، فلا يكون توزيع العلامات وفقاً لاعتباطية المتكلم أو من يفرض استعمالاً لغوياً معيناً بل هي موزعة لما يقتضيه التركيب اللغوي من معنى ، لأن الحركة الإعرابية معهود ذهني ، والمعهود الذهني يكون باعتبار الوجود في المعنى ، حيث استغرق في ذهن المستعمل للغة أثر كل

(١) الكتاب ١ / ٣٦٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ١ / ٣٦٢ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٠٢ .

حركة في توجيه المعنى فأقام المتشابهات مقام بعض كي يطرد نظـام اللغـة في تفسير التراكيب .

الحركات الإعرابية دوال وتوسعة :

لمحدوديـة الألفـاظ وتعـدد معانيـها جـاءت اللغـة العربيـة معربـة فـ« الإعراب عرض داخل في الكـلام لمعنـى يوجـده ويـدل عليـه »[١] ، لأن « الأسماء لما كـانت تعتورهـا المعـاني فتكـون فاعلـة ومفعولـة ، ومضافـة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عـن هـذه المعـاني »[٢] ، فـلا يُفرق بين المعاني إذا تساوت إلا الإعراب ، فقد يرد اللفظ مرتبطـاً بسـياقه فيخصص له معنى من بين ألفاظ التركيب عن طريـق الحركـة الإعرابيـة ، ويرد اللفظ في السياق وله حركة إعرابية لا ترتبط بما ورد فيه ولكنها ترمـز إلى معنى يستدعي سياقاً يرتبط به ، فالحركة رمز مكثـف إن حللتـه أفضـى إلى سلالة المعنى ، وقد يرتبط اللفظ بعلامة إعرابية تنقل اللفظ من وظيفتـه الأصلية إلى وظيفة أخرى ، ولكـل وظيفـة علامـة إعرابيـة تقتضـي معنـى لا يتفق مع معنى الوظيفة الثانية ، فعلامة النصب تدل على تركيب يكشفه المعنى من ذلك « إنما أنت سيراً سيراً . معناه مـا أنـت إلا تسـير سـيراً »[٣] فحركة النصب في « سيراً » رمزت إلى وظيفة نحوية وهي المفعول المطلـق ، ودلالتها فعل السير ، وكشفت عن معنى الإسناد ، فـاللفظ (سـيراً) ورد في تركيب لا يرتبط بـه مباشـرة ، وأخـذ حركـة إعرابيـة تسـتدعي سـياقه

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧ .

(٢) السابق ص ٦٩ .

(٣) ابن يعيش ١ / ١١٥ .

المختزن في ذهن المتكلم ، وتقول العرب : « تراباً وجندلاً » فالذي دل على المعنى المراد من اللفظ الحركة الإعرابية وقد تتغير الحركة الإعرابية لإفادة معنى قصد إليه المتكلم ، فتقول عندي زيت رطلٌ ، وطاب نفس زيد ، فحركة الرفع في (رطل) دليل على أن اللفظ صفة ، وكذلك « نفسُ » دليل على أن اللفظ موصوف بالفعل ، وعند قولك : عندي رطلٌ زيتاً ، تغير الموقع للألفاظ وترتب على ذلك تغيير للحركة فرفع (رطل) نقله من التعيين إلى العموم ، وكذلك قولك : (طاب زيد) نسب الإسناد إلى غير من هو له فدخل في عموم اللفظ لقصد المبالغة والإبهام ، وتخصص المعنى بورود لفظ « نفس » منصوباً ، إذاً تم تخصيص المعنى ، وتحديده عن طريق النصب ، وعندما تقول : « حسن زيد أباً » فالمعنى نسبة الحسن إلى الأب ، فكأنك قلت : أبو زيد حسن ، وإذا ثبت ذلك ثبت أنه في المعنى وصف له . إذ لا فرق في المعنى بين الصفات والإخبار ، وإنما يفترقان من جهة علم المخاطب وجهله فسمى الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبراً وسمى باعتبار علمه له صفة فبين أن تمييز الجملة كتمييز المفرد فيما قُصد إليه ، وفي هذا تقرير الدليل على امتناع تقديم التمييز ، لأنه إذا قدم خرج عن حقيقته ، لأنه إنما كان تمييزاً بعد العدول عن الأصل الذي حصل به التفسير بالتمييز ، وإذا قدم خرج بتقديمه عن حقيقته ، لأن المعنى الذي من أجله غُير عن أصله ، وهو قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد أي أنك إذا ذكرت الشيء مبهماً ثم توفرت الدواعي إلى طلب علمه فكان في ذلك مبالغة وتعظيم وكذلك إذا ذكر مبهماً ثم فسرته فقد ذكرته مرتين ، وما ذُكِر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة »[1] ألا ترى أن لفظ (أب) يختلف

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٥٨ .

معناه بناء على شكله فالضمة دليل إسناد والفتحة دليل تحويله ، وتشير العلامة إلى تركيب قد طوي ذكره ، ودلت هي عليه فعنها يتوصل إلى معنى لمعنى التركيب « فالأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً »[١] من هذا النوع « وذلك قولك كلمته فاه إلى في ، وبايعته يداً بيد فإنما انتصب لأنه أراد كلمته مشافهة ، وبايعته نقداً فموضع قوله : فاه إلى في : موضع مشافهة ووضع قوله : يداً بيد في موضع نقداً ، فلو قلت كلمته فوه إلى في لجاز ، لأنك تريد كلمته وفوه إلى في »[٢] فعلامة النصب في (فاه) وفي (يداً) تدل على أن مراد المتكلم هو المفرد وأما العلامة في (فوه) و(يدٌ) فهي تدل على أن مراد المتكلم إيراد الجملة الواقعة موقع المفرد ، وعند ورود الاسم منصوباً يفهم من العلامة وروده في سياق فعلي من ذلك : « كلَّ شيء ولا شتيمة حر » يتضمن التركيب الأمر وضده فالعلامة تشير إلى تركيب إسنادي مأمور به لا يتم معناه إلا بوجود المنصوب ، وجاز حذفه لوجود دلالة لزومية تستدعيه مثل : أمم كلَّ شيءٍ ، فالحركة رمز دلالي تدل على معنى طوى ذكر لفظه وعنها سهل استحضاره فتحتاج التراكيب إلى نظرة ثاقبة موفقة بين ما يقتضيه ظاهر الصناعة وصحة المعنى ، وعلى ذلك فحركة الفتح قد تشير إلى تراكيب طويت تقتضي صحة المعنى تقديرها ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾ [آل عمران، آية : ١٧٥] للتوفيق بين الصناعة والمعنى يقدر محذوف يوافق المعنى ويوفي بالصناعة وهو « يخوفكم بأوليائه »[٣] .

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٣٦ .

(٢) نفس المرجع السابق ٣ / ٢٣٦ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١ / ١٥٨ .

قال تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَـٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٣٢﴾ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[1] إن الصناعة تقتضي العطف ولكن ما قبل العاطف يخالف المعطوف لفظاً ومعنى ، حيث ظهرت على المعطوف علامة تدل على معنى طوي لفظه ونوي معناه لإشارة الفتحة إليه حيث عطف اللفظ على مسبب اكتُفي بسببه حيث يكون التقدير : لينتقم ، ويعلمَ الذين يجادلون ، فنصب الفعل على تقدير يقتضيه المعنى . وبعد :

فالعربية لغة البيان حيث حددت معانيها بالإعراب الذي « جعله الله وشياً لكلام العرب وحلية لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين : كالفاعل ، والمفعول ، لا يُفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب »[2] ، ولو اكتفى المتكلم بأن يصف التركيب بحيث ما يكون مرفوعاً فهو داخل في دائرة الإسناد ، وما يكون مجروراً فهو في دائرة الإضافة لضاق الكلام حيث لو اقتُصِر « على أن يكون الفاعل مقدماً على المفعول واستغني عن الإعراب لضاق الكلام على المستعملين حيث لابد أن يقع التقديم والتأخير ، ووسيلة معرفة ذلك العلامات الإعرابية المفرقة بين المنصوبات والمرفوعات »[3] .

---

(١) سورة الشورى ، آية ٣٢ - ٣٥ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ١٤ .

(٣) علل النحو للوراق ص ٢٧٠ .

الترك مع وجود المقتضى وانتفاء المانع :

علامة النصب علم إعراب ، وهي رمز مكثف إن حللته كشف عن المعنى المقصود حيث تركت العرب تراكيب دلت على تركها العلامة ولولا رعايتها لأساليبها وعنايتها باتساق نظامه لقَصُر عن الوفاء بمراد المتكلمين فتركوا مع انتفاء المانع لوجود ضابط يغني عن كثرة التمثيل ، ولوجود قرائن معنوية أو لفظية لزومية أو تضمنية بها يتوصلون إلى تفسير الحركة الإعرابية في حالة حذف التركيب المقتضي لإبراز العلامة ، وعلى ذلك يلزم عدم الخروج عن ما التزمته من نظام لغوي ، وعليه سنقف على بعض الأبواب النحوية للتمثيل لا للحصر ، على ما تركه المتكلم لوجود مقتضى :

١ - المفعول به :

علامة النصب تكون دليلاً على تركيب إسنادي ، يُترك التركيب ، لأن العلامة تقتضي وجوده ذهناً لقرائن تعين على تحديده وتشعر بخصوصية ذلك الفعل فيحذف عند وجود قرينة :

١ - لفظية : يتم عن طريقها الانتقال إلى المعنى المفهوم من اللفظ ، وهي قرينة دالة تُعين المحذوف « كما إذا قال رجل من أضرب ؟ فتقول زيداً »[1] وفي نحو :

« لن تراها وإن تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً

(١) كتاب الكافية في النحو ١ / ١٢٩ .

لأنه لما أثبت بعد النفي ، ونصب بعد الإثبات عُلِمَ أن المراد إثبات الفعل المنفي أولاً وهو (ترى) والتقدير « إلا ترى لها »»[١] .

٢ - حالية : لما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص فتقول : زيداً »[٢] ، « لأن آخره قرينة حالية تشعر بمقصوده في قصد الفعل »[٣] فهذه تراكيب متروكة مع وجود المقتضى أي لم يلزم إظهار الفعل الناصب ، فـ« دل على أنهم لم يلتزموه أنهم يظهرونه ، فيقولون اللهم اجمع فيها ، أو اجعل فيها « ضبعاً وذئباً » وقول بعض العرب ، وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيانَ أي لُمِ الصبيان ، إما لما تضمنه (لِمَ أفسدتم) من معنى اللوم ، وإما لما فُهِم من قرينة الحال »[٤] .

٢ - المفعول المطلق :

علامة النصب قرينة لفظية تدل على ترك تركيب إسنادي من ذلك « إنما أنت سيراً سيراً . معناه ما أنت إلا تسير سيراً »[٥] فحركة الإعراب دليل ترك مع انتفاء المانع ، وقد يتم الحذف على ما يفهم من التركيب أنه بمعنى السياق الفعلي الناصب للمصدر نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٨٨] فصنع منصوب على المصدر المؤكد ، لأن ما قبله صنع الله في الحقيقة »[٦] ، فعند

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٤٧ .
(٢) السابق ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .
(٣) السابق ١ / ٣٤٦ .
(٤) السابق ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .
(٥) ابن يعيش ١ / ١١٥ .
(٦) السابق ١ / ١١٥ .

خفاء مُسبب الحركة الإعرابية يتوصل إليه بالقرائن اللفظية أو المعنوية « فيُحذف عامل المصدر جوازاً لقرينة لفظية نحو : حثيثاً لمن قال : أي سير نسير ، أو قرينة معنوية نحو : تأهباً لمن رأيتهُ تأهب لأمر ، ويحذف عامل المصدر المستعمل في الدعاء نحو : سقياً »[١] ، ويحذف عامل المصدر عند وجود ضابط نحوي : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد ، آية : ٤] فالضابط النحوي هو « أن تتقدم جملة متضمنة فوائد ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصدر وجب حذف أفعالها ، فحذفوا الفعل لقيام القرينة الأولى وهي الجملة التي هذه فوائدها ، والتزموه لأن اللفظ الأول قد وقع موقع الفعل فاستُغنى عنه لفظاً ، ومعنى كقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴾ [محمد ، آية : ٤] فإن (شدُّوا الوثاق) متضمن لفوائد وجودية من (مَنّ ، أو استرقاق ، أو فداء ، أو قتل) فلما ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها ، وقيل فإماّ منّاً وإمّا فداء ، ولو قيل في مثله فإماّ تمنون مناً ، وإمّا تفدون فداءً لم يجز »[٢] .

٣ - النداء :

قد يترك الشيء لمانع ، وعند انتفاء المانع يقتضي الذكر وما يترك مع وجود المقتضى لا لمانع ، وهذا يستوجب فيه الإتباع والإتيان بالمتروك خروج عن مقتضى النظام اللغوي ، من ذلك المنادى و« الوجه ما قاله النحويون في أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، وأنه كان الأصل : يا ادعو زيداً ، أو ما أشبهه على معنى الإنشاء ،

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ٣٦٠ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً واقتصروا عليه ، فكان الموجب لحذفه كثرة استعماله ، ووقوع حرف يدل عليه في محله ، وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدعٍ في اللغة بل واقع كثيراً ، وفي مثله أنهم تكلموا به على الأصل ثم خففوه لأن ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيراً ، وإنما المعنى أنهم علموا أنه يكثر استعماله ففعلوا ذلك من أول الأمر »[1] إقامة الشبه بين الفعل والحرف مقترن بالمعنى فنغمة المنادى ترمز إلى معنى الفعل و« الأصل في المنادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول به إلا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضم ، أو بناءه على الفتح ، أو إعرابه بالخفض ، فأمّا ما يوجب خفضه فدخول لام الاستغاثة وأما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو أن يكون مفرداً معرفة ، وإنما بنى على الضم لطروء سبب أوجب البناء ، وهو مناسبة ما لا تمكن له في الإعراب وهو شبهه بالمضمر ألا ترى أنك إذا قلت يا زيدُ فأصله في المعنى : ادعوك ، وأناديك ، لأنه مخاطب ، ووضع المخاطب يكون بضمير الخطاب ، فلما عدلوا عن ذلك المعنى إلى الظاهر كان وضعاً له موضع المضمر ، فلما أشبه المضمر كان سبباً موجباً للبناء ألا ترى إلى قول بعض العرب يا أباك ، حيث أوقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه ، وإن كان شاذاً »[2] فالترك مع وجود المقتضى أو مبدأ الإحلال وهو إحلال أسلوب محل أسلوب بناء على ما تضمنه من معنى ، من ذلك المنادى استفيد معنى الإخبار من امتداد الصوت « يـــــا » ومعناه « ادعو » فترتب على ذلك وجود الآتي :

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٥٢ .

(٢) السابق ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

١ - حذف الفعل .

٢ - ترك النصب لوجود مقتضى الجر .

٣ - المشابهة حيث ترك المضمر لحذف الفعل وقام الظاهر مقامه عند وجود ما ينوب عن الفعل .

وقد يذكر النداء ويترك المنادى لا لمانع لوجود مقتضى لذكره ذهناً ، من ذلك « يا هلا » و« يا رعاكم الله » و« يا ليتني تعلمت » فيُترك اللفظ أو التركيب اعتماداً على ذهنية المخاطب مع وجود ما يُعيّن المقصود .

٤ - الحال :

قال تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ ﴾ ، وتقول : أخذته بدرهم فصاعداً .

لفظ « قادرين » نصب على الحال ودل على متروك ، دلت عليه القرائن اللفظية ، والسياقية ، فاللفظية وجود علامة النصب حيث لا تكون إلا إثر تركيب إسنادي ، والاكتفاء بدلالة السياق على المحذوف .

ولفظ « صاعداً » « نصب على الحال وحذف العامل وصاحب الحال فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال »[1] فالمنصوب هنا دليل على معنى مشتمل على عناصر الإسناد ومبين للجملة العربية بين التأسيس والإنشاء .

وبعد ... هذا مطلب كثر وروده في غالب أبواب النحو ، ولولا خشية الإطالة لأتيت منه بالشيء الكثير .

---

(١) ابن يعيش ٢ / ٦٨ .

مبحث : المجرورات

مقدمة :

جاءت ألفاظ اللغة العربية معربة للوفاء بما يحمله المتكلم من معانٍ تختلج في ذهنه ، فوزعت حركاتها الإعرابية ، وفقاً لتوزيع المعاني في تراكيب اللغة الجُملية فوضع النحاة نظاماً تفسيرياً لتلك الحركات في أبواب نحوية كلية (مرفوعات ، ومنصوبات ، ومجرورات) وأدركوا العلاقة القائمة بين هذه الأبواب فرُتبت على أساسها لأن الكلام بلفظ في تركيب ، يقصد به المتكلم إفادة السامع وإفادة الكلام مرتبطة بفكرة الإسناد ، وعنها تتولد بقية الوظائف النحوية ، فالمنصوبات ترد إثر مرفوعات ، وتتضح ظاهرة التلازم بين وظيفة الجر ، ووظيفة الإسناد ، فلا مجرور إلا في سياق فعلي أو شبهه ظاهر أو مقدر ، وقد أبرزها النحاة القدماء في منهج استنتاجي موافق لطبيعة الاستعمال ومنبيء عن المعنى ، فالوظائف النحوية انتحاء لسمت كلام العرب في تصرفه وإعرابه ، ولا ينكر التعليلات النحوية إلا من ضعف في نفسه عن إحكام العلة لأن « هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى ، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال ، وهذا كقولهم : يقول النحويون : إن الفاعل رفع والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك . ألا ترى أنا نقول : ضُرِب زيد ، فترفعه ، وإن كان مفعولاً به ، وتقول : إن زيداً قام فتنصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول عجبت من قيام زيد فتجره ، وإن كان فاعلاً ، ونقول قد قال الله ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ [البقرة ، آية : ١٤٩] فرفع حيث وإن كان بعد حرف الخفض .... ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عن أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في

المعنى ، وإن كان الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، والمفعول إنما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل »[١] فما يعترض على علل النحويين إلا من ضعف في نفسه عن إحكام العلة الموجهة للمعاني المقصودة للمتكلم المُفَسرة بالحركة الإعرابية التي ما فتئ النحاة يدللون للمعنى الذي رمزت إليه ، ومنها علامة الجر (الكسرة أو ما ينوب عنها) إلا أن أصول التجديد فصَلت بين المعاني فجعلت لكل من علامتي الضم والكسر معنى مستقلاً وأهملت الفتحة ، بينما الضمة قطب الرحى ومولدة لبقية الحركات ، وارتضت لتفسير المجرورات المصطلحات التالية :

١ - الكسرة علم الإضافة ، وأن موضعها هو المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة سواء كانت الإضافة بالأداة أو بغيرها ، ولا تجد الكسرة في غيرها[٢] ، وعلى النحاة أن يدرسوها درساً واسعاً لا ليبينوا أثرها في اللفظ وحكمها في الإعراب ، بل ليعرفوا سبيلها في البيان وأثرها في تصوير المعاني ، ومدى تصرف العرب فيها وتوسع العربية بها[٣] .

٢ - يقسم مهدي المخزومي الإضافة إلى قسمين :

أ - قسم مباشر : إذا أضيفت كلمة إلى كلمة إما معنوية أو لفظية ، ولا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه إلا التخفيف ، والحق أن التخفيف ليس غرضاً ترتكب الإضافة من أجله ، لو كان الأمر كذلك لما

(١) الخصائص ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) ينظر إحياء النحو ص ٣٢ ، ٧٤ .

(٣) ينظر المرجع السابق ص ٧٧ .

استعمل الوصف منوناً ، والحق أن هذه الأوصاف أفعال حقيقية لها معاني الأفعال ، ولها دلالتها على الزمان ، ولكن الزمان المدلول عليه بها زمان دائم مستمر ، فإذا أريد إلى تخصيص زمان الوصف أضيف أو نون ، فإن أضيف خلص للزمان الماضي ، وإن نون خلص للمستقبل .... فليست المسألة تخفيفاً كما زعموا .

ب - الإضافة بواسطة :

حكم الاسم بعد أداة الإضافة :

أن الأسماء التي تلي أدوات الإضافة إنما تكون مخفوضة على الإضافة ، لأن الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، فالاسم بعد هذه الأدوات إذاً مخفوض ، وخفضه بالإضافة ، والمضاف هو ما قبل الأداة من فعل أو غيره .

أما النحاة فقد نسبوا الجر بعدهن إليهن ، وسموهن جارات أو عوامل الجر ، والجر عندهم بهن ، لأنهن مختصات بالأسماء وكل ما يختص من الأدوات يعمل ، وليس من جر في العربية إلا بهذه الأدوات ، أما الجر في المضاف إليه ، فعند جمهورهم بأداة جر مقدرة ، نحو هذا ثوب زيد ، وهذا خاتم فضة ، « بل مكر الليل » وقد قدروا في المثال الأول « اللام » أي هذا ثوبٌ لزيد ، ومعنى هذا أن الجر في المضاف إليه هنا بمن المقدرة ، وقدروا في الآية « في » وهو تمحل ثقيل لسببين :

أولهما : هذا التقدير المتكلف .

ثانيهما : هذا الإبعاد في اعتبار أن هذه الأدوات عوامل مؤثرة بمنزلة العلل ، ولا أظن الأساليب تحتمل مثل هذا »[1] .

---

(١) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٨٢ - ١٨٣ .

٣ - قانون الفعالية :

يرى صاحب هذا القانون أن النهج القديم ينطلق من دراسة الجزئيات المتناثرة للحالة الإعرابية الواحدة ، ومنها حالة الجر ، فهي في النهج القديم تحت بابين أما في ضوء القانون فتدمج تحت بـاب واحـد هـو « الوسـيط » حيث خُصت بعض الأسماء المعربة بالكسرة حينما تسبق بحرف جر ظـاهر أو مقدر مما يجعل دلالتها على المشاركة بالفعالية التي تتحدث عنها الجملـة وسطاً بين الشدة والضعف[١] .

٤ - مراتب الإعراب وأحواله :

« الأسماء منها المهم الذي لا يقوم الكلام بدونه ، ولا يكون المعنى إلا بوجوده وهذا في أرفع المراتب وتستحق أن ترفـع ، ومـن الأسمـاء التـابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل ولا مقام له بنفسه ، ولا مكان له بذاتـه ، وهذه لا تستحق إلا الخفض وهو عَلَمُ الإضافة »[٢] .

٥ - الاعتماد على الحس اللغوي :

« تتركز نظرة النحو المقترح ، أو نظريته في أن الحـس اللغـوي العربـي ذلك الحس الواعي المتذوق ، هو الذي جمع بين الكسـرة أخـف الحركـات الثلاث والاسم الذي يوازنها وتوازنه في الخفة وهو المضاف إليه »[٣] .

---

(١) ينظر المفتاح ص ٢٨١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ .

(٢) نحو التيسير ص ٦٨ - ٦٩ .

(٣) النحو في إطاره الصحيح ص ١٣٧

٦ - مبدأ إعراب أقسام الكلم :

« إن ألفاظ اللغة العربية كلها معربة ، ومن الواجب بعد هذا أن ينقل الإعراب من اصطلاحهم إلى اصطلاح آخر ، وهو تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر ، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه ، ولهذا يجيء في الحروف والأفعال التي يرون أنها مبنية لا معربة ، هذا التغيير لا يختص به نوع من اللغة المعربة ، بل يتفق فيه إلى حدٍ ما أسماؤها وأفعالها وحروفها ، فيجب أن يشملها الإعراب الذي تمتاز به ، لأن كلاً من الإعراب والبناء أمر تقدير وأنه لا شيء ، ولذلك تكون الكسرة علامة للجر في أربعة مواضع : الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع المؤنث السالم ، والحرف المجرور الآخر »[1] .

(١) ينظر النحو الجديد ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٣٤٣ .

تقسيم الظاهرة النحوية

حمل المجددون على القدماء تقسيمهم للظاهرة الإعرابية بناء على ما يقتضي ظهورها ، ويرون أنهم لم يعنوا بتصويرها للمعاني وتصرف العرب فيها ، وكان من المفترض أن يقدموا توضيحاً للظاهرة يكون مُوَفِقاً بين التفسير اللفظي والمعنى والواضح من أصولهم أنها تهتم باللفظ دون المعنى ، حيث إن الاكتفاء بإطلاق الكسرة علم الإضافة ، وكل مجرور يكون مضافاً إليه ، وتقسيمهم للإضافة بين المباشرة وغير المباشرة ، وإطلاق مصطلح الوسيط على كل مجرور ، ووقوعها في أدنى مرتبة ، وعدم خصوصية الإعراب بألفاظ معينة من اللغة ، فهذا ضرب من التعميم لا يكشف عن المعاني التي تؤديها وظيفة المجرورات ، وليس فيه مجال للإقناع بما تنطوي عليه من أسرار التراكيب التي ترد فيها ، وهذا ما اعتنى به النحو العربي في تبويبه وتفصيلاته .

وظيفة الجر :

ظاهرة تلازمية بين لفظين ، ينتج عنها ظاهرة إعرابية لأثر تركيبي ممثلة في الكسرة أو ما ينوب عنها ، يتحدد عنها معنى النسبة ، وهي الإضافة في معناها المعجمي فكل جر « يكون بالإضافة ، وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له ، والمعنى المقتضي ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنها إذ الإعراب وضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره »[1] فالإضافة هي نسبة معنى مقصود إيصاله إلى اللفظ المجرور بأداة

(١) ابن يعيش ٢ / ١١٧ .

اختارها النظام اللغوي فـ« المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف لفظاً أو تقديراً مراداً بُني الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه وقد سماه سيبويه مضافاً إليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فإذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلاشك أن (زيد) في قولك : مررت بزيد مضافاً إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر »[١] وعلامة الجر أثر لمؤثر في اللفظ المجرور حيث « لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة لأنها من المقتضيات للإعراب ومقتضاها هو الجر والعامل هنا غير المقتضى ، لأن العامل هو ما تتقوم به المعاني المقتضية ، فوجب أن يكون غيرها ، وهو هاهنا حرف الجر أو معناه يعني للمضاف إليه ، إذا كان اسماً كقولك : غلام زيد ، فإن المعنى على ما تقدم غلامٌ لزيد »[٢] ، لأن الحروف « تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء وإن اختلفت فيها جهة الإضافة ، أو لأنها تضاف إلى المجرورات كالأسماء »[٣] بهذا يتضح أنه إذا أطلقت الإضافة على المجرور ، فالمقصود معناها المعجمي ، أما من حيث التقسيم الاصطلاحي للعوامل فقد قسمها النحاة إلى قسمين بالحروف والإضافة لأن الحرف مع الاسم لا يكونان بمنزلة الكلمة الواحدة بعكس الإضافة فالمضاف والمضاف إليه مركب إضافي بمنزلة كلمة واحدة ، فهي تدل على ذات له تصور في الذهن ، أما « حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم إلى الاسم ، والفعل

(١) كتاب الكافية في النحو ١ / ٢٧٢ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠١ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٥٩ .

بالاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء »[١] وتقتضي أصول الصناعة اللفظية أن « الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم »[٢] .

الأبعاد الدلالية للاسم المجرور :

علامةُ الجر : المجرور بها يأخذ أبعاداً دلالية يقتضيها التركيب فتكون في ضوء اللفظ والمعنى في المجالات التالية :

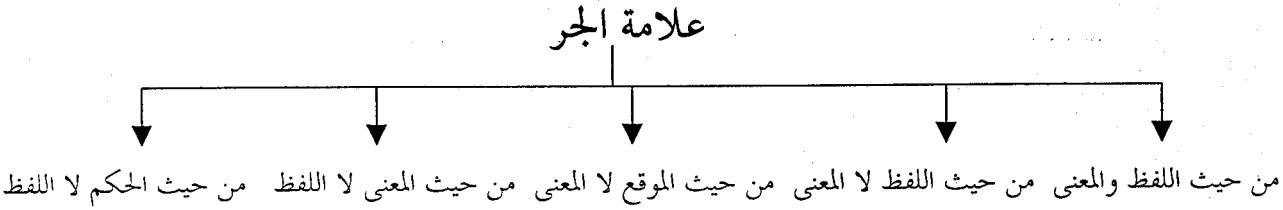

من حيث اللفظ والمعنى :

يتم ذلك بوجود ارتباط بين مفردات التركيب بحيث لا يتم المعنى إلا باكتمالها سواء كان ذلك بالأداة الظاهرة أم بالمقدرة .

﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤] .

الجر بالأداة : المركب الإسنادي متوقف المراد فيه على ورود الجار والمجرور ففيه ظاهرة تلازم بين ألفاظ التركيب .

---

(١) الأصول في النحو ٣ / ٤٠٨ .

(٢) نفس المرجع السابق ٢ / ٩ .

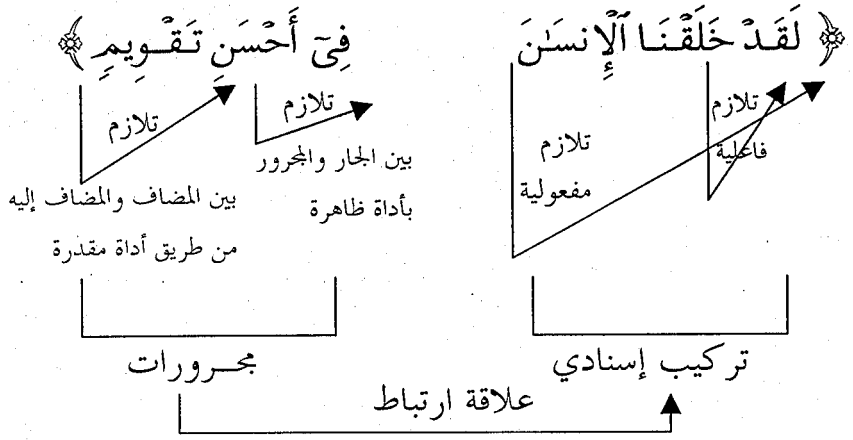

٥ الجر بالأداة المقدرة :

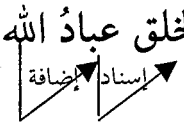

فعند وجود التلازم بين الجار والمجرور والمتضايفين بحيث لا يتم المعنى بسقوط أحدهما يكون هناك توافق بين اللفظ والمعنى فعلامة الجر جاءت في موقعها حيث لا يكون هناك موقع آخر يطلبه فهو إمّا يكون في سياق ١٠ فعلٍ قاصر فيوصل الحرف معناه إلى الاسم المجرور ، أما المتضايفان فهما « أن تجمع في الاسم مع الإضافة إضافة معنوية ، وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده ، وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف أو التخصيص ، وتسمى المحضة أي الخالصة ، يكون المعنى فيها موافقاً للفظ »[1] .

١٥ ولذلك اقتضت عناية العرب ببيان معاني كلامها أن تجعله متسقاً مقبولاً وافياً بمغازي أغراضها فحين وجدت أفعالها ما يصل إلى ما بعد الفعل ، ومنها ما يقصر أعانوا القاصر بما يوصل معناه إلى ما بعد الفاعل « فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها

(١) ابن يعيش ٢ / ١١٨ .

ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها لما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة ، ألا تراك تقول : ضربت عمراً فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب ، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم ، ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه ، وذلك نحو : عجبت ، ومررت ، وذهبت ، ولو قلت : عجبت زيداً ، أو مررت جعفراً ، أو ذهبت محمداً ، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء »[1] ، فالحركة الإعرابية (الكسرة أو ما ينوب عنها) في هذه الحالة تكون موافقة في اللفظ والمعنى والموقع .

من حيث اللفظ لا المعنى :

يقتضي اللفظ حركة إعرابية لطارئ يطرأ على التركيب لا للمعنى الذي أعد له الموقع فيأخذ السياق التركيبي في هذه الحالة معنيين الأول يقتضيه الموقع والثاني يقتضيه العنصر التوكيدي الخارجي عن الأركان الرئيسية للتركيب ، أما الحكم الإعرابي فيكون للطارئ ، والحركة تكون حركة اقتضاء فرضها الدخيل على أركان التركيب فيكون المجرور في غير موضعه ، فيأتي المجرور حكماً لا معنى ، لأن المعنى لغير موضعه ، والحالات التالية تبين ذلك :

١ - يأتي الاسم المجرور في موضع الفاعل :

ما قام من رجل

(١) ابن يعيش ٨ / ٨ .

﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] .

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٥١] .

٢ - في موضع المفعول به :

﴿ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣] .

٣ - في موضع المبتدأ .

﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ [فاطر: ٣] .

بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَتَمهُ لا يُشترى كتانه وجهرمه

بحسبك زيد .

٤ - في موضع الخبر :

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦] .

﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم: ٢] .

الاسم المجرور في الحالات السابقة ورد في غير معنى الإضافة ولكن اللفظ يكون أقوى من المعنى فيأخذ الحكم من ذلك أن حرف الجر (من) قد يرد زائداً على أركان التركيب الأساسية لمعنى بلاغي تأكيدي ، ويكون « دخولها في الكلام كسقوطها »[١] ، كذلك الباء « تُزاد في خبر المنفي توكيداً »[٢] وكذلك في الموجب ، وتجر « رب » المبتدأ ظاهرة ومقدرة ، إذاً علامة الجر تتعدد وظائف المجرور بها ، فيعطى الحكم للفظ والمعنى للموقع ، هذا ما تعجز عن تفسيره أصول التجديد .

---

(١) المقتضب ٤ / ١٣٧ .

(٢) الأصول لابن السراج ١ / ٤١٢ - ٤١٣ .

من حيث الموقع لا المعنى :

يطلق اللفظ على عموم جنسه ، وعند وروده في تركيب لا يفي يغرض المتكلم والمخاطب حتى يتحدد إما بتعريف أو تخصيص ولا يتم ذلك إلا بالإضافة فإذا أضيف إلى معرفة اكتسب التعريف وإن أضيف إلى نكرة اكتسب التخصيص وخرج بالإضافة عن إطلاقه[١] ، ولابد أن تكون الإضافة إلى غير المضاف ، وأما ماظاهر إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول أنه أضيف إلى صفة محذوف لأن « المضاف قد يحذف كثيراً من الكلام ، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار ، إذا لم يشكل ، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً »[٢] وقد يرد في التركيب ما يشير إلى المضاف إليه لأن الشيء « يضاف إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما ، يعني أنه لا يشترط في الإضافة ملك فيما يملك ولا خصوصية في ذلك المعنى بالنسبة إلى المضاف إليه ، ولكن يكتفى بأدنى ملابسة فتحصل خصوصية ما نحو : كوب الخرقاء »[٣] فعند حذف المضاف إليه الموصوف يقوم ما يتعلق به بسبب مقامه نحو : « دار الآخرة » مؤول بحذف موصوف للمضاف إليه »[٤] ، « وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهر من إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة إلى موصوفها ، والتأويل فيها على غير ذلك ، فمن ذلك قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول إذ

(١) ينظر ابن يعيش ٢ / ١١٨ .

(٢) نفس المرجع ٣ / ٢٣ .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤١٣ .

(٤) نفس المرجع السابق ١ / ٤١٥ .

الصلاة هي الأولى والمسجد هو الجامع ، وإنما أزيل عن الصفة ، وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء »[1] فعند حذف المضاف إليه الموصوف حل الوصف محله فأخذ حكمه ، ووظيفته ، فهو مجرور لأنه وقع في وظيفة المضاف إليه ، والمعنى خلاف ذلك ، هذا مقتضى تحليل النظام النحوي للتراكيب حيث حافظ على الظواهر التلازمية ومنها التلازم بين الصفة والموصوف فحين حذف الموصوف احتفظت صفته بموقعه .

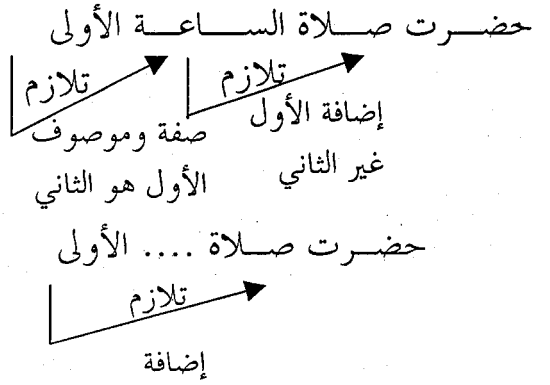

احتفظ النعت بالوظيفة لأنه هو المحذوف في المعنى ، ولو نقلته إلى المضاف لاختل المعنى لأنه ليس هو هو .

من حيث المعنى لا اللفظ :

من المعلوم أن المضاف يأخذ حركته الإعرابية الموافقة للموقع الذي يقتضيه التركيب ، أما المضاف إليه فحركته الكسرة أو ما ينوب عنها ، وقد يطرأ على التركيب ما يغير المقتضى للحركة ، فيصبح الحكم للطارئ ، فعند حذف المضاف يحل المضاف إليه محله ، فينسى المضاف فيأخذ المضاف

(١) ابن يعيش ٣ / ١٠ .

إليه حكمه اللفظي ، لأن « المضاف قد حذف كثيراً من الكلام ، وهو سائغ في سعة الكلام ، وحال الاختيار إذا لم يشكل ، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً ، وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه ، والشاهد « واسأل القرية » والمراد أهل القرية ، لأنه قد علم أن القرية لا تسأل ، لأن الغرض من السؤال رد الجواب ، والعلم فيه ، فالآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علماً على جواز حذف المضاف إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى ، ومن ذلك ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة، آية: ١٧٧] تقديره « بِرَ من » فلابد من حذف المضاف ، لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو الأول أو منزلاً منزلته ، فلذلك حمل على حذف المضاف »[١] فاقتضى اللفظ مخالفة المعنى لأن المعنى في « واسأل القرية » ، « الأصل اسأل أهل القرية ، فالقرية مخفوضة بالإضافة إليها ، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه فباشره العامل ، فانتصب انتصاب المفعول به ، وإن لم يكن إياه في الحقيقة كذلك أعطوه حكمه في غير الإعراب من التأنيث والتذكير »[٢].

من حيث الحكم لا اللفظ :

قرر المجددون أن المضاف إليه لابد أن يكون مجروراً بالكسرة ، وقد ورد الاستعمال اللغوي خلاف ما قرروه ، فتكون الإضافة إلى غير محتمل للكسرة ، لوقوعه موقع ما يحتمل الكسرة ، وهو المفرد ، ولذلك يأخذ اللفظ الأحكام اللفظية التي فرضتها له أصول الصناعة ، ويأخذ ما عَلَمه

(١) ابن يعيش ٣ / ٢٣ - ٢٤ .

(٢) نفس المرجع ٣ / ٢٥ - ٢٦ .

الكسرة ، لأن « العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال ، لأن الزمان مضارع للفعل ، ولأن الفعل له بني فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما ، وذلك قولهم : أتيتك يومَ قام زيد ، وأتيتك يومَ يقعد عمرو ، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة ، آية : ١١٩] ، وقال الشاعر :

يوم عقرت للعذارى مطيتي

ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى المبتدأ وخبره كقولك : أتيتك زمنَ زيدٌ أميرٌ ، كما تقول : إذا زيد أميرٌ »[1] ، « واتسعوا في ظروف الزمان حتى أضافوها إلى الجمل بتأويل مضمونها فقالوا : أتيتك يوم يقوم زيد ، وزمن الحجاجُ أميرٌ والمعنى قيام زيد ، وإمارة الحجاج »[2] .

ما تقدم إشارة إلى مدى اهتمام القدماء بتصوير المعاني للحركة الإعرابية فكتبهم تزخر بإيراد المعاني للإضافة فهي إما بمعنى اللام إذا كان المضاف ملكاً للمضاف إليه وتكون بمعنى (من) إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، وتكون بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وبينوا معاني حروف الجر ودلالاتها ووظائفها ، وخصصت كتب لدراسة معانيها وبيان تناوبها وأثرها في تغيير المعنى من تلك الكتب : مغني اللبيب لابن هشام والجنى الداني من حروف المعاني للمرادي ، والأزهية في معاني الحروف ، وغيرها .

---

(١) الأصول لابن السراج ٢ / ١١ - ١٢ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٤١٩ .

العلاقة بين الكسرة والضمة والفتحة

علاقتها بالفتحة : إذا كانت الكسرة ناتجة عن حرف الجر فهي موصلة لفعل قاصر ، وموضع الجار والمجرور في هذه الحالة « يكون موضع الحرف والاسم المجرور نصباً بالفعل المتقدم يدل على ذلك أمران :

١ - أن عبرة الفعل المتعدي بحرف الجر عبرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه . ألا ترى أن قولك : مررت بزيد معناه كمعنى جزت زيداً ، وانصرفت عن خالد كقولك : جاوزت خالداً ، فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناه مما يتعدى بحرف الجر ، لأن الاقتضاء واحد إلا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال فافتقرت إلى مقوٍ .

٢ - من جهة اللفظ فإنك قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحو قولك : مررت بزيد وعمراً ، وإن شئت وعمرٍو بالخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع »[1] ، فالعلاقة بين الكسرة والضمة في هذه الحالة غير مباشرة بل عن طريق متعلق من متعلقات الفعل وعلامته الفتحة لأن « المجرور في موضع مفعول به منصوب »[2] والمفعول يأتي في سياق فعلي ، ويكون إثر مرفوع ، وشبه الجملة من الظرف والجار والمجرور لابد من تعلقها بفعل أو شبهه ، وقد يذكر الفعل أو يحذف و« يتم الحذف لدليل معنوي مع عدم وجود ما يسد مسده ، ويحذف مع وجود الدليل الذي يسد مسده، ومن ذلك: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ [الأعراف ، آية: ٧٣]

(١) ابن يعيش ٨ / ٩ - ١٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٩٤ .

بتقدير : وأرسلنا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبي ، والمرسل إليهم يدل على ذلك »[١] و« التعلق بالمعنى دون اللفظ ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم ، آية : ٢] بنعمة : الباء متعلقة بالنفي إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الذي يكون من نعمة الله ، وليس في الوجود جنون هو نعمة »[٢] .

بهذا يتضح أن وظيفة الجر لا يمكن أن تكون مستقلة بالمعنى لأنها فرع عن فكرة الإسناد .

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٣٦ .

(٢) نفس المرجع السابق ٢ / ٤٣٨ .

الفصل الثاني

الاتجاه الألسني والرافض لمعطيات النحو العربي

المبحث الأول : التحليل الشكلي .

المبحث الثاني : الوظائف النحوية .

المبحث الثالث : المنهج الوصفي .

مقدمة :

لكل نظام معطيات يرتكز عليها في مجريات مجاله ، ومن معطيات النحو : التبويب والوظائف النحوية والحركات الإعرابية والقضايا التفسيرية .

فلكل حركة إعرابية قضية تفسيرية ، ووظيفة نحوية ، وكل وظيفة نحوية تشكل باباً نحوياً .

وبين الألسنية في ميادين تطبيقاتها في مجاليها الوصفي التجريبي والعقلي ، والرافض لمعطيات النحو أوجه اتفاق واختلاف .

أوجه الإختلاف :

أ- الألسنية فككت النظام النحوي وأعادت بناءه على إسقاطات نظرية خارجة عن طبيعة اللغة في مبادئ النماذج الركنية ، والتواليدية ، والتحويلية ، وكتل لغوية ، وسمات ذاتية ، وفرضية التركيب الأساسي الفلمورية ، وغيرها .

ب- الرافض لمعطيات النحو : هدم الأسس التي أقام النحو عليها بناءَه وأنكر أن تكون الحركات دوال على معان ولا تخضع اللغة للقيود .

يقول الدكتور أنيس فريحة : « اللغة لا تقف عند نقطة معينة .. لأن اللغة مجرى ، ونحن نأبى في مواقفنا الرسمية إلا أن نعاكس هذا

المجرى »[١] ثم يدلل على الإزدواجية اللغوية بما حدث للأمم غيرنا ، « ولكن الغلبة في هذا الصراع بين لغة الحياة ولغة الكتاب كانت أبداً للشعب .. والفارق بيننا وبين هذه الشعوب المزدوجة اللسان ينحصر في أمرين :

أولاً : أنهم حلو المشكلة بإعترافهم أن لغة الحياة هي اللغة الصحيحة الفصحى وإعترافهم هذا رفع اللهجة المحكية إلى مرتبة اللغة الرسمية .

ثانياً : لم تكن مشاكلهم عويصة معقدة مرتبطة بالدين كما هي الحال عندنا ، نحن نفوقهم في المشاكل عدداً وتعقيداً ، ويفوقوننا عزماً وإرادة[٢] .

ويعرض الثابت للمتغير في كل أحواله يقول : « اللغة لا تثبت على حال »[٣] .

ويقول : « الفصحى بعد أن أصبحت لغة الدين واللغة الرسمية للدولة الجديدة أخضعت للقيود ، القيود التي يفرضها الصرفيون والنحويون . والخطأ أن اللغة لا تقيد »[٤] .

(١) نحو لغة ميسرة أنيس فريحة ص ١٩ .

(٢) نفس المرجع ص ١٩ - ٢٠ .

(٣) نفس المرجع ص ٢١ .

(٤) نفس المرجع ص ٢٢ .

ويدلل على صحة رأيه يقول : « فإننا في حياتنا اليومية نتكلم لغة سلسلة سيالة تتميز بفقدان الإعراب »[١] ويصرح برفضه لمعطيات النحو يقول : « ولكن ما يؤسف له حقاً من جهة التطور اللغوي أن يتم ضبط اللغة العربية في أحكام مرهقة في زمن بلغ فيها نموها أشده »[٢] .

ويقول : « تقييد اللغة بأحكام مرهقة يوقف نمو اللغة .. ولكن لغة الناس تسير سيرها غير عابئة بالأحكام »[٣] ويرى إبراهيم أنيس : التخلي عن الإعراب ، ودليله عدم وجوده في اللهجات العامية ، وعدم وجوده في الألسنة السامية الأخرى بصفة واضحة مقنعة إذاً فهو لم يكن موجوداً في العربية الفصحى ، وما وجد منه في كتب النحو إنما هو اختلاق النحاة ؛ لأنهم خلطوا أثناء جمعهم بين لهجات مختلفة ، وبالتالي بين أنظمة نحوية مختلفة ، ويرجح أن حركاتنا الإعرابية ليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية كما يظن النحاة ، بل مرد ذلك المكانية لكل منهما ، ويتجه في تفسير ظاهرة الإعراب إلى رأي مؤسس على النظريات الصوتية الحديثة ومنسجم مع اللهجات العربية الحديثة فلا تحرك أواخر الكلمات إلا لضرورة صوتية ، ويكتفي بالمواقف الآنية لتوجيه معنى الكلام[٤] .

---

(١) نحو لغة ميسرة أنيس فريحة ص ٢٢ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٣ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٥ .

(٤) ينظر من أسرار اللغة ص ٢١٦ - ٢٤٩ .

وجه الاتفاق :

التمرد على الموروث واعتباره مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن ، والبديل عند الألسنية النظريات الغربية ، أما الرافض لمعطيات النحو فقد عجز عن إقامة منظومة جديدة . ولذلك اتخذ هذا الفصل عنوان « الإتجاه الألنسي والرافض لمعطيات النحو العربي » وسيكشف العرض والدراسة والنتائج عن مدى هذا الاتفاق بينهما .

مبحث : التحليل الشكلي

التحليل إلى المكونات المباشرة عبارة عن النظريات الصورية المتوقفة على الوصف من حيث بيان ركنية التركيب ، ونماذج تحويلية وتوليدية ، وهذا التحليل يهدف إلى تحديد مركبات الجملة دون النظر إلى وظائفها ، ويكون بالاعتماد على توزيع الوحدات ، وعليه فلابد من فرض النظريات ، فـ« ضروري أن يقوم اللساني ببناء نظرية صورية للتمثيل النحوي تحدد فيها المفاهيم الصورية ، وأنماط القواعد الصورية الممكنة إلى جانب النظرية التي تحدد جوهر المبادئ اللسانية والأوصاف النحوية التي تحتاج إليها لتحليل اللغات الطبيعية ، وهذه النظرية التمثيلية ذات أهمية قصوى ؛ لأنها تقدم الإطار الضروري الكافي للتعبير عن التعميمات القائمة في اللغات ، ولذلك فإن عدم كفاية النظرية التمثيلية الصورية يؤدي في نفس الآن إلى عدم كفاية ما يرد في جوهر النظرية »[1] هذه النظريات الافتراضية أرادت أن تتخلص من المعطيات التقليدية للغة فاضطرها الأمر إلى « تحليل اللغة إلى عناصرها كما يحلل الكيمائي مادة ما ، فيدرس أصواتها وتصريفها واشتقاقها وأحكام تركيبها بناءً على أنواع الجمل التي ترد في اللغة ، ويضع الأحكام بشكل وصفٍ ، وتقرير للواقع »[2] .

ومسألة الربط ترجع إلى « وصف العلاقة بين التركيب الباطني والتركيب الظاهري يسمى ذلك تحويلاً وهي تشبه عملية كيميائية .

---

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ٥٠ .

(٢) نظريات في اللغة ص ١١٤ .

التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة وهو مجرد فرضي يتوقف عليه معنى الجملة بعد أن يكون تركيباً ظاهرياً ، ويكون الظاهري حقيقة فيزيائية »[١] .

مبادئ التحليل الشكلي :

١ - الأنموذج الركني : « يندرج ضمن هذا الأنموذج « التحليل إلى المؤلفات المباشرة » الذي يدرس الجملة بالعودة إلى مؤلفاتها المباشرة ، وعليه يمكن النظر إلى الجملة كتتابع كلمات »[٢] يتم ترتيبها كي تكون جملة « حسب وضوحها في الأذهان ، وعلى حسب درجة قرعها للأذان ، وقد دلت التجارب المتعددة أن مثل هذا الترتيب يبدأ بالأسماء المحسوسة ومعها الأعلام ، ثم الأسماء المجردة ومعها الأفعال وأخيراً يعنى الذهن بالأدوات وأشباهها »[٣] .

٢ - مؤلفات الجملة :

قاعدة إعادة كتابة الجملة في اللغة العربية تأخذ بالاعتبار أن هناك ركناً كلامياً مكوناً من جار ومجرور يرتبط بالفعل ، وركناً آخر لا يرتبط بالفعل.

جملة ← ركن إسناد + ركن التكملة

ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن حرفي

ركن التكملة ← ركن حرفي لا يرتبط بصورة مباشرة بالفعل ، وإنما تعود مباشرة إلى الجملة ككل[٤] .

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٢٢ .

(٢) الألسنية التوليدية والتحويلية ص ١٣٠ .

(٣) من أسرار العربية ص ٢٩٦ .

(٤) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٤٣ - ٤٤ .

٣ - الركن الفعلي :

« الركن الفعلي ← زمن + فعل

زمن ← تام / غير تام »[١] .

٤ - الركن الاسمي :

« يُجرِد التراكيب من وظائفها ويقوم بوصف مؤلفاتها وتقسيمها إلى فئات كلامية ، ويكتفي بوصف الجملة الاسمية بقوله :

اسم + ركن اسمي مثل : كتاب زيد

ركن اسمي + نعت مثل : جاء معلم بارع

ركن اسمي + موصول + جملة مثل : جاء المعلم الذي يحترمه الطلاب

ركن اسمي + جملة مثل : جاء معلم يحترمه الطلاب

ثم يُجمل القواعد في قاعدة واحدة :

ركن اسمي ← اسم + ركن اسمي

ركن اسمي + جملة

ركن اسمي + تعريف + اسم »[٢] .

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٦٥ .

(٢) السابق ص ٨١ - ٨٣ .

٥ - ترتيب المؤلفات الكلامية :

« فعل ، اسم ، حرف جر + اسم ، ظرف »[١] .

٦ - القواعد الركنية :

« سافر الرجل إلى جبل »

قاعدة (١) جملة ← ركن الإسناد + ركن التكملة

قاعدة (٢) ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن حرفي

قاعدة (٣) ركن التكملة ← ركن حرفي

قاعدة (٤) ركن فعلي ← فعل + زمن

قاعدة (٥) ركن اسمي ← تعريف + اسم

قاعدة (٦) ركن حرفي ← حرف جر + ركن اسمي

قاعدة (٧) فعل ← سافر

قاعدة (٨) اسم ← رجل ، جبل

قاعدة (٩) تعريف ← ال

قاعدة (١٠) حرف جر ← إلى

هذه القواعد تعيد كتابة رمز برمز إلى أن يتم توليد الجملة[٢] .

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ١٠ .

(٢) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ص ١٣٢ - ١٣٣ .

٧ - الأنموذج التوليدي والتحويلي :

« يستند على فرضية تنص على أن المتكلم يفسر الجملة على نحو تركيبي بحيث يرتبط معنى المؤلف المركب بمعاني عناصره ، فمعنى الجملة يتم عبر معاني المؤلفات النهائية في المشير الركني ، وذلك من خلال الجمع بين هذه المعاني بواسطة قواعد الإسقاط وفقاً للعلاقات القائمة في المشير الركني »[١] .

أ - المكون التوليدي :

١ - جملة ← ركن الإسناد + ركن التكملة

٢ - ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي

٣ - ركن التكملة ← ركن حرفي / ركن اسمي

٤ - ركن فعلي ← زمن + فعل

ركن اسمي ← تعريف + اسم

ركن حرفي ← حرف جر + ركن اسمي[٢] .

ويسير هذا المكون أيضاً في الأطر الاسمية التالية :

« ١ - اسم معرفة + اسم نكرة

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ص ١٤٥ .

(٢) ينظر السابق ص ١٤٦ .

٢ - اسم استفهام + اسم معرفة

٣ - شبه جملة + اسم نكرة

والأطر الفعلية التالية :

١ - فعل + اسم

٢ - فعل + اسم + اسم »[1] .

وتتشكل القواعد التوليدية من :

١ - ركن اسمي ← اسم + ركن اسمي

٢ - ركن اسمي ← تعريف + اسم

ثم قاعدة متتابعة :

اسم١ + اسم٢ + ... + اسمن + ركن اسمي

وعلى هذا المنوال يتم توليد المتتابعات اللفظية التي تكون مجموعة من الجمل ، فجملة « الإرجاف أول الكون » يتم استنباطها على النحو التالي :

١ - جملة اسمية ق١

٢ - ركن اسمي + ركن اسمي ق٢

٣ - تعريف + اسم + ركن اسمي ق٣

٤ - تعريف + اسم + اسم + ركن اسمي ق٣

٥ - تعريف + اسم + اسم + تعريف + اسم ق٣

(١) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها ص ٨٧ .

٦ - ال + اسم + اسم + تعريف + اسم ق٥

٧ - ال + ارجاف + اسم + تعريف + اسم ق٤

٨ - ال + ارجاف + أول + تعريف + اسم ق٤

٩ - ال + ارجاف + أول + ال + اسم

١٠ - ال + ارجاف + ال + ال + كون ق٤

هذا النسق بالإضافة إلى توليد المتتابعات اللفظية تدرج . الاستنتاج يتضمن بنية الجملة . فالثلاثة الأولى من هذه الأجزاء تنتمي إلى مقولة الركن الاسمي والأخيرة إلى مقولة الجملة[1] .

ب - المكون التحويلي :

يتضمن هذا المكون التحويلات التي هي عبارة عن قوانين متشعبة يُبدِّل كل منها مشيراً ركنياً بمشير ركني آخر ، وتدرس العلاقات القائمة بين الجمل .

تجري التحويلات على تتابع الكلمات الحاصل من خلال قواعد التكوين ، والممكن تحليلها إلى مشيرات ركنية ، فتحولُها إلى مشيرات ركنية جديدة نسميها بالمشيرات الركنية المشتقة ، ونحصل على عدد من المشيرات الركنية المشتقة تساوي عدد التحويلات التي يتم إجراؤها ، ونحصل في النهاية على مشير ركني مشتق نهائي عندما لا تعود المشيرات الركنية تخضع إلى تحويل جديد ، وإجراء التحويلات المتلاحقة تُدخِلُ تغيرات في بنية الجملة »[2] .

(١) ينظر اللسانية التوليدية والتحويلية ص ١٢ - ١٤ .

(٢) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ص ١٥٢ .

تنوع التحويل :

يتنوع من حيث التغيرات التي تقوم بها على المشير الركني الذي يدخل في مجال إجرائها منها :

أ - الإبدال : يقوم التحويل بإبدال موقع ركني كلامي على النحو التالي :

أ + ب ←ب + أ : ١ - سافر يوسف إلى بيروت في السنة الماضية .

٢ - في السنة الماضية سافر يوسف إلى بيروت .

الجملة الثانية متحولة من الجملة الأولى بواسطة إجراء تحويل نقل ركن التكملة (في الماضي) .

ب - التوسع : يقوم التحويل بتوسيع ركن من مؤلفات الجملة

أ + ب١ ←أ + ب٢ علمت شيئاً

حيث ب٢ هي توسيع ب١ علمت أن زيداً مسافر

فجملة (أن زيداً مسافر) هي توسيع لكلمة (شيئاً)

جـ - إلحاق السمة : يقوم التحويل بإلحاق سمة من سمات مؤلف معين بمؤلف أخر ، وهذه العملية نلاحظها بصورة عامة في تحويل الإتباع نحو (الرجلان كريمان) وهذه الجملة متحولة من بنية عميقة غير أصولية هي :

[+ مثنى] بالنعت (كريم) فنحصل على الجملة : الرجلان كريمان تم التحويل على النحو التالي

[+ سمة.س] أ + ب← [+ سمة س] أ + ب [+ سمة س]

د - الجمع يقوم التحويل بزيادة عنصر إلى المشير الركني الـذي يدخـل في مجال إجرائه أ ← أ + ب »[1] .

وللتحويل عناصر يسير وفقها هي :

١ - الـترتيب ٢ - الزيـادة ٣ - الحـذف ٤ - الحركـة الإعرابيـة ٥ - التنغيم[2] .

تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء :

أ - الاسـم في موقـع المفعـول بـه : ١ - أكـل الرجـل التفاحـة ٢ - التفاحة أكلها الرجل .

الجملة الثانية مشتقة من الأولى حيث جـرى تحويـل الاسـم إلى موقـع الابتداء ، ويترك هذا التحويل في الموقع الـذي كـان يحتلـه الاسـم ضميراً عائداً إليه فاشتقاق جملة يتم على النحو التالي :

البنية العميقة : أكل الرجل التفاحة

تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء : التفاحة أكل الرجل التفاحة [+ ضمير]

البنية السطحية : التفاحة أكلها الرجل

ب - الاسم في موقع الجر بحرف الجر : ١ - كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب

٢ - الطبيب كتب يوسف الرسالة إليه .

الجملة الثانية مشـتقة مـن الأولى بواسـطة إجـراء تحويـل نقـل الاسـم (الطبيب) إلى موقع الابتداء تاركاً في الموقع الذي كان يحتلـه هـذا الاسـم

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها ص ٨٨ - ١٧٧ .

ضميراً عائداً إليه ، ويتم الاشتقاق على النحو التالي :

البنية العميقة : كتب يوسف رسالة إلى الطبيب

تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء : الطبيب كتب يوسف الرسالة إلى الطبيب

[+ ضمير]

البنية السطحية : الطبيب كتب يوسف الرسالة إليه »[1] .

اختيار القواعد التحويلية عملية تفسيرية لنظام الجملة العربية يرجع للأمور التالية « أ - تقليل عدد المكونات ب - تقليل عدد القوانين الباطنية التحويلية جـ - قوة القوانين إذ بالإمكان دمج قانونين أو أكثر في قانون واحد ، فإن هذا يجعل القانون الناتج أشمل وأقوى كما أن هذا يختصر عدد القوانين ويجعل القواعد أبسط وأشمل »[2] .

٨ - الكتل اللغوية :

أ - حبذا ولا حبذا : حبذا كتلة لغوية واحدة جاءت لتمنح الجملة الأصلية معنى توكيد المدح والمبالغة فيه إذ الاسم المرفوع بعدها طرف إسناد ، فهو خبر لمبتدأ محذوف ، دل السياق عليه تقديره (حبذا زيد) (هو) أو الممدوح زيد فالتركيب الجملي على هذا التحليل يتمثل في :

حبذا + ∅ + زيد = جملة إسمية

أداة توكيد لغرض + مسند إليه مبتدأ + مسند (خبر مرفوع) + جملة اسمية

المبالغة في المدح محذوف لدلالة السياق عليه

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٤٥ - ٤٦ .

وهـذه الكتلـة اللغويـة جـرت مجـرى المثـل أو هـي مـــن التعبـيرات المسكوكة »[١] .

ب - ما أفعله : كتلة واحدة ، لأن السياق في هذا الميـدان يـؤدي دوراً واضحاً في تمييز المعاني . هذه الكتلة جرت مجرى المثل وتحلل إلى مكوناتها الآتية :

ما + أقدَر + حركة الفتحة + اللهَ + حركة الفتحة + !

أداة تعجب + أداة تعبير عن معنـى + فونيـم أو صـوت يمـيز الصيغـة بذاتها + متعجب منه + صوت يميز المتعجـب منـه + رمـز تعجبـي لنغمـة صوتية منطوقة »[٢] .

معنى القواعد التحويلية :

إن للجملـة إلى جـانب البنيـة الظـاهرة بنيـة مقـدرة تضبـط خواصـها الدلالية فلكي يؤدي النحو حساباً عن هذا التمييز وجـب أن يتضمـن مـن جهة ، قواعد بنيوية تستطيع توليد البنية المقـدرة الأصليـة للجملـة ، ومـن جهة أخرى قواعد تحويلية تشرح مراحـل الانتقـال مـن البنيـة المقـدرة إلى البنية الظاهرة نحو :

الشعر كاذب وعذب

الشعر كاذب والشعر عذب

جملة ← جملة١ + حرف عطف + جملة٢

---

(١) أساليب نحوية جرت مجرى المثل ص ١٠١ - ١٠٢ رسالة ماجستير .

(٢) نفس المرجع ص ١٩٤ .

الانتقال من البنيــة الســابقة إلى البنيــة الظــاهرة يتــم بواســطة القــاعدة التحويلية :

ركن اسمي١ + ركن وصفي٢ + حرف عطف٣ + ركن اسمي٤ + ركن وصفي٥

ركن اسمي١ + ركن وصفي٢ + حرف عطف٣ + ركن وصفي٥

القواعد التحويلية تجيز الانتقال من أكثر من رمز واحد إلى متتابعــة مــن الرموز .

القواعد التحويلية تغير سائر البنية .

فمراحل التحويل من بنية مقدرة إلى بنية ظاهرة في كثير من الجمل قــد يبلغ درجة عالية من التعقيد نحو : اقتحم الجيش الباسل أرض العدو =

اقتحم الجيش الأرض

الجيش الباسل

الأرض للعدو[1] .

٩ - السمات الذاتية :

تلعب دوراً أساسياً في تحديد أصولية التراكيب مثال ذلك :

أكل الرجل التفاحة .

أكل : [+ فعل] ، [+ متعدي] ، [+ مستمر] ، [+ نشاط] ، [- عمل]

الرجل : [+ اسم] ، [+ عام] ، [+ إنسان] ، [+ متحرك] ، [+ مذكر] ، [+ مفرد]

التفاحة : [+ اسم] ، [+ عام] ، [- إنسان] ، [- متحرك] ، [- مذكر] ، [+ مفرد]

ال : [+ تعريف] ، [+ محدد] ، [+ مفرد] ، [+ مذكر] .

ذكر السمات الذاتية العائدة لهذه المفردات[2] .

(١) ينظر اللسانية التوليدية والتحويلية ص ٢٣ - ٢٦ .

(٢) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ص ١٤٩ - ١٥٠ .

من الوظائف ... النعت :

يتبادر إلى ذهن الباحث أنه يجري مجرى الاسم إلا أنه ينبغي ألا تركن الظاهرة لقضايا فتبنى على أساسها القواعد ، في الواقع أن النعت يرد في تركيب مكون (ال + نعت + ال + اسم) وهذا الترتيب لا يرد فيه الاسم كذلك الاسم لا يحتمل فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولذلك النعت يتصرف في الجملة على نحو مخالف لتصرف الاسم ، وحين يظهر النعت في مظهر الاسم مثل : جاء الرجلان الكريمان ، جاء الكريمان حيث يجري النعت في الظاهر مجرى الاسم ، يستند هذا التفسير إلى واقع اشتراك الجملتين في المعنى نفسه مما يدل على قيام علاقة تحويلية بينهما ، فالجملتان ناتجتان عن جملة واحدة في البنية العميقة[١] .

وسيلة الربط بين المكونات :

يرى الألسنيون أن وسيلة الربط بين المكونات الركنية أن يُكتفى بذكر التحشيات التركيبية في إطار وصفي دون التفسير الوظيفي ، واستخدام مصطلحات (ميتا متغير ، والعجرة) التي ترتبط بها الوظيفة ، وهي خارجة عن طبيعة اللغة[٢] .

قيود سلامة البناء :

١ - قيد الانسجام يعني إلحاق قيمة معينة واحدة لكل مسند ويفترض أن لكل اسم في التركيب وسماً إعرابياً واحداً ترتبط قيمته بالمركب الاسمي :

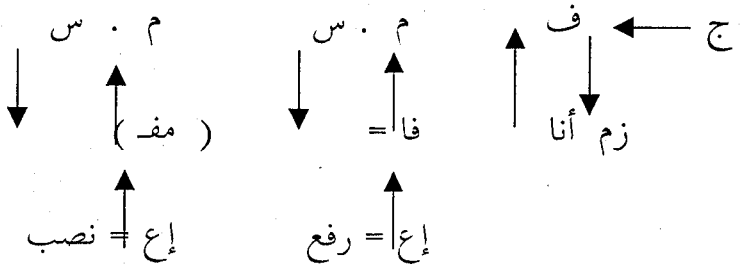

(١) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) ينظر اللسانيات واللغة العربية ص ٨٤ .

ضرب زيد الولد

زيد : س ← جن = مذكر

← عد = مفرد

← إع = رفع

← حم = (زيد)

هذه القاعدة المعجمية اقتضت أن يأخذ (زيد) إعراب رفع

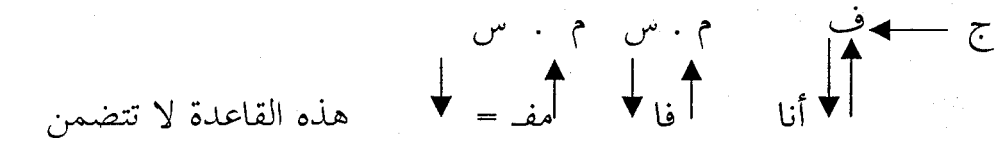

هذه القاعدة لا تتضمن تخصيصاً للسمة الإعرابية للفاعل

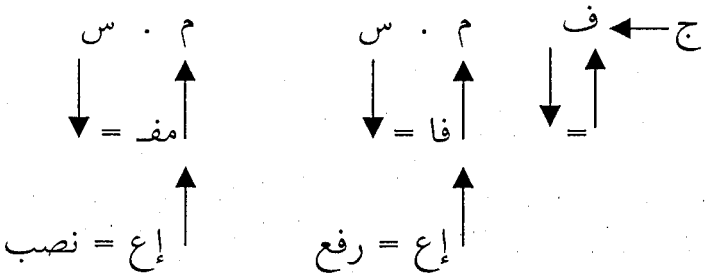

٢ - قيد التمام :

يُلحِق كل جملة لم تستوف محلاتها الوظيفية نحو (ضُـرب زيـد) البنيـة المحمولية للفعل (ضرب) عبارة محمـول ثنـائي المحـلات يَقيـم توافقـاً بـين موضوعات الفعل وبين الوظائف النحويـة الـواردة فـالوصف الـتركيبي لا يعطى قيمة للسمة (حمل) فلاحل للوصف الوظيفي بحكم القيد[١] .

٣ - القيد الأحادي :

يقتضي حتمية التوافق بـين البنيـة الحمليـة للمحمـول وبنيـة الوظيفيـة وإلحاق الوظائف النحوية بالمحمولات »[٢] .

---

(١) ينظر اللسانيات واللغة العربية ص ٩١ - ٩٥ .

(٢) السابق ص ٩٥ .

الرتبة والبنية الأساسية :

العربية من نمط (ف ، فا ، مفـ) في إطار التحليل التوليدي التحويلي وأخذ الفهري يبرهن لما اعتبره أصل الرتبة ما يجده من تقديم وتأخير للفاعل في الدارجة المغربية ، وعدم إمكان اللبس التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز وكذلك بعض القيود على الإضمار من حيث تقديم مفسر الضمير إما لفظاً أو رتبة ، وظاهرة التطابق دليل على نمطية (ف ، فا ، مفـ)[1] .

ولدت الحيرة والضجر لدى الألسنيين العرب تشبثاً بما يرد عن المُنبَهر بهم ، كل نوع من النظريات صالح أن يطبق على اللغة العربية ، « فهناك نوع من المؤشرات يربط الرتبة في الجملة بالرتبة في المركب ، وهذا النوع أساسه أن جلَّ المركبات لها بنى داخلية متشابهة مكونة من رأس ، وفضلات ، ومخصصات ، والعربية يرد فيها الاسم رأساً في صدر المركب الاسمي ، والحرف رأساً في صدر المركب الحرفي ، والصفة رأساً في صدر المركب الوصفي ، فإذا عممنا هذا المبدأ ليشمل الجملة أمكن أن نقول : إن الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة .

إذن افتراض النمطية المذكورة يمكننا من تبسيط القواعد المقولية للغة العربية ، وصياغة مبدأ عام ينتظمها ، وهذا المبدأ هو :

الرأس في الصدر »[2] .

---

(١) ينظر اللسانيات واللغة العربية ص ١٠٣ - ١٠٧ .

(٢) السابق ص ١٠٧ - ١٠٨ .

هذا مبدأ تشومسكي وجاكندوف ، « تلك مؤشرات أولى تومىء بأن الرتبة في العربية من نمط (ف ، فا ، مفـ) إذاً معالجة مشكل الرتبة لا معنى له في الواقع سوى وضع نحو شامل للغة العربية يتماشى وهذه الرتبة »[١] .

تغيرات الرتبة :

« أبواب ثلاثة لابد لكل من يريد أن يبحث في النحو العربي أن يموضع ما يوجد فيها من مواد ومعطيات في إطار النموذج الذي تبناه التحليل :

١ - باب الابتداء ٢ - باب الاشتغال ٣ - باب التقديم

أي نمط (فـ ، فا ، مفـ)[٢]

و(نظرية الرتبة تتكفل بتفسير التعميمات الربضية .

الابتداء الخبري

حَ ←(بؤ) ج أي جملة مفيدة

زيد ضربته

ج ←(بؤ) جً .. المبتدأ فيها خارج (ج) في الربض الأيمن .

زيد ضربته

ج ←.. جً (بؤ) المبتدأ فيها جاز ج (ج) في الربض الأيسر .

أبوه مريض زيد

---

(١) ينظر اللسانيات واللغة العربية ص ١٠٩ .

(٢) السابق ص ١٠٩ .

ج ← فا م . س .. المركب الأسمى فيها فاعل : نحو : رجل في الدار

ج ← .. ج فا م . س جملة بسيطة المبتدأ فيها داخل (ج) رجل في الدار

المبتدأ في الجملة الخبرية عند النحاة لا يقع فقط في صدر الجملة

أي في الربض أو الضاحية اليمنى ، ولكنه ، يقع في الربض الأيسر نحو

١ - زيد ضربته ٢ - ضربته زيد

وكذلك يوجد المبتدأ داخل الجملة نحو : في الدار رجل ، ويوجد خارج الجملة نحو : زيد ضربته ، وهو البؤرة ، فالميزة الربضية لا يقتصر تمييزها على البنى الابتدائية بل ميزه للتقديم والاشتغال »[1] .

قيد التوازن :

« يمنع هذا القيد تراكيب لوجود مراقبة من مركب للاسم لموقع يستدعيه نحو (زيد ضربت) فـ(زيد) لم ينقل إلى مكان البؤرة ، وإنما وُجد فيها أصلاً ، وبما أنه يراقب مكان المفعول يجب أن يرث الخصائص الوظيفية للمفعول ومن ضمنها الإعراب ، وبالتالي من الممكن الحكم على التركيب بالخطأ »[2] .

دور الحركات الإعرابية :

العلامات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات لا تحدد وظيفة نحوية بل يتم إجراؤها في مرحلة متأخرة بالنسبة لبقية قواعد المكون التركيبي وفي

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ١١٢ - ١١٤ .

(٢) السابق ص ١٢١ .

مستوى قريب من المستوى السطحي (أي يظهر في البنيـة العميقـة) لأننـا نحدد وظيفة المؤلف الكلامـي في الجملـة وفقـاً لموقعـه في البنيـة العميقـة ، وليس وفقاً للعلامة التي تلحق به . لنأخذ على سبيل المثال :

١ - الرجل مجتهد ٢ - كان الرجل مجتهداً ٣ - إن الرجلَ مجتهدٌ

إن وظيفة المورفام « الرجل » والمورفـام « مجتـهد » لا تحددهـا الحركـة الإعرابية[١] .

معلوم أن في إطار النظرية الألسنية لا تتوافق القضايا الظاهرة في البنيـة السطحية بصورة إلزامية مع بنيتها العميقة .

إذاً : فعل + فاعل + مفعول به هو الترتيب الأساسي في البنية العميقة، من البراهين على صحته إعتماد هذا الترتيب الإشارات التي تلحق (إتبـاع الضمائر) ، وتكون قاعدة إعادة كتابة الجملة هي :

جملة ⟵ # فعل + اسم + اسم ... #

فتكون الجملة :

١ - أكل الرجلان التفاحة

٢ - أكل الرجال التفاحة .

٣ - الرجلان أكلا التفاحة

٤ - الرجال أكلوا التفاحة

في ضوء القاعدة جملة ⟵ # فعل + اسم + اسم ... #

---

(١) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية الجملة البسيطة ص ١٩ .

تكون جملة (٣) مشتقة من جملة (١) وجملة (٤) مشتقة من جملة (٢) ، وذلك بواسطة تحويل نسميه بتحويل الاسم إلى موقع الابتداء ، وهذا التحويل ينقل الاسم إلى موقع الابتداء تاركاً في الموقع الذي كان يحتله ضميراً يعود إليه ، ويمكن وصف هذا التحويل على النحو التالي :

تحويل الاسم إلى موقع الابتداء فعل١ ، اسم٢ ٢ - ١ ، ٢

هكذا نستطيع تفسير العلاقة التي تربط الجمل وكيفية الحصول عليها[١] .

البديل عن الإعراب :

« نطلب أن يستعاض عن الإعراب بتحليل الجملة المفيدة إلى العناصر التي تتركب منها : الموضوع وقيوده ، والخبر وقيوده وكفى »[٢] .

حيث « إن الجملة المفيدة تتكون من شيء نتكلم عنه وعن شيء آخر نقوله عن المتكلم عنه ، فالشيء الذي نتكلم عنه هو الموضوع ، والشيء الذي نقوله عن الموضوع هو الخبر ، فجملة :

(إن السماء صافية) الموضوع : السماء وما عداها هو الخبر .

(ما أجمل الجو) الموضوع : الجو ، والخبر هو ما بقي في الجملة من ألفاظ .

هذا المنطق وما سواه تحذلق »[٣] .

---

(١) ينظر الألسنية التوليدية - الجملة البسيطة - ص ٢٧ - ٣٣ .

(٢) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٦٩ .

(٣) السابق ص ٦٩ .

ماهية الحركات الإعرابية :

تنقسم الحركات الإعرابية قسمين :

١ - اقتضاء لعنصر ٢ - تمثيل قيمة دلالية فتحول الجملة بواسطتها من معنى إلى معنى آخر[١] .

لقد قمت بسرد آراء الألسنيين العرب دون أن أوغل في التفصيل والتقويم ، وها أنا أبدأ بإيضاح ما فيها من خلل .

إن الألسنية العربية تنكبت الجادة في قسر العربية على تحليل شكلي لا يتوافق مع معطياتها التركيبية ، حيث رأوا أن تكون تلك المبادئ عوضاً عما ارتضاه علماء العربية للعربية في تفسير تراكيبها ، وأرادوا أن يقرنوا بين نظامين متعاكسين أيدلوجياً ، وأن يخضعوا النظام اللغوي العربي لنظام خارج عن طبيعته يرفض الافتراض النظري ، ويعتمد على الملاحظة في دراسته ، ويقوم على أسس توزيع العناصر المكونة للجملة ، وأن للجملة بنيتين : بنية مقدرة ، والأخرى تشرح مراحل الانتقال من المقدرة إلى الظاهرة ، فالألسنية ترسم أبعاداً شكلية لتراكيب اللغة وتجاهلت الأسرار التي ترمي إليها ، ولذلك سار التحليل الشكلي وفق المبادئ التالية :

١ - الأنموذج الركني : حيث ينظر إلى الجملة كتتابع كلمات[٢] .

٢ - مؤلفات الجملة حيث تقسم الجملة إلى أركانها العامة ثم تجزئتها إلى العناصر الصغرى والسمات الذاتية[٣] .

---

(١) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٠٠ ، ١٠٥ .

(٢) ينظر ص ٢٠٩ من هذا البحث .

(٣) ينظر ص ٢١٩ من هذا البحث .

٣ - اختيار قواعد ركنية تدرس كل عنصر منفصل عن الآخر[١] .

٤ - تفسير الجملة على نحو تركيبي توليدي وتحويلي[٢] .

٥ - توليد الجملة وفق متتابعات لفظية[٣] .

٦ - فرض قوانين تحويلية تقوم بتبديل مشير ركني بآخر وفق تنوع للتغيرات في داخل الجملة منها أ - الإبدال أ + ب ⟵ ب + أ

ب - التوسع أ + ب١ ⟵ أ + ب٢

جـ - إلحاق السمة .

د - الجمع أ ⟵ أ + ب

هـ - تسير الجملة وفق بنيتين عميقة وسطحية[٤]

٧ - النظرة إلى بعض تراكيب اللغة على أنها كتلة واحدة[٥] .

وهذه المكونات تحتاج إلى رابط يربطها ببعض فتشبث المنبهرون بالنظريات اللغوية الحديثة بقيود لسلامة البناء هي :

١ - قيد الانسجام ٢ - قيد التمام ٣ - القيد الأحادي

---

(١) ينظر ص ٢١١ من هذا البحث .

(٢) السابق ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٣) السابق ص ٢١٣ .

(٤) السابق ص ٢١٤ - ٢١٧ .

(٥) السابق ص ٢١٧ .

وأي خرق لهذه القيود يعد التركيب خاطئاً ، ولكي يخضع نظام العربية لنظام غير العربية لابد أن تسير العربية وفق نمطية (ف ، فا ، مفـ) ، وهذه النمطية تُعَد الرتبة والبنية الأساسية ، والتغيرات في هـذه الرتبـة والنمطيـة يخضع لتفسيرات الربضية أو الضاحية[١] ، وموافقة لهذا القـانون الفرضـي يُلغي دور الحركة الإعرابية في تحديد الوظيفـة النحويـة[٢] ، ويقـام مقامـها التحليل إلى العناصر المكون منها المركب وهي الموضـوع وقيـوده ، والخـبر وقيوده[٣] ، وعليه فالحركات الإعرابية منها ما يمثل قيمة دلالية ، ومنها مـا هو حركة اقتضاء .

(١) ينظر ص ٢٢٤ من هذا البحث .

(٢) السابق ص ٢٢٤ .

(٣) السابق ص ٢٢٦ .

الشكل والمضمون

الجملة العربية تسير وفق قطبين متجاذبين في ظاهرة تلازمية بين اللفظ والمعنى ولا تخضع لما أسقط عليها وكان خارجاً عن طبيعتها ، ولذلك جاء نظامها مستنتجاً من صميم المستعمل منها ، فلم يقف وصفها عند الأبعاد الشكلية لتراكيبها بل ضم إلى ذلك ما دق من أسرارها بخلاف التحليل الشكلي المستمد عناصره الأول من الحس والتجربة ، والوقوف عند الوصف البنياني .

فتوزيع الجملة إلى مؤلفات كلامية قاصر عن تفسير ما اشتمل عليه التركيب من وظائف كاشفة للمعنى ، وخارج عما ارتضته طبيعة اللغة نظاماً لها ؛ لأن لكل لغة معطيات لتفسير معنى التراكيب ، وإخضاع اللغة للعملية الكيميائية والنتائج الفيزيائية أمر لا يتناسب واللغة العربية حيث يتم التعامل فيها من خلال ما تطرحه من جمل كلامية ، أما تتبع أوصاف التراكيب الباطنية لكل تراكيب ظاهرية فهو لا يخدم المستعمل للغة من حيث إفادة المعنى المقصود ، والذي أدى إلى التناقض لواضعي الفرضيات التحويلية هو أن العربية غير خاضعة لما تخضع له العلوم التطبيقية والتجريبية ، ولذلك جاءت القواعد الركنية أجساداً بلا روح حيث أهملت في ضوئها الوظائف المحددة لخصوصية كل تركيب والمنبئة عن المعاني المقصودة ، وإنما هي متوقفة على الوصف البنياني ، ومن المعلوم أن جمل اللغة العربية يرتبط بعضها ببعض بصورة وثيقة ، لا يمكن لهذه القواعد تبيان الصلة القائمة بينها .

البناء النحوي :

هيكلية النحو العربي وليدة تفكير عقلي مطعم من الاستعمال مبرأ من الافتراض حيث تكونت تلك الهيكلية بناءً على استنتاج دقيق من واقع اللغة ، وكانت فكرة التصنيف على غاية من الدقة حين بدأوا بالعناصر التي منها تتكون التراكيب (فالكلم : اسم ، فعل ، حرف)[١] فالاسم يُفاد عنه ويُفاد به والحدث يُفاد به ، ولا يُفاد عنه فللاسم المركزية وما عداه أطراف تعود إليه ، أما الحرف يفيد معنى في القسمين ، ولذلك « كان التقسيم الثلاثي ملائماً لشكل المضمون في اللسان العربي ؛ لأن الجملة بنية هرمية تأتلف فيها الكلم بعضها مع بعض ، وتكوِّن مكونات تنضوي بدورها مكونات ، ثم تأتلف المكونات ضمن المستوى الأرقى مع مكونات أخرى إلى أن تفضي إلى مستوى الوظائف النحوية الأساسية »[٢] ، وبعد بيانه لنظام العناصر التي يأتلف منها الكلام شرع في بيان أحوال ما يجري على أواخر هذه المكونات ، فوصف التغيرات الطارئة لطرؤ ما ينتاب المكون اللّفظي من معان ، وكان له صورة ذهنية ، وهناك فرق بين تتابع المكونات كما ذكرت في السمات الذاتية[٣] والقواعد الركنية[٤] حيث إن تتابع مكونات اللفظ هو « تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في

(١) الكتاب ١ / ١٢ .

(٢) المنوال النحوي العربي ص ٢٤٤ .

(٣) ص ٢١٩ من هذا البحث .

(٤) ص ٢١٢ من هذا البحث .

النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء ، واتفق ، ويكون ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كلٍ حيث وُضِع علة تقتضي كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح ، والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل »[1] .

إذاً اللغة مرتبطة بالعقل الجمعي للأمة ، وأي افتراض خارج عن طبيعتها ومحاولة قسرها عليه يُعَد إتهاماً لعقل الأمة في تكوينه لنظام ارتضاه ، فهناك فرق بين تتابع مكونات ونظم تراكيب ؛ لأن صورة التركيب الظاهري صورة لما انطبع في النفس من معنى حول فحواه .

وقد قسم سيبويه التركيب اللغوي حسب دلالته فقال : « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة : فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب »[2] ثم بدأ يمثل على المكونات الركنية ، وما يصلح أن يكون مركباً مفيداً وما يكون مركباً ركنياً غير مفيد « فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمسِ وسآتيك غداً .

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حَمَلتُ الجبلَ .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٥ .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيد يأتيك .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس »[1] ففي هذا بيان ما يعرض للمركب من أحوال ، وما ينبغي أن يكون مطابقاً لما في الوجود .

الدقة في التصنيف النحوي :

اهتم النحو العربي اهتماماً فائق الدقة في تصنيف مكونات التراكيب ، وبرز ذلك من خلال دقة تفكير ثاقبة حول مركزية ما استعمل من المنطوق وهي فكرة الإسناد المعتمدة على ركنين أساسين هما : المسند إليه والمسند وما عدا ذلك يُعد أطرافاً منطلقها الفكرة المركزية وعودتها إليها ، وكانت معالجة التراكيب مرتبطة بما أفاد وإهمال ما سواه .

وعليه تمكن النحاة « من عقد أواصر القربي « النسبية » بين المتباعدات « الشكلية » وتقريبهم للمتباعدات إستناداً إلى عمق التراكيب ونسبة ما بينها ، فأبرزوا خصوصية اللغة التي لا تتغير نسبة ما بين عناصرها المفردة وتراكيبها مع تحور الأشكال وتلون الظواهر »[2] فجُمعت الوظائف المتشابهة لما بينها من ارتباط ومن ذلك المرفوعات ، فكل مرفوع إما مبتدأ مخبر عنه ، أو فاعل ، أو نائب فاعل ، وقضية القربى بين المبتدأ والفاعل في الآتي :

(١) الكتاب ١ / ٢٥ - ٢٦ .

(٢) العربية والفكر النحوي ص ١٢ .

١ - المبتدأ : مدرك بين المتكلم والمخاطب ويفتقر المخاطب لما أدركه المتكلم عن المبتدأ .

٢ - الفاعل : يشترك طرفا الخطاب في إدراك الحدث ، ويختلفان في المُحدِث .

أما المنصوبات فكانت مرتبتها بعد المرفوعات ؛ لحاجتها إليها إذ لا يوجد منصوب ما لم يُسبق بمرفوع إلا اسم (إن) .

أما المجرورات فيتوسَّع فيها ما لا يتوسع في غيرها ، إلا أن الوظائف جميعها بعد الرفع كما تقدم محتاجة لوظائف المرفوعات .

الفرق بين التراكيب :

اكتفى الألسنيون ببيان أن الجملة تمر ببنيتين هما : العميقة ، والسطحية ، وفق المكون التوليدي والتحويلي ، اختلاف في البنية والمعنى واحد ، وتجاهلوا أن كل جملة في العربية مرتبطة بمعنى خاص بها ، وفي ضوئه تتحدد وظائف كلماتها، ولذلك تجد وراء كل تركيب مغزى يقصده المتكلم ، ولا تجد عدداً من الجمل تشير إلى المعنى نفسه كما تراه التوليدية والتحويلية (الألسنية) التي ترى أن لكل تركيب بنيتين : عميقة وسطحية وفق ترتيب عناصر (ف ، فا ، مفـ) وعلى هذا الأساس صادرت كل تركيب لا يتفق وتحويل إبدال موقع الاسم .

أما النظرية العربية فقد اتسمت بخصائص التنظير من حيث الشمول ، والقدرة على التفسير ، ومرونتها مع كل التراكيب فتجد نظام العربية فرّق بين التراكيب في بنيتها الظاهرة ، ويرى أنها صورة لما ارتسم لها من معنى في النفس حيث إن المتكلم « يفرغ في قالب الإفادة ما ينطق به ، فإذا اندفع

في الكلام مخبراً لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطياً مناطها بقدر الافتقار فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه ، ليحضر طرفاها عنده ، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاءً كفى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته إياها خالياً .

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكنا

فتستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم وسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً .

وإذا ألقاها إلى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد ، فهو منه بين بين لينقذه من ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال (اللام) في الجملة أو (إن) كنحو : (لزيد عارف) ، أو (إن زيداً عارف) ، وسمى هذا النوع من الخبر طلبياً .

وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ليرده إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليرجح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده كنحو : (إني صادق) لمن ينكر صدقك إنكاراً و(إني لصادق) لمن يبالغ في إنكار صدقك و(والله إني لصادق) ، وإن شئت فتأمل كلام رب العزة علت كلمته ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس ، آية : ١٤ - ١٦] .

ويسمى هذا النوع من الخبر إنكارياً »[1] .

---

(١) مفتاح العلوم ص ٨١ - ٨٢ .

وما قرره الألسنيون اليوم من أن هناك اختلافَ مكوناتٍ والمعنى واحد تكرار لما قرره الفيلسوف الكندي حين فقد حاسة الذوق الأدبي فلم يفرق بين معاني التراكيب ، وقال : « إني أجد في كلام العرب حشواً يقولون :

إن عبد الله قائم . ثم يقولون :

إن عبد الله لقائم والمعنى واحد ، فرد عليه أبو العباس فقال : بل المعاني مختلفة ، فقولهم : عبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه »[1] .

إذاً تراكيب اللغة العربية ترفض مبدأ المكون التوليدي والمكون التحويلي ؛ لأن تراكيبها جاءت مراعية لأحوال المخاطب وكيفية استقباله للتراكيب .

الهدف من إيجاد التحليل الشكلي (التوليدي والتحويلي) :

١ - تقليل عدد المكونات اللغوية .

٢ - تقليل عدد القوانين الباطنية التحويلية .

٣ - دمج القوانين مما يجعل القواعد أبسط وأشمل[2] .

هذا محض افتراض عقلي غير مطعم بالاستعمال ، ومن المعلوم أن قلة المكونات يرجع إلى المُستَعْمَل من اللغة ، ففي ضوء الاستعمال ، وما استقر

---

(١) مفتاح العلوم ص ٨٢ .

(٢) ينظر ص ٢١٧ من هذا البحث .

في نصوص الأمة تستنبط القوانين اللازمة لتفسيره ، والتحكم في القوانين من حيث القلة والكثرة يؤدِّي إلى خلل في النظام اللغوي .

مبدأ الكتلة اللغوية[١] :

اضطرب بين المعيارية والوصفية التجريبية حيث يحكم على الكتلة أنها جرت مجرى المثل من زاوية وصفية يصادر ركيزتي التركيب : الوظيفة والمعنى فـ(ما) التعجيبية أداة تعجب ، والفعل بعدها : أداة تعبير عن معنى ، وعلامة البناء حركة إعراب تميز الصيغة ، والاسم الواقع عليه التعجب ألغيت وظيفته النحوية فهو (متعجب منه) ، وحركة إعرابه مجرد صوت تمييز للتعجب وينظر هذا المبدأ للمكون الاسمي بعد كتلة (المدح أو الذم) فيصنفه تصنيفاً معيارياً حيث يقدر محذوفٌ ويصبح طرف إسناد .

يتبين من وجهة نظر واقعية أن اللجوء إلى التحليل الشكلي مجرد إضاعة للمقصود ، وعدم التوفيق بين اللفظ والمعنى ، لأن اللفظ يحدد المعنى . أما المعنى الكلي فتحدده العلامة الإعرابية[٢] ، فالألفاظ أوعية المعاني وهي « مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرِج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه »[٣] .

(١) ينظر ص ٢١٧ من هذا البحث .

(٢) ينظر اللطيفة البكرية ص ٤١ - ٤٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٤ .

ومن المعلوم أن الأشكال في العربية متناهية ، والمضامين غير متناهية ، والوسيلة لاستيعاب المتناهي للامتناهي الربط بين الشكل والمضمون وفق نظام يُفَسر في ضوئه التركيب ، وما ذاك إلا الإعراب الضامن لتغيرات التراكيب استجابة لتغيرات المعاني ، ولو اقتصر الأمر على الوصف بالكتلية لتوقفت المعاني .

خطورة مبدأ السمات الذاتية[1] :

تحديد سمات المكون الذاتية لكل مركب تفريغ له من معناه ، ومن المعلوم أن ترتيب الكلمات في تركيب ما لا يقوم في ذهن المتكلم إلا بعد إدراكها ولا يجهلها (السمات) في وظائف التراكيب إلا من فقد رشده ؛ لأن التقسيم الثلاثي لكلمات العربية قائم على المعنى ، فالاسم هو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن حيث إذا نُطق به قام في ذهن السامع صورته ، والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بالزمن ، ولا يكون له تصور في ذهن السامع إلا إذا انضم إليه ما يقيم معناه ، ويوضح صورته . والحرف ما لا يدل على معنى إلا في غيره .

والدليل على الحيرة لدى أصحاب هذا المبدأ عدم تحديد وظيفة[2] النعت حيث ألغيت اسميته ووظيفته النحوية ، وعدم التفريق في المعنى بين التراكيب نحو :

جاء الكريمان ، الرجل الكريم ، جاء الرجلان الكريمان

---

(١) ينظر ص ٢١٩ من هذا البحث .

(٢) السابق ص ٢٢٠ .

فهذه التراكيب تشترك في المعنى نفسه ، نعم في المعنى المعجمي ، أما جهة المعنى التركيبي فتغيرت تغيراً كلياً ، ويرجع ذلك إلى عدم التوفيق بين أصول الصناعة والمعنى ؛ لأن معطيات النظريات الألسنية لم تفرق بين معاني التراكيب لأن المستعْمِل حين يركب الجملة يدرك مدى تعلق كل لفظ بأخرى ، ويدرك معاني الكلم المفردة ثم يربطها بمعاني النحو (أي التركيب) فالفكر « لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها ... وإلا فإنك إذا فكرت في الفعلين أو الاسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه وأشبه بغرضك مثل أن تنظر أيهما أصح وأدوم ، وفكرت في الشيئين تريد أن تشبه الشيء بأحدهما أيهما أشبه به كنت قد فكرت في معاني أنفس الكلم ، إلا أن فكرك ذاك لم يكن إلا من بعد أن توخيت فيها معنى من معاني النحو ، وهو أن أردت جعل الاسم الذي فكرت فيه خبراً عن شيء أردت فيه مدحاً أو ذماً ، أو تشبيهاً أو غير ذلك من الأغراض ، ولم تجئ إلى فعل أو اسم ففكرت فيه فرداً - كما يفعل المحللون الشكليون - ومن غير أن كان لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبر فاعرف ذلك . قال الشاعر :

كأن مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

انظر هل يتصور أن يكون الشاعر قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عارية من معاني النحو التي تراها فيها ، وأن يكون قد وقع « كأنّ » في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء ، وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني ، وفكر في (فوق رءوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى الرءوس ، وفي الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على

(مثار) ، وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً لكأنّ ، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب ثم يجعل الجملة صفة لليل ليتم الذي أراد من التشبيه ؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟ وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تُعْلِم السامع بها شيئاً لا يعلمه ؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها ... ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً »[1] بهذا نصل إلى أن التحليل الشكلي لا يناسب ما قرره علماء العربية من حيث موافقة الصناعة للمعنى والمعنى للصناعة .

عيوب قيود سلامة البناء[2] :

وضع الألسنيون قيوداً لسلامة البناء وهي :

١ - قيد الانسجام : هذا القيد يلغي مبدأ التوسع والحرية في اللغة العربية ويربط قيمة الوسم الإعرابي بما هو ملاحظ ، ويعتمد على اللفظ دون المعنى ، وتفكيك المركب إلى سمات ذاتية لا يتجاهلها ذهن المستعمل، وفي ضوئها يأخذ الاسم الحكم اللفظي بناء على قاعدة معجمية[3] ، ويلغي المعنى المقرر للتركيب ، ويقف عاجزاً عن تفسير التراكيب ولا يجد لها حلاً نحو : ضرب زيد الولد ، رجعوا الجنود .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) ينظر هذا البحث ص ٢٢٠ .

(٣) ينظر هذا البحث ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

ومرد تفسير العلامات الإعرابية وفق هذا القيد إلى نظام المقاطع وانسجام الحركة[1] . وهذه أمور ليست مطردة فيما استعمل من كلام العرب فليس تحريك الأواخر مرتبطة بحركة ما قبلها في نفس اللفظ .

قيد التمام : يتوقف هذا القيد على التتابع للمكونات اللفظية التي يتطلبها النمط المقترح لتحليل اللغة ، فهو يصادر التفسيرات المحتملة للتراكيب القائمة في ذهن المستعمل ، والمواقف الخطابية التي تطويها الجملة .

القيد الأحادي : هذا القيد ينفي ثوابت استقرت في النحو العربي ، ومنها الحذف والذكر ، وبيان حالة ، وإبهام .

تغيرات الرتبة : توقف هذا القيد على الاكتفاء بذكر الجهة (الربضية أو الناحية) ويلغي وظائف نحوية .

هذه قيود نظرية تجريبية ترفض قضايا النحو التفسيرية ، حيث قَصُرت آفاق أصحابها عن تأصيل الدرس النحوي .

---

(١) ينظر من أسرار العربية ص ٢٦٢ ، ٢٦٤ .

مبحث : الوظائف النحوية : النمط الآحادي

أراد الألسنيون العرب - في حذوهم سنن المجددين من الدول المتزعمة للمركزية الثورية على مسلمات الأمم في العصر الحديث حذو القذة بالقذة - أن ينقضوا بناء نظام اللغة العربية ، ويعيدوا تصميمه وفق افتراضات عقلية مسقطة على الاستعمال ، خارجة عن جنسه ، فجاءت الدعوات الصارخة على التقسيم الثنائي للجملة العربية ، والمطالبة بالنمط الأحادي ، حتى تتسق مع الوظائف التالية :

فاعل + مفعول + مفعول به مباشر + مالك + فضلة + ملحق .

فعل + فاعل + مفعول + ص

فاعل + مفعول + حرف جر + مفعول به + ملحق

ووفق مكونات الجملة الاسمية والفعلية والجمل الرابطية الآتية :

١ - منادى + مبتدأ + أداة صدر + محور + بؤرة + فعل + فاعل + مفعول + صفة + ذيل

م ص
٢ - منادى + مبتدأ + أداة صدر + فاعل + م س + مفعول + صفة + ذيل
م ح
م ظ

م ص
٣ - منادى + مبتدأ + صدر + محور + رابط + فا + م س + مف + صفة + ذيل
م ح
م ظ

تقسم الوظائف قسمين :

١ - وظائف يلعب فيها المحمول دوراً وظيفياً : فا مفـ ح ، مفـ لح

٢ - وظائف لا تحمل إعراباً معمولاً فيه : محـور ، الموضـع اللاحـق ، الذيل

فرضية التركيب الأساسي :

١ - الجملة ← (مشروطية) + مساعد + جوهر

٢ - المشروطية : الروابط الخارجية (الاقتراض الرابطي)
ظرف الزمان
أدوات الاستفهام
أدوات النفي

٣ - الجوهر ← عبارة فعلية + محور + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل

٤ - عبارة اسمية ← { محور، مفعول به غير مباشر، مكان، أداة، فاعل }

٥ - العبارة الاسمية ← جار + معرف + اسم + جملة

نظام الجملة العربية فاعل ، مفعول .

الأدوار الوظيفية : قام بالفعل + وقع عليه الفعل .

تحديد الوظائف :

يفترض أن كل محمول ثنائي المحلات مثل (ضـرب) يستدعي إلحاق وظيفة الفاعل توافق الموضوع الأول ، ووظيفة المفعول توافق الموضوع الثاني ، وعليه يمكن اقصاء تراكيب لا يستجيب إلحاق الوظائف النحوية بالموضوعات للمعايير المحددة .

من التراكيب التي لا يعترف بها نظام الوظائف النحوية .

١ - قَتَلَ زيداً ؛ لأن قتل في البنى : قَتَلَ (١ ، ٢) مفـ

٢ - قُتِل زيدٌ راكباً ؛ لأن قُتِل في البنى : قُتِل (١) ، (فا) ، (مفـ)

وغياب التوافق بين البنيتين هو مصدر اللحن .

وفي ضوء التوافق بين المحمول والموضوع تقسم المنصوبات إلى قسمين :

١ - ما كان في سياق الفعل التام نحو : (جاء زيد راكباً) حالاً ملحقة لا تنتمي إلى البنية الجملية .

٢ - ما كان في سياق الفعل الناسخ نحو : (كـان زيـد راكبـاً) ، فـهو فضلة جملية تنتمي للجملة الفعلية[1] .

إذاً تحدد الوظائف وفق مبدأ التوافق وتسير علـى نمطيتـه الجملـة علـى النحو التالي :

١ - نظام الجملة العربية ، والموضع الخاص لكُل هذه المعـاني اللغويـة (فاعل ، مفعول) في الجملة .

---

(١) ينظر اللسانيات واللغة العربية ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

٢ - وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[١] .

فظروف القول والمقام تغني عن الحركة الإعرابية[٢] .

الوظائف النحوية :

١ - « وظائف مثل : [فا ، مفـ ، ح ، مفـ ، لح] هذه الوظائف مرتبطة بالمحمول ، وتلعب دوراً دلالياً في الإطار الدلالي للمحمول ، وتكون هذه الوظائف مقترنة بإعراب فَحُول بموجب عمل المحمول ، وتساهم هذه الوظائف في بناء دلالة الجملة والبنية الموضوعية المحمولية ، أي الاسم الواقع بعد المحمول للنواة الوظيفية .

٢ - وظائف مثل [المحور ، الموضع ، البؤرة ، الموضع اللاحق ، الذيل] هذه الوظائف تساهم في بناء البنية الخطابية ، وهي وظائف غير تفريعية ولا تحمل إعراباً معمولاً فيه .

والوظائف الخطابية لا ترى إلا خارجياً ، سواء دور التفكيك إلى اليمين أو التفكيك إلى اليسار ، فالمحور يقابل الموضع المفكك إلى اليمين عند تشومسكي وديك .

والذيل يقابل الموضع المفكك إلى اليسار عند تشومسكي وديك البؤرة والموضع : داخليان »[٣] .

---

(١) ينظر من أسرار العربية ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٧ .

(٣) اللسانيات واللغة العربية ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة :

يتم ذلك من خلال عوامل ثلاثة هي :

١ - « الوظائف التركيبية : الفاعل والمفعول .

٢ - الوظائف التداولية : المحور والبؤرة .

٣ - التعقيد المقولي للمكونات أو حجمها »[١] .

ويسير الترتيب عند ميشال زكريا في تفسيره للجمل بين البنية العميقة والسطحية على النحو التالي :

« اشتقاق جملة (الرجلان كريمان)

البنية العميقة : كريمٌ الرجلان .

تحويل التأشير : كريمُ الرجلان .

تحويل نقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء : الرجلان كريمٌ الرجلان
(ن) [+ ضمير]

تحويل حذف الضمير الفاعل : الرجلان كريم [+ مثنى]

البنية السطحية الرجلان كريمان »[٢] .

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ص ٧٧ .

(٢) الألسنية التوليدية والتحويلية ، الجملة البسيطة ص ١٣٨ .

البنية الرتبية في اللغة العربية :

« حددت الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) البنية الرتبية وهي :

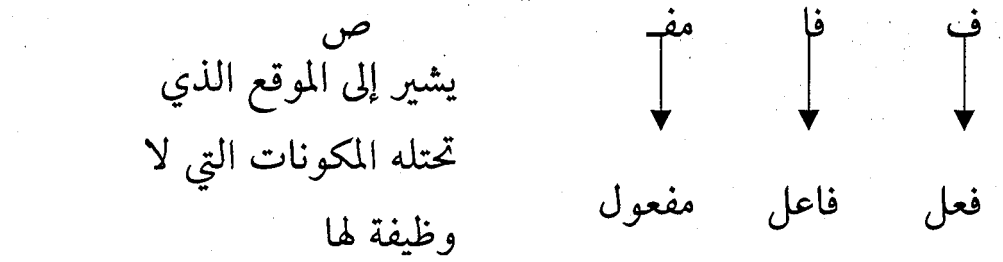

البنية الموقعية :

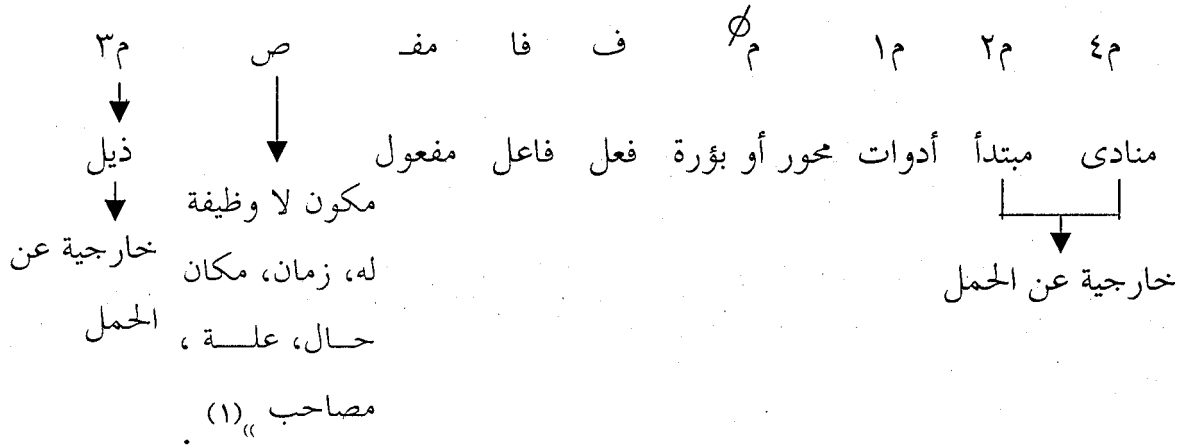

فرضية التركيب الأساسي :

« يُختار للغة العربية فرضية للتركيب الأساسي من بين عدة فرضيات وُضِعت أساساً للتركيب الأساسي في اللغة الإنجليزية ، ويتم الاختيار للفرضية التي تتمتع بمعيار العالمية ، وتكون صالحة للغة العربية »[٢] .

---

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ص ٦٣ .

(٢) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٦١ .

التركيب الأساسي المختار :

النظرية الفلمورية هي الملائمة للغة العربية . وقوانينها الأساسية هي :

١ - الجملة ← مشروطية + مساعد + جوهر

٢ - المشروطية ← { الروابط الخارجية، ظرف الزمان، أدوات الاستفهام، أدوات النفي }

٣ - الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل

٤ - { محور، مفعول به غير مباشر، مكان، أداة، فاعل } ← عبارة اسمية

٥ - العبارة الاسمية ← جار + معرف + اسم + (جملة)[1] .

نظرية الحكم النحوي والربط :

هي محاولة لتفسير الأدوار الوظيفية أو العلائق الوظيفية في الجملة ، إن احدى مهامها الأساسية تحديد المواقع التي يمكن أن ينشأ فيها دور وظيفي

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ١١٢ - ١١٣ .

أو علاقة وظيفية بين الفعل ، وفاعله أو المفعول بـه ، وتـهتم أيضـاً بتسـمية الأدوار الوظيفية وفقاً لطبيعتها .

الدور الوظيفي : يتفق الدور الوظيفي وبعـض الجمـل ، ولكنـه يقـف عاجزاً عن تفسير تراكيب أخرى : فـ(يحب محمد عائشة) الدور الوظيفـي من (يحب عائشة) والعبارة الاسمية (محمد) هو قام بـالفعل بينمـا يمثـل الدور الوظيفي بين (عائشة) والفعل (يحب) وقع عليه الفعل .

أما الجملة التالية : (يبدو أن محمداً أكـل التفاحـة) لا يوجـد أي دور وظيفي بين الفعل (يبدو) وأي اسم من الجملة بينما نجـد أدواراً وظيفيـة بين (أكل) و(محمد) و(التفاحة) .

الدور الوظيفي : قام بالفعل ، وقع عليه الفعل ، ولذلك تفقـد ألفـاظ التركيب أدوارها الوظيفية من ذلك :

اعتقد أن الأولاد أكلوا التفاحة .

لا يوجد أي دور وظيفي مستقل بـ(الأولاد) ؛ لأن دورهـا الوظيفـي تأخذه من موقعها الأصلي (قـام بـالفعل) في جملـة (أكلـوا التفاحـة) ، وبذلك فهي تقاسم واو الجماعة في (أكلوا) الدور الوظيفي نفسه »[1] .

الأدوار الوظيفية : ١ - قام بالفعل : أكل الولد التفاحة

٢ - وقع عليه الفعل : قرأ محمد الرسالة

٣ - مجرب : يحب محمد الحلوى

٤ - موضع : تحفظ الكتب في المكتبة[2] .

---

(١) ينظر الألسنية الحديثة واللغة العربية ص ٦٥ - ٧٠ .

(٢) السابق ص ٧٩ - ٨٠ .

الافتراض الرابطي :

« إلغاء الجمل الاسمية أي المبتدأ والخبر » .

اصطدم النمط المقترح لجمل اللغة العربية (ف ، فا ، مف) بجمل اسمية وهذا مما ترجم إحساس النحاة بوجود بنيتين مختلفتين في العربية ، ونظرية القواعد المقولية تضع هذه القواعد من بين القواعد غير الطبيعية ، وغير المرغوب فيها ، ونحن نرفض هذه القاعدة في إطار استراتيجية البحث ونلجأ إلى افتراض آخر ينفي عن اللغة العربية وجود جمل بدون فعل في السطح أن تكون لغة معقدة أو غير طبيعية .

فالافتراض الرابطي : هو افتراض يوحد بين الجمل التي اعتبرت اسمية ، وتلك التي اعتبرت فعلية ، وهذا الافتراض يعنى أن الجمل التي لا يظهر فيها (فعل) في سطح البنية جمل ذات رابطة مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة نحو : كان في الدار رجل ، كان حسين ملكاً ، والأفعال الرابطية قد تظهر في السطح وقد لا تظهر[1] ولذلك تصبح قاعدة الجملة العربية :

ج ← ف م . س (١) أ مقولة كبرى .

فإذا صح هذا الافتراض يكون المركب الاسمي (الهرم مرتفع) ، و(السكر من القصب) فاعلاً ويدل على فاعليته الخصائص الإعرابية وهي :

١ - مرفوع ٢ - الرتبة : يقع بعد الفعل ٣ - الإحالية حيث يراقب فاعل الصفة ولذلك : الجمل (الهرم مرتفع) ، و(السكر من القصب) جمل حملية ؛ لأن فيها حملاً على الفاعل والفاعل إحالي[2] .

---

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ .

التراكيب القواعدية :

مبدأ حرك ألفاً يصادر وظائف نحوية تقليدية ثابتة ، فهو يقوم بعملية التقديم ويُخلف الضمائر المتصلة ، وأنه لا يمكن اعتبار (التفاحة أكلها الأولاد) على أنها فاعل الجملة ؛ لأنه على الرغم من أن حالتها هي الرفع إلا أن دورها الوظيفي هو (وقع عليه الفعل) ، وليس من قام بالفعل »[1] .

الوظائف التداولية :

داخلية : محور + بؤرة

خارجية : المبتدأ + الذيل + المنادى[2]

القوانين التحويلية :

« هي القوانين التي يتم بموجبها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية ، واستخدامها بدلاً من النظرية النحوية التقليدية للأمور التالية :

١ - لا ينظر إلى الجملة على أنها مكونة من عناصر متجاورة بل ينظر إليها على أنها مشتقة من تراكيب أخرى .

٢ - تقدم تفسيراً مقنعاً لقدرة المرء على إنتاج عدد لا نهائياً من الجمل الجديدة .

٣ - القواعد التحويلية نظرية ذهنية .

---

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ١٠١ .

(٢) الوظائف التداولية في اللغة العربية ينظر ص ١٧ .

٤ - القواعد التحويلية لغوية صرفة .

٥ - رياضية في نهجها المفروض : العمل ، النتيجة ، البرهان »[١] .

تحديد الحالات الإعرابية :

في ضوء الوظائف السابقة يتم تحديد الحالات الإعرابية وفق السُلَّمية التالية :

« الوظائف التركيبة > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

فا + مفـ > منفد ، مستقبل .... > محور + بؤرة »[٢] .

« وتعين الحالة المجردة وفقاً لمبدأ الحكم النحوي على النحو التالي :

أ - تعين العبارة الاسمية بحالة الرفع إذا حكمها الزمن .

ب - تعين العبارة الاسمية بحالة النصب إذا حكمها فعل متعد .

جـ - تعين العبارة الاسمية بحالة الجر إذا حكمها حرف جر .

د - تعين العبارة الاسمية بحالة الإضافة إذا وقعت في محل جر بالإضافة .

هـ - تعين العبارة الاسمية بحالة نصب موروثة وفقاً لصفات الحاكم المعجمي .

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٢٣ - ٢٧ .

(٢) الوظائف التداولية ص ١٩ .

ويفترض أن حالة الرفع وحركتها الإعرابية الرفع لا تحتاج إلى حاكم أي أنها الحالة غير المُعلمة ، فكل عبارة وجدت دون أن يحكمها أي حاكم في مستوى تركيب فإن تلك العبارة ستظهر في بنية الجملة السطحية بحالة الرفع »[1] .

وعليه فتسند الحالات « الرفع والنصب والجر إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية »[2] .

البؤرة :

١ - تقتضي ظاهرة التبئير في اللغة العربية أن يميز بين نوعين من البؤرة : جديدة مقابلة ، وبؤرة مكون ، وبؤرة حمل .

٢ - اللغة العربية لا تُحدِّد فيها وظيفة البؤرة الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المسند إليه ، ويأخذ المكون المبأر ، حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية .

٣ - يربط إحالياً المكون المتصدر للجملة ضميراً أو موقعاً داخلها وتمتاز بالنسبة لهذه الخاصية البنيات التي يتصدرها مبتدأ عن البنيات التي يتصدرها بؤرة الربط في الأولى ربطاً ضميرياً ، وفي الثانية ربطاً موقعياً .

المحور :

١ - تسند هذه الوظيفة لمكون داخل الحمل .

٢ - تسند للمحور الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية .

---

(١) الوظائف التداولية ص ١٩ .

(٢) السابق ص ٤٧ .

٣ - تخضع قاعدة المحور لمجموعة من القيود : قيد الإحالية ، وأحادية الموقع ، وقيود الجزر .

٤ - يربط المحور موقعاً أو ضميراً محاولاً داخل الحمل »[١] .

فالنحو الوظيفي لا يلقي اهتماماً لمدلول الحركة الإعرابية ؛ لأنه لا يقبل تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة »[٢] .

الجملة الاسمية في ضوء الحكم النحوي :

الجملة الاسمية المؤلفة من اسمين نحو : الشمس مشرقةٌ .

لا تقبل النظرية اللغوية تعيين حالات الرفع وفقاً للاقتراح التقليدي حيث لا يمكن أن تعين عبارة اسمية بحالة الرفع ؛ لأنها تبدأ الجملة . فلماذا لا تعين بحالة النصب أو الجر ؟ .

لا يمكن لعبارة اسمية أن تعين عبارة اسمية أخرى بنفس الحالة حيث إننا نعرف أنّ ما يُعلِّم الحالة هو حرف الجر ، والفعل المتعدي ، وكل ما اشتق من فعل ، وتفتقد هذه الجملة لعنصر الفعل ، وبناء على ذلك ، فإنه يجب أن تصل إلى النتيجة المرجوة ، وذلك برفع العبارتين الاسميتين ، وذلك أن الحالة غير المعلمة في اللغة العربية هي الرفع لعدم وجود أي حاكم معجمي .

---

(١) الوظائف التداولية ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) السابق ص ١٥٣ .

الجمل الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبره جملة فعلية :

الطلاب كتبوا الرسالة في المدرسة .

الرسالة كتبها الطلاب في المدرسة .

التفاحة قطفتها البنت .

هذه الجمل في الأصل جمل فعلية ، وقُدِرت بتحويلة الركن النحوي حيث قدم الفاعل أو المفعول به متمم في المستوى النحوي .

والأسماء المرفوعة في بداية هذه الجمل تظهر بحالة الرفع ، لأنها غير محكومة بحاكم معجمي ، وبالتالي فإنها تظهر بالحالة غير المعلمة ، في هذا المجال لا يعترف بالمبتدأ أو الربط .

أ - إن الطلاب كتبوا الرسالة .

ب - إن الرسالة كتبها الطلاب .

جـ - إن التفاحة قطفتها البنت .

العبارة الاسمية بعد (إن) حالتها النصب ، وليس الرفع ، والسبب في ذلك أنها محكومة بـ(إن) التي تقضي بأن يكون اسمها منصوباً وفقاً لسماتها المعجمية فعلى الرغم من أن حالة الضمير المتصل (واو) الجماعة هي الرفع إلا أن حالة (الطلاب) التي تشاطره الدور الوظيفي نفسه هي النصب .

لاحظ أن هذا النمط من الجمل يعتبر جملاً اسمية في النحو التقليدي إلا أننا نعتبره جملاً في منهجنا ، وقد مر بتحويلة تقديم الفاعل أو المفعول به إلى متمم في المستوى النحوي[1] .

(١) ينظر الألسنية الحديثة واللغة العربية ص ١٩٥ - ١٩٩ .

تفسير التقديم والتأخير :

تنزع المكونات الحاملة للمعلومات المعطاة إلى احتلال المواقع الأولى في حين تنزع المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة إلى احتلال المواقع الأخيرة ، فما يتقدم يكون داخلاً في وظيفة تداولية المحور ، وما يتأخر يحمل وظيفة تداولية البؤرة »[1].

وظائف تلابس المبتدأ :

يوجه المتوكل النقد لنحاة العربية القدماء حيث إنهم خلطوا بين وظيفة المبتدأ ووظائف أخر تَمكَّنَ من الفصل بينها وحاز قصب السبق .

الوظائف هي :

أ - « المحور : ١ - زيد منطلق ٢ - عندي كتاب ٣ - أبوه قائم زيد

٤ - جاء الزيدان

ب - البؤرة : ١ - في الدار زيد ٢ - زيداً لقيتُ البارحة

المقابلات بين المبتدأ والمحور :

يطلق مصطلح المبتدأ في الفكر اللغوي القديم على مفاهيم متباينة فلم يميز النحاة العرب بين وظائف المركبات الاسمية الواردة في الجمل .

تقارب المبتدأ والمحور .

أ - التشابه في التعريف والوظيفة التداولية ؛ لأن تعريف المحور محدث عنه .

---

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ص ٧٤ - ٧٥ .

ب - تشابههما من حيث الموقع حين يتصدر المحور الجملة .

جـ - التشابه في الإعراب »[١] .

ويضرب المتوكل أمثلة لاقتضاء المحور للمعرفة .

١ - أ - عمرو منطلق ب - عمرو في الدار

٢ - أ - رجل منطلق ب - رجل في الدار[٢] .

التمايز بين المبتدأ والمحور :

١ - المبتدأ وظيفة خارجية والمحور وظيفة داخلية تنتمي إلى الحمل .

٢ - المبتدأ والمحور محدث عنه ، ولكن المحور محدث عنه داخل الجملة ، ويحلل الجمل التالية وفق ما ارتضاه .

زيد أبوه مسافر

أبوه : محور بوصفه مسند إليه « الحديث : مسافر » ، ويشكل هو وحديثه حديثاً عن المبتدأ بمعنى أن الجملة (أبوه مسافر) حديث عن زيد بوصفه مجال الخطاب .

٣ - موقع المحور : ليس من الضروري أن يتصدر الجملة نحو : عندي كتاب . في الدار رجل »[٣] .

(١) الوظائف التداولية ص ١٢٩ - ١٣١ .

(٢) ينظر السابق ص ١٣١ .

(٣) السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

المبتدأ والذيل :

اتفق النحاة العرب على اعتبار أن الاسم (زيد) في الجمل التالية :

١ - زيد قام أبوه ٢ - زيد أبوه مريض ٣ - قام أبوه زيد ٤ - أبوه مريض زيد ، مبتدأ

يعتبر المتوكل من وجهة النظرية التداولية أن (زيد) في الجملتين الثالثة والرابعة وظيفة (ذيل) تختلف عن وظيفة (مبتدأ) في الجملتين الأولى والثانية ؛ لأن الذيل يتميز بالخصائص التالية :

١ - لا ينتمي إلى الحمل في الجملة .

٢ - في الجملتين (٣ ، ٤) مرفوع .

الفرق بين الذيل والمبتدأ :

المبتدأ مجال الخطاب ، أما الذيل فيضيف أخباراً من شأنه أن يوضح أو يصحح أو يعدل ما ورد في الجملة ففي (أبوه مريض زيد) يعتبر (زيد) إضافة توضيحية للضمير في (أبوه)[1] .

الفرق بين المبتدأ والبؤرة :

البؤرة معلومة جديدة ، والمبتدأ معلومة مشتركة ووسائلها هي :

١ - النبر : جاء زيد : زيد بؤرة .

لقي زيد عمراً : عمراً بؤرة

(١) الوظائف التداولية ص ١٣٤ - ١٣٥ .

٢ - التصدير : زيداً لقيت : زيداً بؤرة

راكباً جاء زيد : راكباً بؤرة

أمنطلق زيد : منطلق بؤرة

٣ - الحصر : ما زيد إلا شاعر : شاعر بؤرة

٤ - الزحلقة : الذي لقيته أخوك »[١] .

النتائج الهامة :

النتائج التي تسعى الألسنية إلى تحقيقها هي « إمكانية إرجاع معظم الجمل في اللغة العربية إلى نسق لفظي واحد وبقاعدة أساسية من الشكل الآتي :

جملة ⟵ عبارة فعلية - عبارة اسمية .

وكذلك اعتبار حالة الرفع وحركتها الإعرابية الضمة هي الحالة غير المعلمة بينما يتم تعيين كافة الحالات الأخرى وفقاً لقانون أو قاعدة الحكم النحوي »[٢] .

خصوصية نظام العربية :

بسطت في هذا الطرح آراء الألسنيين العرب حول الوظائف النحوية ، وآن لي أن أبين ما فيها من خلل .

---

(١) الوظائف التداولية ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) الألسنية الحديثة واللغة العربية ص ٢٠٥ .

فللعربية خصوصية تنفرد بها عن غيرها ، فهي لغة فكر يتجاوز الحدود الزمنية ويخاطب أكبر قدر من البشر ، ويتغلغل إلى المشاعر الفردية ، ويضمن الوحدة الجماعية للأمة ، ونظامها يمتاز بالشمولية ، ولذلك استوعب ما استقام نظمه وجُنيت ثمرة فائدته ، وإخضاعها (العربية) لنظام غيرها تعسف مسقط على نظامِها ، وبالتالي سيؤدي إلى إسقاط المستعمل وما استودعته نصوصها ، وللخروج بالعربية عن مألوفها النظامي ، تجلت أهداف الألسنيين في الأمور التالية :

١ - إلغاء التقسيم الثنائي للجملة العربية .

٢ - تقسيم الفضلات إلى قسمين .

٣ - شرطية التوافق بين المحمول وموضوعاته .

٤ - اختصار الوظائف النحوية إلى :

أ - تركيبية ب - أدوار وظيفية جـ - تداولية

٥ - تطبيق فرضية التركيب الأساسي .

٦ - إلغاء الحالات التفسيرية لوظائف العربية .

٧ - اختصار الحالات التجريدية .

إلغاء التقسيم الثنائي :

ارتضت الألسنية العربية للجملة العربية أن تكون وفق نمطية أحادية الجانب حتى تخضع لفرضيات دخيلة ، وحاولوا تفسير الجملة العربية قسراً وفق تلك النظريات ، فارتضوا البِنيات التالية :

١ - فاعل + مفعول + حرف جر + مفعول + ملحق[١] .

٢ - فعل + فاعل + مفعول + ص[٢] .

٣ - جملة ← بنية عميقة + بنية سطحية[٣] .

٤ - الحكم النحوي والربط ← دور وظيفي قام بالفعل + دور وظيفي وقع عليه الفعل[٤] .

٥ - الافتراض الرابطي : يوحد بين الجمل التي اعتبرت اسمية وتلك التي اعتبرت فعلية[٥] .

فهذه البنى تُسيّر اللغة العربية وفق نمط أحادي وهو ما تسعى الألسنية العربية إلى تحقيق « إمكانية إرجاع معظم اللغة العربية إلى نسق لفظي واحد »[٦] .

هذه النمطية تؤدي إلى اختصار الاستعمال اللغوي على هذه الوظائف ، وهذا لا يفي بما استُعمِل من التراكيب ؛ لأن اللغة في بنائها التركيبي قائمة على ركنين أساسيين منبثقين من فكرة رئيسية هي فكرة الإسناد ، وينتج عنهما جملة مركزها المسند إليه منه يصدر الحكم على الجملة ، وفي ضوء هذا الحكم برزت ضرورة التقسيم الثنائي ؛ لأنها قائمة

(١) الفهري

(٢) المتوكل

(٣) ميشال زكريا

(٤) حميدي

(٥) الفهري

(٦) الألسنية الحديثة واللغة العربية ص ٢٠٥ .

على نسق توافقي بين الشكل والمضمون لوجود علاقة ذهنية تربط بينهما ، فالمسند إليه محكوم له ، فإن سبقه الحكم فهو فاعل وتكون الجملة فعلية ، وإن تأخر عنه الحكم فهو مبتدأ ، وتكون الجملة اسمية ؛ ولهذا استطاع النحو العربي التقريب بين المتشابهات في الشكل ، والتفريق في المعنى عن طريق الحكم الدقيق من خلال التركيب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ويتألف من اسمين أو من فعل واسم ؛ لأن « الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة :

وتركيب الإسناد هو أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى فقوله : أسندت لم يُرِدْ مطلق التركيب ، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى ، والتركيب الذي ينعقد به الكلام ، ويُحصل منه الفائدة لا يُحصل إلا من اسمين نحو (زيد أخوك)، أو من فعل واسم نحو : (قام زيد) ولا يتأتى ذلك من فعلين ؛ لأن الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدَث عنه ، ولا يتأتى من فعل وحرف ، ولا حرف واسم ؛ لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل ، فهو كالجزء منهما ، وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً »[1] .

فالجملة قائمة على الإسناد بنوعيه ، إمّا إسناد فعل إلى اسم أو إسناد اسم إلى اسم ، فالفعل لا يكون كلاماً إلا مع الاسم « الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً والاسم قد يستغنى عن الفعل نحو : (عبدُ الله أخونا) »[2] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢١ .

فعلاقة الفعل بالاسم علاقة تلازمية فهو بحاجة لما بعده .

أما المبتدأ فعلاقته لما بعده استدعاء ؛ لأنه مفتقر لإفادة المعنى « فقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً ، فـ(هذا) اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو (عبد الله) ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند ، والمبني عليه مسندٌ إليه »[١] .

حتمية الثنائية في الجملة العربية :

أقام العربي جمله على التقسيم الثنائي ليُقدِّمَ على أساسه المعاني المرتبطة بكل قسم ؛ لأن كل قسم صورة لما ارتسم من معنى في ذهن المتكلم ، حيث يشاركه السامع في معرفة ما يبتدئ ، ويختص المتكلم بما يجهله السامع عمّا اشتركا في معرفته .

إذاً الجملة الاسمية مركزها المبتدأ لوقوعه في بداية الجملة فـ« يبتدأ بالاسم المحدث عنه قبل الحديث »[٢] .

أمّا الجملة الفعلية فمركزها (الفاعل) حيث « يبتدأ بالحديث قبله ألا ترى أنك إذا قلت : (زيد منطلق) إنما بدأت بـ(زيد) وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق ، والحديث عنه بعده ، وإذا قلت : (ينطلق) زيد) فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت (زيداً) المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث ، فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما ، وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض »[٣] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٧٨ .

(٢) الأصول في النحو ١ / ٥٧ .

(٣) السابق ١ / ٥٧ - ٥٨ .

فالفرق الذي جاء من أجله التقسيم الثنائي أمر يستدعيه النظام اللغوي ؛ لأن « المبتدأ تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه نحو قولك : (زيد) مبتدأ فإذا قلت (منطلق) صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنه قد كان يعرف (زيد) كما يعرفه المبتدئ ، فلما كان السامع يعرف المبتدأ ، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر فصح الكلام ؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام »[1] ، فعندما يذكر المبتدأ يقوم في ذهن السامع احتمالات فإذا ورد الخبر ارتفع الإشكال فهو « محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته »[2] .

إذاً تحديد الوظائف النحوية في نمطية (ف ، فا ، مف ، ص) والوظائف التداولية مرفوض جملة وتفصيلاً ؛ لأن تحديد وظائف اللغة مرتبط بما ترمي إليه من معان ، أما النمطية والتداولية ، والأدوار الدلالية فتتعامل مع اللغة وكأنها عناصر كيميائية للمتكلم الحرية بنقل عناصرها إما إلى الربضية اليمنى أو اليسرى دون تغيير في المعنى .

وعليك أن تحكم على أي النظامين يناسب اللغة العربية من خلال النماذج التالية :

١ - كأن مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافَنا ليل تهاوى كواكبه

المحدث عنهما عنصران منفصل كل واحد منهما عن الآخر ، والحديث عنهما مركب ، فاسم كأن (مثار) وعُطف عليه (أسياف) وأخبر عن

---

(١) المقتضب ٤ / ١٢٦ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٨٤ .

المعطوف عليه والمعطوف بـ(ليل تهاوى كواكبه) فـ(ليل) يناسب (مثار) ، و(كواكب) يناسب (أسياف) .

٢ - « وكل شيء أحصيناه » .

ترى النمطية الأحادية أن (كل) منقول إلى الضاحية اليمنى حيث نُقل إلى ابتداء الكلام ، وأقامت مشابهة بينه وبين (الرسالةُ كتبها الطلاب) .

٣ - ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر ، آية : ٥٢] .

لو سُلط فعلوا على (كلُ) هنا يكون على حساب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر أي الزبر من صنعهم ، وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت في الزبر[1] فـ(كل) في « وكل شيء أحصيناه » تعني أن ما عُمل محصى من قبل الله ولو جاءت (كل) في ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ منصوبة لدل على أن الزبر من قولهم وليس من قول الله ، إذاً ليست القضية نقل العنصر من موضعه إلى الربضية اليمنى أو اليسرى ، وإنما هو المعنى ، فالرفع دليل أن فعلهم مسجل عليهم في الزبر ، وأنّى هذا التفريق في المعنى لأحادية الجانب ؛ لأنها تتجاهل طرفي الخطاب حيث إن الجملة يتجاذبها طرفا خطاب ، فإمّا أن يشتركا في معرفة الذات أو في معرفة الحدث ، فإن كان الأول (الذات) ذكر في بداية الجملة ؛ لأن المتكلم يريد أن ينبه المخاطب لما يجهله فيما اتفقا على معرفته ، وإن كان الثاني (الحدث) فقد اشتركا في حصوله ، واختلفا فيمن قام به .

---

(١) ينظر قطر الندى وبل الصدى ص ٢١٤ .

المنصوبات :

١ - أ - في سياق الفعل التام تكون ملحقات .

ب - في سياق الفعل الناسخ فضلات[١] .

٢ - الدور الوظيفي وقع عليه الفعل[٢] .

٣ - تعين العبارة الاسمية بحالة النصب إذا حكمها فعل متعدي[٣] .

٤ - الوظائف التركيبية : فاعل + مفعول[٤] .

فعل + فاعل + مفعول + ص

↓

مكون لا وظيفة له : زمان ، مكان ،

حال ، علة ، مصاحب ، تمييز ... إلخ

اقتصر الألسنيون من وظائف المنصوبات وظائف المفعول به ، وأهملوا ما عداه من وظائف ، وأطلقوا عليه ملحقاً ، إذا كان في سياق الفعل التام ، أو وقع عليه الفعل ، وما كان في سياق الفعل الناسخ فضلة ، وخلطت الألسنية بين ما يتعلق الفعل بما لا يعقل إلا به ، وبين الأركان الأساسية التي لا يتم الكلام إلا بوجودها ثم إنها ألغت وظائف المنصوبات التي في ضوئها يتحدد الغرض من التركيب في قولها مكون لا وظيفة له ، وقصرت علامة النصب في حكم الفعل المتعدي .

---

(١) الفهري .

(٢) حميدي .

(٣) المتوكل .

(٤) المتوكل .

إذاً الألسنية في شكليتها الحالية تقوم بدراسة أفقية مجردة من الدراسة الرأسية ، والاستعمال اللغوي خاضع للنوعين ؛ لأنه لا يغني أحدهما عن الآخر .

تلازم الشكل والمضمون :

عقد النحو العربي تلازماً بين الشكل والمضمون ، ودرس الاستعمال اللغوي دراسة أفقية معتمدة على الدراسة الرأسية ، ولذلك ، وُجِدَت المنصوبات تنضوي تحت نوعين :

النوع الأول : تستدعيه فكرة الإسناد ؛ حيث التركيب يتطلبه ليكشف عن مقصود المتكلم من معنى ، خاضع لوظيفة تفسر ذلك المعنى المراد من التركيب « وذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً يومَ الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له ، فإنك تحصل من مجموع هذا الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد ، لا عدة معان كما يتوهمه الناس ، وذلك أنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها ، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو (ضرب) ، وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محصولة التعلق ، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من (عمرو) ، وكون (يوم الجمعة) زماناً للضرب ، وكون الضرب ضرباً شديداً ، وكون التأديب علة للضرب ، أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة ، وهو إسناد ضرب إلى زيد ، وإثبات به حتى يعقل كون (عمرو) مفعولاً به ، وكون (يوم الجمعة) مفعولاً فيه ، وكون (ضرباً شديداً) مصدراً ، وكون (التأديب) مفعولاً له من غير أن يخطر ببالك كون (زيد) فاعلاً للضرب ؟

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور ؛ لأن عمراً مفعول لضرب وقع من زيد عليه ، ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد ، وضرباً شديداً بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته ، والتأديب علة له ، وبيان أنه كان الغرض منه ، وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا ، وعلى صفة كذا ، ولغرض كذا ، ولهذا المعنى تقول : إنه كلام واحد »[1] .

إذا تبين لنا أن المنصوبات في سياق التركيب ترد لتكشف مفهوماً يتعلق بالمعنى الذي ورد فيه التركيب ، فالمفعول به هو تعلق الفعل بما لا يعقل إلا به ، والمفعول المطلق هو حدث وقع من الفاعل حقيقة ، والمفعول لأجله يفهم علة ورود التركيب والمفعول فيه يبين زمن أو مكان حصول التركيب (الحدث) ، والمفعول معه يدل على عدم مشاركة المنصوب لما قبله في الحدث ، وإنما يفهم مصاحبة ، والمستثنى يبين إخراج المنصوب عن حكم ما قبل الأداة ، والحال يبين الهيئة التي قام فيها صاحبه بالحدث ، وهو وصف لصاحبه قيد لعامله ، والتمييز يكشف ما علق في التركيب من إبهام ، ويحدد المقصود من متعدده .

إذاً المنصوبات في سياق التراكيب لكل منها وظيفة في ضوئها يتحدد المقصود من ورود التركيب كما رأيت ، وليس الأمر كما يراه الألسنيون النمطيون أن ما تجاوز المفعول به مكون لا وظيفة له ، لأنهم بقولهم هذا يقضون على فهم الأحكام المترتبة على إيضاح تلك الوظائف نحو قول

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣١٦ - ٣١٧ .

الشاعر :

فأنتِ طلاق والطلاق عزيمـة ثلاثاً ومن يَخْرق أعقُ وأظلم

فنصب (ثلاثاً) يوضح أنه طلقها وأبانـها[١] والمعنى طلقتك ثلاث طلقات اصطدمت المبادئ الألسنية في مجال المنصوبات بتراكيب عربية لا تتفق مع أصولها من ذلك : قول الشاعر :

١- ضَيْفٌ ألَمَّ برأسي غَيرَ مُحْتَشِمٍ وَالسَّيْفُ أحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ باللِّمَمِ[٢]

وقوله :

٢- يحُبّ قاتِلَتي والشَّيْبِ تَعْذيَتي هَوَايَ طِفلاً وشَيْبي بالغَ الحُلمِ[٣]

وقوله :

٣- قَبَّلْتُها وَدُمُوعي مَزْجُ أدْمُعِها وَقَبَّلَتْنِي عَلى خَوْفٍ فَماً لفمِ[٤]

وقوله :

٤- عِشْ عَزِيزاً أوْ مُتْ وأنْتَ كَرِيمٌ بينَ طَعْنِ القَنَا وَخَفْقِ البُنُودِ[٥]

وقوله :

٥- وَلَقَدْ بَكَيْتُ على الشَّبابِ ولِمَّتِي مُسْوَدَّةٌ ولِمَاءِ وَجْهِي رَوْنَقُ

٦- حذراً عليه قبل يوم فراقه حتى لَكِدْت بِمَاءِ جَفْنِي أشْرَقُ[٦]

---

(١) ينظر مجالس العلماء ص ٢٦٠ .

(٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ٤ / ٣٤ .

(٣) السابق ٤ / ٣٦ .

(٤) السابق ٤ / ٣٧ .

(٥) السابق ١ / ٣٢١ .

(٦) ينظر السابق ٢ / ٣٣٦ .

يرى النحو العربي أن إعراب (غير) في البيت الأول حال[١] و(فعلاً) تمييز .

و(طفلاً) و(بالغ الحلم) في البيت رقم (٢) حالين سدا مسد الخبر .

و(فماً) في البيت رقم (٣) حالاً ، أو نصبه بفعل مضمر ، أو اسم فاعل يقوم مقام الفعل يريد : جعلتْ فمها إلى فمي ، أو جاعلة فمها إلى فمي[٢] .

و(حذراً) في البيت (٦) الوجوه التالية .

أ - مصدراً في موضع الحال والعامل فيه (بكيت) .

ب - مفعولاً مطلقاً أي حذرت عليه حذراً .

جـ - ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله أي لحذري .

ولكل وجه من هذه الوجوه معنى يحتمله التركيب[٣] .

وماذا تخرج أصول الألسنية المنصوبات في الآيات التالية قال تعالى :

﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [النساء ، آية : ٤] .

فقوله ﴿ طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ ﴾ مبهم لدلالته على متعدد وكشف المقصود من التركيب الاسم المنصوب (نفساً) فهي تمييز ، أما الألسنيون فيعدونه مكون لا وظيفة له .

---

(١) ينظر ديوان أبي الطيب بشرح العكبري ٤ / ٣٤ .

(٢) ينظر السابق ٤ / ٣٧ .

(٣) ينظر شرح العكبري لديوان المتنبي ٢ / ٣٣٦ .

و﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ وصف مؤكد لعامل لم يذكر دلالة على اباحته والتقدير (فكلوه أكلاً هنيئاً مريئاً) .

قال تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا ﴾ [النساء ، آية : ٢٥] .

(طولاً) يخرج على الوجهين التاليين :

١ - مفعول به فتحدد المقصود من التركيب بوقوع الفعل على منصوب .

٢ - مفعول لأجله ، فيكون سبباً في ورود الفعل ، والتقدير فمن لم يستطع لكذا . هذا للتمثيل لا للحصر .

النوع الثاني من المنصوبات :

يأتي اقتضاء لعوامل تدخل على ركني إسناد نحو (كان) و(إن) فقد جانب الألسنيين الصواب عندما حكموا على منصوب (كان) بأنه فضلة، ومن المعلوم أن الفضلة « كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه ، فهو نصب »[1].

ويبين المبرد معنى فضلة فيقول : « فيكون المفعول فضلة كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام لأنك بحذفه مستغن ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغن الفعل ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيداً ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله فعرفتني أنه قد كان منه ضرب ، فصار بمنزلة : قام عبد الله إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب ، وإن قولك : (قام) لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبد الله زيداً : اعلمتني مَنْ ذلك المفعول ؟ ، وقد علمت أن ذلك الضرب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت عندك فقد أوضحت المكان ، فإن قلت (يوم الجمعة) بينت الوقت ، وقد علمت أن لك حالاً ، وللمفعول حالاً ، فإن قلت : (قائماً) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : قاعداً بينت عن حالك ، أو حاله ، وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيراً ، وإما يكون قليلاً ، وإما شديداً ، وإما يسيراً ، فإن قلت : ضرباً شديداً ، أو بينت فقلت : عشرين ضربة زدت الفائدة .

---

(١) الأصول في النحو ١ / ١٥٩ .

فإن قلت لكذا . أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب ، فكل هذه زيادة في الفوائد ، وإن حذفت استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك »[١] ولا خبر المبتدأ كذلك .

هذا النص يبين أن المنصوبات ليست على درجة واحدة فمنها ما يأتي بعد تمام أركان الجملة ، ودوره زيادة إفادة في المعنى .

أما منصوب (كان) فدوره أساس في استقامة المبني الذي عن طريقه يتوصل إلى المعنى ، ولذلك فهو ليس فضلة كما يظنه الألسنيون النمطيون، بل هو ركن رئيس من أركان الإسناد ، ولا يستغنى عنه ، وبحذفه يختل الكلام ، فباب (كان وأخواتها) « معناه الابتداء والخبر ، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غير »[٢] إنما دخلت (كان) على قولك : « (أزيد منطلق) لتوجب أن هذا فيما مضى ، والأصل الابتداء والخبر »[٣] ، ولو اعتبرت المنصوب في سياق الناسخ فضلة لصح لك حذفه دون تقدير ، ولكن بحذفه لا يفيد الكلام لافتقاره للإسناد ، ومن خلال الأمثلة التالية يتضح لك نقض أصول الألسنية ، وعدم موافقتها لنظام العربية .

١ - قال الشاعر :

تبيتُ نار الهوى منهن في كبدٍ حرّى ونار القِرى منهم على القلل

---

(١) المقتضب ٣ / ١١٦ .

(٢) نفس المرجع ٣ / ٢٧ .

(٣) نفس المرجع ٤ / ٨٦ .

تحلل الألسنية تركيب (تبيت نار الهوى ... في كبدٍ) على النحو التالي:

« تبيت »

١ - فعل ناسخ

الوظيفة : ١ - رابط

٢ - عبارة فعلية

« نار » الحالة الإعرابية :

الوظيفة : ١- قام بالفعل (دور وظيفي) حالة الرفع لأنه محكوم بالزمن

٢- متموضع (دور دلالي)

٣- فاعل (دور تركيبي)

يترتب على هذا التحليل في طرف الإسناد الأول أن يحلل الطرف الثاني على النحو التالي :

« في كبدٍ »

الوظيفة : الحالة: الجر؛ لأنه محكوم بحرف الجر

١ - وقع عليه الفعل (دور وظيفي)

٢ - موضع (دور دلالي) .

٣ - فضلة حملية (دور تركيبي) .

٢ - قال الشاعر :

إن المعيدَ لنا المنامُ خيالَه كانت إعادته خيالَ خيالِه

المعيد : عبارة اسمية حالتها النصب .

السبب : لأنها محكومة بإن .

المنامُ : ليس له دور وظيفي .

حالة الرفع لما ليس له وظيفة .

خيالَه : ورد منصوباً وهو خلاف ما افترضته الألسنية من أن حالة النصب يحكمها الفعل المتعدي ، وهي في إطار استراتيجية التمثيل العلمي ترفض نظرية القواعد المقولية التي تجعل من العربية لغة غير طبيعية أي ترفض التقدير .

كانت إعادته :

↓ ↓

رابط ١ - فاعل

٢ - قام بالفعل

(كان) هنا خرجت عن افتراض الألسنين فهي هنا فعل تام ؛ لأنها بمعنى فعل يكتفي بمرفوعه وهذا مما يتناقض مع أصول الألسنية .

خيالَ : لا تستطيع الألسنية الحديثة أن تفسر حالة هذا المكون ، وستقف حائرة عند لفظه ، ولن تتوصل إلى ما ينطوي عليه من معنى .

٣ - قال الشاعر :

أضحت خلاءً وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

أضحت .....

١ - فعل ناسخ
٢ - رابطه

{ ١ - قام بالفعل (الدور الوظيفي)
٢ - فاعل

{ ١ - وقع عليه الفعل
٢ - فضلة حملية .

خلاءً

٣ - تعلم بالفتحة إذا حكمه فعل متعد

« وأضحى أهلها احتملوا »

تعامت الألسنية عن مثل هذا التركيب لخصوصية مجال تطبيقها .

٤ - أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع

تلاحظ أن في هذا البيت عدداً من الألفاظ عُلِمَ بالفتحة ، ولكن الألسنية لم تستطع أن تتوصل إلى تخريجها نحو : (أبا) ، (ذا) ، (خراشة) ، لأن الوظائف عند الألسنين محددة في الآتي :

ف + فا + مفـ + ص هذه وظائف تركيبية

م٤ م٢ م١ م ∅ ف فا مفـ ص هذه البنية الموقعية

منادى مبتدأ أداة محور

أبا أنت ... قومي تأكل هم ...

لأنه محول

إلى الربضية

اليمنى يراقبه

(هم المتصل

الضبع :

محول إلى

الناحية اليسرى

٥ - قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلا

٦ - « التمس ولو خاتماً من حديد » حديث .

لا تجد الألسنية أي تخريج لـ(صدقاً) و(كذباً) و(خاتماً)

٧ - قال تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ سورة البقرة (١٧٧) .

٨ - ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ سورة البقرة (١٨٩).

لو كان (البرَّ) بالنصب على رأي الألسنية من وقع عليه الفعل ، أو هو فضلة ، أو هو معدى إليه ، فأين من قام بالفعل على رأي من قال وقع عليه الفعل ؟ وعلى رأي من قال إنه فضلة فأين الفعل والفاعل ؟ أي التركيب المكتفى عن المنصوب في أداء الفائدة عن الفضلة ، وعلى رأي من قال يعلم بالفتحة من تعدى إليه الفعل فأين الفعل المتعدي ؟

ولو كان (البرُّ) بالرفع دوره الوظيفي قام بالفعل لاكتفى التركيب به وحذف ما عداه حيث يصبح التركيب « ليس البرُّ » ، وهذا لا يقول به إلا معتوه لا يفرق بين صحيح التركيب من سقيمه .

إذاً التراكيب السابقة تخرج عند الألسنية في ضوء الافتراضات التالية :

١ - الدور الوظيفي : قام بالفعل + وقع عليه الفعل[١] .

٢ - الوظائف التركيبية فا + مفـ + ص

٣ - البنية الموقعية : م٤ م٢ م١ م∅ ف فا مف ص

٤ - الوظائف الدلالية : منفذ + مستقبل + متقَبِل + متقبَل + متموضع + موضع

٥ - الوظائف التداولية : محور + بؤرة[٢]

(١) ينظر ص ٢٤٣ من هذا البحث .

(٢) ص ٢٤٦ .

تفسير الحالات : ١ - حالة الرفع يحكمها الزمن .

٢ - حالة النصب يحكمها فعل متعدى .

٣ - حالة الجر يحكمها حرف جر أو إضافة .

ويتم إسناد هذه الحالات للمكونات بمقتضى الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية .

٦ - تُعلم الحالة بواسطة حرف جر أو فعل متعد .

حالة الرفع لما ليس له وظيفة[١] .

٧ - دخلت (كان) لتسير الجملة العربية في النمط الأحادي

جملة ←عبارة فعلية - عبارة اسمية[٢] .

بان لك من خلال تلخيص أصول الألسنية للتفريق بين المنصوبات : الملحق منها والفضلة أن الألسنية تجاهلت أصل التركيب في سياق الفعل الناسخ فإنك واجد التعسف بالغاً في تطبيق أصول الألسنية على اللغة العربية فـ(نار) في النموذج الأول لو كانت فاعلاً لاكتفى بها التركيب لأصبح (تييت) فعلاً تاماً ، ولكنه لا يصور المعنى التام للمخاطب لأنه مفتقر للركن المتمم للفائدة ، وقد ورد هذا المتمم مخالفاً للأصل الألسني ؛ فهو مجرور ، والفضلة في ضوء أصل الألسنين يكون منصوباً ، ويكون تحليل التركيب وفق نظام نحو العربية هو : ركنا إسناد : مبتدأ وخبر ،

(١) ينظر ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) السابق ص ٢٥٩ .

ودخل عليهما عارض فغير وظيفتهما إلى اسم وخبر يحافظ الاسم على حالته الإعرابية . أما الخبر فيأخذ علامة إعرابية اقتضاها العارض إما لفظاً أو محلاً ، ودخول هذا العارض لدلالة حدوث الفعل (الحدث) في زمنه ، بهذا التحليل يكون النحو موفقاً بين النظرة للتركيب الأفقية والرأسية .

النموذج الثاني :

إنّ المعيدَ لنا المنامُ خيالَه كانت إعادتُه خيالَ خيالِه[1]

من الأدلة على خصوصية نظام العربية عن نظام غيرها اهتمامها بواقع الدلالة ؛ لأنها تصف العلاقة القائمة بين التركيب والعالم الخارجي الذي تمثله ، وهذا ما تهمله أصول الألسنية الخاصة القائمة بتفسير التراكيب تفسيراً أفقياً وتعجز عن الوصول لمعنى التركيب .

وهذا البيت يحتوي التراكيب التالية :

إن المعيدَ لنا
المنامُ خيالَه
كانت إعادته
خيالَ خياله

لقد استطاع النحو العربي أن يوفق بين الشكل والمضمون ، وأن يتوصل إلى كنه مقصود المتكلم وإيضاحه للمخاطب .

إن المعيد لنا : استكمل أركان الجملة الإسنادية ، ولكن الشاعر أراد أن يزيد في التأكيد فأعاد جملته في تركيب فعلي حذف طرفه الأول وأبقى الطرف الثاني للعلم بما حذف فقال :

(١) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري ٣ / ٥٣ .

المنامُ خيالَه

رفع (المنامُ) بفعله المحذوف وأشار إليه بما أسعفته به اللغة العربية من معطيات فالحالة الإعرابية الظاهرة في (خيالـه) كشفت المقصود من التركيب وأبانت أن هناك حذفاً .

كانت إعادته :

صورة اللفظ ناسخ والمعنى تام ، وبهذا التركيب ابتدأ ورسم في ذهن سامعه تساؤلاً فأتم الفائدة بقوله .

خيال خيالِه :

فالحالة الإعرابية الظاهرة على (خيال) رمز مكثف للغة غير منطوقة طواها الشاعر وترك ذكرها لخيال المخاطب من خلال الرمز إليها بالفتحة وتلك اللغة المطوية هي (كان ذلك خيالَ خيالِه) ، وكانت اللغة المطوية خبر عمّا ابتدأ به ذهن المخاطب .

فإعراب البيت دونه خرط الكداد بالنسبة للأصول الألسنية .

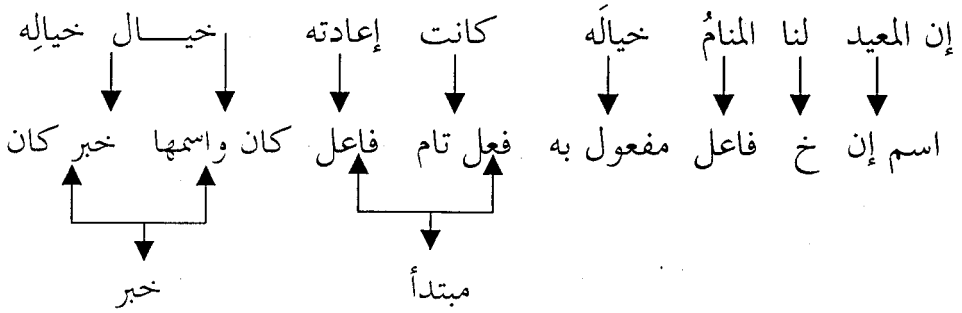

النموذج الثالث : أضحت خلاءً وأضحى أهلها احتملوا .....

حللتُ هذا البيت على المنهج الألسني في ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وأوضحت أن الألسنية حللت الجزء الأول من الشطر الأول ، ولكن معطياتها لم تستطع تحليل الجزء الثاني من الشطر حيث رأت أن الجزء الأول اشتمل على فعل ناسخ ومنصوب في سياقه يُعد فضله أو وقع عليه الفعل ، وقد وضح من تحليل قدماء النحويين لمثل هذا التركيب أن الفعل ليس منك واقعاً على غيرك ، إنما هو داخل على المبتدأ والخبر ؛ لأنه لا يستغني المرفوع عن المنصوب ولا المنصوب عن المرفوع في سياقه .

أما الجزء الثاني « أضحى أهلها احتملوا » ؛ فهو يشتمل على المكونات التالية :

١ - أضحى

٢ - أهلها

٣ - احتمل أهلها

والعرب إذا ذكرت وأعادت تعيد الضمير كما هو الحال في الجملة

أضحى	أهلها احتملوا
↓	↓
عارض تضمن معنى الزمن	جملة ذات ركنين لا يغني أحدهما عن الآخر ، تفيد الإخبار خالية من الزمن ، فحين أراد المُخبر أن يفيد المُخبَر بالزمن الذي تم فيه الخبر أتى بما يفيده

يقول سيبويه : « باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدا ، والبني عليه ، وهو قولك : عبدُ الله أخوك : وهذا أخوك ، ومثل ذلك يذهب عبدُ الله فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدُ الله منطلقاً ، وليت عبدَ الله منطلق ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده ، واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، وذلك إذا قلت : كان عبدُ الله منطلقاً ، فالمبتدأ أول جزء »[1] ، فبدخول العامل « أضحى » تلعب بالمواقع التي كان يحتلها التركيب فـ(أهلها) لم يقم بالفعل (أضحى) و(احتملوا) لم يقع عليه (أضحى) ، وإنما حدث تغيير في مسمى التركيب لاقتضاء ما فرضه العامل من تغيير في المعنى فأصبح الركن الأول من التركيب اسماً له ، والثاني خبراً له ، أكتفي بهذا التحليل فقد تغني الإلماحة عن الاستطراد .

التوافق بين المحمول وموضوعاته :

١ - افتراض أن كل محمول ثنائي المحلات يستدعي الآتي :

أ - إلحاق وظيفة الفاعل توافق الموضوع الأول .

ب - إلغاء التراكيب التي لا تستجيب لثنائي المحلات من ذلك :

المبني للمجهول ؛ والتركيب المحذوف الفاعل .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣ - ٢٤ .

جـ - إخضاع الجمل للوظائف التركيبية[١] .

٢ - تحديد الأدوار الوظيفية :

أ - قام بالفعل ب - وقع عليه الفعل

ولهذا تصادر تراكيب لا تخضع لهذين الدورين مثل :

أ - إذا كان الفاعل مصدراً مؤولاً نحو : يبدو أن محمداً أكل التفاحة .

ب - إذا كان المفعول به مصدراً مؤولاً نحو : اعتقد أن الأولاد أكلوا التفاحة[٢] .

تفترض الألسنية شرط التوافق بين المحمول وموضوعاته ، وفق الدور الوظيفي (قام بالفعل + وقع عليه الفعل ، ومجرب وموضع) ، أو وفق الدور الدلالي : منفذ مستقبل ومتقبِل ومتقبَل ، وأي خرقٍ في الدور يعد خرقاً للنظام اللغوي فيجب إقصاء تراكيب نحو : (قَتَلَ زيداً) و(قُتِل زيدٌ) لعدم استيفائها ما افترضته ثنائية المحلات ، من حيث إبراز الفاعل والمفعول .

هذه افتراضات نظرية افتقرت إلى الاستنتاج الواقعي ، وما كان من الألسنيين العرب إلا تعسف إخضاع حيوية اللغة وقصرها على نماذج محدده وهذا مجال اللغات غير المعربة المقتصرة في تفسير تراكيبها على الترتيب بين مكونات التركيب أو على ما يمليه العرف الاجتماعي ، أما « نظام الجملة العربية (اسمية وفعلية) مع احتفاظ اللغة بالإعراب كفلا لها مرونة في أداء

(١) ينظر ص ٢٥٢ من هذا البحث .

(٢) السابق ص ٢٤٩ .

الأفكار ، وإمكان التأقلم في مختلف البيئات والأزمنة والظروف »[١] .

ففي العربية الفصحى تجد الجملة المكونة من فعل وفاعل ومفعول ، الترتيب بين هذه العناصر ليس مقيداً ، وكذلك الذكر والحذف ، وهذه حرية يقابلها تقييد وفق ما عليه نظام الأدوار ؛ لأن الحركة الإعرابية أكسبت نظام اللغة العربية مرونة وعلى ذلك تكون صورة الجملة الفعلية على النحو التالي :

وظائف الفعل : الرفع والنصب .

١ - من حيث وظيفته يسير في مجالين قاصر ومتعد .

ففي ضوء الوظائف التي يجرُها الفعل يتحدد مستوى الجملة الفعلية : إمّا ثنائية أو أحادية المحلات ، فإن كان الفعل متعدياً كان ثنائي الوظائف (رفع ونصب) يُرفع الفاعل ؛ لأنه « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل ، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً عليه ، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك : (جاء زيد) و(مات عمرو) ومعنى بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أي ذكرت الفعل قبل الاسم ؛ لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء »[٢] ، فالوظيفة التركيبية الأولى للفعل هي رفع الفاعل ؛ لأنه لابد له منه ، أما الوظيفة الثانية للفعل المتعدي فهي نصب المفعول ، بحيث « يكون فعلاً واصلاً إلى اسم بعد الفاعل وهو على ضربين :

---

(١) كلام العرب - من قضايا اللغة العربية ، د. حسن ظاظا ص ١٥٨ .

(٢) الأصول في النحو ١ / ٧٢ .

أ - واصل مؤثر (ضربت زيداً) و(قتلت بكراً)

ب - واصل غير مؤثر (ذكرت زيداً) و(مدحت عمراً) فهذه تتعدى إلى الحي والميت والشاهد والغائب »[1] .

ولذلك تأكد لنا مدى العلاقة بين الوظيفة والمعنى ، فللمعنى دور كبير في تحديد الوظيفة ولا يفترض حتمية توافق الوظيفة للموضع إلا في اللغات غير المعربة ؛ لأن تركيب العربية حر ، والذي أكسبه هذه الحرية علامة الإعراب ، فلا يتقيد بالمكانية ؛ لأن الإعراب يضمن الوظيفة ، ويتسامح في الترتيب فالفاعل لا يشترط أن يأخذ الموضع المباشر للفعل فقد يفصل بينه وبين الفعل المفعول وغيره نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر ، آية : ٢٨] . إذاً بَانَ لك نقض افتراض الألسنية إلحاق وظيفة الفاعل توافق الموضوع الأول للحمل حيث صادرت تراكيب ثنائية الوظيفة تقدم فيها المفعول على الفاعل أو استتر فيها الفاعل ، لأنها تعتمد على تراكيب جاهزة لا تمثل اللغة فأسقطت عليها الأحكام فتستبعد ما صحت به اللغة إذا ورد في سياقه لوجود ما يدل عليه نحو : « قَتَلَ زيداً » تركيب صحيح ، ولكن ينقصه المعنى حتى يُضمن التركيب الذي يَجْعلُ الفعل يستلزم المحذوف من وجود نظير ، فهذا التركيب ثنائي الوظائف ، وقد استوفاها لوجود قرينة عقلية تعضدها قرينة لغوية ، فلا فعل إلا بوجود فاعل ظاهر أو مشار إليه ؛ لأنه عمدة ومنزل من الفعل منزلة الجزء من ذلك : « يشرب الخمرَ » من قول الرسول ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن »

(١) الأصول في النحو ١ / ٧٣ .

فاعل يشرب ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه « يشرب » فإن (يشرب) يستلزم الشارب وحَسّن ذلك تقدم نظيره وهو « لا يزني الزاني » ففاعل يشرب ليس ضميراً يعود على الزاني ؛ لأن ذلك خلاف المقصود ، وليس الأصل « ولا يشرب الشارب » ؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف[١] . ويرى السهيلي : « أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم ، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه ، واستُغني عن إظهاره لتقدم ذكره ، وعبرنا عنه بمضمر ، ولم نعبر عنه بمحذوف ؛ لأنه لم ينطق به ثم حذف ، ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد والإضمار هو الإخفاء »[٢] ، فالفعل في « قَتَلَ زيداً » يستلزم (القاتل) والحذف والإضمار طريقة متبعة عند العرب فقد تحذف وتضمر « وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فيه »[٣] . هذا إذا كان الفعل متعدياً أما إذا كان لازماً يلزم أن يكون أحادي الوظيفة وهي رفع الفاعل .

٢ - من حيث صيغته إما مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول ، فإذا بني للمفعول اقتصر على جانب أحادي من الوظائف في اللفظ وهو رفع ما كان ترتيبه ثنائياً نحو : « قُتِل محمّد » فيكون الاسم بعد تغيير صيغة الفعل مرفوعاً وهو « المفعول الذي لم يسم من فعل به إذا كان الاسم مبنياً على فعلٍ بُني للمفعول ، ولم يذكر من فعل به ، فهو رفع ، وذلك قولك : ضُرِب بكر وأخرج خالد فبنى الفعل للمفعول على (فُعِل) نحو : « ضُرِب » و(نُضرب) فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بنى للفاعل

---

(١) ينظر شذور الذهب ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) نتائج الفكر ص ١٦٥ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٦٠ .

لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغنى دونه ، ولذلك قلت : إذا كان مبنياً على فعلٍ بني للمفعول أردت به ما أردت به في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به ، وقلت ولم تذكر من فَعَل به ؛ لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصباً ، وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه »[1] .

فيقتصر ما كان ثنائي المحلات على أحادية المحل عندما تتغير صيغة الفعل حيث « يجب تغييره إلى « فُعِل » أو « يُفعل » وليس المقصود هذين الوزنين ، وإنما المقصود أنه يضم أوله مطلقاً ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعاً وعمدة بعد أن كان فضلة »[2] ، فالتركيب « قُتِل زيد » أحادي الوظيفة شكلاً وثنائي الوظيفة مضموناً ، فتغير التركيب يناسب ما طرأ في أركان الجملة ، فعندما حذف الفاعل ناب عنه المفعول به « وحدّ المفعول أن يكون نصباً ؛ لأنك حذفت الفاعل . ولابد لكل فعل من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه »[3] .

القوانين الألسنية تسير في نطاق ضيق من الاستعمال اللغوي ؛ لأنها حكمت بمصادرة تراكيب لا تشتمل على الثنائية يؤدي إلى إلغاء ما جاء به الاستعمال العربي ، وتجاهلوا أن للحذف أسباباً تستدعيه ، حيث « قد

---

(١) الأصول في النحو ١ / ٧٦ - ٧٧ .

(٢) شذور الذهب ص ١٦٠ . وينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ٥٠ .

يحذف الفاعل للجهل به نحو « سُرِق المتاع » أو لغرض لفظي كالإيجاز نحو : « بمثل ما عوقبتم به » ، أو لغرض معنوي كألاّ يتعلق بذكره غرض نحو : « فإن أحصرتم » و« إذا حُييتم » و« إذا قيل لكم تفسحوا » إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص ، بل إلى أي فاعل كان »[1] ، مما ارتفع بفعل غُيرت صيغته أحادي الشكل ثنائي المضمون .

الفاعل :

وظيفة الفاعل عند الألسنيين محددة بالموضوع الأول في كل أحواله ومقيد بأدوار وظيفية ودلالية وهي : قام بالفعل أو منفذ ، أو مستفيد أو متقبَل ، وأي خرق في هذه الأدوار يُعد خرقاً في النظام بالنسبة للجملة الفعلية نحو :

أكل زيد : قام بالفعل منفذ
شرب زيد : قام بالفعل مستفيد
انفتح الباب : متقبل

لأن الفعل يفرض قيوداً انتقائية بالنسبة للحدود . أي الفاعل والمفعول ، ويمثل واقعة بحيث تكون عملاً نحو : أكل زيد طعاماً ، أو حدثاً نحو : فتحت الريح الباب ، أو وضعاً نحو : جلس زيد فوق الأريكة ، أو حالة نحو : فرح زيد .

ففي ضوء الأدوار الدلالية والوظيفية والقيود الانتقائية والوقائع يسير النظام اللغوي ، ويُحكم على أي تركيب لا يخضع لهذه السلمية بأنه خرق للتراكيب اللغوية .

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٠٩ .

هذا الافتراض مجاله الالتزام بالشكل ورفض الاعتماد على المعنى ، وهذا سيُحدِثُ خللاً في ناموس نظام العربية حيث جاء الفاعل فيها على النحو التالي :

١ - يكون حقيقياً وهو المنفذ للفعل أي إذا كان الفعل عملاً للفاعل نحو : قمت وقعدت ، وذكرت زيداً .

٢ - يكون معنى وهو من اتصف بالفعل ولكنه واقع عليه وذلك إذا كان الفعل غير حقيقي ويكون على النحو التالي :

أ - « أفعال مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو : (مات الرجل) و(سقط الحائط) و(مرض بكر) .

ب - أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جُعلت له نحو : قولك : لا أرينك هاهنا ، فالنهى إنما هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى وتأويله : لا تكونن هاهنا فإن من حضرني رأيته .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران، آية : ١٠٢] لم ينههم عن الموت في وقت ؛ لأن ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيره ، ولكن معناه : كونوا على الإسلام فإن الموت لابد منه »[1] .

٣ - توسعة بحيث لا يكون الفاعل قادراً على الإنجاز ، وإنما توسع المستعمل في إسناد أفعال إلى أسماء غير فاعلة حقيقة ، ولا قادرة على الإنجاز نحو قوله تعالى ﴿ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾ [الأعراف ، آية : ١٦] وقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة ، آية : ٢٦] وقوله :

(١) الأصول في النحو ١ / ٧٤ .

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد ، آية : ١٦] وقوله « فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض » وقوله : « جاءت سيارة فأرسلوا واردهم » وقوله ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة، آية: ٢٧٥] هذه جمل فعلية وردت في القرآن الكريم .

وفي الشعر :

قال الشاعر :

لعل إلمامةً بالجزع ثانية ... يدب منها نسيم البرء في عللي

وقوله :

حُب السلامة يثنى هم صاحبه ... عن المعالي ويغرى المرء بالكسل

وقوله :

لعله إن بدا فضلى ونقصهم ... لعينه نام عنهم أو تنبه لي

وقوله :

ما كنت أوثر أن يمتد بي زمني ... حتى أرى دولة الأوغاد والسفل

وقوله :

غاض الوفاء وغاض الغدر وانفرجت ... مسافة الخلف بين القول والعمل

وقول الشاعر :

أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكاً ... من الحسن حتى كاد أن يتكلم

ففي ما سبق من أمثلة جمل فعلية هي ﴿ فَٱنۢبَجَسَتْ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ ... أَن تَخْشَعَ ﴾ ، ﴿ يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [الكهف ، آية : ٧٧]، ﴿ جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ ﴾ ، ﴿ وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف ، آية : ١٩] .

و(يدب نسيم البرء) ، (حب السلامة يثنى) ، (إن بـدا فضلـى) ، (يمتد بي زمني) ، (غاض الوفاء) ، (أتاك الربيع) .

الفاعل في هذه الجمل الفعلية غير قادر على الإنجاز ومع ذلك تُوسِع في إسناد الفعل إليها حملاً على المعنى « وهذا غور مـن العربيـة بعيـد ومذهـب نازح فسيح قد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً »[١] .

واضح أن الفاعل فيما سبق اتصف بـالفعل ولم يقـم بـه حقيقـة ؛ لأن المعنى واقع عليه « والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً »[٢] .

ولذلك استطاع النحو العربي أن يوفق في تفسـير اللغـة بـين الوظيفـة والمعنى ، وهذا ما لا تستطيعه الأدوار الدلالية والوظيفية لأنها تعتمد على تراكيب خاصة تفسر في حدود العرف الاجتماعي للاستخدام .

(١) الخصائص ٢ / ٤١١ .

(٢) السابق ٢ / ٤٢٣ .

اختصار الوظائف

لم يسلم الألسنيون بثبات اللغة العربية في وظائفها ودلالاتها عبر العصور ، وأربكتهم حرية التراكيب ، وجذبتهم المركزية العالمية التي ترى لها القيادة وما عداها لها أتباع ، حيث منبع النظريات اللغوية التي استهوت المنظرين العرب ، فما كان منهم إلا قسر نظام اللغة العربية على أصول ألسنية رأوا أنها تؤدي إلى اختصار الوظائف النحوية على النحو التالي :

١ - وظائف تركيبية وهي فاعل + مفعول ، وفق البنية الرتبية التالية :

ف	فا	مفـ	ص
↓	↓	↓	↓
فعل	فاعل	مفعول	يشير إلى الموقع الذي تحتله المكونات التي لا وظيفة لها .

٢ - أدوار وظيفية : وهي قام بالفعل + وقع عليه الفعل وتسير وفق نظرية الحكم النحوي والربط ، أما الجمل الاسمية فتأخذ الحالة غير المعلمة وهي الرفع في ضوء الحكم النحوي .

٣ - وظائف تداولية وهي محور + بؤرة وتتحدد من خلال البنية الموقعية :

$م_{٤}$	$م_{٢}$	$م_{١}$	م$\emptyset$	ف	فا	مفـ	ص	$م_{٣}$
↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
منادى	مبتدأ	أدوات صدارة	محور أو بؤرة	فعل	فاعل	مفعول له مفعول فيه ، حال ، مصاحب ... إلخ	مكون لا وظيفة	ذيل

٤ - الافتراض الرابطي : ينفي وجود جمل بدون فعل .

٥ - تفسير عملية التقديم والتأخير تتم وفق الوظائف التداولية محور وبؤرة ، ومن خلال هذا المبدأ يظهر الفرق بين المبتدأ والذيل والبؤرة .

من المعلوم أن مبدأ اختصار الوظائف النحوية عند الألسنيين قائم على محاولة إلغاء التقسيم الثنائي للجملة العربية وحصرها في النمط الأحادي ، وقد تقدم لنا الحديث عنه صفحة (٢٥٩ - ٢٦٢) لكي تفسر اللغة وفق الوظائف التركيبية والأدوار الوظيفية ، أمّا ما خرج عن البنية الرتبية فيخضعه الألسنيون للبنية الموقعية المفسرة للتراكيب على أنها وظائف تركيبية (جملة فعلية) ومواقع لا ينشأ فيها دور وظيفي أو علاقة بينها وبين الفعل .

فالبنية الموقعية ترفض القضايا التفسيرية للجملة العربية وتلجأ في تفسير التراكيب إلى المواقع ، وعليه تسند وظائف نحوية إلى وظائف تداولية ، وتكتفي بالقول إن الاسم إما يكون محوراً أو بؤرة أو ذيلاً .

خطورة الوظائف التداولية :

تكمن خطورة الوظائف التداولية في إلغاء مفاهيم نحوية اقتضاها الاستعمال اللغوي ، وأقام عليها معانيه .

١ - وظيفة المحور : هي وظيفة داخلية تنتمي إلى الحمل و« يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو بمقتضى وظيفته التركيبية »[1] و« هي

(١) الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ٧٦ .

الوظيفة التي تشكل « محط الحديث » داخل الحمل في مقام معين »[١] ، ولذلك تشتمل على الوظائف النحوية التالية :

أ - المبتدأ والخبر نحو : زيد مريض

زيد قام

زيد منطلق

زيد مسافر

ب - الفاعل : وضابطه إذا كان المحور يشكل محور الاستخبار نحو :

متى رجع زيد ؟ رجع زيد البارحة .

جـ - باب الاشتغال فالمنصوب على الاشتغال يعد مكوناً داخلياً مسندة إليه وظيفة المحور ، وكذلك المرفوع في هذا الباب لا يعد مبتدأ نحو :

زيد قابلته

زيداً قابلته[٢]

٢ - وظيفة الذيل : وظيفة تداولية ، وليست وظيفة تركيبية ، فما اعتبره النحاة يحمل وظائف مختلفة نحو : وظيفة المبتدأ المؤخر (أخوه مسافر زيد) ، ووظيفة البدل (قرأت الكتاب نصفَه) ، ووظيفة المضرب به (زارني خالد بل عمرو) تعتبر في هذه العبارات على اختلاف خصائصها البنيوية ، حاملة لوظيفة تداولية واحدة ، وظيفة الذيل ، ويرجع الاختلاف البنيوي لاختلاف الأدوار التي يقوم بها المكون الذيل على مستوى البنية

(١) الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ١٠٨ .

(٢) ينظر المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٦ .

الإخبارية للجملة فمهمة الذيل على مستوى البنية الإخبارية للجملة تتحدد في ثلاثة أدوار : دور توضيح ، ودور تعديل ، ودور تصحيح .

فالذيل يرتبط بالجمل بواسطة ضمير يُحاولُه ، ويكون ضرورياً بعكس المبتدأ نحو :

منوان بدرهم ، السمنُ السمن منوان بدرهم

العين بصيرة واليد قصيرة ، خالد

خالد العين بصيرة واليد قصيرة

ويكون إعراب الذيل عن طريق الإرث فهو لا يكون معمولاً على نية تكرار العامل ؛ لأن النحو المعتمد عند الألسنيين لا يقبل تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجملة[1] .

إذاً يدخل ضمن وظيفة الذيل الأبواب التالية :

١ - المبتدأ المؤخر نحو : أبوه قائم ، زيد .

٢ - البدل : قرأت الكتاب نصفه .

٣ - المضرب به نحو : زارني خالد بل عمرو .

٣ - البؤرة : هي نقل مكون من داخل التركيب يربط بضمير وتتميز عن الجمل التي يتصدرها مبتدأ ، وتستخدم اللغة العربية في تبئير المكون وسائل مختلفة من أهمها :

(١) ينظر الوظائف التداولية في اللغة العربية ص ١٤٦ - ١٥٣ .

أ - النبر : جاء زيد

لقي زيد عمراً

ب - تصدير المكون المبأر : زيداً لقيت

جـ - الحصر ما زيد إلا شاعر

د - الزحلقة إلى آخر الجملة : الذي لقيته أخوك[1] .

وتحدد البؤرة بأنها : الوظيفة التي تلحق بالمكون الذي يحمل المعلومة الجديدة أي المعلومة التي لا تعتبر بالنسبة للوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب داخلة في نطاق المعرفة المشتركة[2] .

البؤرة : تشكل موضوعاً من موضوعات الحمل فهي تقتضي وظيفة دلالية أو تركيبية .

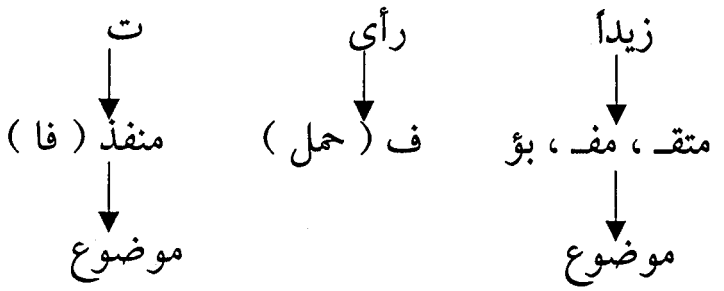

وتسقط في حيز القوة الإنجازية للجملة نحو : زيداً أعدك أني سأزور وترد في أول الجملة وتحتل الموقع الداخلي (م$\emptyset$) ، وتأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى الوظيفة التركيبية التي تلحق بها[3] .

(١) ينظر الوظائف التداولية ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) السابق ص ١٣٨ .

(٣) السابق ص ١٤٠ .

وهي تشمل الوظائف النحوية التالية :

١ - الفاعل نحو : أرجل في الدار .

٢ - المفعول به نحو : زيداً صافحت .

٣ - المبتدأ النكرة ما رجل في الدار .

رجل في الدار[١] .

٤ - مكون لا وظيفة له :

يشمل هذا المؤشر المفعول فيه ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، والحال والتمييز .

الوظيفة النحوية وارتباطها بالمعنى :

اختصار الوظائف النحوية يؤدي إلى اختصار الاستعمال اللغوي وهذا يؤدي إلى تحديد اللامتناهي في أقل قدر من المتناهي ، وهذا ينوء بالاستعمال المؤدي لما في ذهن المستعمل من أفكار ، ولذلك جاءت الوظائف النحوية بجميع تفاصيلها ، فكل وظيفة نحوية يمثلها باب نحوي يحدد الغرض من الاستعمال الذي يرد فيه فيستدعي الذهن التصور بين المتلازمين : الاستعمال ووظيفته من خلال الحكم على مفهوم الموافقة بين الدال والمدلول ، ولذلك فكل وظيفة نحوية لا تقوم مقام وظيفة أخرى ، وهذا ما لم يتقيد به الألسنيون ، حيث خلطوا بين الوظائف ، واقتصروا على وظائف تركيبية ، وأخرى تداولية ، وكانت التداولية مكمن الخطر

(١) الوظائف التداولية ص ١٤١ .

على التراكيب العربية ؛ لأنها تعتمد على الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في وظائف مقامية معينة ، فهي تأخذ دورها ويفهم المقصود منها من خلال اللغة المنطوقة المعتمدة على ما يكون رمزاً ومشيراً للمعنى ، ولذلك جاءت أحكامها مجردة من الضوابط ، وهذا مما يؤدي خللاً في مجريات النظام اللغوي ، فالمعاني معهود ذهني ، والمعهود الذهني لا يكون إلا باعتبار الوجود .

تناقض الوظيفة مع المعنى :

قرر الألسنيون أن وظيفة المحور هي مدار الحديث ولذلك خلطوا بين وظائف نحوية ، وفي ضوء ذلك لم يراعوا المعنى الذي تحدده كل وظيفة ، ومن تلك الوظائف التي تشغلها الوظيفة التداولية ما عده النحاة العرب (مبتدأ) و(فاعل) و(باب الاشتغال) ، وضابطه أن كل اسم يأخذ دوراً دلالياً أو وظيفياً داخل الحمل تعد محوراً ، فعند وجود ما يراقبه ضمير يعود عليه أخذ حكم الوظيفة التداولية (محور) ، ولذلك سيُلبس الأمر على الناظر في جمل تحوي محوراً ، وعليه فسيُضطر في تفسيرها على التبادل المعرفي بين المتكلم والمخاطب حول معنى التركيب لخلوه من القيود المفهمة للمعنى المحدد بوظيفة نحوية ، ومن خلال الجمل التالية تبين هذا الأمر :

أ - ١ - زيد مريض ٢ - زيد منطلق ٣ - زيد مسافر

ب - رجع زيد البارحة .

جـ - ١ - زيد قابلته ٢ - زيداً قابلته

نلاحظ من المجموعات الثلاث أخذ الاسم (زيد) وظيفة تداولية هي المحور ، وهذا إلغاء للاستعمال الوارد فيه أضف إلى ذلك انتفاء اتحاد المعنى

بين مجموعة وأخرى ، ففي المجموعة الأولى (أ) تجد الاسم الذي عُدَّ محوراً ذُكر ليبنى عليه ما يفيد معنى فيه ، فهو يشكل نقطة التقاء معرفية بين المتكلم والمخاطب ، وما بعده يشكل نقطة افتراق حيث يخلو ذهن المخاطب منها فذكرها المتكلم ليصبح التركيب بكامله موضع معالجة بين طرفي الخطاب فالمبتدأ يذكر « للسامع ليتوقع ما تخبره عنه »[1] فإذا جئت بالخبر « صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنه قد كان يعرف المبتدأ كما يعرفه المتكلم ، فلما كان يعرف المبتدأ ، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر فصح الكلام »[2] .

إذاً الخبر عن الذات تصور ذهني متعدد فذكرها يثير في ذهن السامع تساؤلاً . ما العبارة التي استدعت وجود المبتدأ لدى المتكلم . فعند ذكر ما يفيد ذلك تتحدد الفكرة المقصودة من إيراده عليه فليس الأمر ما تصوره المحدثون بأن اللفظ مدار الحديث نطلق عليه محوراً ، حيث يترتب على مصادرة وظيفة المبتدأ في مثل هذه المجموعة مصادرة الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، ولست أدري ما الحكم الذي بالإمكان إطلاقه على ما بعد المحور ؟

وما جُعِلَ في المجموعة (ب) محور أي مدار الحديث ذُكر ليبنى على الفعل أي هو من قام بالفعل ، فيشترك المتكلم والمخاطب في الحكم ويفترقان في المحكوم له ، حيث يختص بها المتكلم ، فإذا أفيد بها المخاطب اشتركا في الفائدة ، فليس الأمر متوقفاً على أنه مدار الحديث قُدِم أو أخِرَ ، إنما الأمر مقيد بالعلاقة الذهنية حول معرفة المخاطب لطرفي التركيب من

(١) المقتضب ٤ / ١٢٦ .

(٢) السابق ٤ / ١٢٦ .

جهله به ، فحين يبتدئ المتكلم بالحديث يأتي باسم مرفوع قام بالفعل محدد لما في ذهن المخاطب من تساؤل حول من فعل الفعل ، ولذلك فهو « ما بُني على فعل صيغ له على طريقة (فَعَل) أو (يَفْعلُ) ولا فرق بين أن يكون الفعل موجباً أو منفياً ... ؛ لأن الفاعل مبني على الفعل الذي قبله ، ويكون الفعل حديثاً عنه »[١] فهو منسوب إليه الحدث فـ« كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل »[٢] إليه هو الفاعل .

بهذا يتبين الفرق بين الوظيفة التداولية والوظيفة النحوية ؛ لأن الوظيفة النحوية تعالج مفهوماً بين طرفي الخطاب يقابله مجهول لدى أحد طرفي الخطاب ، أمّا المحور فهو ما يكون معلوماً لدى طرفي الخطاب ، وهذا خلاف ما تقرره اللغة ؛ لأنها أداة فهم وإفهام .

مجموعة (ج)

تجد المحور فيها أخذ شكلين متغايرين وَحّدَ بينهما الألسنيون في وظيفة تداولية هي (المحور) ؛ لأنها مدار الحديث ، وهذا غاية التناقض ؛ لأن ما يُرى يتخيل ويتصور ، فاختلاف الشكل يوحي إلى اختلاف المضمون ؛ لأن كل شكل يستدعي مضموناً ، فعن طريق الشكل يُتوصل إلى المعنى ، ودليل ذلك المضمون « الحركة الإعرابية تضفي على مادة الكلمة دلالة خاصة ، وأنها تسهم معها في إعطاء المعنى والتعبير عنه »[٣] ، وما أعربت اللغة إلا لتحديد موقع الكلمة الملائم للمعنى فـ«الحركة والسكون متى حل

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٤ .

(٣) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص ٢٠٥ .

شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمة فيه ، ووجوبه البتة له ؛ لأن هناك أمراً لابد من ظهور أثره »[1] ، ولذلك فكل حركة يستدعي وجودها حكماً لابد منه ، والمحور في (زيد قابلته) يختلف موقعاً وإعراباً ومعنى عن المحور في (زيداً قابلته) ، والقول بالمحور في هاتين الجملتين إلغاء لبابين نحويين هما : الابتداء والاشتغال ، ففي الجملة الأولى ذُكر الاسم مرفوعاً ليبنى عليه ما يفيد معنى فيه ، أما الجملة الثانية فهي مكونة من جملتين الأول طُيّ ركناها الأساسيان ، فعلامة النصب دليل على مضمون دل عليه شكل الاسم (زيداً) ، فهناك جملة تامة الفائدة غير منطوقة ، وضحتها الجملة الثانية ؛ لأن المتكلم عندما نصب الاسم توقع أن ذهن المخاطب سيذهب به كل مذهب في تقدير الحدث الناصب للاسم ، فقيَّد المقدرَ الجملةُ الفعلية المشتغل فعلها بالضمير العائد للاسم .

فالاسم في هذه المجموعة « يتجاذبه الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل فإذا قلت : (زيداً ضربته) فإنه يجوز في (زيد) ، وما كان مثله أبداً وجهان : الرفع والنصب ، فالرفع بالابتداء ، والجملة بعده الخبر ، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره ، ولولا الضمير لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه »[2] ، ويكون الاسم المنصوب بإضمار فعل يُفسر بالظاهر « وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى ، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، من قبل أنه قد اشتغل بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى الاسم المنصوب الظاهر ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن

---

(١) الخصائص ١ / ١٦٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ .

يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه ، وجُعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ؛ لأنه قد فسره هذا الظاهر ، فلم يجز أن يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما كاف ، فلذلك لزم إضمار عامله »[1] .

فالاعتماد على الوظيفة التداولية (المحور) يلغي باباً نحوياً وعليه يترتب إلغاء ما جاء به الاستعمال على هذا الباب كالاشتغال ، وحتمية إبقائه تستلزمها التراكيب العربية الفصيحة ، فحين يختلف المعنيان يؤدي الأمر إلى اختلاف العاملين فيلزم النصب على شريطة التفسير نحو : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان ، آية :٣١] ، فالشكل (الظالمين) يستدعي مضموناً يكون مخالفاً للمذكور السابق ؛ لأن العلامة الإعرابية معهود ذهني تشير إلى ما يتعلق به، دل عليه الفعل المشغول بالضمير .

ولذلك لا يمكن أن يتفق الشكلان في المجموعة على نفس المعنى ، وعلى الألسنيين أن يكشفوا المعنى عن طريق المحور في قول الله تعالى : ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ ، هذا بيان عجز الوظيفة التداولية (المحور) عن إفادة المعنى من التراكيب .

الوظيفة التداولية الثانية : الذيل :

جمع الألسنيون أربعة أبواب نحوية تحت مسمى وظيفة تداولية هي الذيل ، وعليه يكون حكمهم على مواقع دون النظر إلى الوظيفة وما يرتبط

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ .

بها من معنى ولم يوفقوا بينها وبين الخصائص البنيوية للتركيب ، ويكون إعراب الذيل عن طريق الإرث من ذلك :

١ - المبتدأ المؤخر : نحو : (أبوه قائم زيد) .

عرفت العربية في أساليبها التقديم والتأخير لعلاقة ذهنية تربط بين التركيب وقصد المتكلم ، ومن ذلك « المبتدأ لم يكن مبتدأ ؛ لأنه منطوق أولاً ، ولا كان الخبر خبراً ؛ لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له الحكم ، والخبر خبراً ، لأنه مسند ومثبت به المعنى »[١] .

فإذا قُدم الخبر اشترك المتكلم والمخاطب في الفائدة وجهل المخاطب مَنْ هي له ، فعند ذلك يُظهْره المتكلم ليعلمه المخاطب ، لأن « ما يقدم في الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقديم المعاني في الجنان »[٢] ، وترتيب الألفاظ بحسب ترتيب المعاني ، والمقصود بالابتداء اللفظ والمعنى ، فإن لم يتحقق اللفظ فالمراد المعنى حيث إن الابتداء يعني « جعلُ الاسم أول الكلام معنى ، فلا يلزم أن يكون أول الكلام لفظاً ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى »[٣] .

فمعالجة المعنى من أوليات اهتمام النحو العربي ؛ لأن التراكيب اللغوية تحمل فكرة مشتركة بين طرفي الخطاب ، وأخرى خاصة ، ولذلك يكون الاشتراك في طرف التركيب الأول أو في الطرف الثاني ، فما يشترك

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

(٢) نتائج الفكر ص ٦٢٧ .

(٣) المقدمة الجزولية ٢ / ٧٤٢ .

في معرفته المتكلمُ والمخاطب قُدِم وأخر ما ينفرد به المتكلم ، فالقضية ليست قضية اللفظ ، بل هي المعنى ؛ لأن المبتدأ « اسم مجعول أول الكلام معنى مسند إليه الخبر »[1] .

وهو الاسم المحكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ؛ لأنه فرع على تصوره ؛ ولأن طرفي الجملة الاسمية متغايران في الذهن متحدان في المعنى فلا يستطيع الذهن التوفيق بينهما في اللفظ إلا عن طريق المعنى ، وهذا ما لم يتنبه له الألسنيون حين جمعوا بين الاسم المرفوع والضمير المتصل في الشكل فالشكل مختلف ، ويترتب على اختلاف الشكل اختلاف المعنى ، فزيد مبتدأ مثبت إليه المعنى بما تقدمه ، والضمير المتصل منسوب إليه ما يتصل بزيد بسبب .

٢ - البدل :

التبست المفاهيم على الألسنيين العرب لانصرافهم عن النحو العربي وأخذهم بمفاهيم أخرى فخلطوا بينها ، ولم يفرقوا بين ما يستقيم به معنى التركيب ، وما قد يستغنى عنه ، فجعلوا البدل صنو المبتدأ في وظيفة تداولية هي الذيل نحو : قرأت الكتاب نصفه .

أو ما علموا أن ذكر المبتدأ يستلزم استدعاء ما يفيد معنى فيه ، أما البدل « فالغرض منه أن يذكر الاسم المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسْبة إلى ما قبله ، لإفادة توكيد الحكم ، وتقريره ، وهو التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه بلا واسطة »[2] .

---

(١) المقدمة الجزولية ٢ / ٧٤٢ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٦٣١ .

٣ - المضرب به :

توقفت وظائف الذيل على مدى تعارف المستعملين للغة والدور الذي يؤديه اللفظ في الجملة فالمضرب عنه يُعد تصحيحاً لمسار التركيب ولا علاقة بينه وبين الأركان الأساسية للتركيب ، من حيث وظيفته التداولية وعدم إخضاعه لوظيفة تركيبية بينما وظائف اللغة العربية متسقة في تراكيبها فهي تسير ضمن فكرة مركزية تنطلق منها الأجزاء وتعود إليها ، ولذلك أدخل النحاة المضرب عنه ضمن باب عطف النسق لوجود علاقة معنوية تربطه بالباب أولاً ثم بالفكرة المركزية ، وهي قضية الإسناد ، فالمعطوف بـ(بل) يكون « المقصود بالحكم دون ما قبله »[١] ولاسيما « بعد الإثبات نحو : جاءني زيد بل عمروٌ »[٢] وقد « يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى »[٣] حين « يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله نحو : ما قام زيد بل عمروٌ »[٤] .

فيكون المعطوف ببل هو « المقصود بالحكم دون ما قبله »[٥] ولاسيما « بعد الإثبات »[٦] فإخراج هذا الأسلوب من موضعه خلاف للحكمة التي من أجلها جاء التركيب فعندما أقطع ما بعد (بل) عن الوظائف التركيبية للسياق الوارد فيه فسيترتب على ذلك انقطاع للوسيلة الرابطة بين المكونات وهي المعنى ، قال الله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٦٣٣ .
(٢) نفس المرجع ٣ / ٦٣٣ .
(٣) السابق ٣ / ٥٥١ .
(٤) السابق ٣ / ٦٣٣ .
(٥) السابق ٣ / ٦٣٣ .
(٦) نفس المرجع السابق ص ٦٣٣ .

عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ۝٤ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَـٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ [القيامة ، آية : ٣ - ٥] .

فـ(بل) هنا إضراب إنتقالي ، فلولا ارتباط سياق التركيب بين (أيحسب) و(يريد) لأدى ذلك إلى خلل بالمعنى ، والذي سوغ استمرار المعنى في الذهن هو عطف (يريد) « على « أيحسب » فيجوز أن يكون مثله استفهاماً ، وأن يكون إيجاباً على أن يضرب عن مستفهم عنه إلى آخر أو يضرب عن مستفهم عنه إلى موجب »[1] .

أو أفاد الانتقال من موضع إلى آخر ، ولعل المتتبع لأصول الألسنية المحدودة النماذج يجدها لا تمتلك القدرة التفسيرية لتراكيب خارجة عن نماذجهم نحو قول الله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ۝٦٤ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ۝٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [الزمر ، آية : ٦٤ - ٦٦] .

« ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ رد لما أمروه من الاستسلام لبعض آلهتهم كأنه قال : لا تعبد ما أمروك بعبادته بل إن كنت فاعلاً فاعبد الله ، فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً منه »[2] .

أي دليلاً عليه فنصب « الله - يعني الإعراب - بهذا الفعل الظاهر ؛ لأنه رد كلام ، وإن شئت نصبته بفعل تضمره قبله ، لأن الأمر والنهي لا يتقدمهما إلا الفعل »[3] .

---

(١) الكشاف ٤ / ٦٤٧ .

(٢) السابق ٤ / ١٣٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٤ .

ومما يرجح أن المضرب به ليس المقصود به التصحيح فقط وإخراجه من الوظائف التركيبية إن « بل لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان وهذا منفي عن الله »[١] . ولكن تتعدد معانيها فقد يكون معناها « الإضراب عن الأول والإثبات للثاني نحو قولك : ضربت زيداً بل عمراً ، وجاءني عبد الله بل أخوه »[٢] .

وقد عدَّ الألسنيون أن ما بعد بل يسير على وتيرة واحدة ، ولكن الاستعمال خلاف ما توهموا فـ(بل) « إن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو قول الله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء ، آية : ٢٦] وإما الانتقال من غرض إلى آخر نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأعلى ، آية : ١٤ - ١٦] »[٣] .

هذا ما تجاهلته الأصول الألسنية حيث لم تعرف للمضرب به إلا التصحيح ، وجهلت أن ما بعد (بل) يكون مقصوداً بالحكم بالنسبة إثباتاً أو نفياً مع وجود ارتباط في خصائص التركيب البنيوية .

مجمل القول :

إن الوظائف التداولية غير صالحة للتطبيق على اللغة العربية ؛ لأنها ليست مجالها ، ولاقتصارها على الدور اللفظي ، ومحدودية النماذج الجاهزة ، أما التراكيب الفكرية المعقدة فهي تعجز عن تفسيرها نحو :

---

(١) المقتضب ٣ / ٣٠٥ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ١١٢ .

(٣) المغني ١ / ١١٢ .

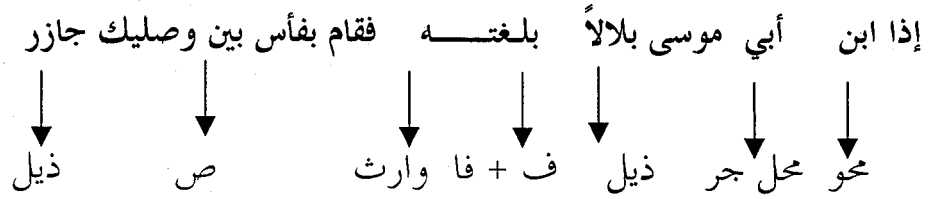

هذه الوظائف تسهم في بناء البنية الخطابية ، ولا تحمل إعراباً معمولاً فيه ، وهي تهتم بالجهة إما إلى اليمين أو إلى اليسار فالمحور وظيفة تداولية تأخذ دورها الدلالي بموجب عمل المحمول ، وهي في البيت مفككة إلى اليمين .

أما الذيل فهو وظيفة خارجية ، ولا علاقة لها بالوظائف التركيبية ، ودورها لمجرد التعديل ، ولعل الناظر في هذه الوظائف يرى قصورها وعجزها عن تفسير التراكيب ، بينما تكفلت بذلك الوظائف النحوية التقليدية ، ومرد ذلك أنها مستنتجة من طبيعة الاستعمال ، فلكل وظيفة دلالتها التركيبية المنبئة عن المقصود الذي أراده المتكلم ، ويتضح ذلك من خلال تفسير الوظائف التي اشتمل عليها البيت ، فبين المكونات علاقة يربط بين وظائفها المعنى ، فحين أراد الشاعر أن يبتدئ زمناً مثيراً لذهنية المخاطب مرتبطاً بنتيجة هي الغاية ، وتضمن ذلك (إذا) فهي « تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضياً »[1] .

ابن أبي منصوب « بفعل مضمر تفسيره بلغته ، كأنه قال إذا بلغت ابن أبي موسى بلغته ؛ لأن إذا فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل »[2] .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٩٢ - ٩٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣١ .

فالشكل دليل على المضمون الذي يومئ إليه الشاعر وطوى لفظه ، فهو سكت عن تركيب ما ظهر دليله ، فما أطلِق عليه محور معرب لغير عامل هو معمول لما لا يعقل إلا بذكره .

بلالاً : ذكر المتكلم اسماً قد يشترك فيه عدد في ذهن المخاطب فأراد المتكلم تخصيص مقصوده فأورد (بلالاً) تبييناً وتوضيحاً للمتبوع .

بلغته : جملة مفسرة اجتمع فيها ما سبقها من تركيب ، وكأن الجملة في طرف الشرط الأول بدا تساؤل لذهن المخاطب فانجز على ذلك المتكلم بقوله : فقام ، وختم المتكلم فكرته للمخاطب ببيان هيئة الممدوح بقوله :

جازر : نعت منقطع وهو ما أسماه الألسنيون بالذيل ، ففي هذا المكون اشعار بمشاركة المخاطب لما انطوى عليه ذهن المتكلم ، فكل وظيفة شكلية مرتبطة بممثل نحوي منبئ عن المعنى الذي من أجله انتظمت فيه مكونات التركيب ، وهذا ما لا تستطيع تفسيره الوظائف التداولية .

تطبيق فرضية التركيب الأساسي والرد عليها :

اختار د. محمد علي الخولي للغة العربية فرضية التركيب الأساسي التي تتميز بمعيار العالمية لصاحبها فلمور وهي ملائمة للغة العربية حسب زعم الخولي وقوانينها الأساسية هي :

١ - الجملة ← مشروطية + مساعد + جوهر .

٢ - المشروطية ← الروابط الخارجية .
ظروف الزمان .
أدوات الاستفهام .
أدوات النفي .

٣ - الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل .

٤ - عبارة اسمية { محور ، مفعول به غير مباشر ، مكان ، أداة ، فاعل }

٥ - العبارة الاسمية ← جار + معرف + اسم + جملة[1] .

وتجاهل الخولي المفارقات المميزة بين اللغات ، وأنه من العبث إخضاع

(١) ينظر قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد علي الخولي ص ٦٣ - ٦٥ .

طبيعة لغة لطبيعة لغة أخرى ؛ لأن فرضية التركيب الأساسي وضعت أساساً للتركيب الأساسي في اللغة الإنجليزية ، ونظام اللغة العربية يرفضها حيث حُكمت الفرضية في ركني الجملة وأطلقت على الروابط عوامل ، والخلط بين أنظمة اللغات تجاهل لفطرة الله حيث إن « اختلاف لغات الناس واختلاف طبائع الأمم ومناهجهم من سنن الله التي تجري على علم قديم لحكمة يجب أن تكون موضع التسليم »[1] .

العبارة الاسمية هي المكونة من اسم وتوابعه :

يرى د. محمد الخولي أن المبتدأ والخبر يتصلان بالتركيب السطحي أكثر من اتصالهما بالتركيب الباطني ؛ لأن مفهوم المبتدأ والخبر يتعلقان بأمور التركيب النهائي لعناصر الجملة ، ولا يكشفان الكثير من العلاقات المعنوية ، ويرى أن الجمل التالية :

١ - المفتاح فتح الباب .

٢ - الباب انفتح .

٣ - الرجل فتح الباب بالمفتاح .

المبتدأ في جملة (١) كان أداة للفعل .

المبتدأ في جملة (٢) كان محوراً للفعل .

المبتدأ في جملة (٣) هو الفاعل .

---

(١) مقالات في الأدب واللغة ص ٦٧ .

وهكذا فإن مفهوم المبتدأ لا يكشف طبيعة الكلمة التي تشكل الابتداء، ولا علاقتها ببقية عناصر الجملة وعليه فالعبارات الاسمية هي أساساً جار ومجرور على مستوى التركيب الباطني[١] .

بهذا يتضح لك أن اندفاع الخولي صادر العلاقات المعنوية بين ركني الجملة الاسمية ، فالمتكلم يستثير ذهن مخاطبه بذكر ما يعرفه فيتوقع ما تخبره به عنه فتكمن الفائدة للسامع فيما تخبره به عن المبتدأ ، فالعلاقة المعنوية بين ركني الجملة متوقفة على معرفة وجهل[٢] ، فذكر الاسم أول الكلام لفظاً يلزم أن يكون أول الكلام معنى[٣] ، ومن رأى خلاف ذلك كالخولي فلأنه يتعامل مع القوالب اللفظية المجردة من المدلول الفكري لطبيعة الاستعمال ، وحاكم الجمل السابقة على حساب المجال الدلالي القائم على التعارف بين المتكلمين وهو لا يشكل نظاماً لغوياً إلا إذا سار في نسق وظيفي منبئ عن علاقة فكرية رابطة بين أجزاء التركيب .

تفسير القوانين الخمسة لفرضية التركيب الأساس :

← يعني أن الجملة مكونة مما يقع في الجانب الأيسر من السهم .

المشروطية : هي العوامل الداخلة على الجملة ويكون ضمها اختيارياً .

مساعد : هو المساعد لأفعال أخرى في الصياغة والمعنى ، وهو ما يحتوي على زمان وقع فيه الحدث .

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ١٢٦ .

(٣) المقدمة الجزولية ٢ / ٧٤١ .

جوهر : التركيب الأساسي للجملة .

المحور : هو التركيز في الجملة .

المفعول غير المباشر : هو المفعول الأول للأفعال التي تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر .

مكان : ظرف مكان .

أداة : هي التي يتم بها حدوث الفعل .

فاعل : المقصود به الفاعل الحقيقي لا النحوي .

الجملة العالمية : فعل + محور + مفعول به + مكان + أداة + فاعل

ولذلك لا يمكن وصف جملة اللغة العربية وصفاً نهائياً إلا بمساعدة قوانين تحويلية[1] .

يقصد د. الخولي من ذلك تحويل مادة الفكر إلى مادة تطبيقية معملية أشبه ما تكون بالمعادلات الرياضية والتحولات الكيمائية ، والافتراضات الفيزيائية .

أمثلة :

مثال (١) الكتاب + على الطاولة

محور مكان

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧١ .

يحلل الدكتور الخولي : (الكتاب) ليس فاعلاً ولا أداة ، ولا مكاناً بل محور يدور حوله الكلام ، و(على الطاولة) هي المكان[١] .

هذا التحليل يصادر وظائف نحوية وما يترتب عليها من معانٍ كما أشرنا إلى ذلك في خطورة الوظائف التداولية ص ٢٩٣ من هذا البحث وما يليها .

القانون الفلموري :

الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل

على هذا فالجملة العربية (الكتاب + على الطاولة) لا تخضع لهذا القانون ولذلك تعسف إخضاعها لما هو خارج عن طبيعتها وقال : « في الحقيقة حسب الفرضية المختارة لابد كل جملة تحتوي على فعل في تركيبها الأساسي ، ولكن هذا الفعل يختفي بتأثير القوانين التحويلية »[٢] .

يظهر الخولي النقد الموجه لثنائية الجملة العربية ، وتظهر دعوة صريحة لمحاولة تطبيق النمط الأحادي ، وما خالف ذلك يُخضعُ تفسير وظائفه وفقاً لمبدأ التركيب الأساسي ، فالجملة التي يظهر أنها اسمية تحتوي على أفعال تختفي بتأثير التحويل نحو : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾ [البروج ، آية : ٩] ، لا أدري ما الفعل المختفي ، وما القوانين التحويلية التي جرت على هذه الجملة حتى أصبحت على تركيبها السطحي ؟

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧٢ .

(٢) السابق ص ٧٢ .

ولكن التركيب خلاف ما يتوهم أصحاب النظرية فهو موضوع لأول وهلة على ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر حيث فيه إثارة لذهن المخاطب ثم ذكر ما يتوقع أن يُخبر به حيث تمت الفائدة بإلغاء الخبر ؛ لأن المقصود من التركيب « وعيد لهم يعني أنه علم ما فعلوا وهو مجازيهم عليه »[1] ، فذكر المبتدأ يستلزم حصر ما بعده فيه .

مثال (٢)

أعطى + الولد + سميراً + كتاباً

مساعد ، فعليه + فاعل + مفعول + محور[2]

لكي يوفق الخولي بين العربية وما اختاره من فرضية خلط بين القوانين في تحليله للجملة السابقة حيث اضطره تركيب الجملة العربية المخالف لتركيبها في لغة القوانين المستجلبة إلى تطبيق قانونين عليها فأخذ من

١ - الجملة ← مشروطية + مساعد + جوهر

٢ - الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل

تلاحظ (مساعد) أخذه من قانون أساسي و(فعليه ، ومفعول) أخذه من قانون آخر .

---

(١) الكشاف ٤ / ٤١٩ .

(٢) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧٢ .

من الواضح أن الجملة السابقة ذات أركان أساسية في التركيب ، والمساعد يُستغنى عنه ؛ لأن مساعد لأفعال أخرى في الصياغة والمعنى فأين المساعد في الجملة ؟

والمحور لا يرتبط بوظيفة تركيبية ، والنظرية العربية في غناء عن هذا التهجين المُفرغ للتركيب من معناه الذي ورد من أجله .

مثال (٣) انقطع + الحبل

مساعد ، فعلية + محور[١]

لإخضاع الجملة العربية لفرضية التركيب الأساسي اختلطت عند الخولي القوانين في تطبيقه ، فالمثال السابق أخذ من القانونين التاليين :

١ - الجملة ← مشروطية + مساعد + جوهر

٢ - الجوهر ← عبارة فعلية + محور + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل

فالمساعد في ضوء القانون المستورد لابد أن يأتي بعد عوامل داخلة على الجملة والمحور بعد عبارة فعلية مكتفية .

والمحور في الجملة السابقة إشارة لإلغاء الفاعل النحوي الظاهر وهو (المحور) محور التركيب في الجملة ، وقد تكفلت النظرية النحوية العربية بإيضاح مثل هذه التراكيب موفقة بين الاستعمال والمعنى ، فالفاعل « هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك : جاء زيد ، ومات عمروٌ »[٢] .

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧٢ .

(٢) الأصول في النحو ١ / ٧٢ - ٧٣ .

مثال (٤) : فتح + المفتاح + الباب

مساعد ، فعلية + أداة + محور

طبق في هذه الجملة القانون التالي :

١ - الجوهر ← عبارة فعلية + محور + مفعول به غير مباشر + مكان + أداة + فاعل

وَ

٢ - الجملة ← مشروطية + مساعد + جوهر

ففي التحليل خلط ؛ لأن أي جملة أصلية ، والمساعد يكون بعد عامل ، وبعده جملة أصلية أيضاً .

وهذا التحليل يلغي وظائف الجملة النحوية المنبئة عن معناها ؛ لأن الفاعل من قام بالفعل أو اتصف به ، والمفعول هو تعلق الفعل بما لا يعقل إلا به وتتحدد الوظيفتان : الفاعل والمفعول من حيث طبيعة الفعل ، فالفاعل يكون « فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن ؛ لأن الفعل ينقسم قسمين : أحدهما أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى سواه ، ولا يكون فيه دليل على مفعول ، نحو قمت وقعدت ، والآخر أن يكون فعلاً واصلاً إلى اسم بعد الفاعل والفعل الواصل على ضربين : ضرب واصل مؤثر نحو ضربت زيداً ، وقتلت بكراً ، والضرب الآخر واصل إلى اسم فقط غير مؤثر نحو : ذكرت زيداً »[1] .

من هذا النص يتضح مدى اهتمام علماء العربية بالربط بين الوظيفة والمعنى لتراكيب اللغة .

(١) الأصول في النحو ١ / ٧٣ .

مثال (٥) الولد + يكبر

محور ↓ مساعد ، فعلية ↓

في هذه الجملة يتبادر إلى الذهن أن (الولد) مبتدأ ، ولكن لابد من التذكير أننا نصف الجمل حسب عناصر التركيب الأساسي ، وليس حسب القواعد التقليدية ، كذلك (الولد) ليس فاعلاً للفعل ، ولذا يجب إسقاط الافتراض السائد بأن لكل فعل لغوي فاعلاً لغوياً ، بل يكون في ضوء الدراسة التحويلية هو الفاعل الحقيقي ، ولابد لفهم القواعد التحويلية والقوانين الأساسية أن يتناسى المرء ما يعرفه من القواعد التقليدية ، ليبدأ التعرف على هذه القواعد بعقل مفتوح دون استحضار الدلالات القديمة لاصطلاحات اكتسبت هنا دلالات جديدة »[١] .

يقيم الخولي فرضية التركيب الأساسي مقام القواعد النحوية ويسقط أهم مكونات الجملة العربية وهو العمدة ، ويرى أنه بالإمكان وجود حادث من غير محدث ، وهذا محال وإنكار ما يقرره العقل البشري ؛ لأنه « إذا ذُكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل »[٢] .

مثال (٦)

الولد + كتب + بالقلم

فاعل + مساعد ، فعلية + أداة

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧٣ - ٧٤ .

(٢) التوطئة ص ١٦١ .

من الملاحظ هنا أن (الولد) بقي فاعلاً بغض النظر عن موقعه ؛ لأننا نهتم بالفاعل الحقيقي وبالعلاقات المعنوية الثابتة والمقررة في التركيب الباطني للجملة ، أما لاختلافات موقع الكلمة بين جملة وأخرى فهي أمور تتعلق بالتركيب السطحي ، ولا تؤثر على معنى الجملة ؛ لأن التركيب الباطني واحد »[1] .

الألسنيون لا يرون أن المعاني تختلف لاختلاف تراكيبها ؛ لأنهم يسقطون العلاقة الذهنية بين مكونات التراكيب ويصادرون تفكير المنشء للتركيب ، فحين يكون تركيزه الفكري على من له الحكم قدمه فيبتدئ به لكي يفيد عنه ، وإذا أراد أن يفيد عمن قام بالحدث قُدِم الحدث فهذه اعتبارات ينسجها عقل المستعمل ، وأبى الألسنيون إلا نقض هذه الاعتبارات ، والتعامل مع اللغة على أنها مجرد قوالب لفظية تحرك وفق هوى لا نظام فيه .

مثال (٧) : « عمر هو العادل

القوانين الأساسية ليس بمقدورها أن تصف (هو) ، وهذا يدل على أنها جاءت بتأثير القوانين التحويلية »[2] .

هذه النظرية مرفوضة جملة وتفصيلاً ؛ لأنها خارجة على طبيعة العربية وينقصها الشمول لتفسير ظواهر العربية كلها أما (هو) في الجملة السابقة فقد تكفلت النظرية النحوية العربية (التقليدية المعاصرة) بإيضاح كل ظاهرة ومنها الضمير فهو توكيد على اسمية الجملة (عمر) و(العادل) وجيء به للفصل بين المتلازمين فصل في الشكل ووصل في المعنى .

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٧٦ .

(٢) السابق ص ٧٧ .

ومن أجل إخضاع الجملة العربية لفرضيات شخصية بعيدة عن الواقع اللغوي الاستعمالي لابد من سلوك الطريقة التعسفية في تخريج التراكيب ، ومع ذلك فهي ليست قادرة على وصف مكونات لغوية تتطلبها التراكيب الأساسية نحو : عمر هو العادل ، فطبيعة اللغة تفرض لنفسها نظرية كفيلة بتفسير ظواهرها ولذلك تجد « أن النشاط النظري الذي انتظم ظواهر الوصف اللغوي العربي لا يخضع بالضرورة للنسيج الإبستمولوجي العام الذي افترض حديثاً ، وهو ظاهرة الانفصال التي تتجلى في انتقال المفاهيم وتحولها ، وفي التمييز بين المستويات الصغرى والكبرى لتاريخ العلوم في إعادة تنظيم الأحداث بشكل تراجعي ، وغير ذلك مما يُشكل مفاضلات ابستمولوجية بين الفكر والفكر أو فصل العلم عن أساسه المذهبي والحكم على ماضي العلم بأنه ماضٍ مذهبي ، ولا نكاد نتحدث عن مفاهيم العتبة الابستمولوجية والفصل والقطيعة والتقلب والتحول ؛ لأن تاريخ النحو العربي تاريخ للإنسجام بين ظواهر الوصف والاتصال بين مذاهب التفسير لا الانفصال ، وأبرز مثال على ذلك كتاب سيبويه كان رائد النحاة في التأليف وصدرهم في تأويل ظواهر اللغة وعلاقات بعضها ببعض ، فضمن ذلك الالتفاف حدّاً كبيراً من توحيد النظر ، ويسر للباحث أمر استخراج جهاز المفاهيم الوصفية والتفسيرية التي تداولها النحاة فلا يكاد يُلاحظ قطيعة أو انفصال بين هذه المفاهيم وخاصة إذا ظلت بمعزل عن المفاهيم الخارجية المضادة ، ولم تُعارض بها . فإذا عورضت بمفاهيم لغوية خارجية ولم تكن الأولى والثانية من صهر ولا نسب إلا الاهتمام بالمادة اللغوية فسيتبين أن هذه المفاهيم جميعاً لا تشكل نسقاً متصل الأسباب ، بل تصوغ تاريخ المفاصلات ، ويبدو أن تاريخ اللغويات هو كذلك ؛ لأنه يتشكل من تنافي النظريات والمذاهب ، وإن كان هناك من انسجام بين المفاهيم فلا يوجد إلا داخل المنظومة المفاهيمية الواحدة .

فالمناسب في النظر إلى المادة النحوية العربية هو منظور الاتصال والانسجام لا الانفصال »[١] ، فالنشاط اللغوي لا يخضع لما خرج عن طبيعته ؛ لأنه سيؤدي إلى الإبهام والانغلاق ، ولابد أن يكون النظام منسجماً مع طبيعة الاستعمال المُعدّ له حتى تفسر العبارات « وفق مقاصد المتكلم وظروف الخطاب »[٢] ولذلك اهتم النحو العربي بأهم أصوله وقواعده « فمهمته تعيين الوظائف وتنظيم الظواهر ، ويمكن تسميته بنظام الأصل والفرع ، وهو بنية تعليلية ثابتة بها تنتظم ظواهر اللغة، وتتماسك ، وبها تعلل ، وهو وضعي غني عن الدليل لأنه منطلق كل استدلال ، وقد قالوا : من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل »[٣] .

المنهج الوصفي :

يعتمد هذا المنهج المادة اللغوية المنطوقة ، وقد قطع الصلة بين اللغة الموصوفة والقواعد التقليدية القديمة ؛ لأنها أسست جزئياً على لغات قديمة ندُر استعمالها ، أو بطل ويتحدد مجال بحث عالم اللغة الوصفي بتمثل حقيقة في حقل اللغات الحية عن طريق الراوي[٤] .

وقد انطلق هذا المنهج من أساسين :

الأول : تجريبي مادي حيث كان يؤمن أتباعه بالمنهج التجريبي في

---

(١) الأساس المعرفي للغويات العربية ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) السابق ص ٨٤ .

(٣) السابق ص ١١٣ .

(٤) ينظر أسس علم اللغة ماريوباي ص ١٩ - ٢٠ .

البحث اللساني ويرون أنّ قواعد اللسان لابد أن تكون قواعد وصفية لا معيارية وأن المادة اللسانية هي ما يريدونه وحسب ، وما دامت المادة اللسانية وحدها هي محور اهتمام المدرسة الوصفية التجريبية فكل سؤال عما عداها يُعد بحثاً بغير هدف معقول .

الثاني : عقلاني تحليلي يلتقي مع المادي في كثير من النقاط ؛ لأنه هو الأساس الذي قام عليه ، فهو يعتبر المادة اللغوية وسيلة لا غاية في ذاتها ، ويرى العقلانيون أن هدف الوصف اللغوي يجب أن يتجه إلى بناء النظرية التي تولي اهتماماً بالعدد اللامتناهي للجمل في اللغة المعينة ، وتشرح ما هي تتابعات الكلمات التي تشكل جملاً نحوية صحيحة ، والتتابعات التي تشكل جملاً نحوية غير صحيحة ، وتصف البنية النحوية لكل جملة ، وأطلقوا على هذه النظرية فيما بعد النحو التوليدي والتحويلي[1] .

وبهذا يكون التناقض بين المنهجين التجريبيين : المادي والعقلاني قائماً في حقل التنظيم ؛ لأن « التجريبية المادية تطلب منا النظر إلى آرائنا على أنها قابلة للطعن ، وأن نبحث باستمرار عن البرهان المعاكس لها ، أما العقلانية التحليلية فتقول إن المعرفة الحقيقية تولد معنا »[2] .

ومن محاولات التوافق بين المنهجين : المادي والعقلي أنهما قابلان للتغيير ، وعدم الثبات ، ويترتب على ذلك عدم استقرارية المنهج العقلي المُنَظَّر ؛ لأن للعقل الغربي مركز النظريات الحديثة مفاهيم متعددة مبنية على بعضها ومنفصلة إلى حد التغاير ، فهو منهج ارتضى لنفسه أن يقوم

(١) ينظر أئمة النحاة ص ١١ .

(٢) مدارس اللسانيات ص ١٦٥ .

على التحول وتوجيه النقد للعقل الموروث يبدأ من فكرة التصنيف وتنتهي بالتمييز والاستبعاد حتى وصل العقل المستبعد أن يستبعد نفسه ، ولذلك كان للعقل مساران :

الأول : عودة إلى البداية وتهديم انجازات العقل البشري على مدى قرون .

الثاني : مسار بنياني وانتفاضة جديدة لقطيعة مع الإنجاز السابق .

وقيدت العلاقة بين العلم والغيبيات ، فيكون غيبياً حينما يكون متجهاً نحو الجزئيات .

وبناء على أن الألسنية العربية الحديثة وليدة النظريات الغربية فلابد أن تنمو في أحضانها ، وتتغذى بأفكارها وتتخذ لنفسها نفس المسار الذي سارت فيه من إعلان القطيعة بين كل علم وماضية ، فالمنهج الوصفي تجد فيه « التفرقة بين النحو التقليدي ، والذي أطلق عليه دي سوسير النحو المعياري ذلك النحو الذي كان يميز بين الأشكال الصحيحة والأشكال الخاطئة المغلوطة التي يلحن فيها الناس ، وذلك في علاقة بين الفكر واللغة ، ومعقول جداً ألاّ يكون هذا علمياً كما رأى ذلك سوسير وهذا الجانب العلمي هو ما يهدف إليه علم اللغة المعاصر باعتماده الوصف ، وذلك لن يتأتى للعالم اللغوي القيامُ إلا إذا ابتعد عن الأحكام الذاتية على الاستعمال اللغوي ، فعلم اللغة المعاصر يهدف إلى الموضوعية التامة ، إذن المعايير (ذاتي / موضوعي) هي التي تفرق بين النحو التقليدي (المعياري) ، وعلم اللغة كما يراه سوسير . إن موضوع علم اللغة هو

اللغة لذاتها وفي ذاتها ، فعلم اللغة يجب أن يهتم بوصف وتاريخ كل اللغات »[١] . إذاً اللغة لا تدرس من أجل تقرير هدف فهي لذاتها وفي ذاتها فلا صلة لها بماضيها ولا علاقة لها بمستقبلها ؛ « لأن اللغة لا يمكن أن تدرس علمياً إلا في مرحلة معينة ذلك لأن المرحلة الآنية للغة هي التي تشكل حقيقة هذه اللغة ، فالعربي مثلاً يمكن أن يضع قواعد للغته المعاصرة دون أن يعبأ بتاريخ هذه اللغة فالبحث عن تاريخ اللغة ربما يؤدي بنا إلى متاهات تجعلنا نخرج عن علم اللغة ثم إن تاريخ القاعدة اللغوية لن تفيد في وضع قاعدة جديدة ؛ لأن القديمة كانت لها علاقة بنظام يختلف عن نظام اللغة الجديدة »[٢] .

رأى المحدثون للعربية أن تسير من الثابت إلى المتحول تبعاً لما حدث من متغيرات للغات موطن المناهج الحديثة ، جهلاً منهم « أن اللغة في نظاميها المعجمي والصرفي متطورة متجددة لتتمكن من سد حاجة مستعمليها في التعبير عما يجول في أنفسهم في إطار نظاميها اللذين يجب أن يكونا ثابتين : التركيبي النحوي والصوتي »[٣] .

هذا ما جعل العربية متماسكة في بنيتها الصوتية والوظيفية ومتحركة في الدلالة والاشتقاق فهي تاريخية في مجالين ومتغيرة في مجالين على عكس المركزية النهضوية (أوربا) المتنكرة لتاريخها حتى وقعت في المتناقضات والتغيرات وعدم الاستقرار ، ففي فترة من الفترات خشي الفلاسفة الغربيون ألاّ يسيطر العقل البشري على نفسه ، وعندها يصبح مهدداً

---

(١) البنيوية في اللسانيات د. الحناش ص ١٨٣ .

(٢) السابق ص ١٨٥ .

(٣) في نحو العربية وتراكيبها د. خليل ص ٣٢ .

باللاّعقل ، ولذلك « يُطلق على كل الحركات الفلسفية في عصر النهضة اسم الحركات الطبيعية ذلك لأنها اتفقت جميعاً على ألاّ تخضع العالم ولا السلوك البشري لأية قاعدة خارجة عن ذلك العالم نفسه كما كانت الحالة في العصور الوسيطة حيث كان رجال الدين يرجعون كل تغيير في ظواهر الكون أو في سلوك الإنسان إلى الإله الذي هو مركز كل شيء .

أما النهضة فقد خرجت عن هذه العقيدة ، وجعلت تبحث لهذه الظواهر وتلك المظاهر عن نواميس داخلية موجودة في العالم وفي الطبيعة البشرية ذاتها »[1] فخضعت كل جوانب الحياة البشرية الغربية للمتغيرات ومنها اللغة فطبيعة اللغات الأوروبية تتسم بالتغير وسرعة التطور ، وعدم رجوعها إلى أصل ثابت كالعربية[2] فتداعت علينا الأمم كتداعي الأكلة إلى قصعتها ، فما كان من بعض الباحثين الألسنيين العرب إلا اقتفاء أثر المجددين ممن افتقدوا إلى المرجعية الثابتة في السلوك والعقل ، فانقسم المنهج الوصفي العربي قسمين :

١ - منهج مادي (محسوس) .

٢ - منهج عقلي (ذهني) تحليلي .

مجالات المنهج الوصفي التجريبي (المادي)

١ - الدعوة إلى تعدد الأنحاء للغة الواحدة :

اقترح الألسنيون العرب « أن تساير اللسانيات الوصفية العربية

---

(١) المذاهب الفلسفية العظمى في العصر الحديث ص ٨ .

(٢) ينظر أسس علم اللغة محاضرة . سليمان العايد . مخطوطة ص ١٨ .

(لسانيات الظواهر) الطرق العلمية المتبعة في اللسانيات النظرية أو اللسانيات الخاصة بأية لغة طبيعية ، وأن تتجه في برنامج مستعجل إلى بناء نحو جديد للغة العربية الفصيحة الحالية أو بناء أنحاء للهجات العامية ، ومعلوم أننا نقصد هنا بالنحو تلك الآلة التمثيلية بمكوناتها المختلفة من تركيبية وصرفية وصوتية ودلالية ومعجمية ، فهناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها ، وذلك لأن اللغة العربية كسائر اللغات تطورت وتغيرت عبر القرون ، وهناك ما يدل على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً »[1] وينجرف في ظل دعوة تعدد الأنحاء د. أحمد مكي الأنصاري في نظريته « نظرية النحو القرآني » حيث يقول : « نعم هناك نحو قرآني مكتمل تمام الاكتمال ويقسمه قسمين :

١ - قسم ارتضاه النحاة ووافقوا عليه كما وافقوا على نظائره من كلام العرب .

٢ - قسم لم يرتضوه ، ولهذا تأولوه أو عارضوه معارضة صريحة أو خفية »[2] .

ويقترح أحمد مكي « أن يصحح النحو على أساس القرآن لا العكس »[3] وتتكون النظرية من :

١ - الإطار العام لنظرية القرآن الكريم .

---

(١) اللسانيات واللغة العربية ص ٥٣ الفهري .

(٢) نظرية النحو القرآني ص ٤٩ .

(٣) السابق ص ٥٠ .

٢ - المحور : الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات .

٣ - العمود الفقري : كل موضع اصطدم بالقاعدة .

٤ - المقومات الأساسية : جانب الاختلاف بين القواعد والنصوص القرآنية[١] .

جانب الاختلاف بين القواعد النحوية في رأي د. الأنصاري « إذا السماء انشقت » .

كلمة السماء : مبتدأ ، وخبره ما بعده .

ويرفض د. الأنصاري تقدير النحاة للإعراب ، ويرى أنه مخرج لها عن سلاستها[٢] ومحور قضية صاحب نظرية النحو القرآني هو إنكار فكرة العامل النحوي حين أيد آراء ابن مضاء[٣] ، والفكرة التي يتزعمها د. الأنصاري هي « الدعوة إلى التعديل في بعض القواعد النحوية »[٤] ، فهو يتضجر من التمسك بقاعدة نحوية وإهمال الشواهد الموثوق بها[٥] .

من القواعد المعدلة :

١ - « لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء، آية: ١].

(١) ينظر نظرية النحو القرآني ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) ينظر السابق ص ٥٩ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٥ .

(٤) ينظر السابق ص ٦٥ .

(٥) ينظر السابق ص ٦٥ .

يجوز جر (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض »[١] .

٢ - لا يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقاً .

التعديل : يجوز الفصل « قتل أولادهم شركائهم »[٢] .

٥ خطورة الدعوة :

لكل أمة وسائل تجعل منها مجتمعاً له كيانه وفكره المستقل ، ولكي تحافظ الأمة على كيانها يتحتم عليها الالتفاف حول قضايا متأصلة في الثبات وغير قابلة للتغيير ، وما التعددية في نظام اللغات غير العربية إلا لعدم الوحدة الفكرية ، والمرجعية التاريخية لتلك الأمم ، ونتيجة ذلك ١٠ انشطر الفكر وتعدد النظام اللغوي .

أما العربية فهي لغة فكر موحد ذات مرجعية تاريخية تحافظ على استقرار نظامها ، وتفسح لها المجال في الناحية التطورية ، ومرد ذلك شمولية نظامها ، وموافقة وظائفها للاستعمال اللغوي ، فلا تعارض بين نظام التراكيب ، والتحرك المعجمي للغة ، ففيه تناسب بين الثابت الوظيفي ١٥ للاستعمال اللغوي والتغير الدلالي ؛ لأن « العربية تقف من حركة تغير اللغة موقفاً يجمع بين المرونة والثبات »[٣] .

أما برنامج وضع نحو قرآني ونحو جديد للعربية الحالية ، وبناء أنحاء

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني ص ٧٤ .

(٢) السابق ص ٧٨ .

(٣) أسس علم اللغة العام وتطبيقاته على اللغة العربية ، محاضرة سليمان العايد . ص ١٠ مخطوطة .

للهجات فهذه دعوة حق أريد بها باطل من خلالها يراد التوصل إلى تعددية الفكر وهذا هدف مشروع النهضة الحديث حين كان رجال الدين في أروبا « يرجعون كل تغيير في ظواهر الكون أو في سلوك الإنسان إلى الإله الذي هو مركز كل شيء - رأى المشروع النهضوي - أن يخرج عن هذه العقيدة وجعل يبحث لهذه الظواهر عن نواميس داخلية موجودة في الطبيعة البشرية ذاتها »[1] ، والدعوة إلى تعدد أنحاء تسرعٌ من أصحابها ولم يتنبهوا للآثار المترتبة عليها من ذلك الدعوة إلى نحو قرآني صاحبُ هذه الدعوة فرق بين نظام القرآن اللغوي ونظامِ استوعبه ، وهو لا يشعر أن ذلك مدخل لطعن المشركين حين عجزوا عن الإتيان بمثله ، فلو كان على غير نظام لغتهم فقد استباح لهم أحمد مكي العذر ، وفيه توجيه نقد لنحاة العربية بأنهم رفضوا الاستشهاد بالقرآن مع أنهم جعلوه أصلاً من أصولهم ، وإذا رد النحوي القراءة أو أجرى لها تخريجاً يتفق مع قاعدته لم يرفض الاستشهاد بالقراءة التي وصلت إليه .

أما القواعد المعدلة فالنحاة لم يهملوا ما ورد بها قبل التعديل بل طوعوا قواعدهم لتخريجها ، وإبقاء تلك القواعد على الأصل الذي أوجده النحاة أولى من التعديل ، لأنه موفق بين الصناعة والمعنى .

والدعوة إلى أنحاء للعامية « فيه هدم التصانيف العربية بأسرها وإضاعةُ كثير من أتعاب المتقدمين ثم تَكَلُّف مثلها في المستقبل وإن الذاهبين إلى أن تتخذ كل أمة عربية لهجتها العامية هم القائلون بانحلال العالم العربي وتشتيت شمل الناطقين بالعربية فإن أمم أوروبا لم يهملوا اللغة اللاتينية

(١) المذاهب الفلسفية العظمى في العصر الحديث ص ٨ .

ويستبدلوها إلا بعد أن أصبحت كل أمة منهم دولة مستقلة يهمها الانفصال عن جيرانها »[١] .

فالعربية الفصحى لغة مشتركة تدور حول فكرة مركزية هي الدين ونصوصه وهي التي تجعل من الأمة مجتمعاً متماسكاً ، وهذا ما تنبه له الفيلسوف الألماني فيخته حين قال : « اللغة والقومية أمران متلازمان ومتعادلان ، إن اللغة التي ترافق المرء وتحركه حتى أعمق أغوار تفكيره وإرادته هي التي تجعل منا نحن الألمان مجتمعاً متماسكاً يدبره عقل واحد ، إن الذين يتكلمون لغة واحدة يؤلفون من أنفسهم كتلة موحدة »[٢] .

فالدعوة إلى بناء أنظمة متعددة للعربية دعوة إلى انتقاد الموروث تبدأ من فكرة التصنيف وتنتهي بالتمييز والاستبعاد .

دراسة اللغة في ضوء هذا المنهج :

« يرتضي المنهج الحديث أن يتوفر لموضوع الدراسة الشرطان التاليان :

١ - يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها .

٢ - أن يعنى في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور اللهجة »[٣] ؛ لأن « وظيفة عالم اللغة هي في المرتبة الأولى (الوصف) فإنهم ينظرون إلى اللغة على أنها لغة الساعة التي يصفونها بها

---

(١) الاتجاهات الوطنية ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ .

(٢) اللغة بين القومية والعالمية ص ١٠٦ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣ .

أو على أنها لغة القرن الرابع أو الخامس أو التاسع عشر ، وهـذا الوصـف الدقيق للغة في نقطة معينة من الزمان والمكان هو العلم ذاته ، وهذا يتطلب موضوعية أي تجرداً عن الذاتيـة تجـرداً عـن كـل غـرض وسـابق معرفـة ، والبدء بالملاحظة والمراقبة ، وتدوين هذه الملاحظات وبعد أن يجتمـع لـدى الدارس مقدار كافٍ من المعطيات يضع نظريـة مؤقتـة يظـن أنـها تسـتطيع تفسير هذه الظواهر التي لاحظها ثم إنه في الطـور الثـاني يتقـدم لامتحـان هذه النظرية ليرى إذا كانت شاملة تعلل جميع هذه الظواهر ، وهنا يثـابر في التجريب والاختبار حتى يتأكد من صحتها ، وعندما يتبين له أنها تسـتطيع أن تعلل جميع هذه الظواهر فإنه يعلنها قانوناً أو قاعدة علمية »[1] .

والسبب في ذلك يعود إلى أن « اللغة لا تخضع لعامل في نظامـها سـواءٌ كان العمـل دينيـاً أم سياسـياً تخضـع للشـعب ، ومـا يقولـه الشـعب هـو الصحيح »[2] .

هذه دعـوة إلى فصـل القـاعدة عـن تأريخـها ، ويـترتب علـى الفصـل التاريخي للقاعدة فصل للفكر الذي هيئت اللغةُ لحمله ، حيث وصلـت إلى مرحلة النضج وانتظام نظامها هيأها لتكون لغة التخـاطب تسـير في تطـور مرهون بنقطة مركزية ثابته : تركيب وأصوات ، وقد تصور الوصفيـون أن وحدة نظام العربية خلط بين مستوياتها ، وهـذه النظـرة مرفوضـة فوحـدة النظام هو مـا يفخـر بـه النحـو العربـي لشـمول نظامـه وموافقـة وظائفـه للاستعمال اللغوي ، ومرد ذلك استنتاجه من طبيعة لغة المستعملين حيـث وصفت وصفاً دقيقاً يحفظ لها توازنها ، وعندما قال ابن جني : « العمل من

(١) نحو عربية ميسرة ص ٦٠ .

(٢) السابق ص ١٠٠ .

الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه »[١] .

كان يقصد أن النحاة لم يخلطوا بين نظامين مختلفين ، ولم يفرضوا القواعد النحوية على مستعملي اللغة ، بل كان وصفهم وصفاً إجرائياً نتج عنه نظام جمعي فالوظائف النحوية شاملة للغة موحدة في الفكر والنظام و« أن عامة الناس وجهالهم يفهمون العربية الفصيحة ، ويتذوقونها على غير ما يدعيه خصوم العربية »[٢] .

وهذا ما تميزت به اللغة العربية فاتباعها يتذوقون الشعر الجاهلي ويفضلونه على ما سواه ، فشعر امرئ القيس يدغدغ مشاعر أقرب جيل ، ثم إن القرآن والسنة يجتمع على فهمهما المسلمون كلهم ، ولذلك « لا يجوز أن تقاس العربية على اللاتينية ؛ لأن الفرق بين اللاتينية وفروعها أبعد كثيراً من الفرق بين العربية الفصيحة وفروعها العامية »[٣] .

تكوين النظام النحوي :

رأى الوصفيون أن يسير النظام النحوي وفق أطر وصفية هي :

١ - « طائفة من المعاني النحوية العامة : خبر وإنشاء وإثبات ، ونفي وتأكيد وطلب .

٢ - مجموعة من المعاني النحوية الخاصة (فاعلية ومفعولية) .

٣ - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة .

---

(١) الخصائص ١ / ١١٠ .

(٢) الاتجاهات الوطنية ٢ / ٣٧٣ .

(٣) السابق ٢ / ٣٧٤ .

٤ - المباني .

٥ - القيم الخلافية »[١] .

ويكون التفريق بين الوظائف النحوية « عن طريق القيم الخلافية حيث يمكننا التفريق بين المفعول لأجله ، وبين المضاف إليه بما يعبران عنه من علاقة فأولهما للسببية ، وثانيهما للنسبة ، فالقيم الخلافية ضرورية لفهم المعنى ، وأمن اللبس ، ولا يمكن أن نتصور أداء اللغة لوظيفتها بدونها ، وهي أهم بكثير من العلاقات الرابطة ؛ لأن هذه العلاقات تعبر عن تشابه وخوف اللبس يأتي عند التشابه »[٢] .

في ضوء هذا التكوين ترسل الأحكام مطلقة واصفة نوعية التركيب دون الكشف عن العلاقة القائمة بين مكونات التركيب ونحاة العربية قد تنبهوا لهذا التكون ، وأدركوا أن الوقوف عند تحديد نوع الجملة إنشائية أو خبرية لا يؤدي تفسيراً وافياً للتراكيب ، ومما تميز به النحو العربي أنه لم يقف « عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة بل ضموا إلى هذا استكناه لأسرارها وغوصاً وراء أعماقها وكانت فكرة الموازنة والمقابلة بين التراكيب سائدة منتشرة في تحليلاتهم ، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربى النسبية بين المتباعدات الشكلية »[٣] .

فحين أقام النحاة التصنيف النحوي على الناحية الشكلية أصبح التوفيق بين الشكل والمضمون ميسوراً ؛ لأن وظائف المرفوعات جنس

(١) اللغة مبناها ومعناها ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) السابق ص ٣٧ .

(٣) العربية والفكر النحوي ص ١٢ .

يضم تحته أنواعاً وكذلك المنصوبات والمجرورات ، وتربط الأنواع علاقة ذهنية وهي المعنى ، وترتيب المنصوبات بعد المرفوعات غاية في التوفيق ويستدعيه نظام التراكيب ، فلا منصوب إلا إثر مرفوع ، وللمجرورات حرية الموقعية حيث قالوا يتسامحون في الظروف ما لا يتسامحون في غيرها إلا أن ارتباطها بالمرفوعات أيضاً يكون حتمياً.

فالطابع العام للنحو هو اتفاق لفظي لاختلاف نوعي تكفل بالإفصاح عن تلك التفصيلات التي هي من صلب اهتمامات النحو ، وعن طريق الإعراب يتم الكشف عن مدى العلاقة بين عناصر التركيب ، أما الاستناد إلى المقابلات في توضيح العلاقة بين عناصر التركيب كما يراه الدكتور تمام ، فهو مرفوض ؛ لأنه متوقف على فهم المعنى العام الذي لا يجهله متكلم اللغة .

التفريق بين الوظائف النحوية في ضوء المنهج الوصفي :

من المعلوم أن كل نظام غير موافق لما وُضع له سيدخله الخلل ، وستدخل الفوضى للموضوع له النظام المستجلب ، وبالتالي سيسمح بعوامل منظمة افتراضية تعرض الثابت للمتغير ، فاللغة موضوعٌ له نظام : هذا النظام عملي إجرائي فرضه المستعمل ؛ وما كان من واضع النظام إلا وصف مجريات ذلك الموضوع ، وذلك احتفظت العربية بخصوصيتها لأنها « تستمد نظامها من طبيعتها واندماج كل مستوياتها في بعض أما الأوربية فيصدر المجمع اللغوي قواعد محددة لتنظيم الاستعمال الأدبي »[1] .

(١) اللغة بين القومية والعالمية ، إبراهيم أنيس ص ٣٣ .

فالتقنين لنظام العربية هو الجامع لكل جوانب التركيب ؛ لأن الشكل يحتاج إلى ما يفسره ، وذلك المفسِّر هو الرابط بين الشكل والمضمون ، ولكن أبى الوصفيون إلا توجيه النقد لعدد من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث ، فجاءت أصولهم للتفريق بين الوظائف النحوية على النحو التالي :

١ - رأي الدكتور تمام حسان : عن طريق

أ - القيم الخلافية[١] يقول : « إن القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب ، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني[٢] .

ب - الخوالف وتشمل ١ - التعجب ٢ - المدح[٣] .

جـ - الأساليب الإفصاحية وتتضمن :

١ - المدح والذم ٢ - التحذير والإغراء ٣ - الندبة .

ولذلك يطلق على الخوالف صيغ مسكوكة أو أساليب نحوية جرت مجرى المثل .

و - التضام يعني العامل والمعمول .

هـ - الحذف طريقة عدمية وعُبر عنها Zero morpheme .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٧ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٠ .

(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٤ - ١١٥ .

و - العلاقات السياقية .

ز - العلاقات السياقية والقرائن اللفظية[١] .

ك - المخالفة[٢] المراد بها أن القيم الخلافية بين الأبواب النحوية سبب اختلاف حركات الإعراب فالاختلاف بين الفاعل والمفعول أدى إلى رفع الفاعل ، ونصب المفعول[٣] .

٢ - الاستغناء عن الحركة الإعرابية والاعتماد على القرائن .

ويتحدد موقف الدكتور تمام حسان من الإعراب في قوله : « يتم إدراك الوظائف النحوية ، وإدراك العلاقات القائمة بين الوحدات يقتضي الجمع وفق مبدأ تظافر القرائن ، ويرى أن وسيلة فهم النص النظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى ، وأن الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات الكبرى ، وقسم القرائن إلى نوعين :

أ - المعنوية وهي :

١ - قرينة الإسناد .

٢ - قرينة التخصيص .

٣ - قرينة النسبة .

٤ - قرينة التبعية .

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩ .

(٢) السابق ص ٢٠٠ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٠ .

ب - القرائن اللفظية .

١ - العلامة الإعرابية ، وليست هي المعتمد عليها في تعيين المعاني .

٢ - الرتبة .

٣ - مبنى الصيغة .

٤ - المطابقة .

٥ - الربط .

٦ - التضام ، وهي ظاهرة التلازم ، وهو لا يتحقق بعلامة .

٧ - الأداة .

٨ - النغمة[١] .

ويتوصل تمام إلى فائدة الاعتماد على القرائن « فهي تنفي عن النحو الآتي :

أ - كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق .

ب - كل جدل لج فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذاك ، ويستتبع القول بالقرائن بديلاً للقول بالعوامل ، أننا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب ، أو مجرور فقط دون قولنا مرفوع بكذا ، أو منصوب بكذا »[٢] .

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩١ - ٢١٥ .

(٢) السابق ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٢ - رأي إبراهيم أنيس :

الإعراب ظاهرة متناثرة جُمعت على أيدي صناع الكلام[١] .

ولذلك تفسر ظاهرة الإعراب على النحو التالي :

أ - تحريك الأواخر من صفات الوصل ، وهو ضرورة صوتية يتطلبها الوصل[٢] .

ب - لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها لوصل الكلمات بعضها ببعض ، ولذلك جاز سقوطها في الوقف .

جـ - ليست حركات الإعراب عنصراً من عناصر البنية ، وليست دلائل على المعاني[٣] .

د - تحريك الأواخر يستدعيه النظام المقطعي[٤] .

هـ - تعيين الحركة يرجع للآتي :

١ - طبيعة الصوت ٢ - انسجام الحركة[٥] .

---

(١) من أسرار العربية ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) السابق ص ٢٢٠ .

(٣) السابق ص ٢٤٢ .

(٤) السابق ص ٢٥٤ .

(٥) السابق ص ٢٦٠ .

٣ - رأي أنيس فريحة :

القاعدة النحوية تُعطى وصفية تقريرية لا تفصيل فيها ولا تعليل ، ولا فلسفة نقول هكذا يقال[١] ؛ لأن الاتجاه الحديث يسير نحو تعلم القواعد بأسلوب تقريري وصفي دون اللجوء إلى السببية والعامل والعلة والتقدير[٢] .

٤ - رأي عبد الرحمن أيوب :

الاتجاه إلى دراسة اللغة دراسة موضوعية إحصائية وتخليصها من التأويل والتقدير والاعتبارات المنطقية والفلسفية[٣] .

٥ - رأي محمد عيد :

قيام العلاقة بين الكلمات تأخذ معناها من سياق الكلام إذ تقوم على ظواهر شكلية ، وتقوم على روابط ثلاث هي :

١ - التماسك السياقي ٢ - التوافق السياقي ٣ - التأثير السياقي[٤]

٦ - رأي محمد إبراهيم البنا :

« التركيب بقرائنه قادر على أن يحقق المعنى المراد في غيبة هذه العلامات ، ولكنها فواصل صوتية في غالب أمرها »[٥] .

---

(١) في اللغة وبعض مشكلاتها ص ٧١ .

(٢) نحو عربية ميسرة ص ١٩٥ .

(٣) اللغة والتطور ص ٢٢ .

(٤) أصول النحو ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٥) الإعرب سمة العربية الفصحى ص ٣٤ .

٧ - رأي خلود الصالح :

أ - يتجاوز الباحث الاعتماد على مسوغات وجود الحركة الإعرابية من حيث المبنى ، وأن يتجاوزه معتمداً عليه لبيان القيمة الدلالية للفظة وما يتبعها من عناصر في التركيب الجملي ، وأن يوجد الحركة الإعرابية للغاية ذاتها[١] .

ب - دور التنغيم :

للتنغيم دور هام في فهم كثير من الأبواب النحوية ، وبخاصة الأبواب التي تدل على التأثير والانفعال ، وما يتصل بالأساليب الإنشائية في الدرس النحوي[٢] .

الغرض من الآراء السابقة :

الآراء السابقة تهدف إلى إلغاء القضايا التفسيرية التي أقام عليها النحو مرتكزاته ، فهي آراء وصفية مادية تجريبية تقوم على الملاحظة دون غيرها ، فهي « تُحل الملاحظة محل الخيال وتستعيض عن العلل بالقوانين ، فيكون موضوع العلم الإجابة عن سؤال كيف ؟ لا عن سؤال لماذا ؟ »[٣] .

وهذا المنهج « يستبعد كل تفكير لا يستمد عناصره الأولى من الحس والتجربة »[٤] .

---

(١) أساليب نحوية جرت مجرى المثل ص ٥ .

(٢) السابق ص ١٩٢ .

(٣) النقد الأدبي الحديث د. نصرت ص ٣٣ .

(٤) السابق ص ٣١ .

وشأن أصحاب هذه الآراء شأن الوصفيين يرفضون العلة ، ونظرية العامل ، والإعراب التقديري ، وعدداً من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث ويرفضون الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد ، بدعوى أن هذه الأشياء في نظرهم ليست من العلم ، وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية والتساؤل عن الكيف ، ولا يتعدى ذلك التساؤل عن علة وجود الظاهرة ، فهم يريدون أن يتوصلوا إلى إنكار القضايا الكلية في النحو ، وبالتالي ما يبنى عليها من تفصيلات .

بهذا « تناول المحدثون الوظائف النحوية في نطاق بحث قضية الإعراب ونظرية العوامل ، وسلموا بضرورة تخليص النحو العربي منها ، واجتهدوا اجتهادات مختلفة ولتحقيق هذا الهدف واستبدال هذه الفرضيات بمبادئ أخرى بدت لهم أفضل لوصف العربية »[1] .

وكانت الفكرة الرئيسية تدور حول الشك في قواعد الإعراب وفي اطرادها ، وفي معاني الإعراب التي نصت عليها كتب النحو ، ولكن هذا الشك لا يمكن أن يسري إلى الحقيقة الواقعية ، وهي أن قواعد الإعراب قواعد مطردة استنبطت من كلام العرب ومن نصوصه الموثوقة .

وهذا المبدأ الملاحظ مرفوض جملة وتفصيلاً ؛ لأن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري ، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال ، وكذلك هذا المنهج لا يتناسب مع طبيعة النحو العربي ؛ لأنه « وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية ، وخصوصاً في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاتهم »[2] .

---

(١) المنوال النحوي ص ٢٥٣ .

(٢) تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ص ٣٧٣ .

الأساس الثاني من أسس المنهج الوصفي :

العقلانية التحليلية : أي وصف العمليات العقلية :

أخفق المنهج الوصفي في مجالية المادي (الملاحظ) والتحليلي (العقلاني) في الوصول للفكرة الأساسية من تراكيب اللغة ، فنظرة المادية من الجزئيات إلى العموميات ، أما العقلانية فنظرت نظرة كلية من العموميات إلى الجزئيات ولذلك سارت في تحليلها لتراكيب اللغة وفق القواعد التوليدية والتحويلية ، « فالتوليد الذي استعارته هذه النظرية من مصطلحات علم الرياضة لا يقصد به الإنتاج الحقيقي للجمل ، ولكن يقصد به التنبؤ بصيغ الجمل الصحيحة نحوياً ، وتميز الجمل غير الصحيحة نحوياً ، وبالإضافة إلى ذلك يستطيع اللغوي تحديد الوصف التركيبي لكل جملة صحيحة نحوياً في اللغة موضوع الدراسة »[1] .

وترتب على ذلك الطرف الثاني للنظرية وهي التحويلية التي تعنى « تحويل جملة إلى أخرى حتى تقارب معانيها ، وإن اختلفت مبانيها »[2] .

فالعقلانيون يحاكمون التركيب قبل وجوده ، وهذا فيه من الشطط ما فيه ؛ لأنه من الصعوبة اكتشاف العمليات العقلية ، وتحقق إخفاق الجانبين في بُعدِهما عن استنتاج الأحكام من الواقع اللغوي حيث ترى المادية أن وصول العلم إلى العقل عن طريق الحواس ، في حين ترى العقلانية أن وصول العلم إلى العقل مرتبط بالإلهام والغرائز ، ولذلك ترى « أن مصدر القواعد اللسانية المستظهرة التي يجيدها كل مولود في لسانه فلابد من

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) أئمة النحاة ص ١٠ .

التعرف على طريقة اكتساب هذا العقل للمعلومات »[١] .

ومن ثم فإن محاولة النحو التوليدي تنحصر في « الوصول إلى القواعد البديهية التي يستعمل بمقتضاها صاحب اللسان لسانه الذي ولد فيه »[٢] .

أما النحو التحويلي فينظر « إلى الجملة على أنها ذات تركيب باطني ، وتركيب ظاهري »[٣] .

دور القواعد التوليدية والتحويلية :

« هي قواعد علمية تتناول وصف كفاية متكلم اللغة ، وليست قواعد تربوية تهدف إلى تقديم التعريفات والرسوم التخطيطية ، والتمارين والقواعد التي تساعد المتكلم على اكتشاف المعرفة باللغة والبلاغة في استعمالها »[٤] .

فالأنموذج التوليدي والتحويلي :

« يستند على فرضية تنص على أن المتكلم يفسر الجملة على نحو تركيبي بحيث يرتبط معنى المؤلف المركب بمعاني عناصره ، فمعنى الجملة يتم عبر معاني المؤلفات النهائية في المشير الركني ، وذلك من خلال الجمع بين هذه المعاني بواسطة قواعد الإسقاط ، ووفقاً للعلاقات القائمة بين المشير الركني »[٥] فلا « يوجد في الواقع نهج محدد ضمن النظرية الألسنية

(١) أئمة النحاة ص ١٠ - ١١ .

(٢) السابق ص ١٠ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة د. محمد علي الخولي ص ١٢٠ .

(٤) الألسنية التوليدية والتحويلية ص ١٠١ (النظرية الألسنية) .

(٥) السابق ص ١٤٥ .

لإلصاق ميزة معينة ببنية معينة إنها فقط قضية ملاحظة تجريبية لا ترتبط بمبدأ معين ، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الميزة غير محدد فبالإمكان اعتبار كل ملاحظة تجريبية تنطبق على البنية بمثابة ميزة تنتج لنا تقسيم مجموعة بنى اللغة إلى :

أ - البنى التي تنطبق عليها هذه الملاحظة التجريبية .

ب - البنى التي لا تنطبق عليها هذه الملاحظة التجريبية »[1] .

وفي مجال تطبيقها على الجملة العربية التوليدية أو المنتجة هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ، ولها شقان توليدية اسمية وتوليدية فعلية ، ولكل منهما أطر فالجملة الاسمية التوليدية تحدد في الآتي :

أ - اسم معرفة + اسم نكرة .

ب - اسم استفهام + اسم معرفة .

جـ - شبه جملة + اسم نكرة .

أما الجملة التوليدية الفعلية فهي تسير في أطرها الآتية :

أ - فعل + اسم .

ب - فعل + اسم + اسم .

جـ - اسم + فعل[2] .

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ١٥٣ .

(٢) ينظر نحو اللغة وتراكيبها ص ٩٧ .

يتضح مما سبق عدم صلاحية النحو التوليدي والتحويلي لنظام اللغة العربية للسببين التاليين :

أ - هي قواعد علمية وليست تربوية وليس لها أهداف واضحة ، وغير قادرة على تمييز الحالات والتعاقب الزمني[١] .

ففي ضوء هذا المبدأ تُعامل اللغة معاملة العلوم الطبيعية فهي تحلل كما يُحلل الكيميائي مادة ما إلى عناصرها الأولية ، وهذا يتنافى مع طبيعة اللغة ؛ لأنها « لا تخضع لما تخضع له عناصر الطبيعة القابلة للكم والكيف ؛ لأنها جريان واندفاع مستمر ، وفي تغير دائم ، وكل ظاهرة متطورة متغيرة تأبى التقييد »[٢] العلمي البحت ، ولذلك أكسب نظام الحركات الإعرابية حرية الحركة داخل المركب وهي « تدرس باعتبارها جزءاً من عملية اجتماعية وأن الغرض من الأنظمة النحوية الوصول إلى تحليل الأحداث اللغوية »[٣] .

ولولا جريانها على نظام ضابط للفكر لما تحقق لها هدف ، وكونها ليست تربوية أي غير منهجية ، وإنما هي مجرد دربة ذهنية ، والأمر - بالنسبة - لنظام العربية خلاف ذلك ؛ لأن الهدف من وضعه « أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب »[٤] .

وما النحو إلا « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة »[٥] .

---

(١) ينظر علم اللغة العام تأليف سوسير ص ١٠١ .

(٢) نحو لغة ميسرة ص ٥٩ .

(٣) اللغة والتطور د. عبد الرحمن أيوب ص ٩٣ .

(٤) الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

(٥) الخصائص ١ / ٣٤ .

ب - ارتباط معنى المؤلف بمعاني عناصره :

يُفسَّر التركيب في ضوء هذا المبدأ وفقاً لمعاني عناصره ، وهذا التفسير يخرج بالتركيب عن المعنى المقصود منه إلى تفسيره معجمياً ، و« من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال »[١] ، لأن الكلمة حرة من حيث المعاني الدلالية وتكتسب الخصوصية عند إدراجها في تركيب ما ، وتتحدد المعاني المقصودة من مجموع عناصر التركيب وفق الوظائف النحوية ، أما ارتباط معنى المؤلف بمعاني عناصره ففيه إلغاء أثر اللفظ في التركيب ، وبالتالي إلغاء الوظائف النحوية المترتبة على ذلك الأثر اللفظي ؛ لأنها تقوم بدور الوساطة بين الشكل والمضمون حيث « لانظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها ببعض وتحمل هذه بسبب من تلك هذا ما لا يجهله عاقل »[٢] .

وذلك مرتبط بالوظائف النحوية إذ « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها »[٣] .

وهذا ما لم ترضه الألسنية ؛ لأنها ترى عدم وجود نهج محدد لإلصاق ميزة معينة للعلاقات القائمة بين ألفاظ التركيب ، وترد ذلك لقضية الملاحظة التجريبية أو سير الجملة في أطر توليدية . وإخضاع الفكر اللساني للتجريب أمر مرفوض ؛ لأنه يعرض الثابت إلى المتحول ، وينكر العلاقة بين العارف والمعروف[٤] .

---

(١) الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ١٥٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٤ .

(٣) السابق ص ٦٤ .

(٤) ينظر الفلسفة الحديثة من القرن ١٧ إلى القرن ٢٠ ص ٩١ .

فالقواعد التوليدية والتحويلية تساعد المتكلم على اكتشاف المعرفة باللغة[١] ويعني ذلك أننا « نحمل معنا منذ البدء أفكاراً نظرية موجودة وجوداً بالقوة ومخرَج ذلك الشيء الحسي أو الآثار الحسية »[٢] .

القوانين التحويلية :

مهمتها تحويل تراكيب اللغة العربية الأساسية إلى تراكيب ظاهرية[٣] وفق الأسس التالية :

١ - « تحويل بالحذف ويتخذ القوانين التالية :

أ - حذف جار الفاعل : يحذف هذا القانون الإجباري حرف الجر الذي يسبق الفاعل .

الوصف التركيبي : مساعد ، فعل + جار + س ، فاعل .

التغير التركيبي : مساعد ، فعل + ∴ + س فاعل .

فائدة التغيير : حذف حرف الجر .

مثال : مشى + ∴ الولد

افتراض الجار قبل الفاعل هو سبب ظهوره عند تحويل الفعل إلى مصدر : المشي من الولد .

---

(١) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ١٠١ .

(٢) الفلسفة الحديثة من ١٧ إلى ٢٠ ص ٩٤ .

(٣) قواعد تحويلية للغة العربية د. الخولي ص ١١١ .

ب - حذف جار المفعول : يحذف هـذا القـانون حـرف الجـر السـابق للمفعول به إجبارياً .

الوصف التركيبـي : مساعد ، فعل ، س + جار + ص ، مفعول به .

التغير التركيبـي : مساعد ، فعل ، س + ∴ + ص ، مفعول به .

مثال : فتح المفتاح + ل + الباب

فتح المفتاح + ∴ + الباب

جـ - حذف (يكون)

هذا القانون تخييلي كسابقه يقرر حذف فيحصل جملة اسمية .

الكتاب على الطاولة .

الوصف التركيبـي : يكون + فعلية ، محور س

التغير التركيبـي : ∴ + فعلية ، محور س

يكون + موجود الكتاب على الطاولة

تحويل : ∴ + موجود الكتاب على الطاولة .

د - تحويل الفاعل قبل العبارة الفعلية :

يضع هذا القانون الفاعل أو المحور قبل العبارة الفعلية .

الوصف التركيبـي : مساعد + فعلية + فاعل
محور

التغير التركيبـي : مساعد + فاعل
محور + فعلية

مثال : يكون + ضحوك + الولد

⟸ يكون + الولد + ضحوك

مثال : كان + عادل + عمر

⟸ كان + عمر + عادل

هـ - قانون تحويل المفعول لأجله :

يحول هذا القانون الفعل في الجملة التالية إلى مصدر منصوب .

الوصف التركيبي : فعل١ فاعل١ + فعل٢ فاعل٢ + عبارة اسمية

التغير التركيبي : فعل١ فاعل١ + مصدر + ∴ + عبارة اسمية

مثال : وقف الولد + احترم الولد + للمعلم .

⟸ وقف الولد + احتراماً ∴ + للمعلم .

و - قانون تبادل المحور والأداة :

يحدث هذا القانون تبادلاً بين المحور والأداة ويضع الجملة في شكلها العادي .

الوصف التركيبي : فعل متعد + محور + أداة .

التغير التركيبي : فعل متعدي + أداة + محور .

مثال : فتح + الباب + المفتاح .

⟸ فتح + المفتاح + الباب

ز - قانون تحويل تقديم الأداة أو المكان

الوصف التركيبي : عنصر + أداة
مكان

التغير التركيبي : أداة + عنصر
مكان

مثال : كتب الولد + بالقلم .

بالقلم + كتب الولد .

ح - قانون تحويل حذف (موجود)

هذا القانون يحذف (موجود) مع (كان) أو (يكون) ، والمحور والمكان

الوصف التركيبي : كان + موجود + محور + مكان

التغير التركيبي : كان + ∴ + محور + مكان

مثال : كان + موجود + الكتاب على الطاولة

كان + ∴ + الكتاب على الطاولة

٢ - قانون الحركات :

∴ + ∴ + ∴ + ال + كتاب + على + ال + طاولة

القوانين المورفيمية الصوتية ⟸ الكتابُ على الطاولة »[1] .

اكتفيت بإيراد بعض القوانين التحويلية ؛ لأبين تعسفية هذه القوانين

(١) ينظر قواعد تحويلية للغة العربية ص ١١٤ - ١٧٨ .

على مجريات اللغة وتحويلها إلى مادة علمية بحتة وأُجمِل بيان ما فيها من عيوب :

١ - حب التقليد أعمى عن التفريق بين الجملتين (مشى الولد) و(المشيُ من الولد) ووضع القوانين صادر عن مبدأ التجريد ، شواهده مقتطعة سطحية ليست مرتبطة بأي حالة معرفية .

فحذف جار الفاعل وجار المفعول افتراض يخالف الواقع الاستعمالي ؛ لأن منطلقه الأمثلة المحدودة الخاصة ، ولذلك تصطدم بكثير من الواقع اللغوي إذ كيف يطبق هذا القانون على :

١ - أعطى الولد سميراً كتاباً .

٢ - ظننت زيداً منطلقاً .

٣ - قطع سمير الحبل .

ولذلك الافتراض يخرج الجملة عن الغاية التي اعتمدت من أجلها ، ويخرجها من مدلولها إلى مدلول آخر .

٢ - قانون حذف (يكون) .

قانون تخييلي يفرض المساواة بين نظامين لغويين مختلفين شكلاً ومضموناً فالشكل الأول مضمونه الدوام والثبوت (الكتاب على الطاولة) ، أما الشكل الثاني المُتكلّف المفروض من القواعد التحويلية مضمونة الحركة وعدم الاستقرار وإفادة الاحتمال ، وشتان بين النظامين .

٣ - قانون تحويل تقديم الفاعل :

هذا القانون مخالف لنظام العربية ؛ لأنه مستنتج من واقع لغوي مخالف للواقع اللغوي العربي لأسباب تبنى الإيضاح عنها النحو العربي .

٤ - قانون تحويل المفعول لأجله :

هناك اختلاف بين الجملتين نشأ من التركيب أي لكل تركيب معنى مقصود فلا يفهم من (احترم الولد للمعلم) في جملة (وقف الولد) أنها علة وسبب لحصول الحدث بينما المصدر هو علة للوقوف .

٥ - قانون تبادل المحور والأداة :

نظام العربية اتسع لقبول التركيبين وتوجيه ما يحملانه من دلالة (فتحَ البابَ المفتاحُ) و(فتح المفتاحُ البابَ) ، وأقام هذا النظام توافقاً بين الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية .

٦ - قانون تقديم الأداة أو المكان :

(كتب الولد بالقلم) و(بالقلم كتب الولد) .

يرى هذا القانون أن تغيير التراكيب مجرد نقل عنصر إلى مكان آخر ، ولم يأبه للفروق المترتبة على ذلك النقل في ذهنية المستعمل لنظام الاستعمال العربي من حيث التقديم والتأخير وأثره في الدلالة .

٧ - قانون حذف (موجود)

كان + موجود + الكتاب على الطاولة

كان + ∴ + الكتاب على الطاولة .

من يرى صحة هذا القانون فهو لا يفرق بين التراكيب ومدلولاتها ؛ لأن (على الطاولة) فيها دلالة ضمنية لما ذهب إليه .

ولذلك فإجراء هذا القانون على العربية مرفوض من وجهة نظر النظرية النحوية العربية .

وعدم موافقة القوانين لنظام العربية كونها افتراضية مجالها العلوم التطبيقية أما المجال اللغوي فقائم على التفكير وما تستدعيه المواقف من انتاج الجمل ؛ لأن اللغة بنى وأشكال تحمل معاني وأفكار غير مباشرة ، أضف إلى ذلك أن هذه القوانين دخلت ضمن أنساق من الخصوصية المشروطة بحالات غير قابلة للتعميم ثم إنها تطبق في معزل عن النصوص التي مفروض أن ترد فيها ، وهذا جلي في عمل د. الخولي حيث اختار عينة من اللغة العربية وأجرى عليها تطبيق قوانين التراكيب الأساسية الفلمورية والقوانين التحويلية وصرح بذلك حين قال : « لا يمكن وضع جمل اللغة العربية كلها ، وجعلها مادة هذه الدراسة لسببين :

أ - أن جمل أية لغة لا نهائية في عددها ولا يمكن حصرها .

ب - أنه لا داعي لجعل مادة البحث تتكون من آلاف الجمل بل يكفي اختيار عينة ممثلة للغة ، ومن ثم يجرى البحث عليها »[1] .

وهذا منطق تجريبي قابل للتغيير وغير صالح لتعميم نتائجه على الظاهرة . واللغة العربية لا تخضع لافتراضات ؛ لأنها إنتاج جمعي تكفل

(١) قواعد تحويلية للغة العربية ص ٤٩ .

النحو العربي بإرساء قوانين عمومية كبرى مستنتجة من واقعها ولذلك جاءت مستوعبة للمستعمل من اللغة ومتضمنة لخصوصيات مشروطة بحالات خاصة .

وسبب الفرق بين أنظمة اللغات هو الاستقرار الفكري من عدمه ، والفكر الغربي غير مستقر ، وبالتالي فقوانين اللغة غير مستقرة . أما الفكر الشرقي الإسلامي فهو مستقر ثابت ، وبالتالي فاللغة العربية مستقرة في نظامها متغيرة في دلالاتها .

ونظام اللغة في أية لغة - هو ناتج عن نظام التفكير العام لدى الأمة ، والألسنية العربية قائمة على التغيرات في فلسفة الزمان ، أما النظرية في العربية فهي قائمة على الثبات ؛ لأن « قواعد كل لغة وفقه نُظُمها وأساليبها نابع من واقعها ، لا ينطبق عليها من هذه القواعد والقوانين ما ينطبق على غيرها »[1] .

هذا دليل قاطع أن المناهج الألسنية افتتحت النصوص العربية من واقع إثبات جدارة المناهج الأروبية وقدرتها على الخروج خارج الحدود الثقافية والجغرافية لِمواطِنها منطلقة من فكرة مركزية أساسها أن أروبا صاحبة المعجزة الأولى في الفكر البشري ونتج عندنا ما يعرف بالمركزية الأروبية التي ترى في العالم أطرافاً وترى أوروبا مركزاً .

فالألسنيون العرب أرادوا تعميم هذه الفكرة وقسروا المناهج الأروبية على النصوص العربية وكانت أول تجربة في النقد ثم في الدراسات اللغوية ثم الفكرية فدخلت ضمن أنساق من الخصوصية المشروطة بحالات غير

(١) مقالات في الأدب واللغة ص ٦٨ .

قابلة للتعميم ثم فحصها من قبلنا بانساق قابلة للتعميم ومن نصوص مختلفة المنشأ والتوجيه .

قواعد إعادة الكتابة :

« قاعدة (١) جملة ← ركن الإسناد + ركن التكملة

قاعدة (٢) ركن الإسناد ← ركن فعلي+ركن اسمي+ركن اسمي+ركن حرفي

قاعدة (٣) ركن التكملة ← ركن حرفي

قاعدة (٤) ركن فعلي ← زمن + فعل

قاعدة (٥) ركن اسمي ← تعريف + اسم

قاعدة (٦) ركن حرفي ← حرف جر + ركن اسمي

قواعد التفريع :

قاعدة (٧) فعل ← س ع

قاعدة (٨) اسم ← س ع

قاعدة (٩) حرف جر ← س ع

قاعدة (١٠) تعريف ← س ع

من قواعد إعادة الكتابة وقواعد التفريع نحصل على البنية العميقة التالية :

كتب الرجل الرسالة إلى الأستاذ بالأمس .

تخضع هذه البنية إلى تحويل نقل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء (الرسالة) إلى يمين الفعل ، ويترك ضميراً في الموقع الذي كان يحتله .

يقوم تحويل آخر بإلحاق الضمير بالفعل فنحصل على البنية السطحية التالية :

الرسالة كتبها الرجل إلى الأستاذ بالأمس »[١] .

القواعد السابقة مجرد تفكيك لمكونات التركيب وهو « وصف بنياني يعطي جميع المعلومات عن الجمل عبر القواعد ذاتها التي تولدها ، فيكون هذا الوصف البنياني بمثابة تحليل لهذه الجمل »[٢] .

تجريد التراكيب من المعاني :

القواعد التوليدية والتحويلية وقواعد إعادة الكتابة تركز على الوصف البنياني للتراكيب ، ولم تفرق بين اختلاف المعاني لاختلاف تراكيبها ، وأقامت فروقاً بين الشكل والمضمون عن طريق البنية العميقة والبنية السطحية ، فالكلمة تأخذ قيمتها النحوية من حيث موقعها في البنية العميقة ، أما تحديدها في الشكل الخارجي فعن طريق قواعد إعادة الكتابة ، فالتعامل مع اللغة أصبح تعاملاً مع قوالب لفظية وإخضاع الفكر الإنساني إلى كتلات كلامية خاضعة للإجراء العلمي ، وترتب على ذلك فصلها عن العلاقة القائمة بين طرفي الخطاب ، والمقصود من عملية التخاطب . وما تحدده المواقف وظروف المقال ، فالشكل الخارجي للغة هو

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ١٦٢ .

(٢) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ١٢ .

العلاقة بين المتخاطبين وكل ركن من أركان التركيب مرتبط بقيمته النحوية ، وما اختلاف البنية المركبية من أجل الطبقية التي يشير إليها التركيب ، وأطلق عليها الألسنيون بنية عميقة وبنية سطحية ، إنما هو من أجل اختلاف وجهات الكلام ، ولذلك اختلف معنى الجملة (كتب الرجل الرسالة إلى الأستاذ بالأمس) عن معنى الجملة (الرسالة كتبها الرجل إلى الأستاذ بالأمس) فالجملة الأولى قيلت « لمن سمع خبراً من الأخبار على إطلاقه ولا يلزم أن يكون الخبر »[1] عن الاسم المذكور في الجملة أو عن غيره .

أما الجملة الثانية فلها معنى مستقل عن معنى الأولى فالاسم المبدوء به التركيب إن كان في حالة رفع فهو يقال لمن ينتظر خبراً عن الرسالة ، وأخذت نوعاً آخر عن نوع الأولى حيث إن الأولى فعلية ، والثانية اسمية .

وإن كان منصوباً فـ« بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره - كتب الرسالة كتبها الرجل ... وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى (الرسالة) ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له »[2] .

هكذا تحافظ اللغة على توازنها إذا راقبت الصناعة المعنى والمعنى الصناعة .

---

(١) اشتات مجتمعات ص ٦٠ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ .

ثوابت يرفضها الإتجاه الألسني :

رفض الاتجاه الألسني ثوابت اقتضاها النظام اللغوي منها :

أولاً : التقديم والتأخير :

أ - رأي ميشال زكريا أن التقديم والتأخير ماهو إلا عبارة عن نقل مكون ركني مكان مكون ركني فأسماه « التحويل بالنقل :

نقل المفعول به إلى ما قبل الفاعل ، هناك إمكانية إجراء تحويل ينقل الركن الاسمي المفعول به إلى موقع ما قبل الركن الاسمي الفاعل ، وذلك بصورة إلزامية ، قبل إجراء تحويل الركن الاسمي إلى ضمير نسمي هذا التحويل تقديم المفعول به على الفاعل نحو : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة ، آية : ١٢٤] .

البنية العميقة : ابتلى ربُ إبراهيمَ إبراهيمَ .

تحويل بتقديم المفعول : ابتلى إبراهيمَ ربُ إبراهيمَ .

البنية السطحية : إذ ابتلى إبراهيمَ ربُهُ »[1] .

ب - رأي الدكتور خليل عمايره :

يقول : « الترتيب الذي هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيراً بذلك نمط الجملة ، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأولى رابطة واضحة هو عنصر من عناصر التحويل ، فالجملة

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ١٦٠ - ١٦١ .

(أكرم خالدٌ علياً) هي جملة توليدية فعلية لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى ، وهدفها نقل الخبر من صورته الذهنية في ذهن المتكلم إلى صورة (فونولوجية) منطوقة ، ولكن إذا قصد المتكلم نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائها ولإظهار عنايته واهتمامه به فإنه يقدم ذاك الجزء فيدرك السامع المعنى الجديد .

أما إذا كان المتكلم يقصد من الجملة (خالدٌ أكرم علياً) أو (علياً أكرم خالد) ما يقصده من الجملة التوليدية (أكرم خالد علياً) فإنه أخطأ جادة الصواب ، وعبر بغير ما كان عليه أن يعبر به .

فالجملة : (اكرم خالد علياً) جملة توليدية فعلية .

أما : (خالدٌ أكرم علياً) .

أو (علياً أكرم خالد) .

فهما جملتان تحويليتان فعليتان كان التحويل فيهما باستخدام عنصر الترتيب للتركيب في أولاهما خالدٌ مُحدِث الحدث ، وفي الثانية علي من وقع له الحدث وكذلك الحال : جاء الفاعل مقدماً على فعله لمعنى التوكيد ، وقد ورد ذلك في عدد من الآيات من ذلك : ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس ، آية : ٢٥] .

﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ ﴾ [الرعد ، آية : ٨] .

﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [الرعد ، آية : ٢٦] .

هذه الآيات اشتملت على جمل تحويلية عنصر التحويل فيها تقديم الفاعل »[١].

جـ - رأي الدكتور إبراهيم أنيس :

يقول : « ولست أغالي حين أقرر أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم البلاغيون في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو : زيداً ضربت ، زيداً ضربته .

أما التقديم في مثل الآيات القرآنية :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة ، آية : ٥] .

﴿ فَإِيَّىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت ، آية : ٥٦] .

﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة ، آية : ٥٧] .

﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ [القيامة ، آية : ٣٠ - ٣١] .

﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى، آية: ٩-١٠] .

فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية فهي إذن أشبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص »[٢] .

الآراء السابقة - حول التقديم والتأخير - تعاملت مع الجملة العربية بوجهات نظر مختلفة فهي إما أن تسير في المسار نفسه الذي تسير عليه

(١) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها ص ٩٣ - ٩٦ .

(٢) من أسرار العربية - إبراهيم أنيس ص ٣٣٣ .

العلوم الطبيعية ، وتكون أشبه بمعادلات رياضية أو عناصر كيميائية في مبدأ التحويل بالنقل أو تكون مراعاة لناحية شكلية ، ولذا خرجت بالجملة العربية عن وجهتها المقصودة ، ومرد ذلك عدم التوفيق بين مكونات المعنى المقصود من التركيب ، وهي البنية الشكلية ، والوظائف النحوية والمعنى ، ولهذا تنبه نحاة العربية فأقاموا موازنة بين :

أصول الصناعة اللفظية والمعنى :

من ذلك التقديم والتأخير في ضوء نظام الوظائف النحوية حيث أتاح حرية لتحرك اللفظة داخل التركيب استجابة للمعنى المقصود ، فالوحدات الشكلية المكون منها التركيب قائمة على التغاير ، ويتم انسجامها عن طريق الوظائف النحوية حيث إن كل مفردة في التركيب تمثل باباً نحوياً ، ويضمن المعنى في حالة تغير الأصول الإطار الشكلي ، فكل تغيير في الشكل يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني[1] ، لأن اللغة تسير وفق أصول تضمن لها توازنها ومنها : « الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزء منه ، والأصل في المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل ؛ لأنه فضلة »[2] ، ولكن قد يطرأ تغيير في الأصل لاحتياج المستعمل للتعبير عما يختلج في نفسه ، وقد راعى ذلك النحو العربي حيث يجري على التركيب تحولات مرتبطة بثبات : ثبات في الرتبة وتحول في الموقعية نحو :

١ - ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة ، آية :١٢٤] .

حُفِظت الرتبة في التركيب وتغير المكان ، وأضيف الفاعل إلى ضمير

(١) ينظر دلالات التراكيب ص ١٧٠ .

(٢) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ص ١٨٤ .

المفعول ؛ ليفيد الخصوصية ، ولو عُدل عن الضمير إلى إعادة الاسم لاختل المعنى وأفاد المغايرة بين الاسمين كما يفعل التحويليون ؛ لأنهم يرون أن التقديم والتأخير في تركيب هذه الآية ناتج عن التحويل بالنقل ومرّ التركيب ببنيتين : عميقة وهي (ابتلى ربُ إبراهيمَ إبراهيمَ) وعن طريق التحويل بالنقل : (ابتلى إبراهيمَ ربُ إبراهيمَ) حتى وصل التركيب إلى بنيته السطحية (ابتلى إبراهيمَ ربُه) .

هذه الخطوات من البنية العميقة حتى تصل إلى البنية السطحية تراكيب صورية لا يقرها الواقع اللغوي ، وقد تفيد معنى يخرجها عن المعنى المقصود من التركيب الذي وردت فيه ، ففي بنيتها العميقة اختلف الإبراهيمان ، وفي ضوء هذا الاختلاف اختلف المعنى ، فرب إبراهيم ابتلى إبراهيم آخر .

أما إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ففيه تحديد للمعنى المقصود ، وأما البنية العميقة ، والتحويل بالنقل فأمور تقال لمن فقد إدراك معاني لغته .

٢ - أكرم خالد علياً

⟸ علياً أكرم خالدٌ

⟸ خالدٌ أكرم علياً

هذه الجمل الثلاث تختلف في البنية المركبيّة وفي النوع :

الجملة الأولى جاء تركيبها على الأصل من حيث ترتيب أركانها الأساسية ، أما الجملة الثانية فحصل فيها تقديم وتأخير ، ونوعهما فعليتان .

أما الجملة الثالثة لم يحدث فيها ما يسمى بالتحويل ، بل جاءت على الأصل ونوعها جملة اسمية .

وكذلك الآيات :

﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس ، آية :٢٥] .

﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ ﴾ [الرعد ، آية : ٨] .

﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [الرعد ، آية : ٢٦] .

اشتملت على جمل اسمية ، وليست جملاً فعلية تقدم فيها الفاعل ، وإجراء نظام التوليد والتحويل عليها يخرجها عن المقصود من ورودها ، والقول بفاعلية الاسم في بداية هذه الآيات مخرج لها عن الأصل ؛ لأن القول « بفاعلية المبتدأ يفوت غرضين تفيدهما الجملة الاسمية : الدوام ، وتقوي الحكم بتكرار الإسناد »[1] فالتوكيد حاصل ؛ لأن الحدث واقع بين قوتين مُنجِّزتين : الأولى الاسم المتقدم والثانية استتاره بعد الحدث ، هذه ظاهرة اللفظ وما يقتضيه مضمونه .

والقول بأن التركيب ذو بنيتين : عميقة ، وسطحية يؤدي إلى « تأويل النص الظاهر بالمعنى الباطن تأويلاً يذهب مذاهب شتى قد يصل إلى حد التناقض »[2] والأخذ بالبنية السطحية يؤدي إلى الاهتمام باللفظ والأخذ بظاهره ، وعدم الالتفات إلى ما يحويه من معنى .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٠٨ .

(٢) دراسات في الفرق : الشيعة ، النصيرية ، الباطنية ، الصوفية ، الخوارج ، د. صابر طعيمة ، مكتبة المعارف - الرياض ، ص ٧٥ .

ولكن الأمر يقتضي نظرة توفيقية بين اللفظ ومعناه ؛ لأن « الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في اللفظ »[١] .

إلا أن الموازنة بين النقل والعقل أمر مطلوب أما إذا اقتضت المخالفة بين النقل والعقل فتقديم النقل أولى ؛ لأن « العقل الصريح موافق للنقل الصحيح ، ولا تعارض قطعياً بينهما ، وعند توهم التعارض يقدم النقل على العقل »[٢] لأن النقل الصحيح يأتي بما تحار فيه العقول لا بما يعارض العقول .

ووظائف النحو العربي توفيقية بين شكل التركيب ومضمونه ، فالتركيب التام « هو إفادة المخاطب فائدة يتم بها الكلام بحيث لا يستتبع لفظاً آخر ينتظره السامع »[٣] فصاحب اللغة بفطرته يقيم علاقة بين ظاهر التركيب ومقصوده ، ويدرك التداعيات التي يشير إليها ؛ لأن « تركيب الألفاظ شبيه بتركيب المعاني المركبة تبدل عليها تلك الألفاظ المركبة ، ويجعل في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالة على معاني مركبة ترتبط بعضها ببعض ، ويُتحرى أن يُجعل ترتيب الألفاظ مساوياً لترتيب المعاني في النفس »[٤] .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٣ .

(٢) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة د. مانع الجهني ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة ٤ .

(٣) طرق الاستدلال ومقدماتها عند الأصوليين ص ٧٩ .

(٤) كتاب الحروف للفارابي ص ٦٦ - ٦٧ .

مراعاة الناحية الشكلية :

كما يرى إبراهيم أنيس عند إنكاره تقديم المفعول على ركني الإسناد في الجمل المثبتة ، ويقرر أن ذلك ما هو إلا مراعاة لموسيقى الفاصلة لشبهها بالقافية ، فهو قول كسرابٍ بقيّعة حيث لم يفرق صاحبه بين اللفظ والمعنى إذ القافية الشعرية قد يضطر الشاعر إليها حتى تنتظم قصيدته فيجعل المعنى رهين اللفظ .

أما تقديم المفعول في الآيات فأمر اقتضاه المعنى ، وهذا مبسوط في كتب التفسير والأعاريب كما في البحر المحيط وغيره ، والمساواة بين القافية والفاصلة مساواة بين جنسين متنافرين مختلفي المنشأ : القرآن كلام ، والشعر مخلوق ، حيث تجاهل صاحب هذا الرأي الفروق الواضحة بين الموسيقى الشعرية والفاصلة القرآنية منها أن « المتماثل والمتقارب يأتي طوعاً سهلاً تابعاً للمعنى »[١] في القرآن أما الشعر فقد يضطر الشاعر أن يكون السجع « متكلفاً يتبعه المعنى »[٢] وهذا النوع لم يرد به القرآن ، وما « يقدرونه أنه سجع فهو وهم ، لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع ، وإن لم يكن سجعاً ؛ لأن ما يكون به الكلام سجعاً يختص ببعض الوجوه ، دون بعض ؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع ، وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن ؛ لأن اللفظ يقع فيه تابعاً للمعنى ، وفصل بين أن ينتظم الكلام في نفسه بألفاظه التي تؤدي المعنى المقصود فيه ، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ »[٣] .

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٧٢ .

(٢) السابق ١ / ٧٥ .

(٣) اعجاز القرآن للباقلاني ص ٥٨ .

والقول بموسيقى الفاصلة القرآنية وتشبيهها بالقافية الشعرية يرى المساواة بين النظمين أو يرى أن « الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأمّا التأليف والنظم فقد يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنعٍ وعجزٍ أحدثهما فيه »[١] .

ثانياً : التعجب في صيغتيه القياسيتين :

أ - رأي تمام حسان :

أطلق تمام على أسلوب التعجب « خالفة » وقال : « ليس هناك دليل على فعليتهما ، وإنما هي صيغة مسكوكة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل بقية الأفعال ، ولذلك يوصف تركيبها على النحو التالي :

ما : أداة تعجب .

أفعل : خالفة منقولة عن التفضيل .

الاسم المنصوب بعدها : مفضل أصبح متعجباً منه[٢] .

ب - رأي خليل عما يره :

يرى خليل عما يره : عدم إخضاع صيغتي التعجب للفعلية أو الاسمية[٣] فهذا أسلوب لا إسناد فيه[٤] .

---

(١) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٦٥ حاشية ٤ .

(٢) ينظر اللغة مبناها ومعناها ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) ينظر دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي ص ١٠ - ١١ مخطوط .

(٤) ينظر السابق ص ١٣ .

جـ - خلود الصالح :

تقول « جملة التعجب تقوم كتلة واحدة لأداء معنى التعجب فلا يجوز التصرف فيها بتقديم أو تأخير لأنها جرت مجرى المثل »[١] وتحلل التركيب على النحو التالي :

ما : أداة تعجب .

أفعل : أداة تعبر عن معنى انفعالي تعجبي .

حركة الفتحة : فونيم أو صوت يميز الصيغة في بابها .

الاسم المنصوب : متعجب منه .

حركة الفتحة : صوت يميز المتعجب منه .

! : رمز تعجبي .

والترتيب على نسق معين تجري الجملة فيها مجرى المثل أو كما يعبر عنها المحدثون بالجملة المسكوكة[٢] .

د - مهدي المخزومي :

أطلق على هذا الأسلوب (القياسي) المركبات المبوبة[٣] ويقول (ما أفعله) بناء لفظي مركب نُسي استعماله القديم ، وصار يستعمل في التعجب ، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل ، ومن غير المجدي تحليله إعرابياً

(١) أساليب نحوية جرت مجرى المثل ص ٢٠١ .

(٢) ينظر السابق ص ١٩٤ .

(٣) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٢١٦ .

كما تحلل المركبات الإسنادية ، فإن تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب »[١] .

اخترت نماذج من أقوال المجددين في أسلوب التعجب ؛ لأن أحكامهم تنسحب على غيرهم من الباحثين في نظرتهم لعناصر تركيب التعجب ، وقد تباينت الآراء واتحدت في الهدف ، وهو الوصف المادي ، وإلغاء نظرية العامل وفكرة الإسناد والتحليلات الموصلة إلى السر في ظهور الحركة على عناصر التركيب لأنهم فرقوا بين الوظائف والدلالة ، ورأوا دراسة هذه التراكيب دلالياً ، ومعيار ذلك يعود لكيفية النطق (النبر) فأطلقت على هذا الأسلوب تسميات هي :

١ - صيغة مسكوكة[٢] .

٢ - أساليب لا تخضع لقسمي الجملة[٣] .

٣ - المركبات المبوبة لا تحلل إعراباً[٤] .

٤ - كتلة واحدة جرت مجرى المثل[٥] .

ومن المعلوم أن الكلام لا يكون نحوياً إلا إذا « دل على معنى يحسن السكوت عليه ، وأقل ما يأتلف الكلام من اسمين « زيد قائم » ، ومن

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٢١٦ .

(٢) د. تمام

(٣) د. خليل

(٤) د. مهدي المخزومي

(٥) خلود الصالح

فعل واسم كـ(قام زيد)»[1] ، ونظام ما استقام لفظه قائم على فكرة الإسناد القائمة على ركنين أساسيين : المسند والمسند إليه ، ومنها تنبثق فكرة الثنائية في الجملة العربية : اسمية وفعلية ، فالجملة العربية بنوعيها لا تخرج عن الفكرة الرئيسية ، وعليه فأسلوب التعجب يتكون من عناصر قد توافق عناصر أسلوب آخر ، ولا مفرق بين التراكيب المتشابهة في الألفاظ المختلفة في المعنى إلا أمران هما :

١ - إعادة كل عنصر من عناصر التركيب إلى قسمه من الأقسام الثلاثة المحددة بمعانيها وعلاماتها : الاسم ، الفعل ، الحرف ، فـ(ما) التعجبية اسم لقبولها علامة من علامات الاسم وهي الإسناد إليه .

و(أفعَل ، أفعِل) فعل لقبوله لعلامات الفعل ، ومن أهمها أنه يخبر به ولا يخبر عنه .

٢ - الإعراب : « فيه تُميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : « ما أحسنْ زيد » غير معرب أو « ضربَ عمرْ زيد » غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال : « ما أحسنَ زيداً » أو « ما أحسنُ زيد » أو « ما أحسنَ زيدٌ » أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده »[2] .

وكل عنصر من عناصر هذا التركيب (التعجب) يمثل قسماً من أقسام الكلام ، وعند دخول أقسام الكلام في تركيب يمثل كل عنصر من عناصره باباً نحوياً ، ويُجرى على التراكيب الأخرى من الفصل بين عناصره وإظهار المتعجب منه وإضماره ، وحذفه .

---

(١) أوضح المسالك ١ / ١٢ .

(٢) الصاحبي لابن فارس تحقيق : أحمد صقر ص ٣٠٩ .

فبنية التركيب متغيرة ، وصيغته ثابتة ؛ لأن صدورها ناتج عن موجب لها ، فهي منفصلة عن سببها في الزمن ، ولذلك لا تُجرى لحاضر أو لمتوقع حدوثه « فإذا قلت (ما أحسن زيداً) لم يجز أن تضع الفعل المضارع هاهنا فتقول : ما يُحسن زيداً ، وما محسن زيداً ؛ لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إنْ زال لفظها زال المعنى »[١] .

فالواضع أقام علاقة ذهنية بين ألفاظه ومعانيه فجعل لكل معنى مبنى فعند وجود « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه »[٢] تدفع المعاني الألفاظ دالة عليها .

أما أصول التجديد السابقة المفسرة لهذا التركيب (التعجب) فهي أحكام ملاحظة اختارت عينة فأرادت أن تعمم النتيجة وحُكم بسيرها على وتيرة واحدة ، والواقع اللغوي جاء مخالفاً للفرضيات الحديثة حيث وجد قبولاً ومرونة في نظام النحو العربي القديم من الأمثلة على ذلك :

١ - « أعزز علي أبا اليقضان أن أراك صريعاً مجدلاً »[٣] .

٢ - ما أحسن إحساناً زيداً .

٣ - حَسُن راكباً بزيد[٤] .

٤ - ما أحسن بالرجل أن يصدق[٥] .

---

(١) المقتضب ٤ / ١٧٧ .

(٢) مجيب الندا على قطر الندى ٢ / ٢٧١ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٣٨٢ .

(٤) ينظر السابق ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٥) السابق ٣ / ٣٨٤ - ٣٨٥ .

٥ - أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحرِ إذا حالت بأن أتحوّلا[١]

فهذه الأمثلة تنقض أصول التجديد الألسنية في الحكم على التركيب .

ثالثاً : أسلوب المدح والذم :

أ - رأي تمام حسان :

قال : « خالفة المدح : يسميها النحاة فعل المدح أو الذم (نعم وبئس) وليس فيهما معنى الفعل الماضي كما يزعم القائلون بذلك ، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال ، ولذلك فهي تراكيب مسكوكة »[٢] .

ب - رأي خليل عمايره :

المدح والذم : (نعم وبئس ، وحبذا ، ولا حبذا) .

أفعال المدح والذم أدوات تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية (نعم القائد خالد) جملة تحويلية أصلها التوليدي .

خالد قائد : فدخلها عنصر من عناصر التحويل لغرض في المعنى .

خالد القائد : دور عنصر التحويل (ال) هو دور التخصيص فتحولت الجملة من إطارها ، الأصل :

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه مبتدأ + مسند خبر

فكلمة القائد جرى عليها تحويل بالترتيب ولمزيد من المدح ، والثناء دخل عنصر من عناصر التحويل، وهو الأداة التي تفيد ذلك وهي (نعم).

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٣٨٥ .

(٢) ينظر اللغة مبناها ومعناها ص ١١٥ .

فهذه العناصر (نعم ، بئس ، حبذا ، لا حبذا) لها دورها في المعنى ولا أثر لها في المبنى ، وهي عناصر تحويل بالزيادة ، فالجملة نعم القائد خالد : جملة تحويلية اسمية دخلها ثلاثة عناصر تحويل الترتيب + نعم + ال[١] .

جـ - خلود الصالح :

ليس لها خصوصية في الرأي إنما رددت رأي تمام وخليل عمايرة ، فهي ترى أن « أسلوب المدح والذم يفتقر إلى فكرة الإسناد[٢] ، وتقول في موضع آخر ألفاظ المدح والذم هي عناصر توكيد »[٣] .

الآراء السابقة تنكر فعلية (نعم وبئس) وأطلقوا على أسلوبها تسميات منها :

١ - خالفة المدح أو الذم ليس فيهما معنى الفعل الماضي[٤] .

٢ - (نعم وبئس ، وحبذا ، ولا حبذا) أدوات تضاف إلى الجملة التوليدية[٥] .

٣ - أسلوب المدح والذم جرى مجرى المثل ويفتقر إلى فكرة الإسناد[٦].

والصواب ما قرره القدماء أن (نعم وبئس) « لإنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة »[٧] .

---

(١) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢) ينظر أساليب نحوية جرت مجرى المثل ص ١٣ .

(٣) ينظر السابق ص ٩١ - ٩٢ .

(٤) د. تمام .

(٥) د. خليل .

(٦) خلود الصالح .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٤٠١ .

« يقول ابن عصفور : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن (نعم) و(بئس) فعلان .

وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن (نَعْمَ الرجل) جملة فعلية ، وكذلك (بئس الرجل) .

وذهب الكسائي إلى أن قول « نعم الرجل » و« بئس الرجل » اسمان محكيان بمنزلة « تأبط شراً » »[1] .

إذاً الكوفيون لا يقصدون اسمية (نعم) و(بئس) إلا بعد إسنادهما إلى الفاعل ، وسبب قولهم هذا دخول علامات الاسم على الفعل فهم مقرون بالنوع .

فخلاف القدماء كان يدور حول نوعية الجملة .

أما المحدثون فأخرجوا لفظ التركيب عما وُضع له ، فالقول بإلغاء الفعلية عنهما والاكتفاء بإطلاق مصطلح (الإفصاح) على التركيب متناقض في طرفي الجملة حيث اقترح « أن يعرب المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه في التعبير خبر »[2] ففي هذا الاقتراح اعتراف بقضية الإسناد حين قال : مبتدأ وخبر ، ولكن يطرح عليه السؤال التالي : ما نوع الخبر ؟

أما القول : بأن (نعم وبئس ، وحبذا ، ولا حبذا) عناصر تحويل تضاف إلى الجملة التوليدية عند مرورها بالبنى العميقة نحو :

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٤٠٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٦ .

نعم القائد خالد هذه جملة تحويلية وجملتها التوليدية :

خالد قائد ⟸ خالد القائد ⟸ القائد خالد

فإنني واثق كل الثقة أن صاحب هذا الرأي يدرك الفرق بين المعاني التي وردت بها الجمل السابقة ؛ لأنها جمل خبرية المقصود منها إفادة المخاطب حكماً كان يجهله .

وأما أسلوب المدح والذم فهو إنشائي نحو : نعم القائد خالد ، أما الخطوات التي يراها التحويليون فما هي إلا أمور صورية افتراضية لا أساس لها في عالم الواقع[١] .

والقول بافتقار (نعم وبئس لفكرة الإسناد قول من لم يُعتّد به في الكمال حيث ذهبت الباحثة إلى أن هذا الأسلوب (المدح والذم) ينبغي ألاّ يعرب ؛ لأنه من الجمل المسكوكة ، وهي وحدة دلالية متكاملة تؤدي معنى المبالغة في المدح والذم من غير اقترانه بزمن أو حدث ، ولا تدل على مسمى ؛ لأن التعابير المسكوكة غير قابلة للإجراءات التصريفية إلى جانب أن هذه التعبيرات غير قابلة للتفكيك إلى وحدات معجمية ، وذلك لأنها تقع في حيز الصور البلاغية ، فهي كتلة واحدة متراصة العناصر[٢] .

بهذا نصل إلى أن ألفاظ المدح والذم لم تخرج عن أقسام الكلام الثلاثة حيث أثبت دليل الاستقراء « انحصار الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف »[٣] .

---

(١) ينظر هذا البحث ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) ينظر أساليب نحوية جرت مجرى المثل ص ٩٣ .

(٣) الإيضاح في شرح الاقتراح ص ٣٧٨ .

فتلك الألفاظ داخلة في قسم الأفعال بدليل اتصالها بتاء التأنيث الساكنة والإخبار بها ، أمّا سبب لزوم (نعم وبئس) حالة واحدة ومنعا التصرف ؛ فلأن (نعم) موضوع لغاية المدح و(بئس) موضوع لغاية الذم فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم لابما كان فزال ولابما سيكون ، ولم يقع »[1] ، فنشأة المدح أو الذم مبنية على تأسيس استدعائهما ، ولهذا كان ويكون « النحو العربي النموذج الأوحد والنظام الأكمل للغة الدين ولا بديل عنه »[2] .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٢١ .

(٢) لسان عربي ونظام نحوي ص ٢٤ .

الفصل الثالث

الاتجاه التعليمي

المبحث الأول : اصطناع صعوبة تعلم قواعد اللغة العربية .

المبحث الثاني : تصنيف النحو .

اصطناع صعوبة تعلم قواعد اللغة العربية :

وُجهت اتهامات غيرُ مبررة إلى عدم مسايرة قواعد اللغة العربية للمعاصرة ، وما ذاك إلا تبرير لما قصدوا إليه وخططوا ، وهو فك الضوابط والخروج على الثوابت ومن ثم التبعية لفكرة المركزية الغربية (أوربا) ، وكانت نزعتهم طلب « مفهوم حضاري ينشد تصوراً جديداً للكون والحياة والإنسان والمجتمع »[1] .

إذاً الهدف الحقيقي وراء دعوات التجديد في الاتجاه التعليمي ليس مقصوداً لذاته ، بل هو وسيلة ، والغاية التمرد على التاريخ ، والوصول إلى اللاتاريخ حتى يحصل التمكن من سلب الفكر الإسلامي ، وفصل الحاضر عن الماضي كونه مرحلة تاريخية شارفت على نهايتها لكي نبدأ المرحلة التالية لها ، وهي الوصول إلى المرحلة العقلية كما فعلت مركزية النهضة الحديثة (أوربا) هذه غايتهم ، وكل ادعاء لابد له من بينة ، أما دعوى الصعوبة فهي مطية ، ولو فرضنا جدلاً صحتها فقد مرّ المجتمع العربي والإسلامي بأمور تستدعي الوقوف عندها وشرح المعوقات والأسباب حتى نُصدِر الأحكام موافقة لواقعها .

الأسباب :

١ - أغراض سياسية : إن الإمبراطورية الإسلامية ملأت قلوب الغربيين حقداً وغيظاً فتربصت بها الدوائر وبذلت كل الأسباب لإطاحتها؛ لأنه ما زال ماثلاً في أذهانهم سقوط القسطنطينية الذي فتح أبواب أوروبا،

(١) دعوة الحق - أسلوب جديد في حرب الإسلام ص ١٧ .

وكانت الوسيلة الوحيدة لتفكيك هذه الإمبراطورية ما يكون فكرها (اللغة) لعلمهم الأكيد أن اللغة هي وعاء المنقول (الشاهد) ، ولذلك أثاروا البلبلة للوصول إلى الفصل بين اللغة والسلطة (العثمانية) ليحدثوا تفكيكاً لا بِنَاءَ بعده ؛ لأن اللغة « هي الأساس في شعور الجماعة بانتماء بعضهم إلى بعض واشتراكهم في نفس الذكريات سواء كانت تاريخية أو ثقافية »[1] .

وهي أغلى ما تملكه الأمة يقول هردر « وهل لشعب ما حتى لو كان شعباً جاهلاً متخلفاً ثروة أثمن من لغة أجداده ؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر ، والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين ، وفيها ينبض قلب الشعب ، ويتحرك روحه ، وإن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته أو يقصر في احترامها ، يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى ، والتي تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، وعلى مر الأجيال والعصور »[2] .

فرأت المركزية الغربية أن يكون لها الهيمنة وتستقل بقطبيتها ، ولا ترى لها منافساً ، فأشعلت لهيب المعركة من داخل الإمبراطورية ، واختارت اللغة لتسديد سهامها لِما رأته من أهميتها « في التكوين الفكري والنفسي للإنسان ، وفي توحيد أبناء الأمة ، فقد عاملها الأوروبيون بطريقتين مختلفتين لتحقيق غرضين مختلفين : غرض التوحيد ، وغرض التفرق ، فهم من أجل تفريق الأمة الإسلامية إلى أمم وقوميات يسهل التعامل معها منفردة ، ودحرها فكرياً وعسكرياً ، شجعوا الأتراك من خلال الجمعية التي تأسست في باريس أولاً باسم « الإتحاد والترقي » أو « تركيا الفتاة »

(١) اللغة بين القومية والعالمية ص ١٠٢ .

(٢) السابق ص ١٠٥ .

من الشباب التركي وأكثرهم من غير المسلمين على الاعتزاز بقوميتهم ، وتعميم لغتهم وفرضها على القوميات الأخرى فيما عُرف بسياسة التتريك التي طبقوها عندما استولوا على الحكم في أوائل هذا القرن « العشرين » ، ولكنهم في الوقت نفسه ، ومن أجل توحيد العرب ضد الأتراك على أساس قوميتهم العربية عملوا مع الموالين لهم من غير المسلمين (في أول الأمر) على تشجيع اللغة العربية »[١] في المؤتمر الذي عقد في باريس عام ١٩١٣ هذا المؤتمر شجعته فرنسا لأنها ترغب في تفكيك الولايات المسلمة، وكان من قراراته أن اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية[٢] فموقف العالم الغربي مع العالم الإسلامي هو « صراع لا حوار » ؛ لأن « في الحوار يتكامل كل طرف مع مقابله ، وفي الصدام يلغي كل طرف الآخر »[٣] وما هو مُعاش اليوم شاهد على أن المركزية الغربية تعزم على إلغاء جذور كل الثقافات ، وإبقاء ثقافتها ، وإعادة بناء هيكلة العالم على الجهة التي ترتضيها ، من خلال إعلان المطالبة بالنموذج الواحد (العولمة) .

٢ - أهداف استعمارية :

لكل وسيلة غاية ، فالغاية السيطرة على الشرق ، وإخضاعه بأيسر جهد ، والوسيلة إلى ذلك التبشير في شتى المجالات حيث جند التبشير

(١) عصر النهضة بين الحقيقة والوهم تأليف مفيدة إبراهيم - دار مجد لاوي للنشر عمان - الأردن ، ط١ ، ص ٦٨ .

(٢) ينظر الأعمال القومية - محاضرات في نشوء الفكرة القومية ص ١٣٩ .

(٣) مخطط الانحدار وإعادة البناء ص ٣٣ .

« المدارس الأجنبية والمؤسسات الأجنبية حتى الجمعيات الخيرية ، والعلمية التي ينشئها الأجانب في بلادنا على اختلاف الأسماء ، والنزعات ، والأديان والدول ، إنما هي في الحقيقة سبل تتشعب عند الانطلاق ، ولكنها تلتقي عند غاية قصوى واحدة : السيطرة على الشرق ، السيطرة الثقافية والدينية والسياسية ، ولقد تبين لأصحاب هذه المؤسسات أن المسلمين خاصة أصلب الناس عوداً في تقبل هذا النفوذ الأجنبي »[١] .

ولكن المستعمر لم يَعْدَم حيلة حيث حاول « أن يفصل الشعوب العربية الإسلامية عن ماضيها محاولاً إقناعه بأنها قاصرة عن إنتاج ثقافة حاضراً أو مستقبلاً »[٢] .

وذلك من خلال دراسة المبشرين « العالم الإسلامي من جميع نواحيه ثم وضعوا الخطط للقضاء على كل مقاومة أو مناعة فيه ، في كل ناحية من تلك النواحي ، لقد استغلوا في سبيل مأربهم كل وسيلة من العلم والطب والسياسة ، والحياة الاجتماعية ، ومن الثقافة والأدب واللغة ، لقد حرصوا أن يسلبوا الإسلام كل مناحي الشخصية ، وكل أسباب الحياة »[٣] ولكنهم صُدموا بحيوية مناحيه لإنطلاقه من ثوابت لا تخضع للتغيرات الشخصية ، فصوب المبشرون والمستعمرون سهامهم تجاه مركزية التفكير الشرقي (الثقافة) فحين رأوا « عظمة الثقافة العربية الإسلامية ، وأنها مصدر عزة للشرق ، وللعرب والمسلمين ، ثم إنهم أيقنوا أن أمة لها هذه الثقافة لا يمكن أن تخنع ، أو تذل ، أو تبيد ، وهكذا انصرفت أذهان هؤلاء

(١) التبشير والاستعمار ص ٥ .

(٢) دراسات في الفكر العربي الحديث ص ١٢٤ .

(٣) التبشير والاستعمار ص ٢١٥ .

المبشرين والمستعمرين إلى تشويه وجه هذه الثقافة ، وإلى الحط من شأنها في نفوس أصحابها »[١] ومن خلال محاولة المستعمر تحطيم نفوس رعاياه من خلال تشويه الثقافة والحط من شأنها رأى « أن تقطيع أوصال العرب والمسلمين لا يمكن أن يتم ما دام هناك (لغة واحدة) يتكلمها العرب والمسلمون ويعبرون بها عن آرائهم ، وما دام هناك (حرف عربي) يربط حاضر المسلمين بتراثهم الماضي ، فإذا حمل المبشرون والمستعمرون العرب على الكتابة باللغة العامية أصبح لكل قطر عربي لغة خاصة به أو لغات متعددة ثم إذا هم استطاعوا أن يحملوا المسلمين على التخلي عن الحرف العربي وإحلال الحرف اللاتيني مكانه انقطعت صلة العرب تماماً بأدبهم القديم ، وبالمؤلفات الدينية واللغوية والأدبية ، والتاريخية ، والفكرية حينئذٍ يصبح العرب « وحدات » لغوية فكرية غير متعارفة ثم تتنافر هذه الوحدات مع الزمن فيسهل إخضاعها بجهد أيسر من الجهد الذي تحتاج إليه هذه الغاية »[٢] .

ومن هذه الفكرة يتوصل المستعمر إلى علاقة التبادل بين ثقافات الشعوب حيث اكتفى « بأن تنتقل ثقافة شعب إلى شعب آخر بوسيلة ما ، لكي تسيطر على تفكير الشعب الذي انتقلت إليه ولكي ينفي السمات الخاصة لثقافته . تُطبع هذه الثقافة بطابع سماتها هي أي سمات الثقافة الخارجية الوافدة »[٣] ، وطريقة التطبيع إبراز « نواحي النشاط الثقافي في الغرب وتفضيلها على أمثالها في تاريخ العرب والإسلام ، وما غايتهم من

(١) التبشير والاستعمار ص ٢١٨ .

(٢) السابق ص ٢٢٤ .

(٣) دراسات في الفكر العربي الحديث ص ١٢٢ .

ذلك إلا خلق تخاذل روحي وشعور بالنقص في نفوس الشرقيين ، وحملهم من هذه الطريقة على الرضا بالخضوع للمدنية المادية الغربية »[١] .

ومن خلال نزع ثقة المسلم في ماضيه الإسلامي ، وانسلاخه من تراثه الفكري سهلت السيطرة عليه فكرياً وثقافياً ، وإلحاقه بالحضارة الأوروبية وفي هذا الوقت تجلت الدعوة في ثوبها الجديد في النموذج الواحد « العولمة » .

نظم التعليم في سياسة الاستعمار :

أسس المستعمر معاهد لتعليم أبناء المستعمرات ، ولكن في ظل سياسته التعليمية السلبية التي انتهجها لتعليم أبناء المستعمرين وهي أم السياسات التعليمية الرامية إلى تقليل المتعلمين ومحوهم أيضاً ، ولكن هذه السياسة السلبية « لا تستطيع الاستمرار على هذه الخطة السلبية مدة طويلة ، لاسيما في المستعمرات الاستغلالية لأن المستعمرين وجدوا أنفسهم في حاجة شديدة إلى الاستعانة بأهل البلاد لاستغلال المرافق الاقتصادية ، والكنوز الطبيعية ، وشعروا بضرورة تعليم أولاد هؤلاء الأهلين لإعدادهم للقيام بالأعمال اللازمة لهذا الغرض ، فاضطروا إلى ترك السياسة السلبية ، وأخذوا يقدْمون على تأسيس معاهد تعليمية خاصة بأولاد المستعمرات للغرضين الأساسيين التاليين :

١ - استخدامهم في مصالح الحكومة المستعمرة .

٢ - أن يقترن الفتح السياسي بفتح معنوي ، وذلك بالعمل على تحبيب الدولة المستعمِرة »[٢] .

---

(١) التبشير والاستعمار ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) الأعمال القومية - أحاديث في التربية ص ٨٦ - ٨٧ .

ولكي يحافظ المستعمر على خططه المبرمة لإبعاد الأمة عن مقومات حياتها الفكرية اتبع الخطط التالية :

١ - حظروا التعليم بالعربية في غير الكتاتيب .

٢ - سعوا إلى نشر لغتهم بين الناس بكل الوسائط الممكنة .

٣ - وضعوا الخطط والمناهج اللازمة لتعليم الأطفال والشبان تعليماً يُنْشىء في نفوسهم حباً قوياً نحو المستعمر[١] .

٤ - التعليم من غير تثقيف « قال رجال الاستعمار يجب أن نعلم أولاً المستعمرات من غير أن نثقفهم ، يجب علينا أن نعلمهم تعليماً يجعلهم آلات صالحة في المعامل والمتاجر ، والحقول من غير أن نوسع آفاق أنظارهم ، وأفكارهم إلى ما وراء الأعمال المطلوبة منهم »[٢] .

فاختار المستعمرون لأبناء المستعمرات « التعليم الذي يدرب أبناء المستعمرات على الأعمال المختلفة تدريباً يجعلهم بمثابة مسامير في صفحات خشبية أو عجلات ميكانيكية محرومين من كل لون من ألوان الثقافة . لقد فكر المستعمرون أن اللغة الفصحى التي تصل البلاد العربية بعضها ببعض ، وهي التي تنقل الأفكار والنزعات[٣] من قُطر عربي إلى آخر ، فإذا توقفت حركة نشر اللغة العربية في البلاد العربية ، وقامت فيها - بعكس ذلك - حركة جديدة ترمي إلى إنعاش ، وتدعيم اللغات العامية لابد من أن يصبح بعد مدة كل قطر من الأقطار العربية ذا لغة خاصة به

(١) ينظر الأعمال القومية - أحاديث في التربية ص ٨٧ .

(٢) الأعمال القومية - أحاديث في التربية ص ٨٨ .

(٣) الأعمال القومية - محاضرات ومقالات ص ٨٨ .

فيزول بذلك خطر انتشار فكرة الاستقلال كما ينتفي احتمال قيام فكرة الاتحاد بين مختلف الأقطار العربية ، وقد وجدت هذه الفكرة قبولاً حسناً في المحافل الانجليزية والفرنسية على حد سواء ، وأخذ القوم يتحمسون لها ويبثون الدعاية للغات العامية في كل البلاد العربية ، ولاسيما في المستقلة والمتقدمة منها واشترك في هذه الدعاية عدد غير قليل من مشاهير رجال الفكر ، دون أن يفكروا في نتائجها الخطيرة ، ومما زاد في قوة هذه الدعاية أنها استطاعت أن تتقنع بقناع خداع : هو فكرة نشر التعليم بين طبقات الشعب . قالوا : لابد من نشر التعليم بين جميع أبناء الشعب ، والشعب لا يعرف شيئاً عن اللغة الفصحى . فلماذا لا نكف عن محاولة تعليمه بالفصحى ؟ ولماذا لا نعمد إلى تعليمه باللغة العامية ؟ لماذا نضيع على أبناء الشعب أوقاتاً ثمينة ؟ لماذا لا نوفر عليه كثيراً من الجهود والمسافة ؟ ولذلك وجدت فكرة اللغة العامية بعض الأنصار بين الكتاب في مختلف الأقطار العربية ولا زال لها مؤيدون وأنصار مع أنها وليدة الاستعمار »[1] إذاً لم يكن التعليم في المستعمرات لخدمة أبناء الشعب المستعمر بل « لأجل تسهيل عمل الاستعمار »[2] .

وبعد أن تسببوا في جهل الشعب حتى فصلوه عن تراثه ، بدأوا يهتمون بتعليمه لكي يتنكر لتراثه ؛ لأنهم صنعوه بفكرهم وأصحاب الاتجاه التعليمي ساروا مع موجة ادعاء صعوبة العربية فأرادوا أن يعيدوا طُرق مناهج التعليم للنحو حتى يصبح كل قطر له طريقة في التعليم تختلف عن القطر الآخر حتى يحدث الانفصام بين اللغة ونظامها الموحِّد ،

(١) الأعمال القومية - محاضرات ومقالات ص ٩٠ .

(٢) الأعمال القومية - أحاديث في التربية ص ٨٧ .

وهذا ما يهدف إليه المستعمِر ؛ لأنه هو المتسبب في إسقاط حلقة من حلقات تاريخ الأمة بإسهامه في انتشار الجهل بين أفراد الأمة ، وما كان من بعض المهتمين بيقظة الأمة والعودة بها إلى تأريخها الفكري إلا أن سعوا بها إلى فَقْد جزء كبير من تراث الأمة ، من ذلك تيسير النحو لهدف تعليمي ، وما الإلغاء والدمج للأبواب إلا سعي لمحو جزء من التراث وبتركه ينفرط العقد ويتحقق هدف المُخطِّط ، وهو إشغال الأمة فيما بينها ثم يأتي - كمن أتى قريش - فيتدخل للإصلاح بغية الاستمرار في السيطرة أو الانتداب ، والمحافظة على مصالحه المادية ، ومما لاشك فيه أن لهذا أثره في تذمر الباحثين مُدعي الصعوبة في الدول التي سيطر عليها الاحتلال (الاستعمار) من ثوابت ثقافة الأمة المسلمة ، وهذا : « ما لاحظه جوليان هكسلي مدير مؤسسة اليونسكو حين قال : إن شعوب الشرق الأدنى قد ركّزوا ووجّهوا انتباههم إلى الغرب ، وأوصلوا الأمر في هذا المضمار إلى إهمال ثقافتهم الخاصة »[1] .

٣ - انحراف مشروع النهضة الثقافي :

تنكر الممثلون للمشروع الثقافي لتاريخ الأمة في إمكانياته وثوابته ، ورأوا من الضروري التخلص من الدين ، وكان طريق ذلك اللغة لتجنب المصادمة ، وأساس ذلك فكرتان تكونان محور التمرد :

الفكرة الأولى : أن يُجعل الغرب قبلتنا في كل شيء ، وهذا ما سلكه د. طه حسين في كتابه « مستقبل الثقافة في مصر »[2] حيث حوى هذا

---

(١) الأعمال القومية - آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة ص ١٤٠ .

(٢) ينظر فلسفة التنوير ص ٦٢ .

الكتاب أصولاً ثلاثة :

١ - « الدعوة إلى حمل مصر على الحضارة الغربية وطبعها بها وقطع ما يربطها بقديمها وبإسلامها .

٢ - الدعوة إلى إقامة الوطنية وشئون الحكم على أساس مدني لا دخل فيه للدين ، أو دفع مصر إلى طريق ينتهي بها إلى أن تصبح حكومتها لا دينية .

٣ - الدعوة إلى إخضاع اللغة العربية لسنة التطور ودفعها إلى طريق ينتهي باللغة الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم إلى أن تصبح لغة دينية فحسب كالسريانية والقبطية واللاتينية واليونانية »[١] .

وفي هذا الصدد يقول طه حسين : « إن اللغة العربية عسيرة لأن نحوها ما زال قديماً ؛ ولأن كتابتها ما زالت قديمة عسيرة »[٢] .

الفكرة الثانية : انكار الأديان ، والعمل من أجل الدنيا ، وتجلت هذه الفكرة عند سلامة موسى[٣] .

ولقيام نهضة ثقافية عربية يحتاج إلى وحدة فكرية تُوجه بخلاف الواقع الذي تشعبت طرقه ، وتعددت أهواؤه وانخرط في المسارب التالية :

١ - العودة إلى الإسلام الأصيل ، وكان يمثله الأفغاني ، ومحمد عبده ، ورشيد رضا ، وحسن البنا ، وسيد قطب .

---

(١) الاتجاهات الوطنية ٢ / ٢٣٩ .

(٢) مستقبل الثقافة في مصر ص ١٥٣ .

(٣) ينظر فلسفة التنوير ص ٦٢ .

٢ - الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية ويمثله الطهطاوي ، ود. طه حسين ، وهيكل .. وغيرهم .

٣ - اعتناق الماركسية وتطبيقها ويمثله شبلي الشميل ، وسلامة موسى ، وإسماعيل مظهر .

٤ - الوحدة العربية ، القومية ، والتحرر والاشتراكية ، ويمثله ساطع الحصري ، والأرسوزي - وعفلق ، وعبد الناصر[1] .

هذه المسارب تمثل نماذج فكرية متعددة ، وللتصدي لها ، والانطلاقة من بوتقة واحدة فكّرت جامعة الدول العربية في إنشاء « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » تحت مسمى « أليسكو » فحددت هذه المنظمة « الخطة الشاملة للثقافة » العربية ، ولكن وللأسف قد اشتملت تلك الخطة على المحاور التالية :

١ - انتشار الإيمان بالغيب (الفكر الغيبي) أهم أسباب انتكاسة الحضارة العربية :

٢ - إذا كان الدين عنصر الوحدة في القرون السابقة ، فإن القومية هي عنصرها في العصر الحديث .

٣ - حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حركة سياسية تسترت باسم الدين .

٤ - من المستحيل أن نقبل تقنيات الغرب وعلومه ، ونرفض في الوقت نفسه فلسفته وثقافته .

---

(١) ينظر أزمة الفكر العربي المعاصر ص ٧٢ .

٥ - الحضارة الأوروبية حضارة مطلقة بمعنى أنها قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان والحضارات السابقة تاريخية نسبية .

٦ - البحث عن هوية للأمة عبث فكري لا قيمة له .

٧ - أن الثقافة العربية لم تكن في الواقع مجرد حلقة وصل بين الثقافة اليونانية والثقافة الأوروبية الحديثة ، بل قد كانت بالفعل إعادة إنتاج للثقافة اليونانية .

٨ - لا يمكن أن نتحرر من الغرب إلا إذا تحررنا من تراثنا ذاته .

٩ - الترجمة هي نقطة البداية في بناء ثقافة عربية أصيلة في العصر الحديث .

١٠ - الماركسية ليست غزواً فكرياً يهدد الأمة .

١١ - على استراتيجية الثقافة العربية أن تحذر السقوط في حبائل الفكر الديني .

وقد رأت المنظمة أن تسند محور الفكر الإسلامي لمفكر فرنسي من أصل جزائري (محمد أركون) . والرجل مشهور بفكره العقلاني وبطعنه في الإسلام ، وإخضاع آيات قرآنية للنقد الابستمولوجي وكذلك من أعضاء هذه المنظمة محمد عابد الجابري القائل « إن تاريخنا الثقافي يرتبط في وعينا بالمكان أكثر من ارتباطه بالزمان » إلى أن قال : « الأمر الذي يجعل وعينا التاريخي يقوم على التراكم ، وليس على التعاقب ، على الفوضى ، وليس على النظام » انتهى[1] .

---

(١) ينظر دفاع عن ثقافتنا ص ١١ - ٢٣ .

وإننا لنرى دعوات بعض المفكرين : « اتسمت بكل ما يسبغونه عليها من صفات العقلانية والعلمية والتجديد باللاعقلانية ومن أبرز شواهد اللاعقلانية هذه هو انبهارهم بالحضارة الأوروبية ، هذا الانبهار الشديد الذي جعلهم يرونها معصومة من الخطأ تتضمن الإيجابيات ، وتخلو من السلبيات ! من غير فهم دقيق لها ، ولأهدافها ، ولا حتى التنبه إلى ما تحمله معها من اخطار تستهدف حرية الأمة ، واستقلالها ، ومقومات شخصيتها فأفرطوا في ذلك ، وما الإفراط إلا أحد أوجه اللاعقل ، فلم يكن الدعاة الأوائل مثل الطهطاوي ، وخير الدين التونسي وغيرهم يعتقدون أن في اقتباس الحضارة الأوروبية خطراً يهدد بلاد المسلمين وعقيدتهم ، وشخصيتهم ، وكان محمد عبده مثلاً يقول : إن النور يأتي اليوم من الغرب ، بعد أن كان يشرق من الشرق فيجب أن نأخذ من أوربا علومها ومدنيتها فنسير مع الزمن في مضمار الحياة العصرية ، وذلك لا يُفقد المسلمين شخصيتهم ودينهم »[1] فلانحراف المشروع النهضوي العربي عن فطرة الله التي فطر الناس عليها أدى إلى ما توصل إليه الغربيون حينما فكروا في البناء بعد التفكيك ، ورأوا أن توحيد مصير مجتمعهم مرتبط بالمشروع النهضوي فاتخذ وسيلة لغاية هي هدم الموروثات الفكرية المكونة للحضارة الغربية .

إذاً مشروع النهضة هو قيام حضارة على انقاض حضارة أخرى ، وعليه فإن انحراف المشروع النهضوي عن مساره الصحيح يؤثر سلباً على استيعاب اللغة في نظامها ، وبالتالي ترتفع الصيحات بالصعوبة ، والدعوة إلى التسهيل ، ثم وصولاً إلى الهدم ، لاسيما إذا كان ذلك صادراً من صناع القرار الثقافي ، فهو سبب من أسباب الإحباط عند المتعلمين .

---

(١) عصر النهضة بين الحقيقة والوهم ص ٧٧١ .

٤ - منهجيات تربوية :

للاتجاه التعليمي غايات تبرر وسائله في نظر أصحابه ، ولذلك اضطرب منهجهم فبدل أن يكون النحو وسيلة لغاية أصبح عندهم هو الغاية ، وهذا يعني أن يدرس النحو للنحو ، ولذاته .

ومن المعلوم أن طرق التدريس تقوم على ركيزتين :

نصية : وهي الموافقة لنصوص الأمة ، ووجدت من أجلها فهي ثابتة .

شخصية : وتكون متحولة ، وهذه الركيزة ما لاحظها محمود رشدي خاطر ، وتبناها حيث يرى أن تاريخ التفكير التربوي يمثل سلسلة من المحاولات المتصلة في سبيل الوصول إلى أصلح الطرق لتربية الأطفال[1] إلى أن قال : « وفي العصور الحديثة : بستالوتزي ، ومنتسوري ، وفرويل ، وروسو ، ولوك ، وهربارت ، وديوي ، وكان كل واحد من هؤلاء يقدم لقومه نظرية في طريقة التدريس فيتحمسون لها أول الأمر ، ويقبلون عليها ، وينشئون المدارس لتطبيقها ، ويمضي وقت يطول أو يقصر ثم تظهر نظرية جديدة فيخبو الحماس للطريقة القديمة ، وتندرج في طوايا النسيان ، وتنهض على أنقاضها الطريقة الجديدة لتسير في نفس الطريق الذي سارت فيها الطريقة السابقة »[2] .

ويهتم محمود رشدي خاطر بطريقة هربارت بقوله : « كان هربارت يرى أن العقل البشري مكون من مجموعة من الإدراكات الحسية التي

(١) ينظر الاتجاهات الحديثة في النحو ص ١٢ .

(٢) السابق ص ٢٥ - ٢٦ .

تتكون نتيجة الإحساسات التي تأتي بعد ذلك عن هذه الأشياء ، وهذه الكتل الترابطية تُشَكَل بالطريقة التي ينظر بها الإنسان إلى هذه الأشياء ، ويتصرف إزاءها ، ومن ثم كانت مهمة المعلم تبدأ باستثارة المعلومات القديمة ثم تنتقل إلى عرض المادة الجديدة ، ومقارنتها بالمعلومات القديمة ثم تصل إلى ربط القديم بالجديد عن طريق التعميم ، وأخيراً تصل إلى تطبيق هذه القاعدة على مادة مماثلة للمادة الجديدة »[1] وتلح المطالبة بتسهيل النحو التعليمي في ضوء النظريات النفسية لتحديد قوانين الإدراك والتعلم من خلال نظرية « الجشتالت » التي تبناها محمد محمود رضوان ، ومن مبادئها :

« ١ - أننا ندرك الأشياء في أول الأمر في « وحدات كلية » عامة ثم ندرك عناصرها وتفاصيلها في مرحلة متأخرة :

٢ - إن الجزء لا قيمة له في ذاته ، وإنما تتضح قيمته حينما ينظر إليه مرتبطاً بالكل الذي ينتظمه ويحتويه .

ولو تأملنا عملياتنا الإدراكية جميعاً منذ الطفولة لرأيناها تنهج هذا النهج ، ولو تتبعنا نمونا العام في أية ناحية من نواحي النمو - بما في ذلك النمو اللغوي - لألفيناه كذلك يبدأ بالاستجابات العامة ثم يأخذ في التخصص رويداً رويداً كلما زادت خبراتنا حتى يستقر في النهاية ويتحدد.

وعلى هذا فإن أقوم أساليب التعلم ما اتفق مع هذه النظرية وقد أفاد المربون كثيراً منها في صياغة المناهج وفي أساليب التدريس »[2] وعلى هذا

---

(١) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) السابق ص ١٤٨ - ١٤٩ .

يبدأ منهج النحو بالكليات ثم العناصر فأول ما يدرسه التلاميذ « الكلام » ثم « تقسيم الكلام إلى فقرات » ثم « تقسيم الفقرات إلى جمل »[١] .

وتتبلور النظريات النفسية عن فرض شروط عامة موجهة لتعليم القواعد هي :

١ - يجب أن تكون الخبرة متصلة بغرض من أغراض المتعلمين أو تسد حاجة لديهم يشير هذا الشرط إلى أهمية الدور الذي تلعبه الدوافع في درس القواعد لاقتصارها على مواقف الحياة .

٢ - يجب أن تكون الاستجابة المراد من التلاميذ القيام بها في أثناء الخبرة في نطاق استعدادهم يشير إلى استعداد التلاميذ للاستجابة .

٣ - يجب أن تتيح الخبرة للمتعلمين فرصة ممارسة السلوك الذي يراد منهم تعلمه .

يشير هذا الشرط إلى وجود عينة يُجرى عليها التجريب ثم تعميمها .

٤ - يجب أن تشتمل الخبرة على نتائج تؤدي إلى تثبيت سلوك المتعلم أو إلغائها من خلال المواقف التجريبية .

ثم يتوصل محمود خاطر إلى افتراض شروط خاصة موجهة لتعليم القواعد هي :

١ - يجب أن تشتمل الخبرة على مشكلة تكتسب القواعد والمفاهيم والمصطلحات عن طريق القيام بحلها .

---

(١) ينظر الاتجاهات الحديثة في النحو ص ١٤٩

٢ - يجب أن يوجه المجهود إلى اكتساب القواعد والمصطلحات الأساسية اللازمة لحل المشكلة .

يشير هذا الشرط إلى الاكتفاء بعدد قليل من المصطلحات والقواعد الأساسية التي يكثر استعمالها في الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها .

٣ - يجب أن تترك الخبرة في نفس المتعلم آثاراً كثيرة عميقة عن المعلومات التي يتعلمها .

٤ - يجب أن يكون في الخبرة ما يساعد التلاميذ على تكوين إطار فكري ينتظم القواعد والمصطلحات الجديدة .

٥ - يجب أن تشتمل الخبرة على مواقف كثيرة ومختلفة تسمح للمتعلم باستعمال القواعد والمصطلحات التي اكتسبها .

٦ - يجب أن تتيح الخبرة للتلاميذ فرصة للاتصال بمصادر المعلومات[١] .

واتباعاً للمنهج السلوكي يرى ميشال زكريا أن « متعلم اللغة يسمع جملة معينة أو يشعر بشعور معين يولد عنده استجابة كلامية دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي شكل من أشكال التفكير ، فالاستجابة الكلامية مرتبطة على الأصح بصورة مباشرة بالمثير ، ولا تطلب تدخل الأفكار أو القوى النحوية »[٢] .

---

(١) ينظر الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٤٥

(٢) مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة ص ٥٦ - ٥٧ .

يتضح لنا مما سبق أن العصور الحديثة عرفت تعاقب نظريات تعليمية تنفي أو تسلب الحديثة منها القديمة ، وقد تحمس أصحاب الاتجاه التعليمي في النحو إلى تخليص تدريس القواعد النحوية من الطرق الموروثة ، والسعي لاقتباس طرق من منهجيات تربوية حديثة قائمة على السلب أو الإلغاء ، ولم يفرقوا بين مرتكزات النهضة الإسلامية والنهضة الأوروبية ، ولم يتنبهوا لوجود المفارقات بين إنسان النهضتين :

إنسان النهضة الإسلامية نصي صاحب ثوابت ومسلمات مطوق بقيود تحدد له مدى إدراكه ، وتقيم التوافق بين عالمه وغائبه .

وإنسان النهضة الأوروبية شخصي وتمتاز نهضته « بوجود إنسان من نوع خاص تغلي في عروقه حياة حيوانية قوية ترجف منها جميع حواسه .. وتتجلى هذه الحياة العارمة بصخب الحواس ، وكثرة الصور الجامحة ، كان إنسان النهضة يتصور العالم الخارجي بفترات وقتية لا يحللها ، وتظل مؤثرة في شعوره حتى هيجان آخر ، إنه رجل شديد ، فجائي متطرف ، متحرك ، لا يلبث على حال ، متناقض ، معاكس ، مشاكس ، سريع الهيجان والغضب »[1] .

واقتفاءً للأثر ، واتباعاً للسنن استهوى المجددين فكرة الانتقال ، وينظرون إلى الطريقة الموروثة (النصية) « على أنها مسألة تأريخية ، مسألة تنتمي إلى عصر ما قبل استخدام أساليب البحث النظري والتفكير التأملي »[2] .

---

(١) تاريخ عصر النهضة الأوروبية ص ٧٨ .

(٢) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٣١ .

وهذا يعني النزوع ، وحب اقتفاء ما عند الآخر ، والاحساس بتفاقم المشكلة ومكمن حلها في النظريات التجريبية ، ومنها : نظرية (هربارت) التي تستبعد كل تفكير لا يستمد عناصره الأولى من الحس والتجربة ، فهي ترفض القضايا الغيبية ، حيث ترى أن العقل البشري مكون من مجموعات مرتبطة بقانون التداعي وتقوم هذه النظرية على فكرة الاستثارة والاستجابة المعتمدة على الغرائز ، وفرق بين استجابة المميز ، واستجابة غير المميز : المميز يضبط إرادته عقلُه ، وغير المميز يضبط إرادته غرائزه . فحمود رشدي خاطر يرى أن يكون تعليم النحو وصفياً يرفض القضايا النحوية التفسيرية ، ومن أبرزها العامل والقياس ما يستدعي إعمال الذهن .

ويتلمس الاستاذ محمد محمود رضوان حلاً للمشكلة في نظرية « الجشتالت » ففي ضوئها يدرس النحو في (كليات عامة) وإهمال التفصيلات التي هي من اهتمامات النحو لإبراز الوظائف الكاشفة للمعاني المقصودة .

مع العلم أن النظرية المتبناة ظاهرة الفساد للملاحظات التالية :

١ - يعتمد تفسيرهم للظواهر على أساس حدوث الاستبصار .

٢ - الاستبصار لا يأتي عادة إلا بعد عدد من المحاولات يتصرف فيها الكائن الحي أثناءها بالمحاولة والخطأ .

٣ - مفهوم الاستبصار غير محدد .

٤ - إهمال الدور الذي تقوم به الخبرة السابقة في مواقف التعلم

والإدراك وقصرهم على القوانين التي تنظم المجال الإدراكي[١] .

وبناءً على تلك النظريات تفرض شروطاً موجهة لتعليم القواعد تكون منها العامة ومنها الخاصة .

أما العامة فينظر للتعليم من خلالها على النحو التالي :

الأول : يشترط وجود دوافع في ضوئها يُتجاهل تاريخ النظام النحوي الذي يتصل بفكر المتعلم ، وتدور فكرته حول ما يحتاجه المتعلم . والتعليم الهادف لا يتوقف عند الاحتياجات الوقتية ؛ لأن « مسألة الدوافع تتعارض مع الترتيب الذي تقتضيه دراسة القواعد ، فدراسة الجملة مترتبة على أقسام الكلمة ، ودراسة التطابق بين جزئي الجملة ، فإذا سرنا على أساس حاجات التلاميذ وأغراضهم ضحينا بتنظيم القواعد في عقل التلميذ »[٢] .

فتدريس النحو على حسب التنظيم العقلي سيُدْرج في ضوئه ترتيب مواقف الحياة ، ولذلك جاء تصنيف النحو على ترتيب يقتضيه الاستعمال اللغوي الصحيح ، وهو أثبت في الذهن ، أما الاتجاهات الحديثة فتريد إعادة بنائه على أساس حاجات الناس وأغراضهم القابلة للتحول والتغير ، وهذا يلغي مبدأ القياس والارتباط بنصوص اللغة .

الثاني : يعتمد على مدى الأثر والاستجابة ، وهذا مبدأ تجريبي يكتفى بما يوصل إلى النتيجة ، فالمستهدف هو الذي يحدد ما يريد من العملية التعليمية ويلغي دور التوجيه .

---

(١) ينظر التعليم نفسياً وتربوياً ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٣٤ .

الثالث : ممارسة السلوك تعتمد على ما تفرضه مجريات الحياة القابلة للتحول وعدم الثبات ، والبديل أن تقدم الحقائق في نموذج يحتذى والقياس عليه ، والتوفيق بين العقل والنقل فيما تفرضه مواقف الحياة .

الرابع : يستدعي البحث عن مشكلة وافتراض الحلول وتوقع النتائج .

وهذا منهج تجريبي أيضاً يُجرى على العلوم التطبيقية ، ولا يستساغ أن يطبق على علوم إنسانية تتعلق بالتفكير ولها مكوناتها الدينية والسياسية والثقافية .

الشروط الخاصة الموجهة لتعليم القواعد :

شروط افتراضية مرتبطة بحدوث المشاكل ومنفصلة عن تاريخ المادة العلمية ، وبالتالي لا وجود لها ، وتستدعي اتخاذ لغة المجتمع الآنية نموذجاً يقام عليه التقعيد وهي تحول اللغة إلى ظاهرة (نوع من السلوك) تقام عليها التجارب ، ومنها ما يصور اللغة على الاكتفاء بنقلها ، ورسم خطة لا تحيد عنها قائمة على التلقين وهذا محال ؛ لأن اللغة مرتبطة بالمواقف وترسم المعاني في حدود نظامها النحوي .

يتضح لنا مما سبق أن فكرة مفتشي اللغة العربية في كتاب الاتجاهات الحديثة في النحو ، وميشال زكريا في تبنيه لفكرة الاستجابة والمثير تقوم على أساس تجريبي حيث يرون أن نظام اللغة حالة وضعية قابلة لتغيير النتائج الفرضية .

ولذلك فإن الشروط العامة والخاصة « تجعل من الفرد مجرد مُلاحِظ »[1] لأنها تدور حول سلوك المتعلم « وفي هذا الشأن تعتبر العلوم

(١) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ص ٤٤ .

السلوكية شكلاً من أشكال المذاهب الاشتراكية التي نشأت متوازية مع غيرها من أشكال التطورات الاجتماعية في هذا القرن (العشرين) ومهما كانت حسن النوايا فالنتيجة هي تقليل إنسانية الفرد »[١] فالنظريات التربوية النفسية المقترحة التي في ضوئها وُضِعت الشروط العامة والخاصة تجريبية مؤداها تحويل الثابت (الوظائف النحوية) إلى متغير ، استجابة لخروج « علم النفس من الطور الكلامي والاختياري ، ودخل في الطور الاستقرائي التجريبي فصار يستند على المشاهدات والتجارب مثل سائر العلوم الطبيعية »[٢] ، ولذلك فـ« إن الاتجاهات النفسية قضت قضاءً مبرماً على النظرية القائلة بأن نفس الطفل لوحة ملساء يستطيع المرء أن ينقش عليها ما يشاء كما يشاء »[٣] وعليه فإن « طرائق تدريس اللغة العربية لا يمكن اقتباسها من تجارب الأمم الأخرى ، بل لابد من بحثها بحثاً خاصاً .. وذلك لاختلاف اللغة العربية عن اللغات الأخرى »[٤] .

على ما سبق فالغاية المبرر لها بطرح النظريات النفسية هي التمهيد لدراسة النحو في كليات : الإسناد ، الإضافة ، التكملة ، الأساليب ، وإلغاء التقسيمات والتفصيلات الإعرابية التي بها يتضح المعنى ، ووضع الشروط العامة والخاصة في حدود ما يستجيب له التلاميذ وما لا يتلاءم مع استجابتهم يلغيها ، فهذه الغايات لا تبرر الوسائل .

والبديل في التربية العودة إلى المنهج التربوي الإسلامي فقد « ترتفع الصيحات في كل مكان من العالم الإسلامي منادية بالعودة إلى المنهج

---

(١) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ص ٢٥ .

(٢) الأعمال القومية - أحاديث في التربية والاجتماع ص ٤٨ .

(٣) السابق ص ٦٢ .

(٤) الأعمال القومية - ثقافتنا في جامعة الدول العربية ص ٦٢ .

التربوي الإسلامي ، فلقد أثبتت كل صور التقليد والمحاكاة الآلية للنظم البشرية التربوية غير الملتزمة بالنظام الإسلامي عجزها عن أن تحقق للناشء المسلم التكامل الأخلاقي ، وكان الفيلسوف المعاصر رجاء جارودي قد خرج من رحلته وتجاربه خلال نصف قرن بأن الحضارات تنتحر ، وأن إنقاذ العالم لا يكون إلا بتنمية الإنسان ، لا بتنمية المادة ، وتنمية الإنسان تستلزم إحياء التراث الروحي السابق على الحضارة الأوروبية فإننا - وبعد أن فشلت كل النظريات التربوية المستوردة - نعود إلى تراثنا لنستمد منه المنهج والخطة والطريقة »[1] .

٥ - منهجيات فكرية :

تبنى صانعوا القرار الثقافي في العصر الحديث فكرة التمرد على التاريخ في ضوء المناهج العقلية التي ترى أن « تاريخ المجتمع الإنساني يتألف من حلقات نفي أو سلب النظم الجديدة للنظم القديمة »[2] ، وترى أن « التدين أو التفسير الديني يمثل مرحلة الطفولة العقلية في عصر البشرية (مرحلة التفسير الغيبي للظواهر) ولابد أن تختفي هذه المرحلة بمجرد أن يحل التفسير العقلي الفلسفي للظواهر كما أن التفسير العقلي الفلسفي ينبغي أن يختفي بدوره ليحل محله التفسير العلمي التجريبي »[3] وقد سار الثوريون في تفكيرهم لمستقبل الأمة نحو الحلقة الثانية من حلقات التاريخ (العقلية) كما يزعمون ، واتخذوا منهجية يسير عليها البحث وفق القاعدة الأساسية لمنهج البحث وهي - كما يقول د. طه - « أن يتجرد الباحث من

(١) تعليم المتعلم طريق التعلم ص ٥ .

(٢) الفلسفة الحديثة في القرن ١٧ حتى القرن ٢٠ ص ٣٩٠ .

(٣) فلسفة التنوير ص ٢٢ .

كل شيء كان يعلمه من قبل ، وأن يستقبل موضوع بحثه خالي الذهن مما قيل فيه خلواً تاماً »[١] .

ثم يتجرد الباحث من كل ما يربطه بالأمة يقول طه حسين : « يجب أن ننسى قوميتنا ، وكل مشخصاتها ، وأن ننسى ديننا ، وكل ما يتصل به ، وأن ننسى ما يضاد هذه القومية ، وما يضاد هذا الدين ، يجب ألاّ نتقيد بشيء ، ولا نذعن لشيء إلا مناهج البحث العلمي الصحيح »[٢] فالدكتور طه حسين أراد أن يخضع البحث للفلسفة الديكارتية[٣] القائمة على الشك حيث يقول ديكارت : « إذا طبقت منهج الشك استطعت أن أشك بالفعل بوجود كل الأشياء الخارجية والصفات الوحيدة التي لا أستطيع أن أنكرها في نفسي هي الصفات العقلية ، ومن ثم استنتج أنني كيان طبيعته أو ماهيته التفكير ، ولا يقتضي وجوده مكاناً ، ولا يعتمد على شيء مادي ، وتبدأ إعادة ديكارت لبناء المعرفة تقلع الآن . إنه يعرف أنه موجود ، ويعرف أنه أساساً شيء مفكر .. ويعرف أن لديه في داخل نفسه فكرة كائن كامل إلى أعلى درجة ، وبمحاجة معقدة يمكن حذف تفصيلاتها ، هنا يستنتج ديكارت أن هذه الفكرة لا محالة قد وضعها في نفسه كائن كامل موجود حقاً : الله »[٤] .

وللوصول إلى درجة الثقة بالإدراك « يزعم ديكارت أن الله أعطانا عقلاً لا يخضع للخطأ في المسائل التي يعتقد العقل أنه يدركها بمنتهى

---

(١) في الشعر الجاهلي ص ٢٣ .

(٢) السابق ص ٢٤ .

(٣) ينظر في الأدب الجاهلي ص ٦٧ طه حسين .

(٤) العقلانية ص ٤٩ .

الوضوح ، ولكن إلى أن نعلم أن الله موجود يبدو أنه ليس لدينا ضمانة بإمكانية التعويل على العقل هكذا يبدو أن الدائرة المشئومة تهدد المشروع الديكارتي من البداية : نحن لا نستطيع أن نثق بإدراكاتنا الواضحة والمميزة حتى نعرف أن الله موجود ، ولكننا لا نستطيع أن نبرهن على وجود الله من دون الاعتماد على إدراكاتنا الواضحة والمتميزة »[١] .

ولذلك التقط د. طه حسين « من الغرب الجوهر المميز لعقلانية الثقافة الغربية المتمثلة بالديكارتية ، والتي عُدت في زمن د. طه حسين أنها لم تكن تمثل إلا طموحاً تنويرياً نخبوياً فائقاً بالنسبة للمجتمع العربي أي أن مشروع د.طه حسين تحديث للعقل العربي »[٢] فلابد من الخروج بالأمة عن مقوماتها ، وإلغاء مكتسبات الإدراك الإنساني ؛ لأن « المذهب الديكارتي يلغي ما اكتسبه الوعي البشري على مدى تاريخه الطويل من معارف في الوقت الذي يستحيل إلغاء هذا الوعي »[٣] .

والسبيل المخلص للثقافة العربية من جمودها وتخلفها - كما يراه المجددون - هو « طرح قضية الشك في الأسس ، والأسس أو الأساس بالنسبة للفلسفيين هو « الدين » كما رأوا وأرادوا »[٤] ، والسير بها على منهج الحضارة الأوربية كما يريد الطهطاوي ، ود. طه حسين وهيكل وغيرهم أو اعتناق الماركسية وتطبيقها ويمثلها شبلي الشميل ، وسلامة موسى وغيرهما ، أو قيامها على الوحدة العربية : القومية ، والتحرر ،

---

(١) العقلانية ص ٥٤ .

(٢) طه حسين العقل والدين ص ٤٠ .

(٣) السابق ص ٤١ .

(٤) تكوين النهضة العربية ص ٧١ .

والاشتراكية ، ويمثلها ساطع الحصري ، والأرسوزي ، وعفلق وعبد الناصر[١] .

ومن التخلف والرجعية أن ينظر إلى التراث من مفاهيم غير حديثة ، ومن يخالف ذلك يخرج من زمانه إلى زمان آخر[٢] .

والنظرة الصائبة - عند المجددين - هي تحكيم « الفلسفة التي هي مظهر الحياة العقلية ، والتي هي وسيلة الإنسان إلى تصور الحقائق والحكم عليها بالعقل ، لا بالخيال ، والحس ، والشعور »[٣] .

لأن الخيال والشعور أشياء غير محسوسة ، وقد حانت - في نظر العقلانيين - مرحلة ما يليها وقد تكون غير موافقة للعقل ، والخروج من التاريخ إلى اللاتاريخ يعد « أحد تجليات التملك الواعي للتاريخ يتمثل في رؤية د. طه حسين للظواهر الفكرية والثقافية والأدبية على أنها ظواهر اجتماعية ، أكثر منها ظواهر فردية أي أنها أثر من آثار البيئة والجماعة أكثر منها أثراً من آثار الفرد الذي رآها وأذاعها »[٤] .

والتخلي عن الموروث هو الطريق إلى النهوض بفكر الأمة وعصرنته وطريق ذلك إدراك المفارقة التي يمر بها الفكر بين المكتوب والمنطوق حيث إن ذلك يشكل - في نظر العقلانيين - فجوةً وبعداً دلالياً يجب التنبه له يقول أركون : « إن الانتقال من الكتابي إلى الشفوي يتخذ معنى جديداً ،

---

(١) ينظر أزمة الفكر العربي المعاصر ص ٧٢ .

(٢) ينظر السابق ص ٩٢ .

(٣) طه حسين العقل والدين ص ٧١ .

(٤) السابق ص ٧٤ .

وحديثاً يتضمن حتى فكرة العلمنة ذلك أنّ سيرورة الانتقال الشفوي إلى الكتابي تعني الزوال التدريجي للتقديس وضياع الوظيفة العجائبية للنص إلى أن يتلاشى »[1] .

وهذا ما تبناه د. طه حسين حيث « أراد أن يبني نظاماً للعقل والتاريخ فكان مجبراً أن يبني نظامه العقلاني هذا من خلال تقويض التاريخ الخاص: تاريخ يستمد مسوغ استمراريته من عالم مفعم بالدين واللغة »[2] .

ولذلك يترتب على إقامة نظام إزالة سابقه .

(١) العقل الإسلامي ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) طه حسين العقل والدين ص ٩٦ .

النظرة إلى التراث في ضوء المنهجيات الفكرية :

نظر النهضويون إلى التراث نظرة ازدراء واحتقار ، فهو في نظرهم لا يمثل مرحلتهم التاريخية ، ولا يساير تطورهم الفكري ، ويرون « أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ، ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الدولة »[١] .

ورأوا أن التخلف والجمود سببه استمرارية المحافظة على الموروث وارتضوا التشوف للمعاصرة ، مع إدراكهم أنها تنطوي على « القطيعة مع التراث والارتماء في أحضان البرجوازية الغربية »[٢] وتبنى رواد المشروع النهضوي العربي فكرة تعريض الثابت للمتغير من خلال محاولة النهضة العربية « إحلال مؤسسات الإنسان وقيمة مكان المؤسسات المقدسة القديمة وثقافاتها جرت محاولات خلق المجتمع المدني مكان المجتمع الديني فانتقل تحديد المجتمع من التحديد والانتماء الديني إلى التحديد والانتماء القومي »[٣] ووسيلة الخروج من الثوابت إلى المتغيرات إدخال الشك والقلق والاضطراب المعرفي « كان طه حسين يزرع كل حقل معرفي بأسئلة شائكة وقلقة فيشيع الاضطراب في الذات القارئة والمقروء في الأنا الباحثة »[٤] .

ولنفوذ قادة الفكر العربي أثر بالغ في توجيه الثقافة حيث يرون « أن الممارسة المعرفية تواجد الماضي من خلال قدرته على الاستمرار في

---

(١) مستقبل الثقافة في مصر ص ٢٣ .

(٢) دراسات في الفكر العربي ص ١٢٥ .

(٣) تكوين النهضة العربية ص ١٦٢ .

(٤) طه حسين العقل والدين ص ١٢٤ .

المستقبل فيتهاوى معظمه عندما يتعلق الأمر بالمصير الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للمجتمع فعندها لا يُقر إلا بالعظيم الإنساني ، أما العظيم الماضوي فمثواه الذاكرة التراثية »[١] .

بهذا يتضح إعلان القطيعة مع القديم ، وحصره في ذاكرة المعجم التاريخي ، وكل طريقة لا تستمد مقوماتها من المعاصرة تُعد مرفوضة . من ذلك « تعلم اللغة العربية وما يتصل بها من العلوم والفنون مازال قديماً في جوهره بأدق معاني هذه الكلمة فالنحو والصرف والأدب تُعلَّم الآن كما كانت تعلم منذ ألف سنة »[٢] .

ويراهن طه حسين أن القضاء على القديم أمر محتوم حين يقول : « ولست أزعم أن الأمر يقضي بإحداث ثورة عنيفة على القديم ، وتغيير العلوم اللغوية والأدبية فجأة ، وفي شيء يشبه الطفرة ، وإنما أزعم أن قد آن الوقت الذي يجب فيه أن نؤمن بأن العلوم اللسانية كغيرها من العلوم ، يجب أن تتطور ، وتنمو ، وتلائم عقول المعلمين والمتعلمين ، وبيئتهم التي يعيشون فيها »[٣] .

وينكر طه حسين وجود أساتذة للغة العربية وآدابها ، إنما يوجد أساتذة لهذا الشيء الغريب المشوه الذي يسمونه نحواً ، وما هو بالنحو .. إنما هو كلام مرصوف ، ولغو من القول قد ضُم بعضه إلى بعض تُكره الذاكرة على استيعابه[٤] .

---

(١) طه حسين العقل والدين ص ١٣٠ .

(٢) مستقبل الثقافة في مصر ص ٢١٨ .

(٣) السابق ص ٢١٨ .

(٤) ينظر في الأدب الجاهلي ص ١٤ .

ويبلغ الضجر مبلغه من الوضع الحالي للحصيلة الثقافية ، ويُحَمَّل التراث وزره وتسند إليه الملامة « إذا كان الواقع البشري هو حصيلة طبيعية للأفكار السائدة ، والنظام العقلي المسيطر فإن وضع العالم الإسلامي غير السار اليوم يعود إلى النظام المعرفي (الأبستمولوجيا) والعقلية التي تحرس شجرة المعرفة هذه ، وهذا المرض الثقافي ليس ابن اليوم بل هو محصلة تراكمية عبر القرون ، الذي أورث العقلية مجموعة من الأمراض المزمنة التي أصابته بالكساح ولعل أهمها تكريس العقل باتجاه « الوظيفة النقلية » وترتب على حرمان العقل من الطاقة النقدية التحررية الآتي :

١ - تحول العقل إلى حاوٍ فوضوي (لكم) من المعلومات بدلاً من تشكيل عقلية ذات نظام ، وتركيب معرفي فنمت ملكة الحفظ ، وتوقفت الوظيفة التحليلية التركيبية والنقدية للعقل بل نسف أي مشروع لبناء معرفي مستقبلي .

٢ - حرمان العقل من وظيفة المراجعة من خلال ملكة النقد الذاتي فوقف النمو فجمدت الحياة ، وبتوقف العقل توقفت الحضارة الإسلامية عن النبض الحي في التاريخ »[١] .

وتوجه أصابع الاتهام للغة العربية يقول محمد أركون : « اللغة العربية شابها الصدأ والتحجر ؛ لأن الناطقين بها ظلوا مرتبطين بالماضي ، ولم يلتفتوا إلى المستقبل طيلة المدة الممتدة من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر للهجرة ، ولم تزل إلى اليوم منفصلة عن المعجم العقلاني والفلسفي »[٢] .

---

(١) مخطط الانحدار وإعادة البناء ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) أزمة الفكر العربي المعاصر ص ٥٧ .

والحل الذي يراه المفكرون العرب في العصر الحديث بالنسبة للحضارة العربية ما قرره برهان غليون في كتابه (اغتيال العقل) هو يجب أن نرفض الأصولية السلفية والحداثة التغريبية معاً[١] يريد أن تستمر جدلية الأضداد .

هذه النظرة للتراث من قبل مفكري العصر الحديث سببت الصدمة لدى الأجيال ، وهونت في نفوسهم أهميته ، ولاسيما اللغة الحافظة للتراث ، والتنكر لها تنكر لمقوم حساس من مقومات الأمة فالبعض يتخذ من مشاكل التراث في الميدان اللغوي حجة للارتماء تحت تأثير الغزو الفكري واللغوي في أحضان المستعمر[٢] .

وما « لم يدرك المواطن العربي الأسباب الحقيقية للهزيمة فلا يستطيع أن يتخلص من مركبات النقص ، وهي مركبات يغذوها الغزو التربوي والثقافي »[٣] .

ولذا ينبغي للأمة الإسلامية أن ترفض المعاصرة وتلوذ بالتراث وتجعله حلقة وصل يربطها بماضيها ويوصلها للرقي الحضاري ، والنهضة المتزنة موفقة بين النقل والعقل ، وتغلب النقل إذا لم يستوعبه العقل .

هذه لمحة عن الأسباب التي أدت إلى ما يزعمونه من صعوبة اللغة .

---

(١) ينظر أزمة الفكر العربي المعاصر ص ١٠٠ .

(٢) ينظر دراسات في الفكر العربي ص ١٤٨ .

(٣) السابق ص ١٥٣ .

مبحث : تصنيف النحو :

اتخذ أصحاب الاتجاه التعليمي التسهيل مطية لخدمة أغراضهم ومقاصدهم لعلمهم الأكيد أن الأرض الخصبة لزرع المتفجرات الفكرية هي التعليم ، حيث حاولوا - من الاتجاه التعليمي - أن يبدأ التفكيك ثم إعادة البناء ، وهو اتجاه أخطر على الأمة من حاملات الصواريخ ، حيث أقيم تصنيف النحو التعليمي على أساس المنهج التالي :

منهج تفكيكي بنيوي[١] :

استجاب المجددون لما يفرضه التعليم المدني[٢] من محاولة الفصل بين المتلازمات في حياة الأمة ومن ذلك القطيعة بين حاضر العلم وماضيه يقول طه حسين « إن تعليم اللغة العربية محتاج إلى كثير من العناية ليصبح ملائماً للتقدم الذي ظفرنا به في التعليم المدني »[٣] .

وتحقيق ذلك يتم عن طريق تغيير الأوضاع السائدة ؛ لأن « كل هذه المظاهر لا تدل على شيء ، ولا تنتهي إلى شيء جوهري مادام المذهب في تعليم الإعراب والتصريف وغيرهما من أنواع العلم هو بعينه المذهب الذي كان يسلكه البصريون والكوفيون ، وأهل بغداد في العصر القديم »[٤] .

---

(١) التفكيك هدم منهجي أو محاولة لتفكيك الفكر . ينظر (التفكيكية دراسة نقدية) ص ٩ .
البنيوي : يقول سوسير : إننا لا يمكن أن نعرف طريقة عمل شيء من الأشياء بتتبع تاريخه بل يتعين علينا أن ننظر في علاقة أجزائه بعضها ببعض . النظرية الاجتماعية ص ٢٠١ .

(٢) المدني أي لا ديني .

(٣) مستقبل الثقافة في مصر ص ٢١١ .

(٤) السابق ص ٢١٨ .

فلابد من سلوك طريقة جديدة لتفكيك الماضي ؛ لأن « مهمة المثقف التنويري تقويض ما هو قائم دون أن يمتلك إمكانية إنشاء منظومات جديدة »[١] .

فالغرض الوحيد الذي يسعى إليه المجددون هو الثورة على كل قديم ، ومن ذلك علم النحو يقول أمين الخولي : لكي نتخلص من اضطراب الإعراب « ندع النحاة وآراءهم وقواعدهم ، ونمضي إلى ما وراء ذلك من أصولهم التي استخرجوا منها هذه القواعد فنحاول .. أن نرجح من منقول اللغويين ومرويهم في اللغة أوجهاً تدفع هذه الصعوبات ، وتقلل من هذا التعدد »[٢] .

وطريقة المعالجة « التزام أصول النحاة التي أصلوها »[٣] .

من هذا يتضح أن الخولي يلغي ما بناه النحاة ثم يقترح إعادة بنائه بناءً حديثاً فأراد أن يحقق غرضين مختلفين : كسب ميول المحافظين من خلال طلبه الاحتكام إلى أصول النحاة ويحقق غرضه ، وهو الوصول إلى تقويض القديم .

ووسيلة المجددين الهجوم على بعض الأوضاع القديمة[٤] وفق ما تشير إليه عصا طه حسين حين « أراد أن يؤسس تاريخاً جديداً فقوض التاريخ القديم دون أن يبني التاريخ الجديد ، أراد أن يدمج التراث العربي بالتراث

(١) طه حسين العقل والدين ص ٩٦ .

(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص ٤٥ .

(٣) السابق ص ٥٩ .

(٤) ينظر الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٧١ .

العالمي ، وأن يخضعه لقوانين المنهج ذاتها ، فألغى التراث الخاص ، ومضّى التاريخ العام غير آبه لدورنا التاريخي »[١] تنفيذاً للفكرة الديكارتية وهي إعادة الوعي البشري بعد تنظيفه من مكتسباته المعرفية التاريخية إلى نقطة الصفر[٢] ، وتوجيه الفكر الوجهة المادية وتخليصه من غيبياته « فلابد من هدم دعائم العقل الشعري وتقشيره من بطانته الوجدانية اللاهوتية القائمة بالطبيعة والمستسلمة لمسلمات يقينياتها الزائفة ليستخلص الروح العلمي من أوشاب الأيديولوجيا الكهنوتية التي تضلله ، وهو من خلال تأسيسه لهذا النظام المنهجي التاريخي الإنساني إنما يقوم بعملية دمج غير مباشر للنظام المعرفي الإسلامي بهذا النظام المعرفي الإنساني الكوني فيكاد يلغيه »[٣] .

وتبنى فكرته في تعليم النحو المفتش أحمد برانق حين أطلق مقولته « لعلي لا أغضبكم إذا قلت لكم إنني أتمنى على الله أن يأتي اليوم الذي أنادي فيه بإلغاء علم النحو وإحراق كتبه »[٤] .

وأمين الخولي في توجيهه للناظر في التراث النحوي على النحو التالي :

أولاً : أن يضعه في الدرجة التي يقف عليها زمنه من سلم الرقي العقلي فهو لن يكون إلا في مستوى عصره دقة ، وعمقاً ، وسعة لا يستأخر عن ذلك ولا يستقدم .

---

(١) طه حسين العقل والدين ص ٩٧ .

(٢) ينظر طه حسين العقل والدين ص ٤٢ .

(٣) السابق ص ٩٠ - ٩١ .

(٤) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٧٢ .

ثانياً : النحو في ماضيه تأثر بالروح الهيلينية ، وتولد عن ذلك :

أ - أن اللغة نشاط صوتي لم يفهموه إلا على أنه نشاط عقلي يضبطه العقل المنطقي الفردي في وضعه .

ب - النحو العربي عمل عقلي منطقي .

ثالثاً : جمع المادة اللغوية كان ناقصاً[١] .

فالخولي ينادي بإلغاء النحو من خلال عرضه للقياس يقول : « إن الظواهر اللغوية تنقل ولا منطق ، وتروى ولا تفسر بعمل عقلي »[٢] .

ويطالب بطريقة تعليمية جديدة للنحو يقول : « لم تكن الغلبة لمدرسة الكوفة التي لمحت طبيعة اللغة ، بل كانت لمدرسة البصرة العقلية المنطقية فساد أسلوبها وانتشرت كتبها ووجهت التفكير اللغوي العربي كما وجهت خطة تعليم العربية إلى اليوم »[٣] .

فهو « يرفض المسلمات بمعناها الإيماني للصول إلى البداية الأصلية غير المشروطة للمعرفة »[٤] .

وينادي يوسف السودا بعصرنة قواعد اللغة يقول : « يعوزنا سنة ١٩٥٩ أن نضع قواعد لسنة ١٩٥٩ قواعد يحفظها التلاميذ في بضع ساعات . قيل مسّ الأسس معناه ثورة في اللغة . لتكن « الثورة » إذا لم يكن خلاص اللغة إلا بثورة »[٥] .

---

(١) ينظر مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص ٧٢ - ٧٥ .

(٢) السابق ص ٨١ .

(٣) السابق ص ٨١ .

(٤) طه حسين العقل والدين ص ٤٣ .

(٥) الأحرفية - المقدمة ص ٢٣ .

واضح أن الهدف من صيحات التيسير على المتعلمين هو « تغيير نموذج عبر إحلال نموذج آخر مغاير »[١] ، وتفكيك الأنساق التي يسير فيها فكر الأمة ، حيث إن المناهج القديمة لتدريس اللغة قائمة على التوفيق بين نسقين فكريين هما العلم والدين ، أما الاتجاهات الحديثة فقد جسدت أزمة صراع بينهما ، وهذا ما توحي به الأفكار القائلة بتدريس التلاميذ مادة النحو في حالة انفصال تاريخي بين ماضيها وحاضرها ، وهذا ما كشفت عنه فكرة المفتشين في كتاب « الاتجاهات الحديثة في النحو » التي تقوم على أساس تجريبي ؛ لأنهم يرون أن نظام اللغة حالة وضعية قابلة لتغيير النتائج ، ومحاولة إخضاع تدريس القواعد لـ« طريقة الوحدات الدراسية » وفيها تقسم المادة الدراسية إلى « وحدات » أو « موضوعات » تتجمع حولها الحقائق التي يراد دراستها في هذه المادة .

فإذا نظرنا إلى منهج النحاة في هذا الضوء وجدنا أن قدماءهم قد اتخذوا الضبط أساساً لوحداتهم في دراسة النحو فجمعوا حول كل نوع من أنواع الضبط حقائقه وأحكامه ، فثمت باب لرفع الاسم فجمعوا فيه الأحكام التي تتعلق برفعه مهما تعددت المعاني التي تدور في فلك الاسم المرفوع ، وثمت باب لنصب الاسم ، وثالث لجره .. والذي نريده اليوم أن تقوم وحدتنا الدراسية على المعاني لا على الظاهرة التي تختص بأواخر الكلمات وتسمى الإعراب »[٢] .

فلابد في نظر أصحاب الاتجاهات الحديثة من تفكيك نظام النحو وإعادة بنائه وفق طريقة « الموضوعات » يقول محمد محمود رضوان : «

(١) طه حسين العقل والدين ص ١٠٠ .

(٢) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ١٢٠ .

دراسة النحو قديماً وقفت عند ظاهرة أواخر الكلمات ، وهي ما يسمى بالإعراب فينبغي أن تستبدل بمنهج جديد ، وهو التبويب حسب الموضوعات »[1] .

وفي ضوء المنهج التفكيكي البنيوي تم تبويب المنهج التعليمي للنحو في العصر الحديث .

(١) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ١٢٦ .

تبويب النحو :

تبنى دعاة التيسير في الاتجاه التعليمي المنهج التفكيكي البنيوي ، فقوضوا ما بناه القدماء في النحو ثم أقاموا على أنقاضه بناءً حديثاً خارجاً عن طبيعة اللغة ، فاستبدلوا الوظائف النحوية التفصيلية بوظائف إجمالية (كلية) ؛ لأن « الكلام العربي مكون من جمل ، ومكملات وأساليب .

الجمل تتكون من ركنين : مسند ومسند إليه .

المكملات : كل لفظ يضيف إلى معنى الجملة الأساسية معنى يكمله .

الأساليب : تعبيرات خاصة نطقها العرب على الصورة التي وصلت إلينا نحفظها ونقيس عليها »[1] .

فتعددت آراؤهم واضطربت مصطلحاتهم ، واعتمدوا في تصنيفهم تفكيك نظام الوظائف النحوية الموافقة للترتيب العقلي لدى المتكلم ، وتوحيد ما اتفق لفظه واختلف معناه تحت مسمى واحد .

أولاً : الأركان الأساسية للجملة العربية أخذت المصطلحات الآتية :

١ - مسند ومسند إليه :

ادرج تحت هذا المسمى ست وظائف بتفصيلاتها هي : المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل ، وكل ما يتعلق بها من أحكام ، وإلغاء الضمير المستتر ، واعتبار ما كان من الضمائر البارزة المتصلة

(١) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٨ .

إشارات للعدد أو النوع[١] وإلغاء وظائف العوامل اللفظية غير الزائدة الداخلة على الجملة الاسمية .

٢ - « الأصل في حركة الاسم الأخيرة الرفع ، فإن ما كان منها مرفوعاً لا يسأل عن علة رفعه ، وما جاء منها منصوباً يسأل عن علة نصبه ، وما جاء منها مجروراً يسأل عن علة جره . فإذا اعتمدنا هذا الأساس لا يبقى من موجب لتعليل الرفع ، فيقال المرفوع إنه مرفوع حكماً ، وبهذا الاستغناء ما فيه من التوفير على الطالب »[٢] .

يكتفى السودا بالإشارة إلى المبتدأ والخبر بحالة الرفع الحكمية دون التعليل « ويرى أن بحذف باب المبتدأ والخبر لا يخسر الطالب شيئاً ؛ لأن إتقان اللغة نثراً أو نظماً لا شأن له بالخوض في مشاكل الجملة الفعلية ، وفي ألغاز المبتدأ والخبر »[٣] .

أما الفاعل ، ونائب الفاعل ، ويضم إليهما المفعول تحت مصطلح « فعيل » فـ(فعيل) بدل فاعل ، ونائب فاعل ، فهي تغني عمّن فعل الفعل أو أصيب بالفعل فالمفعول لا يمكن يكون نائباً عن الفاعل . وهذا ما تابعه علماء النحو حيث ضحوا بالمعنى على حساب الشكل ، ففعيل تعني من فعل الفعل ، ومعنى من أصيب بالفعل ، وبها يستقيم التعبير في الشكل والمعنى[٤] .

---

(١) ينظر الاتجاهات الحديثة ص ٨ و ٨٣ ، وتحرير النحو ص ١٠١ .

(٢) الأحرفية - المقدمة ص ٤٤ .

(٣) السابق ص ٦٠ - ٦١ .

(٤) ينظر السابق ص ٢٩ - ٣١ .

٣ - اقتراح لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية :

« الموضوع والمحمول » :

« الموضوع : هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائماً إلا أن يقع بعد (إن) أو إحدى أخواتها .

المحمول : هو الحديث ، وهو الركن الثاني من ركني الجملة[١] .

ثانياً : ما زاد في التركيب عن الأركان الأساسية في الجملة العربية أخذ المصطلحات التالية :

١ - « مكملات : كل لفظ يضيف إلى معنى الجملة الأساسية معنى يكمله »[٢] و « هي منصوبة »[٣] .

٢ - تميم : بدل من كلمات مفعول به ، معه ، فيه ، له ، مطلق ، حال، كل كلمة تتم معنى الفعل ، على هذا الأساس يصير الاستغناء في القواعد العربية عن الأبواب الستة المفتوحة ، لكل من المفعولين الخمسة ، والحال ولا يفيد القواعد في شيء أنك بدلاً من أن تقول مفعول به ، فيه ، معه ، له ، مطلق ، حال تقول عنها جميعاً (تميم) »[٤] .

(١) ينظر النحو الجديد ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) الاتجاهات الحديثة في النحو ص ٨ .

(٣) ينظر السابق ص ٧٤ ، ١١٢ ، ١١٣ ، وينظر اقتراح لجنة التيسير النحو الجديد ص ٩١ ، وينظر تحرير النحو ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) ينظر الأحرفية - المقدمة ص ٣١ - ٣٤ .

ثالثاً : الأساليب :

في مبدأ تفكيك منظومة ، وبناء منظومة أخرى جدّ أصحاب التجديد في إلغاء ما يقارب عشرة أبواب نحوية متفرقة اللفظ والمعنى هي « المدح والذم » ، و « التعجب » ، و « النداء » ، و « الاستغاثة » ، و « الندبة » ، و « الإغراء » ، و « التحذير » ، و « الاختصاص » ، و « سيما » ، و « اسم الفعل » وضمها تحت مسمى واحد وفق المصطلحين التاليين :

١ - « الأساليب : هي تعبيرات خاصة نطقها العرب على الصورة التي وصلت إلينا نحفظها ونقيس عليها »[١] .

وقد قررت لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية « أن تدرس هذه العبارات على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ، ويقاس عليها .. وتوجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »[٢] .

٢ - يعربيات :

« في بعض اللغات جمل وتراكيب لها معناها لكنها لا تتقيد بالقواعد .. وفي العربية تراكيب من هذا النوع جرت على لسان العرب لها معناها ولا قاعدة تقيدها ، لكن النحاة ما ارتضوها كما وردت ، بل ساقهم التعمق في كل شاردة وواردة إلى محاولة وضع تلك التراكيب في نطاق القواعد تبريراً للحركة الإعرابية ، فأخذوا يستنبطون ، ويقدرون فاتحين لكل تركيب باباً ،

(١) الاتجاهات الحديثة ص ٨ ، وينظر ص ٧٤ .

(٢) النحو الجديد ص ٩١ - ٩٢ .

فكانت مثلاً أبواب اسم الفعل ، والإغراء ، والتحذير والندبة ، والترخيم ، والاستغاثة ، وقد رأينا أنه يمكن الاستغناء عن كل تلك الأبواب ، وما فيها من تقديرات ، وشروح ، والاكتفاء بالقول أنـها « يعربيـات » نسـبة إلى يعرب ، ودلالة على أنـها هكـذا وردت علـى لسـان العـرب كمـا فعلـت اللغات الأخرى ، فنوفر على الطالب حفظ اجتهادات لا تزيـد في معرفتـه شيئاً »[1] .

(١) الأحرفية - المقدمة ص ٣٨ .

تيسير يهدف إلى الانغلاق :

إن دراسة النحو في وحدات كلية منهج تجريبي قريب الأجل ، يقتصر على الوصف اللغوي ؛ لأنه لا يُقر بالإعمال الذهني بل يلتزم حدود الواقع لقيامه على فكرة رئيسية هي أن نظام اللغة حالة وضعية قابلة لتغيير النتائج الفرضية ، ولذلك قصد أصحاب الاتجاه التعليمي « هدم تراثنا وقطع كل صلة تربطنا به ، فهم لا يهدمون لأن الهدم هو وسيلتهم إلى البناء من جديد كما يزعمون ، ولكنهم يهدمون في حقيقة الأمر ؛ لأن الهدم هو هدفهم ، وغايتهم ، وهم بهذا الهدم يمهدون الأرض ويسوونها لبناء جديد ، ولكنه للأجنبي لا لنا »[1] .

لأن تقسيم الكلام إلى جمل ومكملات وأساليب ثم تحديد ركني الجملة في (مسند ومسند إليه) ، وما زاد عن ركنيها « تكملة » وسمي ذلك تيسيراً وهو في حقيقة الأمر تعقيد ؛ لأن الاصطلاحات المتداولة أدنى إلى عقل الناشئ وتصوره[2] ، وهذه المنهجية تعلن القطيعة بين الأجيال وتأريخها ، وتستهدف الأمور التالية :

أولاً : إلغاء القضايا التفسيرية التي بها تحفظ اللغة في نظامها ومن أهمها :

العامل : فكل أثر ظاهر في اللفظ في تركيبه الجملي سبقه العامل فهو قضية تفسيرية لمجاري أواخر الكلم ، ولذلك « يختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل »[3] .

---

(١) حصوننا مهددة من داخلها ص ١٩٤ .

(٢) ينظر السابق ص ١٩٥ .

(٣) تنقيح الألباب في عوامل الإعراب ص ٤٧ .

وهو « ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، ولقد كان من الهين أن يتبع النحاة القول أن الكلمة إذا جاءت على نسق بعينه في الجملة على تحليل التراكيب العربية وإيضاح مكانة الكلمات فيها ، وما يستتبعه وضعها في التراكيب من ظواهر نحوية ، ولكنهم تعمقوا ، ووسعوا مجال بحثهم ، واسترسلوا في البحث عن الأسباب ، وربطوا بها النتائج واستغلوا فكرة أن كل حدث لابد له من محدث وكل أثر لابد له من مؤثر فطبقوها على الكلمات وضبطها في شتى أوضاعها وبحثوا عن شيء بعينه لينسبوا إليه أحداث هذه الظواهر الإعرابية ، وهذا الشيء هو ما أسموه العامل »[١] .

فنظام العوامل « تمسك القدماء بها كان من فرط تمسكهم بشكل المضمون في لسانهم ، وشدة احتراسهم من الزلل في متاهات المعنى الحدسي أو مادة المضمون »[٢] .

وسبب ذلك أن « الإعراب ليس لفظاً ، بل معنى يستوجبه تركيب الكلم إلى كلم أخرى هي عواملها ، وفق قوانين كلية »[٣] .

ولذلك كان الإعراب « معنى يوجبه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى سماها النحاة عوامل »[٤] .

ثانياً : إلغاء التقسيم الثنائي للجملة :

طالب أصحاب هذا الاتجاه بتفكيك نظام النحو الثنائي للجملة وإقامة نظام أحادي يلغي تسمية الجملة بحسب صدرها ، وتمت معاملة التركيب

---

(١) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ص ٧٠٨ .

(٢) المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ص ٣٢٨ .

(٣) السابق ص ١٤٣ .

(٤) السابق ص ٢٨٣ .

معاملة وصفية للفظه ، دون اعتبار قصد المتكلم ؛ لأن العلاقة بين صدر الجملة ومقصود المتكلم ذهنية ، فعندما تتصدر الجملة باسم « نحو قولك : زيد فإذا ذكرته ، فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت : (منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام ، فكانت الفائدة للسامع في الخبر »[1] .

فصحة الكلام قائمة على ارتباط أجزاء الكلام وأثر بعضه في بعض ويكون صدر التركيب قسماً مميزاً عن نقيضه .

فالتراكيب تشترك في قيامها على ركنين أساسيين وتختلف باختلاف أولها فـ« المبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث . والفاعل مبتدأ بالحديث قبله .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فإنما بدأت (بزيد) ، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده ، وإذا قلت : ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيداً المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث »[2] .

وبناء على إلغاء التقسيم الثنائي فُكِكت أجزاء الجملة الفعلية ، وفصلت ظاهرة التلازم بين الوظائف النحوية ، فظاهرة النصب دلالة لزومية لوظيفة المرفوعات حيث لا منصوب إلا إثر مرفوع .

هذا وقد تجاهل أصحاب الاتجاه التعليمي التسلسل العقلي لوظائف النحو لدى المتعلم فجعلوا بناء المفعول قائماً على بناء المسند والمسند إليه ،

---

(١) المقتضب ٤ / ١٢٦ .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٥٨ .

وهذا ما زاد الأمر تعقيداً ، وكان الأيسر والأسهل في العقل والأقوم في الترتيب وأنسق في التسلسل أن يبنى على الفعل[١] ؛ لأن الفعل يجر وراءه وظائف نحوية كثيرة .

ثالثاً : عدم الاهتمام بالتفصيلات التي عُني بها النحو العربي ؛ لأن مهمته « ضبط أواخر الكلمات وتفصيل ذلك على ما يقوم في ذهن المتكلم من تصور ، بحيث يكون هذا الضبط وسيلة لتصوير المعنى بحسب اصطلاح أصحاب هذه اللغة ، وما جرى عليه عرفهم »[٢] ، ولأن ترتيب الوظائف النحوية قائم على ترتيب المعاني في أذهان المتعلمين وكل وظيفة تلعب دوراً هاماً في تخصيص المعنى بحيث لا يمكن أن يخطر بالذهن غيره انظر إلى قول الله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[الأنعام ، آية : ١٠٩] .

ما يشعركم .

ثم ابتدأ فقال : إنها .

ولو قال : أنها كان ذلك عذراً لهم .

ولذلك عقدت كليات كبرى في التصنيف (مرفوعات ، منصوبات ، مجرورات) تتفرع عنها تفصيلات يترتب على إلغائها إلغاء ما ورد من الاستعمال موافقاً لها ، وعدم الإهتمام بها يؤدي إلى الانغلاق بين الحاضر والماضي ، و « خلق جديد قد تنقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة

---

(١) ينظر حصوننا مهددة من داخلها ص ١٩٦ .

(٢) حصوننا مهددة من داخلها ص ١٩٦ .

اليوم ، وبين التراث القديم ، وقد تنشأ لغة بعيدة عن لغتنا التي نستعملها ، وعن لغتنا التي تربطنا بها تلك الصلة التاريخية[١] .

وإن دراسة التفصيلات النحوية تكشف عن أسرار التراكيب وتكون أثبت في الذهن ، يقول الجرجاني : « إنا نعلم أن الجملة أبداً أسبق إلى النفوس من التفصيل وأنك تجد الرؤية نفسها لا تصل بالبديهة إلى التفصيل ، ولكنك ترى بالنظر الأول ، والوصف على الجملة ، ثم ترى التفصيل عند إعادة النظر ، ولذلك قالوا : النظرة الأولى « حمقاء » ، وقالوا : « لم ينعم النظر » ، ولم يستقص التأمل ، وهكذا الحكم في السمع وغيره من الحواس ، فإنك تبين من تفاصيل الصوت بأن يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية مالم تتبينه بالسماع الأول . وتدرك من تفصيل طعم الذوق بأن تعيده إلى اللسان ، مالم تعرفه في الذوقة الأولى ، وبإدراك تفصيل ما تراه ، وتسمعه أو تذوقه كمن ينفي الشيء من بين جملة ، وكمن يميز الشيء مما قد اختلط به ، فإنك حين لا يهمك التفصيل كمن يأخذ الشيء جزافاً وجرفاً »[٢] .

عبد القاهر يرى أن الإدراك يسير من المجمل إلى المفصل ومن الكلي إلى الجزئي يقول : « تجد الجمل أبداً هي التي تسبق إلى الأوهام وتقع في الخاطر أولاً ، وتجد التفاصيل مغمورة فيما بينها ، وتراها لا تحضر إلا بعد إعمال الرؤية واستعانة بالتذكير ، وبتفاوت الحال في الحاجة إلى الفكر بحسب مكان الوصف ومرتبته من حد الجملة وحد التفصيل ، وكلما كان أوغل

(١) لسان عربي ونظام نحوي ص ٣٩ .

(٢) أسرار البلاغة ص ١٣٨ .

في التفصيل ، كانت الحاجة إلى التوقف والتذكر أكثر والفقر إلى التأمل والتمهل أشد »[١] .

رابعاً : الثورة على البناء النحوي الذي تشكل وفق تفكير عقلي موافق للاستعمال ، واستنتجت أحكامه استنتاجاً دقيقاً من واقع اللغة ، وكانت فكرة التصنيف على غاية من الدقة حين بدأ بالعناصر المكونة للكلام (اسم ، فعل ، حرف) ورتب على ذلك تسلسلية الوظائف القائمة على إئتلاف الكلم لتكون الكلام ، ولكن شوقي ضيف ضاق به ذرعاً كما ضاق به غيره ممن سبق ذكرهم ، ونادى بتجديده وفق الأسس التالية :

١ - إعادة تنسيق أبواب النحو[٢] :

حذف باب كان وأخواتها ، وباب (ما) و (لا) و (لات) العاملات عمل ليس ، وباب (كاد) وأخواتها . وباب (ظن) وأخواتها . وباب (أعلم) وأخواتها[٣] .

٢ - إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي[٤] .

٣ - ألا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة نطقها[٥] .

٤ - وضع ضوابط وتعريفات دقيقة[٦] .

---

(١) أسرار البلاغة ص ١٣٨ .

(٢) تجديد النحو ص ١١ .

(٣) ينظر السابق ص ١١ .

(٤) السابق ص ٢٣ .

(٥) السابق ص ٤ .

(٦) السابق ص

٥ - حذف زوائد كثيرة .

٦ - إضافات جديدة .

ويقف عبد المتعال الصعيدي في طليعة المنادين بالتيسير ، وينادي بأحادية الشكل حيث يلغي (قسم البناء في اللغة العربية ويرى عدم التفريق « بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف »[١] .

ويرى في التبويب « أن يدمج باب (كان) وأخواتها ، وباب (إن) وأخواتها بباب المبتدأ والخبر فتجمع هذه الأبواب الثلاثة في باب واحد ، ويعرب اسم (كان) وأخواتها مبتدأ مرفوعاً ، ويعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ منصوباً ، ويعرب اسم (إن) مبتدأ منصوباً ويعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ مرفوعاً »[٢] .

ويلحق باب نائب الفاعل بالمفعول به فيكون عندنا مفعول به مرفوع[٣] .

يتضح مما سبق أن الغرض من تلك الصيحات هو التمرد على القديم وحب الخروج على الموروث في تصنيفه وتبويبه وتفسيراته ؛ لأن الاستغناء عن باب نحوي يعني الاستغناء عن استعماله ويترتب على ذلك إلغاء ما جاء من النصوص عليه أو إخراجه عن معناه في ضوء التوجيه النحوي .

أما وضع الحدود الصارمة فتتنافى مع مرونة نظام العربية ومراعاته لجوانب الاستعمال ، بعكس النظام النحوي الموروث حيث وضع أصلاً للقاعدة وتفريعات واستثناءات لتكون أصول الصناعة موافقة للمعنى .

---

(١) النحو الجديد ص ١١٨ .

(٢) تجديد النحو ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) ينظر السابق ص ١٣١ .

الخاتمة

عرض البحث بالدراسة والتحليل لقضية تعد من أهم القضايا التي برزت في الدراسات اللغوية في العصر الحديث وهي الاتجاهات الحديثة في تجديد نظام اللغة العربية ، وبعد جولة من الدراسة ومحاولة الاستقصاء لتلك الأفكار من خلال تتبع مراحل التجديد النحوي توصلت الدراسة إلى كثير من النتائج ، منها الآتي :

- تحددت أصول نظام العربية النظرية والمنهجية من واقع الاستعمال بعد جمع اللغة واستقرائها .

- التجديد النحوي عند القدماء كان يتجه نحو معالجة القضايا مع مراعاة توحيد الأصل وإتمام البناء .

- التجديد في العصر الحديث قد تبنى الفصل التاريخي بين حاضر اللغة وماضيها .

- من أسباب اختلاف الآراء التجديدية الحديثة في توجيه الحركة الإعرابية افتقادهم لأهم مقومات الضبط اللغوي ، وهو واقع الاستعمال الذي يستنتج منه النظام كما فعل القدماء .

- حصر المجددون وظائف النحو في كليات ، وهذا إجمال أفقد النحو أهم مباحثه ، وهي التفصيلات والإحاطة بكل ظواهر الاستعمال .

- أصول التجديد شكلية لا تعير المعيار الدلالي للتركيب أي اهتمام .

- النحو العربي يشكل نظرية لغوية ؛ لأنه قائم على عناصر الإحاطة والشمول في وضع المبادئ لاستقامة خط سلامة المبنى .

- أصول الصناعة النحوية عملية تفسيرية للأحكام التركيبية المستعملة ولذلك اقتضت الشمول ، والموافقة لما استقام نظمه من الكلام وعدم اشتمال الأصل لعناصر تحقيق سلامة المبنى المؤدية لصحة سلامة المعنى يحقق عجزه ، والأخذ به ضرب من المغالطة والهذيان .

- فكرة التبويب النحوي موفقة بين اللفظ والمعنى حيث أقامت التفريق بين الفاعل ونائب الفاعل على أساس التغاير .

والعلاقة بين المرفوعات أن المركب الفعلي يشترك فيه المتكلم والمخاطب في معرفة الحكم ويفترقان في معرفة المحكوم له حيث يختص بها المتكلم . فإذا أفيد بها المخاطب اشتركا في الفائدة والمركب الاسمي يشترك فيه المتكلم والمخاطب في معرفة طرف الإسناد الأول ، ويجهل المخاطب الحكم ، وبإفادة المتكلم عن المحكوم عليه تتم الفائدة بينهما .

- جاءت اللغة معربة بحركات تحدد موقع الكلمة الملائم للمعنى الذي أوردوها فيه ، فلم تُخصص حركات للمعاني وتجرد أخرى عنها .

- تغير الأواخر لا يرجع للقوة والضعف ، وإنما لاختلاف جهات الكلام ومواقعه عن تأمل .

- تحديد الباب النحوي للمنصوبات متوقف على تحديد المعنى للبعد عن الخلط بين المنصوبات مع تحقق ظاهرة التلازم بين علامة الرفع وعلامة النصب .

- المنصوبات نتيجة ناشئة عن الإسناد ، ولكن محاولات التجديد قطعت الصلة بين الظواهر الإعرابية ، وتعاملت مع التراكيب على أنها قوالب لفظية .

- سعى المجددون إلى إلغاء التفصيلات في أبواب المنصوبات ولم يتنبهوا أن لكل منصوب معنى يختلف عن الآخر وفق ما يفرضه التركيب ، وعدم الربط بين الوظيفة والمعنى يُعد بتراً للفكرة التي يحتويها التركيب .

- العلاقة بين المرفوعات والمنصوبات علاقة ترابطية ، وعلاقة ترتيب فلابد أن تكون الفتحة علامة إعراب ، وهي الأصل الثاني من أصول ما استقام نظمه ، وهي ذات وظيفة ومعنى .

- للنظم السليم مركزية تتولد عنها الحالات الإعرابية وهي الإسناد ترتبط به المنصوبات والمجرورات .

- الحركة الإعرابية معهود ذهني ، والمعهود الذهني يكون باعتبار الوجود ، فالفروق الواضحة بين أبواب النحو التفصيلية نقض لأصول التجديد ، ولاسيما المنصوبات .

- الاكتفاء بإطلاق حكم مجرد من الضوابط يؤدي خللاً في مجريات النظام اللغوي .

- الحركة الإعرابية شكل يستدعي مضموناً ، وقد يظهر المعنى باقتران الشكل أو الموقعية ؛ لأن لكل وظيفة نحوية شكلاً يتحدد من خلال التركيب موقعها ، وعن طريق الشكل يُتوصل إلى معنى لمعنى التركيب ولاستقامته لابد من موافقته للمعنى ولا يكون ذلك إلا بمراعاة أصول الصناعة .

- الشكل دال والمعنى مدلول والارتباط بينهما شرطه صحة التركيب ولا يستقيم أن تكتفي بتخريج كل منصوب على أنه خارج عن دائرة الإسناد والإضافة ؛ لأنها لا تكشف عن معنى يترتب عليه الحكم وهذا يوضح فساد أصل أن الفتحة ليست بعلم إعراب .

- لكل حركة إعرابية دلالة خاصة في توجيه معاني التراكيب ، ولذلك لا تكون العلامات وفقاً لاعتباطية المتكلم أو من يفرض استعمالاً لغوياً معيناً بل هي موزعة لما يقتضيه التركيب اللغوي .

- أصول التجديد تهتم باللفظ دون المعنى ، وتخوض في ضرب من التعميم لا يكشف عن المعاني التي تؤديها الوظائف النحوية .

- النظريات الافتراضية أرادت أن تتخلص من المعطيات التقليدية للغة فاضطرها الأمر إلى تحليل اللغة إلى عناصرها الأولية كما يحلل الكيمياء مادة ما .

- الألسنية العربية أرادت قسر العربية على تحليل شكلي لا يتوافق مع معطياتها التركيبية حين رأت أن تلك النظريات عوض عمّا ارتضاه علماء العربية للعربية في تفسير تراكيبها .

- الجملة العربية تسير وفق قطبين متجاذبين في ظاهرة تلازمية بين اللفظ والمعنى ، ولا تخضع لما أسقط عليها وكان خارجاً عن طبيعتها ، ولذلك جاء نظامها مستنتجاً من صميم المستعمل منها فلم يقف وصفها عند الأبعاد الشكلية لتراكيبها بل ضم إلى ذلك ما دق من أسرارها بخلاف التحليل الشكلي المستمد عناصره الأولى من الحس والتجربة والوقوف عند الوصف البنياني .

- توزيع التركيب إلى مؤلفات كلامية قاصر عن تفسير ما اشتمل عليه التركيب من وظائف كاشفة للمعنى ، وخارج عمّا ارتضته طبيعة اللغة نظاماً لها.

- هيكلية النحو العربي وليدة تفكير عقلي مطعم من الاستعمال مبرأ من الافتراض حيث تكونت تلك الهيكلية بناء على استنتاج دقيق من واقع اللغة ، وكانت فكرة التصنيف على غاية من الدقة حين بدأوا بالعناصر التي منها تتكون التراكيب ثم بيان مجاري أواخر الكلم .

- اللغة مرتبطة بالعقل الجمعي للأمة وأي افتراض خارج عن طبيعتها ومحاولة قسرها عليه يُعد إتهاماً لعقل الأمة في تكوينه لنظام ارتضاه .

- اكتفى الألسنيون ببيان أن الجملة تمر ببنيتين هما : العميقة والسطحية وفق المكون التوليدي والتحويلي ، اختلاف في البنية والمعنى واحد ، وتجاهلوا أن كل جملة في العربية مرتبطة بمعنى خاص بها ، وفي ضوئه تتحدد وظائف كلماتها ، ولذلك تجد وراء كل تركيب مغزىً يقصده المتكلم .

- التحليل الشكلي (التوليدي والتحويلي) محض افتراض عقلي غير مطعم بالاستعمال ، وقلة المكونات يرجع للمستَعْمَل من اللغة ففي ضوء الاستعمال وما استقر في نصوص الأمة تستنبط القوانين اللازمة لتفسيره .

- القيود الألسنية نظرية تجريبية ترفض قضايا النحو التفسيرية .

- أراد الألسنيون أن ينقضوا بناء نظام اللغة العربية ويعيدوا تصميمه وفق افتراضات عقلية مسقطة على الاستعمال خارجة عن جنسه ، فجاءت الدعوات الصارخة على التقسيم الثنائي للجملة العربية والمطالبة بالنمط الأحادي .

- تحديد الوظائف النحوية في نمطية (ف ، فا ، مف ، ص) والوظائف التداولية مرفوض جملة وتفصيلاً ، لأن تحديد وظائف اللغة مرتبط بما ترمي إليه من معان ، أما النمطية والتداولية والأدوار الدلالية فتتعامل مع اللغة وكأنها عناصر كيميائية .

- دراسة الألسنية الحديثة أفقية مجردة من الدراسة الرأسية والاستعمال اللغوي خاضع للنوعين ؛ لأنه لا يغني أحدهما عن الآخر .

- الالتزام بالشكل ورفض الاعتماد على المعنى سيُحدث خللاً في ناموس نظام العربية .

- استطاع النحو العربي أن يوفق في تفسير اللغة بين الوظيفة والمعنى ، وهذا ما لا تستطيعه الأدوار الدلالية والوظيفية لأنها تعتمد على تراكيب خاصة تفسر في حدود العرف الاجتماعي للاستخدام .

- اختصار الوظائف النحوية يؤدي إلى اختصار الاستعمال اللغوي وهذا يؤدي إلى تحديد اللامتناهي في أقل قدر من المتناهي ، وذلك ينوء بالاستعمال المؤدي لما في ذهن المستعمل من أفكار .

- الوظائف التداولية غير صالحة للتطبيق على اللغة العربية .

- فرضية التركيب الأساسي مرفوضة جملة وتفصيلاً لأنها خارجة عن طبيعة العربية وينقصها الشمول لتفسير ظواهر العربية كلها .

- المنهج الوصفي قطع الصلة بين اللغة الموصوفة والقواعد التقليدية ، ويعرض الثابت للمتغير ؛ لأنه ارتضى لنفسه أن يقوم على التحول وتوجيه النقد للعقل الموروث .

- الدعوة إلى بناء أنحاء اللغة العربية في العصر الحديث يراد من خلالها التوصل إلى تعددية الفكر وهدم مكونات الماضي ثم تكلف مثلها في المستقبل ، وفصل لقواعد اللغة عن تاريخها .

- كان الغرض من معالجة الوصفيين لوظائف النحو هو إلغاء القضايا التفسيرية التي أقام عليها النحو مرتكزاته فهي آراء وصفية مادية تجريبية تقوم على الملاحظة دون غيرها ، وهم يريدون أن يتوصلوا إلى إنكار القضايا الكلية في النحو ، وبالتالي ما يبنى عليها من تفصيلات .

- إخفاق المنهج الوصفي الحديث في مجاليه المادي والتحليلي في الوصول للفكرة الأساسية من تراكيب اللغة ، وتحقق إخفاق الجانبين في بُعدهما عن استنتاج الأحكام من الواقع اللغوي .

- الوقوف عند ارتباط معنى المؤلف بمعاني عناصره يلغي أثر اللفظ في التركيب ، وبالتالي إلغاء الوظائف النحوية المترتبة على ذلك الأثر اللفظي .

- القواعد الألسنية محدودة التطبيق ، شواهدها مقتطعة سطحية ليست مرتبطة بأي حالة معرفية فاصطدمت بكثير من الواقع اللغوي .

- سبب الفرق بين أنظمة اللغات هو الاستقرار الفكري من عدمه ، والفكر الغربي غير مستقر ، وبالتالي فقوانين اللغة غير مستقرة . أما الفكر الشرقي الإسلامي فهو مستقر ثابت ، وبالتالي فاللغة العربية مستقرة في نظامها متغيرة في دلالاتها .

- آراء الألسنيين تعاملت مع الجملة العربية بوجهات نظر مختلفة فهي إما أن تسير في المسار نفسه الذي تسير عليه العلوم الطبيعية وتكون أشبه بمعادلات رياضية أو عناصر كيميائية في مبدأ التحويل بالنقل أو تكون

مراعاة لناحية شكلية ، ولذا خرجت بالجملة العربية من وجهتها المقصودة ، ومرد ذلك عدم التوفيق بين مكونات المعنى المقصود من التركيب وهي البنية الشكلية والوظائف النحوية والمعنى .

- الوحدات الشكلية المكون منها التركيب قائمة على التغاير ويتم انسجامها عن طريق الوظائف النحوية حيث إن كل مفردة في التركيب تمثل باباً نحوياً ، ويضمن المعنى في حالة تغير الأصول الإطار الشكلي فكل تغيير في الشكل يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني .

- تباينت آراء المجددين واتحد الهدف ، وهو الوصف المادي وإلغاء نظرية العامل وفكرة الإسناد والتحليلات الموصلة إلى السر في ظهور الحركة على عناصر التركيب .

- تصنيف النحو عند المحدثين على منهج التفكيك وإعادة البناء وطريقهم تقويض ما بناه القدماء ثم يقيمون على أنقاضه بناءً حديثاً خارجاً عن طبيعة اللغة .

المقترحات :

أن توجه البحوث العلمية إلى مخرجات عصر النهضة الحديث في شتى فروع المعرفة ، وفي اتجاهاته التي سار عليها ، ومحاولة دراسة وتقويم المنتجات الثقافية ، وكشف الإسقاطات الفكرية التي سلطت على منطلقات الثقافة العربية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين .

الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعات

١ - أئمة النجاة ، د/ محمد محمود غالي - ط / الثانية - دار النشر للجامعات - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٢ - أبو علي الفارسي ، د/ عبد الفتاح شلبي - دار المطبوعات الحديثة - ط / الثالثة - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٣ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، د/ محمد إبراهيم البنا - ط / دار البيان العربي - جدة - الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤ - الاتجاهات الحديثة في النحو - لمفتشي اللغة العربية - ط / دار المعارف بمصر - ١٩٥٧ م .

٥ - الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، د/ محمد محمد حسين - ط / دار الرسالة - مكة - التاسعة - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٦ - الأحرفية أو القواعد الجديدة في العربية ، ليوسف السودا - بيروت - ١٩٥٩ م .

٧ - إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى - ط / الثانية - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م - القاهرة .

٨ - اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف ، لناصر الفهد - ط / أضواء السلف - الأولى - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٩ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تح د/ رجب عثمان محمد - مراجعة د / رمضان عبد التواب - نشر / الخانجي بالقاهرة - الأولى - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٠ - الإرشاد إلى علم الإعراب ، للإمام شمس الدين القرشي الكيشي، تح / د. عبد الله علي البركاتي وآخرين - ط / جامعة أم القرى - الأولى- ١٤١٠هـ .

١١ - أزمة الفكر العربي المعاصر ، د. علي بو محلم - ط / المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت - الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٢ - الأساس المعرفي للغويات العربية ، د. عبد الرحمن بودرع - منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب بتطوان - ط / الأولى - ٢٠٠٠ م .

١٣ - الاستغناء في الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي - تح / محمد عبد القادر عطا - ط / دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٤ - أسرار البلاغة في علم البيان ، للإمام عبد القاهر الجرجاني - ط / دار المعرفة - بيروت - دون تاريخ .

١٥ - أسرار العربية ، لأبي بركات الأنباري - تح / محمد بهجت البيطار - دون تاريخ .

١٦ - أسس علم اللغة ، لماريوباي - ترجمة د / أحمد مختار عمر - ط / عالم الكتب - القاهرة - الثانية - ١٩٨٣ م .

١٧ - أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، العقاد - ط / دار المعارف بمصر - الثالثة .

١٨ - الأصول في النحو ، لابن السراج - تح / د. عبد الحسين الفتلي - ط / مؤسسة الرسالة - الثالثة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٩ - أصول النحو العربي ، د. محمد عيد - ط / عالم الكتب القاهرة - الرابعة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

٢٠ - إعجاز القرآن ، للباقلاني ، تح / السيد أحمد صقر ط / الثالثة دار المعارف بمصر ، ط / الثالثة .

٢١ - الإعراب سمة العربية الفصحى ، د/ محمد البنا - ط / دار الإصلاح - دون تاريخ .

٢٢ - الأعمال القومية لساطع الحصرى :

أ - أحاديث في التربية والاجتماع (طبعة خاصة ١٩٨٤م) .

ب- آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القسم الأول طبعة خاصة ١٩٨٥م) .

جـ - ثقافتنا في جامعة الدول العربية (القسم الثالث طبعة خاصة - ١٩٨٥م) .

د - محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القسم الأول طبعة خاصة - ١٩٨٥م) .

٢٣ - الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ، د. ميشال زكريا - ط/ المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت - الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٤ - الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ، د. ميشال زكريا - ط/ المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت - الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٥ - أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي الحسني العلوي ، تح د. محمود الطناحي نشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة - الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٦ - إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٢٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري - ت/ محمد محيي الدين - المكتبة العصرية - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٨ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري - تأليف / محمد محيي الدين - ط/ شركة أبناء شريف - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٩ - الإيضاح في شرح الاقتراح ، د. محمود فجال - ط/ دار القلم - دمشق - الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٣٠ - الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب النحوي ، تح / د. موسى العليلي - ط/ العاني - بغداد - دون تاريخ .

٣١ - الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي - تح / مازن المبارك - ط/ دار النفائس - بيروت - الرابعة - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٢ - البرهان في علوم القرآن ، للزركشي - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/ دار المعرفة - بيروت - دون تاريخ .

٣٣ - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع الأشبيلي - تح / د. عياد الثبيتي - ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت - الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٤ - البنيوية في اللسانيات ، د. محمد الحناش - ط/ دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء - دون تاريخ .

٣٥ - تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة - شرح ونشر السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان - ط/ الثالثة - ١٤٠١ هـ .

٣٦ - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، د. محمد المختار - نشر/ دار التقريب - ط/ الأولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

٣٧ - التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، لمصطفى خالدي ، وعمر فروخ ، ط/ المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٨٦ م .

٣٨ - التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد الصيمري - تح / د. فتحي أحمد مصطفى - ط/ دار الفكر - دمشق - الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٣٩ - تجديد النحو ، د/ شوقي ضيف - ط/ دار المعارف - القاهرة - دون تاريخ .

٤٠ - تحرير النحو العربي ، لإبراهيم مصطفى وآخرين - ط/ دار المعارف بمصر - دون تاريخ .

٤١ - التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري - تح / د. عبد الفتاح إبراهيم - ط/ الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٤٢ - تطور الدرس النحوي ، د/ حسن عون - منشورات معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية - دون تاريخ .

٤٣ - التعليم نفسياً وتربوياً ، د. محمد خير عرقسوسي وآخرين - ط/ دار اللواء - الرياض - الأولى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٤٤ - تعليم المتعلم طريق التعليم ، لبرهان الدين الزرنوجي - تح / مصطفى عاشور ، ط/ مكتبة القرآن - القاهرة - دون تاريخ .

٤٥ - التفكيكية دراسة نقدية ، لبير ف. زيما - تعريب / أسامة الحاج - ط/ المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت - الأولى - ١٤١٧هـ- ١٩٩٦ م .

٤٦ - تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (وقائع ندوة نظمتها الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١٩٨٧ م بالرباط وطبعتها دار الغرب الإسلامي في بيروت ١٩٩١ م - الأولى) .

٤٧ - تكوين النهضة العربية ، لمحمد كامل الخطيب - ط/ اليازجي - دمشق - ٢٠٠١ م .

٤٨ - تلقيح الألباب في عوامل الإعراب ، لأبي بكر الشنتريني - تح/ د. معيض العوني - ط/ دار المدني - جدة - الأولى - ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

٤٩ - الجمل ، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني - ت/ ٤٧١ ، تح/ علي حيدر - دمشق ١٣٩٢ هـ .

٥٠ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، للشيخ محمد علي الصبان - ضبط / إبراهيم شمس الدين - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٥١ - حصوننا مهددة من داخلها ، د. محمد محمد حسين - ط/ دار الرسالة - الثانية عشرة - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

٥٢ - الخصائص ، لابن جني - تح/ محمد علي النجار - نشر / دار الكتاب العربي - بيروت - دون تاريخ .

٥٣ - دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، د/ صلاح الدين حسنين - ط/ دار العلوم - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

٥٤ - دراسات في الفرق ، الشيعة ، النصيرية ، الباطنية ، الصوفية ، الخوارج ، د. صابر طعيمة - مكتبة المعارف - الرياض - دون تاريخ .

٥٥ - دراسات في الفكر العربي الحديث ، للحبيب الجنحاني - ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت - الأولى ١٩٩٠ م .

٥٦ - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، د/ أحمد المتوكل - دار الثقافة - الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٥٧ - دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، د. صاحب أبو جناح - ط/ دار الفكر - الأردن - عمان - الأولى - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٥٨ - دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب - نشر / الأنجلو المصرية - ١٩٥٧ م .

٥٩ - دروس في المذاهب النحوية ، د. عبده الراجحي - ط/ دار النهضة العربية - بيروت - الثانية - ١٩٨٨ م .

٦٠ - دفاع عن ثقافتنا ، لجمال سلطان - نشر / دار الوطن - الرياض - الأولى - ١٤١٢ هـ .

٦١ - دلائل الإعجاز في علم المعاني ، للإمام عبد القاهر الجرجاني - ط/ دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٦٢ - دلالات التراكيب ، د. محمد أبو موسى - نشر / مكتبة وهبة - الثانية - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٦٣ - ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ، ط/ دار المعرفة - بيروت - لبنان - دون تاريخ .

٦٤ - الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي - تح/ د. شوقي ضيف - ط/ دار المعارف - الثالثة .

٦٥ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد ، للعيني ، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي .

٦٦ - شرح التسهيل ، لابن مالك - تح/ د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون - ط/ هجر - الأولى - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٦٧ - شرح شذور الذهب ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - دون تاريخ .

٦٨ - شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، للسيوطي - طبعة / مصطفى البابي الحلبي - ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

٦٩ - شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية ، للشيخ / عبد الله الفاكهي - مطبعة / مصطفى البابي الحلبي بمصر - ١٣٤٢ هـ .

٧٠ - شرح الكافية الشافية ، تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث ، ط/ الأولى ١٤٠٢ هـ .

٧١ - شرح المفصل ، لابن يعيش - ط/ عالم الكتب - بيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة - دون تاريخ - ط/ الأولى الكويت ١٩٧٦ م .

٧٢ - شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للأستاذ أبي علي الأزدي الشلوبين - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٧٣ - شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تح/ خالد عبد الكريم .

٧٤ - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية ، لأبي الربيع نجم الدين الطوفي - تح/ د. محمد الفاضل - نشر / مكتبة العبيكان - الأولى - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

٧٥ - الصاحبي ، لابن فارس - تح/ السيد صقر - مطبعة / عيسى البابي الحلبي بالقاهرة - دون تاريخ .

٧٦ - طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين ، د. يعقوب الباحسين - مكتبة الرشد - الرياض - الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٧٧ - طه حسين العقل والدين ، د. عبد الرزاق عيد - مركز الإنماء الحضاري - حلب - الأولى ١٩٩٥ م .

٧٨ - العربية والفكر النحوي ، د. ممدوح عبد الرحمن - ط/ دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٩ م .

٧٩ - عصر النهضة بين الحقيقة والوهم ، لمفيدة محمد إبراهيم - مطبعة أمجد لاوي - عمان - الأردن - الأولى - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٨٠ - العقلانية ، لجون كوتنغهام - ترجمة / محمود الهاشمي - مركز الإنماء الحضاري - حلب - الأولى - ١٩٩٧ م .

٨١ - العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب ، لرون هاليبر - ترجمة / جمال شحيد - ط/ الأهالي - سوريا - دمشق - الأولى - ٢٠٠١ م .

٨٢ - علل النحو ، لأبي الحسن الوراق - تح/ د. محمود الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - الأولى - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٨٣ - علم اللغة العام ، دي سوسير - ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز - راجع النص د. مالك المطلبي - ط/ ١٩٨٨ م .

٨٤ - الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٨٥ - فلسفة التنوير بين المشروع الإسلامي والمشروع التغريبي ، د. محمد السيد الجليند - ط/ دار قباء - ١٩٩٩ م .

٨٦ - الفلسفة الحديثة من القرن ١٧ حتى القرن ٢٠ ، د/ علي عبد المعطي ، نشر / منشأة المعارف بالاسكندرية - ط/ ٢٠٠١م .

٨٧ - في الأدب الجاهلي ، د/ طه حسين - ط/ دار المعارف - السادسة عشرة .

٨٨ - في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، تأليف عبد الوارث مبروك سعيد - دار القلم - الكويت ، ط/ ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

٨٩ - في الشعر الجاهلي ، د/ طه حسين - ط/ دار المعارف - تونس - نسخة مصور عن طبعة دار الكتب المصرية .

٩٠ - في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ، د/ أنيس فريحة - ط/ دار النهار - بيروت - ١٩٨٠ م .

٩١ - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث - د/ مهدي المخزومي - ط/ مصطفى البابي الحلبي بمصر - الأولى - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٩٢ - في النحو العربي نقد وتوجيه ، د/ مهدي المخزومي - ط/ دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٣ - في نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمايره - ط/ عالم المعرفة - جده - الأولى - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٩٤ - في النقد الحديث ، دراسة في مذاهب نقدية حديثة وأصولها الفكرية - د. نصرت عبد الرحمن - مكتبة الأقصى - عمان - الأردن ١٩٧٩ م .

٩٥ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام - ط/ المكتبة العصرية - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٩٦ - قواعد تحويلية للغة العربية ، د/ محمد علي الخولي - نشر / دار المريخ - الرياض - الأولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م .

٩٧ - القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ، د/ غريب نافع - نشر / مكتبة الأزهر - دون تاريخ .

٩٨ - الكافية في النحو ، لابن الحاجب - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

٩٩ - كتاب الحروف ، لأبي نصر الفارابي - تح/ محسن مهدي - ط/ دار المشرق - بيروت - دون تاريخ .

١٠٠ - الكتاب ، لسيبويه - تح/ عبد السلام هارون - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٠١ - الكشاف ، للزمخشري - رتبه / محمد عبد السلام شاهين - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

١٠٢ - كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، د. حسن ظاظا - ط/ دار النهضة العربية - ١٩٧٦ م .

١٠٣ - الكلمة دراسة لغوية معجمية ، د/ حلمي خليل - ط/ دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٨ م .

١٠٤ - اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري - تح/ غازي طليمات ، ط/ دار الفكر المعاصر - بيروت - دار الفكر - دمشق - الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

١٠٥ - لسان عربي ونظام نحوي ، د/ ممدوح عبد الرحمن - ط/ دار المعرفة الجامعية - ١٩٩٩ م .

١٠٦ - اللسانيات واللغة العربية ، د/ عبد القادر الفهري - منشورات عويدات - بيروت - الأولى - ١٩٨٦ م .

١٠٧ - اللسانية التوليدية والتحويلية ، د/ عادل فاخوري - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الأولى .

١٠٨ - اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية ، للشيخ عبد الرحمن المعلمي - تح/ أسامة الحازمي - دار عالم الفوائد - الأولى - ١٤٢١ هـ .

١٠٩ - اللغة بين القومية والعالمية ، د. إبراهيم أنيس - ط/ دار المعارف بمصر .

١١٠ - اللغة معناها ومبناها ، د. تمام حسان - ط/ عالم الكتب - الثالثة - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١١١ - اللغة والتطور ، د. عبد الرحمن أيوب - مطبعة الكيلاني - ١٩٦٩ م .

١١٢ - اللغة والنحو بين القديم والحديث ، لعباس حسن - ط/ دار المعارف بمصر - الثانية .

١١٣ - لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري - تح/ د. عطية عامر - دون تاريخ .

١١٤ - اللمع في العربية ، لابن جني - تح/ د. حسين شرف - نشر / عالم الكتب - الأولى - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١١٥ - مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة ، د. ميشال زكريا - ط/ المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت - الثانية - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٦ - مجالس العلماء ، للزجاجي - تح/ عبد السلام هارون - نشر / مكتبة الخانجي - ط/ الثانية - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١١٧ - مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، لأحمد بن علي الفاكهي - ط/ عيسى البابي الحلبي بمصر - الثانية - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .

١١٨ - مدارس اللسانيات ، التسابق والتطور ، لجفري سامسون - ترجمة / د. محمد زياد كبة - مطابع جامعة الملك سعود - السعودية - ١٤١٧ هـ .

١١٩ - مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد علي الخولي - ط/ دار الفلاح - الأردن - الأولى - ١٩٩٣ م .

١٢٠ - المذاهب الفلسفية العظمى في العصور الحديثة ، د. محمد غلاب - ط/ دار إحياء الكتب العربية - ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

١٢١ - مستقبل الثقافة في مصر ، د/ طه حسين - ط/ دار المعارف - الثانية .

١٢٢ - معاني القرآن ، للفراء - تح/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين - دون تاريخ .

١٢٣ - المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، د/ عبد العزيز أبو عبد الله - منشورات / الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع - طرابلس - الأولى - ١٣٩١ هـ - ١٩٨٢ م .

١٢٤ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - تح/ محمد محيي الدين ط/ المكتبة العصرية - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٢٥ - مفتاح العلوم ، للسكاكي - منشورات / المكتبة العلمية الجديدة - بيروت - دون تاريخ .

١٢٦ - المفتاح لتعريب النحو ، لمحمد الكسار - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

١٢٧ - مقالات في الأدب واللغة ، د. محمد محمد حسين - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

١٢٨ - المقتضب ، للمبرد - تح/ محمد عبد الخالق عضيمة - ط/ عالم الكتب - بيروت - دون تاريخ .

١٢٩ - مقدمة في النحو ، للشيخ / محمد الصقلي المعروف بالذكي - تح/ د. محسن العميري - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٣٠ - من أسرار العربية ، د/ إبراهيم أنيس - ط/ الأنجلو المصرية - السابعة - ١٩٩٤ م .

١٣١ - مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، لويس كوهين - لورانس مانيون - ترجمة / د. كوثر كوجك - د/ وليم عبيد - ط/ الدار العربية للنشر والتوزيع - الأولى - ١٩٩٠ م .

١٣٢ - مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان - ط/ دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .

١٣٣ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، لأمين الخولي - ط/ دار المعرفة - الأولى - ١٩٦١ م .

١٣٤ - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، د/ مانع الجهني - ط/ دار الندوة العالمية - الرابعة .

١٣٥ - نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو ، للشيخ / مصطفى حمزة الأطه وي - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - الأولى - ١٩٩٢ م .

١٣٦ - نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي - ط/ دار الرياض - تح / د. محمد البنا - دون تاريخ .

١٣٧ - نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، د. أحمد الجواري - ط/ المجمع العلمي العراقي - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٣٨ - النحو الجديد ، لعبد المتعال الصعيدي - نشر / دار الفكر العربي - دون تاريخ .

١٣٩ - النحو العربي نقد وبناء ، د. إبراهيم السامرائي - ط/ دار الصادق - دون تاريخ .

١٤٠ - نحو عربية ميسرة ، د. أنيس فريحة - ط/ دار الثقافة - بيروت - دون تاريخ .

١٤١ - نحو الفعل ، لأحمد الجواري - ط/ المجمع العلمي العراقي - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

١٤٢ - النحو في إطاره الصحيح ، ليوسف الحمادي - ط/ دار مصر للطباعة - دون تاريخ .

١٤٣ - نحو المعاني ، د. أحمد الجواري - ط/ المجمع العلمي العراقي - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٤٤ - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، بقلم محمد أحمد عرفة .

١٤٥ - نظرات في التراث اللغوي العربي ، د. عبد القادر المهيري - ط/ دار الغرب الإسلامي - الأولى - ١٩٩٣ م .

١٤٦ - نظريات في اللغة ، لأنيس فريحة ط/ دار الكتاب اللبناني - بيروت - الثانية - ١٩٨١ م .

١٤٧ - نظرية النحو القرآني (نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية) ، د. أحمد مكي الأنصاري - ط/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - الأولى - ١٤٠٥ هـ .

١٤٨ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تأليف الإمام فخر الدين الرازي - تح/ د. بكر شيخ أمين - دار العلم للملايين ، ط/ الأولى .

١٤٩ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي - تح/ الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٧ هـ .

١٥٠ - الوظائف التداولية في اللغة العربية ، د. أحمد المتوكل - منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ثانياً : المخطوطات

- أسس علم اللغة العام وتطبيقاته على اللغة العربية ، د. سليمان العايد

- محاضرات ألقيت في نادي مكة الثقافي الأدبي في ٢٤ / ٢ / ١٤٢٣ هـ .

- دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي ، د. خليل عمايرة - محاضرة ألقيت في النادي الأدبي في جدة .

ثالثاً : الدوريات

- أسلوب جديد في حرب الإسلام ، لجمعان الزهراني (دعوة الحق ، سلسلة شهرية تصدر عن إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة) .

- الألسنية الحديثة واللغة العربية ، دراسة تحليلية تطبيقية لنظرية الحكم النحوي والربط على اللغة العربية ، د. محيي الدين حميدي (كتاب الرياض - العدد ٤٠ - إبريل ١٩٩٧ م - يصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية) .

- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - المجلد الثاني والثلاثون - الجزء الأول - كانون الثاني ١٩٥٧ م - جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ .

- مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة - الجزء الحادي عشر - ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - ١٩٥٩ م .

- مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة - الجزء السابع والعشرون - ذو الحجة ١٣٩٠ هـ - فبراير ١٩٧١ م .

- مخطط الانحدار وإعادة البناء ، د. خالص حلبي - (كتاب الرياض - العدد ٣٣ - ٣٤ سبتمبر - اكتوبر ١٩٩٦) .

- نحاة الأندلس وتيسير الدرس النحوي ، د. عياد عيد الثبيتي (المحاضرات - كتاب النادي الأدبي الثقافي بجدة - المجلد الحادي عشر - ١ / ٣ / ١٤١٣ هـ - ٢٩ / ٨ / ١٩٩٢ م) .

- النظرية الاجتماعية من يارسونز إلى هايرماس ، تأليف : إيان كريت - ترجمة د. محمد حسين غلوم - عالم المعرفة عدد ٢٤٤ - إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت .

الرسائل الجامعية :

- أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية) ، رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة / خلود صالح عثمان - مخطوط في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى - ١٤٢٢ هـ .

- القضايا الخاصة بتيسير النحو وتجديده في مصر في القرن العشرين ، رسالة دكتوراه مقدمة من مصطفى زكي حسن التوني - جامعة عين شمس - كلية الآداب - قسم اللغة العربية - ١٩٨٣ م .

- محاولات التجديد في النحو : اتجاهات ، وتفسيراً ، ونتائج ، رسالة ماجستير مقدمة من / يوسف محمود محمد يونس شاهين - جامعة اليرموك ، عام ١٩٨٩ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
التمهيد	١
الفصل الأول : الاتجاه الإحيائي	٢٣
أهم أعلامه	٢٤
الهدف من التجديد	٣١
النحو معنى ووظيفة	٣٤
الحركة الإعرابية والمعنى	٣٧
المرفوعات	٣٩
التبويب	٤٧
المبتدأ	٥٠
الحالة الإعرابية	٥١
الخبر	٥٢
اتحاد الوظيفة واختلاف الحركة	٥٤
تركيب الجملة الاسمية	٥٥
ظاهرة الحذف في التركيب الاسمي	٦٢
التركيب الاسمي والعوارض بين القديم والجديد	٧٢
تجميع حيث ينبغي التفريق	٨٢
دور الأفعال الناسخة في التركيب من حيث الوظيفة	٨٢
أثرها في معنى التركيب	٨٣
تحليل التوجيهات التجديدية	٨٦
ظن وأخواتها	٨٩

الموضوع	الصفحة
تحديد الأطر التجديدية في المنصوبين بعد أفعال القلوب	٩١
النوع الثاني من العوارض : الحروف	٩٥
أصول التجديد وواقع الاستعمال اللغوي	٩٧
العارض الحرفي : فائدته ووظيفته	٩٩
سبب إعمال الحروف الناسخة	١٠٠
فائدة اتصالها بالجملة الاسمية	١٠٠
« لا » النافية للجنس	١٠١
تفسير وتعليل لواقع الاستعمال	١٠٦
حذف الخبر	١٠٨
التركيب الفعلي	١١٠
مخالفة الأصول الإحيائية لأصول الصناعة النحوية	١١٧
مكونات التركيب الفعلي	١٢٠
الحركة الإعرابية والمعنى	١٢١
رافع الفاعل	١٢٣
نائب الفاعل	١٢٦
افتراضات أصول التجديد لنائب الفاعل	١٣٠
العلاقة بين المرفوعات	١٣٣
المنصوبات	١٣٦
مقدمة	١٣٦
وظائف الأسماء في العربية	١٣٧
الفتحة علامة إعراب	١٣٨
موقف التجديد الإحيائي من ظاهرة النصب	١٤٣

الموضوع	الصفحة
استقامة التراكيب	١٤٧
الترابط بين الضمة والفتحة	١٤٧
الفروق الواضحة بين ما علامة إعرابه الفتحة أو ما ينوب عنها	١٥١
ما يترتب على حتمية التفصيل في المنصوبات	١٦٤
وجود ارتباط بين المنصوبات	١٦٦
العلامة بين الشكل والمعنى والموقع	١٦٧
توجيه الحركة الإعرابية اقتضاء للمعنى	١٧٤
الحركات الإعرابية دوال وتوسعة	١٧٧
الترك مع وجود المقتضي	١٨١
المجرورات	١٨٦
مقدمة	١٨٦
تقسيم الظاهرة النحوية	١٩١
وظيفة الجر	١٩١
الأبعاد الدلالية للاسم المجرور	١٩٣
من حيث اللفظ والمعنى	١٩٣
من حيث اللفظ لا المعنى	١٩٥
من حيث الموقع لا المعنى	١٩٧
من حيث المعنى لا اللفظ	١٩٨
من حيث الحكم لا اللفظ	١٩٩
العلاقة بين الكسرة والضمة والفتحة	٢٠١

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : الاتجاه الألسني والرفض لمعطيات النحو العربي	٢٠٣
مقدمة	٢٠٤
التحليل الشكلي	٢٠٨
مبادئ التحليل الشكلي	٢٠٩
وسيلة الربط بين المكونات	٢٢٠
الرتبة والبنية الأساسية	٢٢٢
تغيرات الرتبة	٢٢٣
قيد التوازن	٢٢٤
دور الحركة الإعرابية	٢٢٤
البديل عن الإعراب	٢٢٦
ماهية الحركات الإعرابية	٢٢٧
الشكل والمضمون	٢٣٠
الدقة في التصنيف النحوي	٢٣٣
الهدف من إيجاد التحليل الشكلي (التوليدي والتحويلي)	٢٣٦
مبدأ الكتلة اللغوية	٢٣٧
خطورة السمات الذاتية	٢٣٨
عيوب قيود سلامة البناء	٢٤٠
الوظائف النحوية : النمط الأحادي	٢٤٢
تحديد الوظائف	٢٤٤
الوظائف النحوية	٢٤٥
تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة	٢٤٦
فرضية التركيب الأساسي	٢٤٧

الموضوع	الصفحة
التركيب الأساسي المختار	٢٤٨
نظرية الحكم النحوي والربط	٢٤٨
الافتراض الرابطي	٢٥٠
التراكيب القواعدية	٢٥١
القوانين التحويلية	٢٥١
تحديد الحالات الإعرابية	٢٥٢
الجملة الاسمية في ضوء الحكم النحوي	٢٥٤
تفسير التقديم والتأخير	٢٥٦
وظائف تلايس المبتدأ	٢٥٦
التمايز بين المبتدأ والمحور	٢٥٧
الفرق بين المبتدأ والذيل	٢٥٨
الفرق بين المبتدأ والبؤرة	٢٥٨
النتائج الهامة	٢٥٩
خصوصية نظام العربية	٢٥٩
إلغاء التقسيم الثنائي	٢٦٠
حتمية الثنائية في الجملة العربية	٢٦٣
المنصوبات	٢٦٦
تلازم الشكل والمضمون	٢٦٧
التوافق بين المحمول وموضوعاته	٢٨٢
اختصار الوظائف	٢٩٢
خطورة الوظائف التداولية	٢٩٣
الوظيفة النحوية وارتباطها بالمعنى	٢٩٧

الموضوع	الصفحة
تناقض الوظيفة مع المعنى	٢٩٨
مجمل القول	٣٠٧
تطبيق فرضية التركيب الأساسي والرد عليها	٣١٠
القانون الفلموري	٣١٤
المنهج الوصفي	٣٢١
مجالات المنهج الوصفي التجريبي (المادي)	٣٢٥
خطورة الدعوة	٣٢٨
دراسة اللغة في ضوء هذا المنهج	٣٣٠
تكوين النظام النحوي	٣٣٢
التفريق بين الوظائف النحوية في ضوء المنهج الوصفي	٣٣٤
الأساس الثاني من أسس المنهج الوصفي (العقلانية التحليلية)	٣٤٢
دور القواعد التوليدية والتحويلية	٣٤٣
القوانين التحويلية	٣٤٧
قواعد إعادة الكتابة	٣٥٥
قواعد التفريع	٣٥٥
تجريد التراكيب من المعاني	٣٥٦
ثوابت يرفضها الاتجاه الألسني	٣٥٨
أولاً : التقديم والتأخير	٣٥٨
ثانياً : التعجب في صيغتيه القياسيتين	٣٦٦
ثالثاً : أسلوب المدح والذم	٣٧١

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث : الاتجاه التعليمي ٣٧٦
اصطناع صعوبة تعلم قواعد اللغة العربية ٣٧٧
أغراض سياسية ٣٧٧
أهداف استعمارية ٣٧٩
نظم التعليم في سياسة الاستعمار ٣٨٢
انحراف مشروع النهضة الثقافي ٣٨٥
منهجيات تربوية ٣٩٠
منهجيات فكرية ٣٩٩
النظرة إلى التراث في ضوء المنهجيات الفكرية ٤٠٤
تصنيف النحو ٤٠٨
منهج تفكيكي بنيوي ٤٠٨
تبويب النحو : ٤١٤
تيسير يهدف إلى الانغلاق ٤١٩
الخاتمة ٤٢٦
فهرس المصادر والمراجع ٤٣٥
فهرس الموضوعات ٤٥٢

Abstract

Title: the trends of Arabic Syntax renewal among moderners.
The researcher: AHMED EL-SALAHI
Degree: Master

The study aims to identify the nature of the various attempts of Arabic Syntax renewal that took place recently and to focus on the main ideas and their origins.

The research is structured into three main chapters:- the rivital trends, the linguistic trend together with the resentment to classical Arabic Syntax and the educational trend.

The methodology used in this study revealed that the hidden objective behind all the attempts of Arabic Syntax renewal is the segregation between the current system of Arabic language and its historical background as a result of applying a constructive analytical approach to research with respect to external variables controlled under a basic research element in which the researcher perceives His Previous Knowledge to the Subject knowledge and to respond to the civil learning that call for radical change to keep abreast with recent global changes .

Also the study rejects the ideas of some extremist who criticized
the previous scholars intensitively and subjected.

The (phenamena syntax) to imported theories that contradicts with nature of Arabic language utilization. Also the study made a significant difference between the attempts of renewal and the natural system of the Arabic language.

This study is conoucive conductive to the outcomes of modern Arabic era that needs further studies.